

ISSN: (Print) 2518 – 5756  
ISSN: (Online) 2707 – 4854



جامعة الاستقلال  
AL-ISTIQLAL UNIVERSITY

# مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث

تصدر عن  
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي  
جامعة الاستقلال  
أريحا - فلسطين

مجلد 11 عدد (1) آذار 2026

# مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث (البحوث والدراسات الأمنية)

## الهيئة الاستشارية

أ.د. نور الدين أبو الرب، جامعة الاستقلال، فلسطين (رئيساً)

أ.د. «محمد أمين» حامد عبد الله القضاة، الجامعة الأردنية، الأردن.

أ.د. عدنان بدري رزق الإبراهيم، جامعة اليرموك، الأردن.

أ.د. زيد علي عواد البشايير، جامعة مؤتة، الأردن.

أ.د. عبد الفتاح الرشدان، الجامعة الأردنية، الأردن

أ.د. عبد الواحد بريشي، جامعة محمد الأول/ وجدة، المغرب.

أ.د. السليمان حميد، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

أ.د. ادم سميان نياي عبدالرزاق الغريري، جامعة تكريت، العراق

أ.د. شاهر عبيد، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

## هيئة تحرير المجلة:

رئيس هيئة التحرير	أعضاء هيئة التحرير
د. فادي علاونة عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي	د. نادر شوامره د. باسم عجارمه د. محمد رشدي د. ديمة أبو لطيفه د. أريج دغره
	مدير التحرير
	أ. محمد فرج بني عوده

## التصميم والمونتاج:

أ. ماهر صبري دويكات

## التدقيق اللغوي:

د. معاذ اشتية، د. خالد مسعود

## سياسات وتعليمات النشر في المجلة

### أولاً: التعريف بالمجلة:

مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الاستقلال، اريحا، فلسطين. تصدر بشكل دوري كل ستة أشهر، والرقم الدولي للنسخ الورقية هو: ISSN:2518-5756، والرقم الدولي للنسخ الالكترونية هو: ISSN: 2707-4854. وتُعنى المجلة بنشر الأبحاث والدراسات الأصلية في المجالات الانسانية والاجتماعية مع اعطاء الاولوية للمجالات الأمنية، وتنتشر الأبحاث المقدمة للنشر من داخل الجامعة أو من خارجها اما باللغة العربية أو الانجليزية حسب لغة البحث المقدم للنشر. والتي لم يسبق نشرها من قبل، وتعتبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء مؤلفيها ونتائجهم فقط ولا تنتشر المجلة ما يتعارض تصريحاً أو تلميحاً مع فلسفة الجامعة وقيم الشعب الفلسطيني.

### ثانياً: سياسات النشر في مجلة:

1. تعد مجلة دورية نصف سنوية وتصدر الكترونياً و ورقياً.
2. تهتم بنشر الأبحاث والمراجعات العلمية في مجالات مختلفة والأولوية لتلك المتعلقة بالعلوم الأمنية.
3. تلتزم المجلة بمنح وصول مجاني لكل المقالات التي لديها فور نشرها كمساهمة في التبادل المعلوماتي العالمي.
4. يتم استلام الابحاث والرد عليها وتحكيمها من خلال البريد الالكتروني لمجلة جامعة الاستقلال للأبحاث أو من خلال الموقع الالكتروني للمجلة بواسطة نظام اداري الكتروني خاص بالمجلة.
5. لا يتجاوز الرد على مدى صلاحية البحث للنشر أربعة أشهر من تاريخ الاقرار باستلام البحث ما لم يكن هناك طارئ يحول دون ذلك.
6. يتم تحكيم الأبحاث من قبل متخصصين، وتراعى فيه الرتبة العلمية والخبرة والتنوع من داخل الوطن وخارجه.
7. الحد الأقصى لعدد الأبحاث المنشورة في المجلد الواحد هو بحثان للمؤلف الواحد (بحث في كل عدد).
8. عملاً بالحرية الاكاديمية فإن ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي الباحثين فقط.
9. لا ترد الأبحاث أو المواد المرسله لهيئة تحرير المجلة سواء تم نشرها أو لم يوافق على نشرها.
10. جميع حقوق النشر محفوظة لمجلة جامعة الاستقلال للأبحاث.

### ثالثاً: شروط إعداد المخطوطة للنشر:

1. لا يزيد حجم البحث عن 20 صفحة حجم A4 وبحد اقصى 6000 كلمة بما في ذلك الأشكال والرسوم والجداول والهوامش، ويكتب بصيغة word وبخط (12)، غامق للعناوين، ولا ترفق الملاحق بالبحث إلا لغايات التوضيح فقط.
2. إذا كانت لغة البحث العربية يتم استخدام خط من نوع . Simplified Arabic إما إذا كانت لغة البحث الانجليزية يستخدم خط نوع Times New Roman.
3. يتم إعداد الصفحة بحيث يترك هامش 2.5 سم من اليمين واليسار و 3 سم من الأعلى والأسفل.
4. تكون مسافة التباعد بين الأسطر بمقدار 1.5 سم.
5. يجب تجنب الإشارة إلى اسم الباحث أو شخصه خلال صفحات البحث.

### رابعاً: مرفقات البحث:

1. رسالة تغطية من الباحث إلى هيئة تحرير مجلة جامعة الاستقلال من خلال البريد الإلكتروني للمجلة أو من خلال نظام اداري الالكتروني خاص بالمجلة، يطلب فيها نشر بحثه في مجلة الجامعة.
2. تقديم تعهد شخصي من الباحث أن بحثه لم ينشر سابقاً في أي مجلة أخرى، وانه ليس مقدم للنشر في مجلة أخرى.
3. إرفاق نسخة من الاستبانة إذا كان البحث يتضمن تحليلاً إحصائياً، أو أعتمد عليها الباحث في جمع المعلومات والبيانات اللازمة لبحثه.
4. ارفاق شهادة تدقيق لغوي من مدقق مختص.
5. في الأبحاث المشتركة على كل باحث ان يقدم إقرار خطي يوضح فيه دور او نسبة مشاركة كل باحث في البحث.

### خامساً: التوثيق:

1. التوثيق في متن البحث: يتعين على الباحث استخدام نمط التوثيق (APA STYLE) بعد فقرة الاقتباس مباشرة كما هو موضح فيما يلي (اسم عائلة الباحث، سنة النشر، رقم الصفحة)، وإذا كان المصدر الكتروني يكون التوثيق كما يلي: (عنوان الموقع، تاريخ دخول الباحث إلى الموقع، اسم كاتب الموضوع، الموضوع).
2. التوثيق في نهاية البحث يكون كما يلي:
  - أ. إذا كان المصدر أو المرجع كتاباً يكون التوثيق كما يلي: (اسم عائلة المؤلف، الاسم الأول للمؤلف، سنة النشر، عنوان الكتاب، مكان النشر، دار النشر، الطبعة، الجزء أو المجلد، بلد النشر).
  - ب. إذا كان المصدر بحثاً أو دراسة علمية يكون التوثيق كما يلي: (اسم عائلة الباحث، اسم الباحث الأول، السنة: عنوان البحث، منشور أو غير منشور، اسم المجلة، العدد، الجامعة، البلد التي تم النشر فيها).
  - ج. إذا كان المصدر موثقاً من الانترنت، يراعي فيه الترتيب الآتي: (اسم عائلة المؤلف أو شهرته، اسمه الأول، سنة النشر، «عنوان المقالة»، الموقع (ويوضع تحته خط).

# الفهرس

الرقم	عنوان البحث	الصفحة
1	الحماية الدولية للموروث الشعبي الفلسطيني كأحد مكونات الهوية الوطنية في مواجهة التحديات الإسرائيلية/ د. محمد شتيه	1
2	المشكلات الانفعاليّة والاجتماعيّة لدى المراهقات وعلاقتها باستخدام مواقع التواصل الاجتماعيّ في محافظة القدس/ أ. آمنه عوض، أ. د. معتصم مصلح	31
3	مستوى وعي الجمهور بأهمية الحفاظ على مسرح الجريمة والعوامل المرتبطة به: دراسة استكشافية في مدينة الخليل / أ. أمير الرجوب	63
4	تحولات البعد الاجتماعيّ والإنسانيّ في الخطاب السياسيّ الفلسطينيّ: تحليل نوعيّ لخطابات الرئيس محمود عباس، في الأمم المتّحدة (2005-2025م). / د. عماد اشتية	83
5	استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية في تعزيز العملية التعليمية لطلبة المدارس الفلسطينية في مناهج التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية والجغرافيا/ د. حازم خالد محمود حروب، أ. محمد عبد الله عادل بركان	103
6	تحديات تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية خلال الأزمات: دراسة حالة ما بعد أحداث 7 أكتوبر 2023 / د. اباد ابوبكر، د. سلامة سالم	123
7	مدى استجابة البرامج الأكاديمية التربوية في الجامعات الفلسطينية لمتطلبات سوق العمل في ضوء التحول الرقمي/ د. رحاب عارف السعدي	153
8	التحديات التي تواجه التعليم المهني بالمحافظات الجنوبية لفلسطين من وجهة نظر معلّميه/ أ. هناء حيدر الأسطل، أ.د. مهنا محمد غنايم، د. رندة عيد شربير	181
9	أثر الرقابة الداخلية في تنفيذ الموازنة بالجامعات الفلسطينية: جامعة الاستقلال أنموذجاً/ أ. علاء يوسف الدرايب، د. زكي عبد المعطي أبو زيادة	213
10	درجة تضمين مفاهيم القدس ودلالاتها في محتوى كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي/ د. أشرف عمر بربخ	247
11	مبدأ حسن النية في العقود الالكترونية/ أ. أحمد القاضي	277
12	الحرب النفسية والشائعات: آليات التأثير والتحديات المعاصرة واستراتيجيات التأقلم (المجتمع الفلسطيني نموذجاً)/ د. عزام عمرو	5

الأبحاث  
الأبحاث



# الحماية الدولية للموروث الشعبي الفلسطيني كأحد مكونات الهوية الوطنية في مواجهة التحديات الإسرائيلية

**د. محمد شتيه**

قسم العلوم الشرطية والقانون، كلية القانون، جامعة الاستقلال، فلسطين

**Dr. Mohammad Shtayah**

Department of Police Sciences and Law, Faculty of Law, Al Istiqlal  
University, Palestine

Moh.shtayah@pass.ps

## International Protection of Palestinian Folklore as a Component of National Identity in the Face of Israeli Challenges

### Abstract

*This research aims to review the international protection of Palestinian popular heritage as one of the essential components of Palestinian national identity in the face of the Israeli narrative. The research employed a descriptive-analytical approach. The research problem is the main question: How do international conventions and agreements contribute to strengthening the protection of Palestinian popular heritage to confront the Israeli narrative?*

*The research yielded several key findings, the most significant of which are: Popular heritage is a vital component of national identity and an inherent right of peoples, and therefore enjoys international legal protection. International conventions provide an integrated legal framework for the direct and indirect protection of popular heritage. UNESCO is an organization specialized in protecting Palestinian folklore by registering elements of this heritage on World Heritage lists and exerting legal and political pressure against Israeli practices in targeting it. Case law shows that international justice has effectively contributed to the protection of tangible cultural heritage directly and popular heritage indirectly.*

*The research recommends calling on the Palestinian Ministry of Foreign Affairs and the Ministry of Culture to intensify efforts to register elements of Palestinian popular heritage (written, audio, and visual) on the World Heritage lists, to protect them from theft, distortion, or extinction. Calling on Palestinian embassies around the world and the Palestinian people to employ the Palestinian popular heritage as a tool for soft resistance, and to introduce the world to the Palestinian narrative in the face of the Israeli narrative. Calling on the Palestinian government to go to the International Criminal Court and file complaints against Israeli criminals about their practices of targeting Palestinian popular heritage, considering it an independent war crime. Calling on the Palestinian government to work on requesting a fatwa from the International Court of Justice regarding the Israeli targeting of Palestinian popular heritage and its effects on Palestinian identity, which contributes to protecting this heritage and strengthening the Palestinian narrative in the context of the narrative war waged by the Israeli occupying state.*

**Keywords:** *Popular Heritage, Palestinian Identity, Intangible Heritage, International Protection, Cultural Resistance.*

## الحماية الدولية للموروث الشعبي الفلسطيني كأحد مكونات الهوية الوطنية في مواجهة التحديات الإسرائيلية

### ملخص

يهدف هذا البحث إلى استعراض الحماية الدولية للموروث الشعبي الفلسطيني باعتباره أحد المكونات الجوهرية للهوية الوطنية الفلسطينية في مواجهة السردية الإسرائيلية. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي. وتتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيسي كيف تساهم المواثيق والاتفاقيات الدولية في تعزيز حماية الموروث الشعبي الفلسطيني لمواجهة الرواية الإسرائيلية؟

وتوصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها: يعد الموروث الشعبي مكوناً أساسياً للهوية الوطنية وحق أصيل من حقوق الشعوب، ولذا يحظى بحماية قانونية دولية. توفر المواثيق الدولية الإطار القانوني المتكامل لحماية الموروث الشعبي على نحو مباشر وغير مباشر. تعتبر اليونسكو منظمة مختصة في حماية الموروث الشعبي الفلسطيني عبر تسجيل عناصر هذا الموروث في قوائم التراث العالمي، وممارسة الضغط القانوني والسياسي ضد الممارسات الإسرائيلية في استهدافه. تبيّن السوابق القضائية أن القضاء الدولي ساهم بشكل فعال في حماية التراث الثقافي المادي على نحو مباشر والموروث الشعبي بشكل غير مباشر.

ويوصي البحث: دعوة وزارة الخارجية الفلسطينية ووزارة الثقافة إلى تكثيف الجهود المبذولة في تسجيل عناصر الموروث الشعبي الفلسطيني (المكتوبة والمسموعة والمرئية) في قوائم التراث العالمي، لحمايتها من السرقة أو التشويه أو الاندثار. دعوة السفارات الفلسطينية المنتشرة حول العالم وأبناء الشعب الفلسطيني إلى توظيف الموروث الشعبي الفلسطيني كأداة للمقاومة الناعمة، وتعريف العالم بالرواية الفلسطينية في مواجهة السردية الإسرائيلية. دعوة الحكومة الفلسطينية إلى التوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية، وتقديم شكاوى ضد المجرمين الإسرائيليين عن ممارساتهم باستهداف الموروث الشعبي الفلسطيني، باعتبارها جريمة حرب قائمة بذاتها. دعوة الحكومة الفلسطينية إلى العمل على طلب فتوى من محكمة العدل الدولية حول الاستهداف الإسرائيلي للموروث الشعبي الفلسطيني آثاره على الهوية الفلسطينية، مما يساهم في حماية هذا الموروث ويعزز الرواية الفلسطينية في سياق حرب الرواية التي تشنها دولة الاحتلال الإسرائيلية.

**الكلمات المفتاحية:** الموروث الشعبي، الهوية الفلسطينية، التراث غير المادي، الحماية الدولية، المقاومة الثقافية.

## المقدمة

تسعى دولة الاحتلال الإسرائيلي لإثبات مزاعم الصهيونية العالمية التي تسوقها للعالم بمزاعم توراثية وخرافية أن أرض فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، وفي سبيل هذه المزاعم تقفل الشعب الفلسطيني من أرضه قسرا وتشرده إلى مخيمات اللجوء والشتات، وتستولي على الموارد الطبيعية والثروات وتصادر الأراضي، لإنهاء الوجود المادي للفلسطينيين في أرضهم.

ولم تتوقف دولة الاحتلال بإجرامها عند هذا الحد، بل تسير بشكل ممنهج مستندة إلى مزاعم تاريخية ودينية لقطع أي صلة بين الفلسطيني وأرضه من خلال طمس الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، بالاستيلاء على الموروث الشعبي الفلسطيني والزعمر أنه جزء من الهوية الإسرائيلية، بهدف جعل الوجود الفلسطيني مجرد من أي دلالات ثقافية وحضارية، وتعزيز المزاعم الصهيونية أن الفلسطينيين كانوا أقلية في أرض فلسطين.

تحظى العادات والتقاليد والطقوس والفنون والأكلات الشعبية والموسيقى والدبكة والحكاية والأزياء الشعبية بأهمية كبيرة في تمييز الهوية الثقافية للشعوب عن بعضها البعض، وتعد أحد العناصر الجوهرية في تعزيز الحضارة والحياة الثقافية للشعوب وانتمائها، فما تبرزه هذه العناصر من دلالات فارقة في تاريخ الشعوب وارتباطها بأرضها، يجعلها دليلا على صحة الرواية الشعبية أو زيفها.

ويعتبر الموروث الشعبي الفلسطيني أحد الأعمدة الأساسية التي تنهض عليها الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، بما يتضمنه من: عادات وتقاليد، وطقوس، وممارسات اجتماعية، ومهارات حرفية وفنون متوارثة ينفرد بها الشعب الفلسطيني دون غيره، ولما يمثله من ذاكرة جمعية وحاضنة للانتماء للوجود الفلسطيني في مواجهة المحاولات الإسرائيلية المنهجية لطمس هوية الشعب الفلسطيني والغاء وجوده للوصول إلى زعزعة الرواية الفلسطينية ودحضها أمام الرواية الصهيونية الزائفة.

وتتجسد أهمية الموروث الشعبي الفلسطيني في أنه يعد أداة مقاومة شعبية، تعزز الوعي الجمعي، والانتماء الوطني في مواجهة سياسة الاستيطان الإسرائيلي الإحلالي، والتي تسعى إلى قطع صلة الإنسان الفلسطيني بأرضه، من خلال تزوير التاريخ، وسرقة وتشويه الموروث الشعبي، وإعادة إنتاجه ونسبته إلى الرواية الصهيونية.

ولهذا أصبح الموروث الشعبي محل حماية دولية كونه قضية ترتبط بالتراث العالمي المشترك، حيث وجدت المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تقرر له الحماية القانونية. وتعد المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية الوسيلة القضائية لتطبيق نصوص هذه الاتفاقيات والمواثيق الدولية لتحقيق حماية الموروث الشعبي من صور الاعتداءات المختلفة التي تمارسها دولة الاحتلال، إضافة إلى الدور الذي تقوم به منظمة اليونسكو.

## أهمية البحث

تتمثل الأهمية العلمية لهذا البحث في أنه يعمل على إثراء المعرفة الأكاديمية بتوضيح العلاقة بين الموروث الشعبي الفلسطيني والهوية الوطنية من وجهة نظر القانون الدولي، كما يسلط الضوء على الآليات الدولية التي تمثل أدوات حماية للموروث الشعبي الفلسطيني إزاء المحاولات الإسرائيلية الممنهجة بالطمس والسرققة والتشويه، كما يمثل إضافة للمكتبة القانونية العربية. أما الأهمية العملية لهذا البحث تتمثل في تقديم توصيات قابلة للتطبيق تدعم الموقف الرسمي الفلسطيني في المحافل الدولية لتعزيز حماية الموروث الشعبي الفلسطيني، وبما يعزز الرواية الفلسطينية ويحمي الهوية الوطنية.

## مشكلة البحث

في ظل ما يتعرض له الموروث الشعبي الفلسطيني من استهداف ممنهج من دولة الاحتلال الإسرائيلي باعتباره أحد الركائز الجوهرية في تعزيز الرواية الفلسطينية، وتعزيز الموقف القانوني، تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: كيف تساهم الموثائق والاتفاقيات الدولية في تعزيز الحماية القانونية للموروث الشعبي الفلسطيني لمواجهة الرواية الإسرائيلية؟

## الأسئلة الفرعية

- ما المقصود بالموروث الشعبي الفلسطيني؟ وما أبرز عناصره؟
- كيف تستهدف دولة الاحتلال الإسرائيلي الموروث الشعبي الفلسطيني؟
- كيف يمكن توظيف الموروث الشعبي الفلسطيني في تعزيز الهوية الوطنية ومواجهة السردية الإسرائيلية؟
- هل يوجد إطار قانوني دولي لحماية الموروث الشعبي الفلسطيني؟
- ما الدور الذي تقوم به منظمة اليونسكو والقضاء الدولي في حماية الموروث الشعبي الفلسطيني؟

## أهداف البحث

- توضيح مفهوم الموروث الشعبي الفلسطيني وبيان عناصره.
- تسليط الضوء على صور الاستهداف الإسرائيلي للموروث الشعبي الفلسطيني.
- توضيح دور الموروث الشعبي الفلسطيني في تعزيز الهوية الوطنية ومواجهة السردية الإسرائيلية.
- عرض الإطار القانوني الدولي لحماية الموروث الشعبي.
- استعراض دور منظمة اليونسكو والقضاء الدولي في حماية الموروث الشعبي الفلسطيني.
- منهج البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بوصف الظاهرة موضوع الدراسة من المراجع الفقهية والتقارير والرسائل العلمية، ومن ثم تحليل أبعادها وعناصرها، وربطها بالمواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الموروث الشعبي الفلسطيني، وتحليل دور منظمة اليونسكو القضاء الدولي في ضمان تطبيق نصوص الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

## تقسيم البحث

تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين على النحو التالي:

**المبحث الأول:** الموروث الشعبي الفلسطيني وأهميته في تشكيل الهوية الوطنية.

**المبحث الثاني:** آليات الحماية الدولية للموروث الشعبي الفلسطيني.

## المبحث الأول

### الموروث الشعبي الفلسطيني وأهميته في تشكيل الهوية الوطنية

يعد الموروث الشعبي أحد المرتكزات الأساسية في تكوين الهوية الوطنية، فمن خلال العادات والتقاليد والطقوس والفنون الشعبية وغيرها من عناصر الموروث، تظهر تجارب الشعوب وتاريخها، والتي تتناقلها الأجيال، بما يحافظ على المبادئ الثقافية والاجتماعية. وفي السياق الفلسطيني يحظى الموروث الشعبي بأهمية متزايدة، حيث يعد وسيلة للتعبير عن الانتماء للأرض والتاريخ، ويجسد مظاهر المقاومة الفلسطينية للسياسة الإسرائيلية القائمة طمس التاريخ الفلسطيني ومحو معالم الهوية الوطنية، سواء عبر سرقة الموروث أو تزويرها ونسبتها إلى السردية الإسرائيلية.

وعليه يقسم الباحث هذا المبحث إلى مطلبين في الأول يتناول: مفهوم الموروث الشعبي الفلسطيني وعناصره. وفي الثاني يدرس الموروث الشعبي الفلسطيني بين الاستهداف الإسرائيلي وتعزيز الهوية الوطنية.

## المطلب الأول

### مفهوم الموروث الشعبي الفلسطيني وعناصره

يُعد الموروث الشعبي الفلسطيني ركناً أساسياً في تشكيل وبناء الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، فهو ليس ذكريات من الماضي، بل نتاج تراكم العادات والتقاليد، الفنون، المعارف، والممارسات اليومية الذي تناقلته الأجيال على مر العصور، ويشكل جزءاً أصيلاً في مواجهة التهجير والحفاظ على الهوية الفلسطينية في مواجهة محاولات التهويد والطمس (عبد الباقي، 2024، ص 290-291).

وعليه يتناول الباحث هذا المطلب في فرعين أولهما يتناول تعريف الموروث الشعبي، وثانيهما يدرس عناصر الموروث الشعبي الفلسطيني.

## الفرع الأول

### تعريف الموروث الشعبي

يُعرف موروث لغة أنه: اسم مفعول من ورث، والموروث: مجموعة من العادات والأعراف يُنظر إليها كسوابق تشكل الجزء الأساسي المؤثر على الحاضر. خصائص موروثه (الأحياء): سمات طبيعية تنتقل من الوالدين إلى الذرية عن طريق الجينات كالصّلع ولون العين (مختار، 2008، ص2421).

أما الموروث اصطلاحاً يُعرف أنه الممارسات العملية والقولية والاحتفالية للشعب بصورتها التلقائية الجماعية، فهي تيار الحياة الثقافي الشعبية المتدفق والمستمر، وما يضاف إليه من مكتسبات جديدة وخبرات، فتثريه وتتطور فيه مما يجعله مستمرا في الوجود والحياة(خورشيد، 1992، ص23-25).

ويذهب آخر إلى القول إن الموروث الشعبي هو الجزء الشعبي من التراث والذي يتركز في منظومة كاملة من الرؤى والأشكال والطقوس والمعتقدات والعادات الشعبية المتصلة بالحياة اليومية للناس، وتلك المنظومة وصلت إلى الزمن الحاضر تارة عن طريق الذاكرة، وأخرى وعن طريق مشخصات البيئة الشعبية (قاسم وآخرون، 2023).

وهذا يعني أن الموروث الشعبي لا ينحصر في الماضي، بل هو امتداد ثقافي يعايش العصر، وينفذ في حياة المعاصرين فيكون له أثرا على الحياة السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والروحية، والتعامل مع البيئة المحيطة(جلال، 2024، ص66).

وجاء في المواثيق الدولية أن التراث الثقافي غير المادي « عبارة عن الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات، وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية، التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحيانا الأفراد، جزءا من تراثهم الثقافي»(المادة 2 الفقرة 1 من اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003).

ويتفق الباحث مع ما ذهب إليه الفقه أن جوهر الموروث الشعبي يتمثل في مجموعة من العادات والتقاليد والمعتقدات والحكايات والفنون الشعبية وما شابه ذلك، وكل ما قدمه الإنسان لمجتمعه، وهذا الموروث لأي شعب هو انعكاس لحياة الشعب وعقائده، وما يحمله من أفكار وهموم وآلام وآمال (العنزي، 2015).

يخلص الباحث إلى تعريف الموروث الشعبي الفلسطيني بأنه نتاج التفاعل بين الإنسان الفلسطيني ومحيطه المكاني والزمني والذي يتمثل في عادات وتقاليد ومعتقدات ومعارف شعبية وحرف وفنون يتوارثها ويتداولها جيل بعد جيل على نحو تلقائي، وتمثل الهوية الثقافية الجماعية للشعب الفلسطيني.

## الفرع الثاني

### عناصر الموروث الشعبي

جاء في المادة (2) الفقرة (2) من اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي أن التراث الثقافي غير المادي يتجلى في المجالات التالية: التقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما في ذلك اللغة كوسيلة للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي، فنون وتقاليد أداء العروض، الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات، المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون، المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية، نتناولها على النحو التالي:

**أولاً\_ المعتقدات والمعارف الشعبية:** تتجلى المعتقدات في جوانب الحياة المختلفة ونظرة الإنسان إلى الوجود وكل ما يحيط به ويتفاعل معه (البكر، 2009، ص 76)، أي هي الجهود المستمرة لتفسير رؤية الإنسان للأمور الغامضة، وتعكس الهوية الثقافية للمجتمع، وبها يواجه البشر الحياة ومعها يغيرون الحياة ويتغيرون (المصري، 2012، ص 19). وتشمل الأمثال والأغاني الشعبية، والأهازيج والزي الشعبي، والطب الشعبي والطقوس المتعددة لجوانب الحياة اليومية، التي تنتقل من جيل إلى جيل بالممارسة الشفاهية، وتصبح هوية ثقافية يتميز بها مجتمع عن آخر (الجوهري، 2006، ص 31-34). أما المعارف الشعبية تتمثل في الخبرات والمعارف العملية التي توصل إليها أفراد المجتمع عبر تاريخهم الممتد وتوارثتها الاجيال جيل عن جيل، وأضاف إليها كل جيل بما يتناسب وظروفه وبيئته المختلفة عن الخاصة بالجيل السابق له، فلكل أسلوب حياته التي يعبر عنها بممارساته اليومية، حيث نجد مثلاً معارف الفلاح عن الطقس تختلف عن معارف ابن المدينة، ومعارف ابن المدينة في التجارة تفوق معارف ابن القرية (كناعنة وعلقم، 2024، ص 215-216).

ثانياً\_ الأدب الشعبي: يُعرف الأدب الشعبي «بالمعرفة التقليدية للمجتمعات والتي تتسم بأنها غير مدونة تتناقل من جيل إلى جيل شفوي مثل القصائد، والأغاني، والأساطير، والمسرحيات، والطقوس، والألغاز والسيرة الشعبية والحكاية الشعبية وغيرها» (اصطيف، 1998). والأغاني والذبكة والرقصات الشعبية والمأكولات الشعبية والأزياء الشعبية والكوفية الفلسطينية.

ويعرفه آخر «أنه أحد فروع تراث أمة وجزء لا يتجزأ من تاريخها وحضارتها، يعكس هموم الناس وأحلامهم وآلامهم وتطلعاتهم، ويتضمن مجموعة من الرموز الناتجة عن الجزء الشعبي من ثقافة الأمة، وهو نتاج عفوي جماعي يعبر عن شعور أبناء الشعب وعواطفهم وضمائرهم، وينتقل من جيل إلى جيل بشكل عفوي مشافهة أو بواسطة التقليد والمحاكاة والملاحظة» (كناعنة وعلقم، 2024، ص 91-92). ويعرف الباحث الأدب الشعبي أنه ما تعبر به أمة ما بطريقة عفوية عن وجدانها وبروي تاريخها وقيمها ومعتقداتها، ويمثل انعكاساً للهوية الثقافية والاجتماعية لها ينتقل من جيل إلى جيل ويتسم أنه سهل ممتنع.

ولطبيعة حياة الشعب الفلسطيني الذي تغرب وعاش في المنفى وجاب أرجاء الأرض، تتناقل أبنائه من جيل إلى جيل الموروث الشعبي، الذي ميز حياة الفلسطيني عن غيره، فظل يعبر عن رسالة الفلسطيني أنه لا بد أن يعود إلى وطنه، فالحق بالعودة بات حيا متأصلا في النفوس تتناقله الأجيال، ويحمل هذا الموروث للعالم أن الغريب في المنفى لن ينسى الوطن (حمدان، 2012).

## المطلب الثاني

### الموروث الشعبي الفلسطيني بين الاستهداف الإسرائيلي وتعزيز الهوية الوطنية

يواجه الموروث الشعبي الفلسطيني منذ عقود هجوما ممنهجا من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي، كجزء من استراتيجية إسرائيلية تهدف إلى قطع صلة الشعب الفلسطيني بأرضه وتجريده من تاريخه وهويته الوطنية، بما يعزز الرواية الصهيونية «شعب بلا أرض لأرض بلا شعب» (أبو الخير، 2024). وتتضمن هذه الإستراتيجية سرقة وتزوير الموروث الشعبي الفلسطيني من جانب، ومن جانب آخر التهويد وطمس الهوية الفلسطينية. ولذا يتناول الباحث هذا المطلب في فرعين: يتناول الأول دور الموروث الشعبي الفلسطيني في تعزيز الهوية الوطنية، ويخصص الثاني لبيان صور الاستهداف الإسرائيلي للموروث الشعبي الفلسطيني.

## الفرع الأول

### دور الموروث الشعبي الفلسطيني في تعزيز الهوية الوطنية

تعرف الهوية الوطنية بأنها مجموعة من السمات والقيم تتميز بها جماعة معينة عن غيرها كالعادات والتقاليد واللغة والثقافة والتاريخ والرموز الوطنية الأرض والمصير المشترك، وتعتبر هذه العناصر الوعاء الأساسي لحفظ الهوية الوطنية ومواجهة تحديات التشويه أو الإندثار التي قد تلحق بالجماعة (المالكي، 2015، ص4)، ويرتبط الموروث الشعبي الفلسطيني بالهوية الوطنية ارتباطا عضويا ويشكل وعاء تحفظ فيه ذاكرة الشعب، ويجسد تاريخه وثقافته، ويسهم في صون هويته من التشويه أو الاندثار، وتتبع قوته من استمرارية نقله من جيل إلى جيل (نقل، 2025، ص17).

يمثل الموروث شعبي ركيزة أساسية في ثقافات الشعوب على اختلاف هوياتها وأجناسها، فهو يعكس ماضيها ويعبر عن حاضرها، ويرسم صورتها للمستقبل، ويشكل العلامة الفارقة التي تميز أمة عن أخرى وشعب عن شعب، فهو الجوهر الحضاري والمخزون الثقافي، والكيان الذي تتفرد به كل أمة عن غيرها (المهملي وصالح، 2024).

ويُعتبر الموروث الشعبي حجر الزاوية في تشكيل الهوية الوطنية الفلسطينية، حيث يعبر عن تاريخ الشعب الفلسطيني ويبرز نضاله وصموده في مواجهة محاولات طمس هويته الوطنية، وترسخ

وجوده في مواجهة التحديات السياسية والاجتماعية في الوطن والشتات (العقرياي، 2021)، وفي ظل النكبة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني عام 1948 وما نتج عنها من تهجير قسري وتشريد لمئات الآلاف من الفلسطينيين؛ أدرك الفلسطينيون أن الحفاظ على الموروث الشعبي ضرورة وجودية، باعتباره السجل الذي يصون هويتهم الوطنية وتاريخهم الممتد عبر مئات السنين، الذي تنتقله الأجيال وتتسلح به في مواجهة محاولات الاقتلاع وطمس الهوية الوطنية (كناعنة وعلم، 2024، ص 25).

فالدبكة الفلسطينية والأغاني الشعبية لا تعتبر مجرد فنون ترفيهية، بل تمثل تعبيراً عن الوحدة الوطنية والتضامن في المناسبات الاجتماعية والسياسية، حيث يتجسد فيها معاني الصبر والتحدى، وتذكر الفلسطينيين بهويتهم الوطنية وأرضهم التي هُجروا منها (نقل، 2025، ص 18)، كما تعد إحدى أدوات تعزيز الوعي الوطني الفلسطيني ومواجهة الاحتلال ورفضه (شتيه، 2019). ويعتبر الزي الفلسطيني من أبرز مظاهر الهوية الفلسطينية، حيث تختلف ألوان وأساليب التطريزات من منطقة إلى أخرى، مما يعكس تباين أنماط الثقافة الفلسطينية وتفاعلها مع البيئة الجغرافية، فالثوب الريفي يختلف عن الثوب البدوي، والثوب في نابلس يختلف عن ثوب الخليل أو عن ثوب القدس، وكل منها يحمل رموزاً تعبر عن البيئة الفلسطينية، مثل شجرة السرو وعنقود العنب وشجرة الزيتون وأقواس أبواب القدس (عبد اللطيف، 2012، ص 8-9). أما الأكلات الشعبية مثل «المسخن» و «المنسف» و «الحمص والفلافل» لا تعد وجبات غذاء للجسم فحسب، بل هي جزء من الهوية الوطنية التي تحافظ عليها العائلات الفلسطينية في الوطن ومخيمات اللجوء والشتات، فإعداد هذه الأطباق في المناسبات يعبر عن تاريخ وتراث الشعب الفلسطيني، ويعزز ارتباط الفلسطينيين بأرضهم وتاريخهم (خموس، 2023، ص 36). وتحاكي الروايات الشعبية مسيرة الشعب الفلسطيني، وبطولات المقاومين الفلسطينيين في الحركة الوطنية، ومواجهة التحديات في سبيل نيل الحرية والعودة إلى الوطن؛ تعزز الحفاظ على الهوية الوطنية، من خلال خلق حالة التواصل بين الأجيال، وتؤكد استمرار النضال حتى نيل الحرية وتحقيق العودة (عبد الغني، 2012، ص 24).

ويرى الباحث أن الموروث الشعبي الفلسطيني بكل مكوناته وعناصره أصبح وسيلة لتعريف العالم بهوية وتاريخ الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، حيث أصبحت الكوفية والثوب والدبكة والأغاني والأكلات الفلسطينية خصائص مميزة لهوية الشعب الفلسطيني في مختلف المحافل الدولية وتعزيز روايته، كأداة دبلوماسية وطنية تخاطب المجتمع الدولي بلغة الهوية والفن والتاريخ، مما يلقي على عاتق الأجيال الحفاظ على هذا الموروث من الاندثار أو التشويه.

## الفرع الثاني

### صور الاستهداف الإسرائيلي للموروث الشعبي الفلسطيني

**أولاً- سرقة وتزوير التراث الفلسطيني:** عملت دولة الاحتلال الإسرائيلي منذ النكبة عام 1948، على سرقة هذا الموروث الشعبي الفلسطيني وتقديمه على أنه « تراث إسرائيلي » (كناعنة، 2011، ص170)، حيث اتبعت اسلوباً ممنهجاً في قيام فنانيين إسرائيليين بتبني الأغاني الفلسطينية، وإعادة غنائها باللغة العبرية دون أي إشارة إلى الهوية الفلسطينية، وترويجها في المحافل الفنية الدولية على أنها موروث شعبي إسرائيلي (بوابة تونس، 2023).

وتتعرض الدبكة الفلسطينية للسرقة وعرضها على أنها جزء من الموروث الإسرائيلي، حيث أقدمت بعض الفرق الإسرائيلية على تقديم عروض الدبكة في مهرجات محلية ودولية مخفية أصلها الفلسطيني، وبزعم أنها جانب من الفن الإسرائيلي (شتيه، 2019) كما تعرض الزي الفلسطيني للسرقة والتزوير، إذ نهبت دولة الاحتلال الإسرائيلي عقب النكبة عام 1948 آلاف القطع من الثوب الفلسطيني من القرى التي هُجِر سكانها قسراً، وعرضت جزء منها في متاحفها على أنها أزياء يهودية قديمة، وارتداء مزييفات الطيران للزي الفلسطيني على أنه إسرائيلي، بل تزعم مؤسسات إسرائيلية أن التطريز الفلسطيني يمثل الموروث التقليدي اليهودي (أبو الخير، 2024). كما يتعرض المطبخ الفلسطيني للسرقة والتزوير من إعادة إنتاج الأكلات الشعبية الفلسطينية وتقديمها بأنها أطباق إسرائيلية، مثل الحمص والفلافل والمسخن والمقلوبة وغيرها من الأكلات الشعبية الفلسطينية (نقل، 2025، ص13).

كما انتحلت دولة الاحتلال الإسرائيلي الحكاية والأمثال الشعبية الفلسطينية، وأعدت نشرها على أنها حكايات وأمثال إسرائيلية ضُمت للأرشيف الإسرائيلي (أبو الغزلان، 2014)، دون الاعتراف أو الإشارة إلى حقيقة هذا الموروث الذي يجسد حياة وتجارب الشعب الفلسطيني مئات السنين في أرضهم التي هجروا منها (كناعنة، 2011، ص178).

مما تقدم يستخلص الباحث أن ما يتعرض له الموروث الشعبي الفلسطيني من سرقة وتزوير، ليس أمراً عفواً، بل هو جزء من سياسة إسرائيلية ممنهجة ترمي إلى التشكيك في الرواية الفلسطينية، فيعد الفشل الذريع الذي مُنيت به دولة الاحتلال الإسرائيلي في وصف الشعب الفلسطيني أنه أقلية، وأن هذا الشعب غير موجود، وأن فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، تعمل على محاربة الرواية الفلسطينية للنيل من تاريخ وهوية الشعب الفلسطيني.

**ثانياً- سياسة طمس الموروث الشعبي الفلسطيني:** تتبع دولة الاحتلال الإسرائيلي سياسة ممنهجة لطمس الموروث الشعبي الفلسطيني، والانتقاص منه لزعزعة الهوية الوطنية الفلسطينية، وتآكل الذاكرة الجمعية، وقطع سلسلة انتقال الموروث الشعبي من جيل إلى جيل؛ لضرب صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال ومخططاته الاستيطانية الإحلالية (عثمان، 2013).

- فرض القيود على الاحتفالات الشعبية: تعتمد سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرض القيود على الفعاليات التي يحييها أبناء الشعب الفلسطيني، كفعاليات التراث الشعبي والمهرجانات الفنية التراثية خصوصا في مدينة القدس المحتلة (الراية، 2009)، كما تهاجم قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي حفلات الأعراس الفلسطينية، وتفرض قيودا على إقامتها، بحيث تكون خالية من مظاهر الفرح والأغاني والدبكة الشعبية، واقتصار الحضور على بضعة أشخاص (الرجوب، 2025)، كما يهاجم جيش الاحتلال احتفالات تأبين الشخصيات الوطنية الفلسطينية والشهداء، ويمنع إقامتها (المركز الفلسطيني للإعلام، 2019).
  - تغييب الموروث الشعبي من المناهج الدراسية: تفرض السلطات الإسرائيلية مناهج دراسية على مدارس مدينة القدس بديلة للمناهج الدراسية الفلسطينية، تتضمن تشويها للمفاهيم والقيم الوطنية والمجتمعية الفلسطينية، وطمس الموروث الشعبي الفلسطيني من ذلك تاريخ الشهداء، الحركة الأسيرة، الأهازيج والأغاني، الحكايات، والقصص الشعبية التي تعبر عن تاريخ وهوية الشعب الفلسطيني؛ لحرمان الأجيال الجديدة في القدس من التعرف على تراثهم الوطني (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2022).
  - الهيمنة الإعلامية والسيطرة الثقافية: تعتمد دولة الاحتلال الهيمنة الإعلامية والسيطرة على الرواية التاريخية والثقافية لإقصاء الرواية الفلسطينية واستبدالها بسرديات صهيونية مفبركة تبرر الوجود الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية (القليلي وأبو غوش، 2012، ص20)، فمن جانب تقوم دولة الاحتلال الإسرائيلي بالعمل على استبدال أسماء المدن والقرى والمعالم الجغرافية الفلسطينية بأسماء عبرية من أجل إعادة صياغة المكان في سياق الرواية التوراتية، وهدم القرى المهجرة وتحويل بعضها إلى منتزهات عامة وطمس تاريخها (الدبش، 2021)، بينما تشوه الرواية الفلسطينية وتدمغ المقاومة الفلسطينية كوجه للإرهاب (بوزينة، 2016)، كما تلاحق النشطاء الفلسطينيين الذين يروجون الرواية الفلسطينية عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي، بل تغلق حساباتهم تحت ذريعة معاداة السامية (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، 2016).
- ويرى الباحث أن هذه الممارسات الممنهجة من دولة الاحتلال تهدف إلى النيل من انتماء الشعب الفلسطيني وهويته الوطنية وفرض رواية بديلة للرواية الفلسطينية، والسعي إلى إعادة تشكيل الوعي الجمعي للفلسطينيين وللمجتمع الدولي حول طبيعة الصراع ستبوء بالفشل لما تحظى به الرواية الفلسطينية من عمق تاريخي، ومكانة دولية لا يمكن تغييبها.

## المبحث الثاني

### آليات الحماية الدولية للموروث الشعبي الفلسطيني

ترتكز آليات الحماية الدولية للموروث الشعبي على المواثيق الدولية، التي تتيح لدولة فلسطين حماية الموروث الشعبي من الممارسات الممنهجة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، وتضطلع المنظمات الدولية والقضائية بدور أساسي في حماية الموروث الشعبي الفلسطيني، فيمكن اللجوء إلى (اليونسكو) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، كذلك يمكن التوجه لمحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. وعليه يتناول الباحث هذا المبحث في مطلبين: الأول يتناول الإطار القانوني الدولي لحماية الموروث الشعبي، ويدرس الثاني دور منظمة اليونسكو والقضاء الدولي في حماية الموروث الشعبي الفلسطيني.

## المطلب الأول

### الإطار القانوني الدولي لحماية الموروث الشعبي

أقر المجتمع الدولي عددا من المواثيق الدولية التي توفر حماية للموروث الشعبي من السرقة أو التزوير أو التشويه أو الإندثار خاصة في حالات النزاع المسلح والهيمنة التي يفرضها الاحتلال على الشعوب المحتلة. ولذا يقسم الباحث هذا المطلب إلى فرعين: يعرض أولهما الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتراث الثقافي غير المادي، وثانيهما يدرس الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق الثقافية.

## الفرع الأول

### الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتراث الثقافي غير المادي

تنبه المجتمع الدولي إلى أهمية الموروث الشعبي في تشكيل هوية الشعوب وتراكم الذاكرة الجمعية لها والتقت إرادات الدول حول عقد عدة اتفاقيات لحماية هذا الموروث من الطمس أو السرقة أو التزوير أو الاستغلال غير المشروع، خاصة في ظل النزاعات المسلحة (Lixinski, 2013, p.9).

1. **اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003**: تعد الركيزة الأساسية لحماية التراث غير المادي (الموروث الشعبي) حيث اعتمدها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبدأ نفاذها عام 2006 (Lixinski, 2013, p.16)، وتتصب هذه الاتفاقية على حماية وصون التراث الثقافي غير المادي بمكوناته المختلفة، كالتقاليد وأشكال التعبير الشفوية أو الفنون وتقاليد الأداء أو العادات والطقوس الاجتماعية أو التقاليد المتعلقة بالطبيعة أو الفنون التقليدية (المادة2 من اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003). وأصبحت دولة فلسطين طرفاً في هذه الاتفاقية منذ مارس 2012 (أزاروف وسليمان، 2013).

2. اتفاقية لاهاي 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح: تطوي على حماية الممتلكات الثقافية المادية في حالة النزاع المسلح، وجاء البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1999 الملحق بها، ليكمل أوجه قصورها، وقد أشار إلى الأهمية المرتبطة بحماية الجوانب غير المادية للتراث الثقافي غير المادي، خاصة في حالات تعرض الشعوب للاستيطان أو التهجير القسري (Hladik, 2022, p.1953)، وأصبحت دولة فلسطين طرفاً في هذه الاتفاقية والبروكولات الملحق بها في 22 يونيو 2012 (وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، 2019)، ويرى الباحث أن اعتبار هذا البروتوكول الممتلكات الثقافية جزء من هوية الشعب يعني أن الحماية للمكان الثقافي تنعكس على الممارسات والتقاليد الثقافية، التي تميز الهوية الوطنية لشعب عن آخر.

3. اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي 2005: تدعم الاتفاقية التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات، وتعزز احترام تنوع أشكال التعبير الثقافي (المادة 1 من الاتفاقية)، وتؤكد أن ازدهار التنوع الثقافي يرتكز على تبادل الثقافات، ومدى الاحترام والحماية لها، وأن حماية أشكال التعبير الثقافي للشعوب واجب على الدول الأطراف في الاتفاقية (المادة 2 من الاتفاقية)، ورغم أن هذه الاتفاقية لم تتطرق للتراث الثقافي غير المادي على نحو مباشر، غير أنه يحظى باهتمام بالغ من الحماية التي تكفلها هذه الاتفاقية، كون التراث غير المادي من أبرز أشكال التعبير الثقافي الذي تكفله الاتفاقية (المادة 3 الفقرات 1، 2، 3 من الاتفاقية)، وأصبحت دولة فلسطين طرفاً في هذه الاتفاقية في 8 مارس 2012 (وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، 2019).

4. اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي 1972: ورد في المادة (1) من هذه الاتفاقية أن مفهوم التراث الثقافي «يشمل الأعمال المعمارية وأعمال النحت والتصوير على المباني والعناصر أو التكوين ذات الصفة الأثرية والنقوش والكهوف ومجموعات المعالم التي لها قيمة استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم»، يركز هذا النص على الجوانب المادية في تعريف التراث، غير أن المواقع غالباً ما ترتبط بالموروث الشعبي، (الأغاني، الحكايات، الطقوس، التقاليد). كما جاء في المادة (27) ما يوجب على الدول الأطراف تعزيز تقدير الشعوب لتراثها الثقافي والطبيعي، من خلال الإعلام والتعليم، ولا شك في أن هذا يتضمن التوعية بالموروث الشعبي المرتبط بالمكان، مثل الممارسات التقليدية، الأساطير والحكايات، الأعياد والأغاني والأهازيج الشعبية.

فلا يمكن فصل الأماكن عن وظيفتها الاجتماعية في حياة الشعوب، فالمدينة مثلاً ليس مجرد مباني معمارية، بل تتضمن ممارسات تختلف عن القرية أو عن مدينة أخرى، فهي تجمع بين جنباتها ذاكرة جمعية من الحكايات والأغاني والعادات والتقاليد والممارسات والطقوس (معلاً، 2017، ص 13)، فعلى سبيل المثال اعتمدت لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة «اليونسكو»،

خلال دورتها (47) بيانا حول القيمة الاستثنائية العالمية لمدينة الخليل، المدرجة على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر منذ عام 2017، ويأتي هذا الاعتراف استنادا للأهمية الدينية والروحية للمدينة القديمة في الخليل وخاصة الحرم الإبراهيمي الشريف، وباعتباره موقعا تاريخيا روحيا وإنسانيا وثقافيا (وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، 2025)، فهذه الأهمية للمكان لا تتفصل عن الطقوس الدينية والممارسات الإنسانية باعتبارها جزء من الموروث الشعبي.

يستخلص الباحث أن هذه الاتفاقيات تشكل الإطار القانوني على نحو مباشر وغير مباشر لحماية الموروث الشعبي الفلسطيني من الممارسات الإسرائيلية التي تستهدفه بالأشكال كلها.

## الفرع الثاني

### الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق الثقافية

يعرف الفقه الحقوق الثقافية بأنها مجموعة الحقوق التي تمكن الأفراد والجماعات من التمتع بالثقافة الخاصة بهم، وصيانتها والدفاع عنها وتمييزها، سواء على الصعيد الفردي أو الجماعي، وهي تتضمن اللغة والفنون والمعتقدات والعادات والمعارف والتقاليد والطقوس (Wiessner, 2011). ويشكل الموروث الشعبي الركيزة الأساسية في مكونات الهوية الثقافية، فالعلاقة بين الحقوق الثقافية والموروث الشعبي علاقة تبادلية متداخلة (سعداوي، 2023). ويرى الباحث أن صون حقوق الإنسان الثقافية، تتجلى في حماية الموروث الشعبي، وفق الاتفاقيات الدولية التالية:

- **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:** يعتبر هذا العهد أبرز المواثيق الدولية التي أرست مبادئ حماية الحقوق الثقافية، وجاء في المادة (15) منه ما يكفل للأفراد ممارسة حقوقهم الثقافية والتعبير عن هويتهم والتفاعل مع الثقافات والمجتمعات الأخرى، باستخدام اللغة والفنون والعادات الشعبية والمعتقدات والطقوس والاحتفالات والمأكولات التي تتناقلها الأجيال (اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 2009).

ويلقي هذا العهد على عاتق الدول الأطراف ضمان تمتع الأفراد بالحقوق الثقافية وممارستها باعتبارها جزء من منظومة حقوق الإنسان، وكذلك حماية هذه الحقوق من الاندثار أو السرقة أو التهميش، ولا يجوز بأي حال من الأحوال لأي دولة أو جماعة أو شخص القيام بأي أعمال من شأنها إهدار الحقوق والحريات المكفولة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 2009).

ويرى الباحث أنه يمكن لدولة فلسطين التي أصبحت طرفا في هذا العهد منذ يوليو 2014 (وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، 2019) الاستناد إليه في ملاحقة دولة الاحتلال الإسرائيلي عن ممارساتها إزاء الموروث الشعبي الفلسطيني، والمطالبة بضمان إحياء المناسبات والمهرجانات الثقافية والاحتفالات الشعبية والدينية دون قمع أو ملاحقة من سلطات الاحتلال.

- إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (2007): اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الإعلان في 13 سبتمبر 2007 بموجب القرار رقم: 295/61 (جامعة منيسوتا - مكتبة حقوق الإنسان، 2009)، وجاء في المادة (11) الفقرة (1) من هذا الإعلان «لشعوب الأصلية الحق في ممارسة تقاليدها وعاداتها الثقافية وإحيائها. ويشمل ذلك الحق في الحفاظ على مظاهر ثقافتها في الماضي والحاضر والمستقبل وحمايتها وتطويرها...». وأيضاً الفقرة (2) من هذه المادة تلزم الدول بالحفاظ على الموروث والتعويض حال تعرضه للانتهاك.

يلاحظ الباحث أن هذه المادة تقرر الأهمية الجوهرية التي يحظى بها الموروث الشعبي في تكوين الهوية الثقافية للشعوب الأصلية، وتلقي على عاتق الدول مسؤولية توفير الحماية القانونية للموروث الشعبي.

كما جاء في المادة (13) الفقرة (1) «لشعوب الأصلية الحق في إحياء واستخدام وتطوير تاريخها ولغاتها وتقاليدها الشفوية وفلسفاتها ونظمها الكتابية وآدابها ونقلها إلى أجيالها المقبلة...» تبين هذه المادة أهمية اللغة في نقل الموروث الشعبي بين الأجيال كما تحث هذه المادة على تعزيز استخدام اللغة الأصلية للشعوب وضرورة توثيق الموروث الشفوي للشعوب.

كما جاء في المادة (31) الفقرة (1) «لشعوب الأصلية الحق في الحفاظ والسيطرة على تراثها الثقافي ومعارفها التقليدية وتعبيراتها الثقافية التقليدية وحمايتها وتطويرها، وكذلك الأمر بالنسبة لمظاهر علومها وتكنولوجياتها وثقافتها...»، كما تدعو الفقرة (2) من هذه المادة الدول إلى حماية هذا الموروث. تجسد هذه المادة حماية الموروث الشعبي من أي ممارسات تؤدي إلى سرقة أو تشويهه أو طمسها أو تزويره، وتطالب بحق الشعوب الأصلية في إدارة موروثها والتحكم به على الوجه الذي تراه هذه الشعوب مناسباً في تكوين هويتها الثقافية، ويمكن للفلسطينيين بوصفهم السكان الأصليين للأراضي الفلسطينية (شتية، 2018).

## المطلب الثاني

### دور اليونسكو والقضاء الدولي في حماية الموروث الشعبي الفلسطيني

يقع على عاتق المنظمات الدولية دور كبير في حماية الموروث الشعبي الفلسطيني، عبر تعزيز التعاون الدولي وتقديم الدعم القانوني والفني لضمان صيانة وصون هذا الموروث الشعبي، وفي مقدمة هذه المنظمات، منظمة اليونسكو، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية. ولذا يتناول الباحث هذا المطلب في فرعين: يتناول أولهما دور منظمة اليونسكو في حماية الموروث الشعبي الفلسطيني. وثانيهما يخصص لدراسة دور القضاء الدولي في حماية الموروث الشعبي الفلسطيني.

## الفرع الأول

### دور منظمة اليونسكو في حماية الموروث الشعبي الفلسطيني

أصبحت دولة فلسطين عضواً في منظمة اليونسكو عام 2011، حيث انضمت إلى عدد من الاتفاقيات الدولية التي نظمتها اليونسكو (منظمة اليونسكو، 2023)، وصار لدولة فلسطين مطالبة اليونسكو بتحمل مسؤوليتها تجاه الانتهاكات الإسرائيلية للتراث الثقافي غير المادي (أبو بها، 2023، ص108)، من خلال التسجيل الدولي للموروث، وممارسة الضغط القانوني والسياسي على دولة الاحتلال الإسرائيلي، يوضحها الباحث على النحو التالي:

**أولاً- التسجيل الدولي للموروث الشعبي الفلسطيني:** هذه إحدى الوسائل الرئيسية في حماية الموروث من الاستهداف الإسرائيلي والطمس الممنهج، وتعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية في مواجهة الرواية الصهيونية. (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2025)، من خلال قوائم التراث العالمي غير المادي التابعة لليونسكو، إذ تمنح الموروث الشعبي اعترافاً وحماية دولية لحفظه وصونه (Konach, 2015) وهذا ما يحفظ الموروث الشعبي الفلسطيني في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، ويعزز هويته دولياً.

وقد سُجّلت الدبكة الفلسطينية ضمن قائمة التراث الثقافي غير المادي، الأمر الذي يمثل خطوة لمواجهة المحاولات الإسرائيلية لنسبتها للتراث الإسرائيلي، كما يضمن استمرار ممارستها في المجتمع الفلسطيني وتناقلها بين الأجيال (اليونسكو، 2023).

وفي عام 2008 تسجيل الحكاية الفلسطينية في قائمة التراث الثقافي غير المادي التابعة لليونسكو (قاعود و أبو بكر، 2024) ويرى الباحث أن هذا الأمر يعد بمثابة حماية قانونية دولية للموروث الشفهي الفلسطيني، من محاولات الطمس أو السرقة، وضمانة لتناقلها عبر الأجيال بما يعزز الهوية الثقافية للشعب الفلسطيني. وفي 14 ديسمبر 2021 وافقت منظمة اليونسكو على إدراج "فن التطريز الفلسطيني" ضمن قائمة التراث الثقافي غير المادي (قاعود وأبو بكر، 2024).

وفي 7 ديسمبر 2024 أدرجت منظمة اليونسكو تقليد صناعة الصابون النابلسي في فلسطين على قائمة التراث الثقافي غير المادي (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2025)، ويجسد الصابون النابلسي العلاقة الوثيقة بين الإنسان الفلسطيني وأرضه، كونه يصنع من زيت الزيتون، ويمثل عنصراً رئيسياً من عناصر الهوية الثقافية للشعب الفلسطيني، ويعزز روابط الأسرة والبيئة المحلية في المجتمع الفلسطيني (Unesco, 2024).

يستخلص الباحث أن تسجيل الموروث الفلسطيني وسيلة أساسية وهامة في تعزيز الحماية القانونية الدولية لهذا الموروث، وحماية الهوية الثقافية للشعب الفلسطيني، إضافة إلى دعم الرواية الفلسطينية في مواجهة الرواية الصهيونية.

**ثانياً\_ ممارسة الضغط القانوني والسياسي ضد الانتهاكات الإسرائيلية:** تقوم منظمة (اليونسكو) بدور أساسي في ممارسة الضغط القانوني والسياسي لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية التي تستهدف التراث الفلسطيني، وذلك من خلال ما تملكه من آليات ضغط قانونية وسياسية، تسهم في حماية الموروث الشعبي (Dumper & Larkin, 2012)، حيث جاء في المادة(2) الفقرة(2) والمادة (19) الفقرة(2) من اتفاقية حماية التراث غير المادي لعام 2003 ما يلزم الدول الأطراف والأفراد باحترام الموروث الشعبي للدول الأخرى، وفي هذا السياق فإن قيام أي دولة باستهداف الموروث الشعبي لدولة أخرى، يُوصف بأنه انتهاك لأحكام القانون الدولي ومن ثم يرتب المسؤولية الدولية المدنية والمسؤولية الجنائية الدولية الفردية (الفيل، 2018).

كما تعتبر آلية المتابعة والمساءلة التي توفرها منظمة اليونسكو أبرز الوسائل العملية لحماية التراث الثقافي غير المادي، إذ لا يقتصر دور هذه المنظمة على الاعتراف بالتراث أو تسجيله في قوائمها، إنما يتجاوز ذلك إلى تجسيد آلية متابعة ورصد حالة التراث غير المادي، وتوثيق ما يتعرض له من انتهاكات، وإلزام الدول الأطراف في اتفاقية حماية التراث غير المادي بتقديم تقارير دورية تبين التدابير التي تم اتخاذها لحماية التراث غير المادي، كما تساهم السجلات والتقارير التي تصدر عن البعثات الميدانية أو المجالس الاستشارية المتخصصة لليونسكو في تعزيز الحماية القانونية لهذا التراث ووضع حد لأي اعتداءات عليه (Unesco, 2023).

مما سبق يستخلص الباحث أن الدور الذي تقوم به منظمة اليونسكو يشكل خطوة هامة في حماية الموروث الشعبي الفلسطيني من خلال تسجيل هذا الموروث وتعريف العالم به أنه فلسطيني ولا يجوز لأي دولة الاعتداء عليه بأي صورة، ومن جهة أخرى تسهم هذه المنظمة في فضح الانتهاكات الإسرائيلية وتكوين رأي عام دولي في وضع حد لها.

## الفرع الثاني

### دور القضاء الدولي في حماية الموروث الشعبي الفلسطيني

للقضاء الدولي دور بارز في حماية الموروث الشعبي، من خلال محاسبة مرتكبي الانتهاكات ضد الموروث، ومحاسبة الدولة التي تتصرف كأحد أشخاص القانون الدولي في اتباع سياسة ممنهجة في استهداف الموروث الشعبي لدولة أخرى.

**أولاً\_ دور المحكمة الجنائية الدولية في حماية الموروث الشعبي الفلسطيني:** جاء في المادة(27) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 «لأشخاص المحميين في جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم»، كذلك جاء في المادة(46) من لائحة لاهاي 1907 المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية «ينبغي احترام شرف الأسرة وحقوقها، وحياة الأشخاص والملكية الخاصة، وكذلك المعتقدات والشعائر الدينية»

ويتدخل القانون الجنائي الدولي للحد من أي انتهاك لهذه الحقوق، وتجرير الاعتداء عليها، باعتبارها جريمة دولية خطيرة، حيث ورد في المادة (9/2/ب/8) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تجريم توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو العلمية أو الخيرية والآثار التاريخية... ألخ، وهذه الحماية تمتد إلى التراث غير المادي، فما تقره هذه المادة لا يقتصر على الأماكن الدينية أو التعليمية أو الفنية أو التاريخية، وإنما تمتد إلى تمكين الأفراد من ممارسة عاداتهم وتقاليدهم وطقوسهم وصور التعبير عن ثقافتهم، ومن ثم فإن التدمير المتعمد للتراث غير المادي يعتبر جريمة حرب (Gureghian–Hall, 2024)، وكذلك يدخل التدمير المنهج للتراث الثقافي أو سرقة في إطار الجرائم ضد الإنسانية، طالما كان هذا السلوك جزءاً من هجوم واسع النطاق أو ممنهج ضد جماعة ما بهدف القضاء على الهوية الثقافية لها. (Paauwe & Pittalwala, 2021)

وفي سابقة قضائية أصدرت المحكمة الجنائية الدولية عام 2016 حكماً بإدانة "أحمد المهدي" لمسؤوليته عن تدمير أضرحة تاريخية ومساجد في مالي، وحكمت بسجنه لمدة تسع سنوات (المحكمة الجنائية الدولية، 2016)، ويرى الباحث أن هذه السابقة القضائية الأولى من نوعها تمثل ترسيخاً لمبدأ المساءلة الجنائية الدولية عن تدمير التراث الثقافي باعتبارها جريمة أساسية من جرائم الحرب، وتؤكد أن التراث العالمي المادي وغير المادي ذاكرة جمعية للشعوب يحظى بالحماية الدولية.

ومن جانب آخر إن إصدار المحكمة الجنائية الدولية أحكام ضد المجرمين الذين يستهدفون التراث الثقافي المادي على نحو مباشر وغير المادي بشكل غير مباشر، يؤكد أن الملاحقة والمقاضاة عن جرائم استهداف التراث لا تحتاج إلى سقوط ضحايا، وأن التراث الثقافي للشعوب جزء لا يتجزأ من هويتها الوطنية (International criminal court, 2017).

وبالتالي إن تحريك الدعوى الجنائية أمام هذه المحكمة ضد المجرمين الإسرائيليين وتقديم الأدلة على ارتكابهم للاعتداءات على الموروث الشعبي الفلسطيني، وتوقيع العقاب عليهم، سيشكل وسيلة ردع على المستوى العام والخاص لمنع أي اعتداءات مستقبلية على هذا الموروث، ويعزز من المكانة الدولية للرواية الفلسطينية.

**ثانياً\_ دور محكمة العدل الدولية في حماية الموروث الشعبي الفلسطيني:** تعتبر محكمة العدل الدولية أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وتختص بتسوية المنازعات بين الدول من خلال ما تصدره من أحكام قضائية وآراء استشارية (عبد الرحمن، 2024)، ويدخل في اختصاصها ما يتعلق بمنازعات حماية التراث الثقافي للمجتمعات.

وتلعب هذه المحكمة دوراً أساسياً في التأصيل القانوني لحماية التراث الثقافي المادي وغير المادي، من خلال ما يصدر عنها من أحكام وفتاوى، تربط حماية التراث بسياق الهوية الثقافية للشعوب وحقوق الإنسان، وتعمل على إرساء قواعد ملزمة في حماية التراث الثقافي (Kirchmair،

(2022). وجاء في فتوى محكمة العدل الدولية لعام 2004 حول الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أن هذا الجدار يخل بالتزامات دولة الاحتلال الإسرائيلي التي تكفل حقوق السكان الأصليين في حرية الحركة والتنقل، ويمس أيضا حقوقهم الاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الوصول إلى الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية (محكمة العدل الدولية، 2004، ص72). يستخلص الباحث أن هذه الفتوى تؤكد على نحو مباشر أهمية حماية التراث الثقافي المادي، وبشكل غير مباشر تصون التراث الثقافي غير المادي، إذ إن حماية الأماكن المقدسة والتاريخية ليس لذاتها، بل تجسد هذه الحماية تمكين السكان الأصليين من ممارسة عاداتهم وتقاليدهم وطقوسهم التي تعبر عن هويتهم الثقافية.

ونظرا لما يتعرض له الموروث الشعبي الفلسطيني من استهداف ممنهج من دولة الاحتلال الإسرائيلي، وما يمثله هذا من خرق صارخ لمبادئ القانون الدولي، وخرق لمبادئ الأخلاق والإنسانية وقواعد العدالة، يرى الباحث أهمية اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لطلب رأيها الاستشاري حول الاستهداف الإسرائيلي للموروث الشعبي الفلسطيني وآثاره على الهوية الفلسطينية.

وبالرغم من عدم إلزامية هذه الفتوى، غير أن لها قيمة كبيرة، كونها تحمل التفسير القانوني الرسمي، وتمثل الرأي القضائي حول الموضوع (عثمان، 2010)، ويؤيد الباحث ما ذهب إليه الفقه بأن الفتاوى قد تحظى بحجية تجعلها ترقى إلى مرتبة أعلى تلك التي يحظى بها الحكم القضائي الصادر عن المحكمة؛ لأنها تصدر بمواجهة كافة أعضاء المجتمع الدولي، بينما آثارها تقتصر على أطراف النزاع فحسب (الرشيدي، 1993، ص76).

ويرى الباحث أن طلب الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية حول الاستهداف الإسرائيلي للموروث الشعبي الفلسطيني وآثاره على الهوية الفلسطينية سيشكل بحد ذاته خطوة مهمة في فضح الجريمة النكراء التي ترتكبها دولة الاحتلال الإسرائيلي لطمس هوية الشعب الفلسطيني ومحاربة الرواية الفلسطينية تمهيدا لاقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وإحلال المهاجرين اليهود مكانه.

## الخاتمة

تناول البحث موضوع الحماية الدولية للموروث الشعبي الفلسطيني كأحد مكونات الهوية الوطنية في مواجهة التحديات الإسرائيلية، وتم تقسيم هذا البحث إلى محثين: حيث تناول الأول الموروث الشعبي الفلسطيني وأهميته في تشكيل الهوية الوطنية، وتناول الثاني آليات الحماية الدولية للموروث الشعبي الفلسطيني، وتوصل إلى عدد من النتائج والتوصيات، على النحو التالي:

### أولاً: النتائج

- يتعرض الموروث الشعب الفلسطيني لاستهداف ممنهج من دولة الاحتلال الإسرائيلي.
- يعد الموروث الشعبي مكوناً أساسياً للهوية الوطنية وحق أصيل من حقوق الشعوب، ولذا يحظى بحماية قانونية دولية.
- يتجسد الموروث الشعبي الفلسطيني في العادات والتقاليد والطقوس والفنون والأكلات الشعبية التي ورثها الفلسطينيون جيل عن جيل.
- الموروث الشعبي الفلسطيني عنصر جوهري في الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية في التصدي للسياسة الإسرائيلية الممنهجة في محو الهوية الفلسطينية.
- الموروث الشعبي الفلسطيني يعزز وعي الأجيال الفلسطينية في أرض في فلسطين وفي مخيمات اللجوء والشتات بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني ويبقي الرواية الفلسطينية شاهداً لهذا الشعب في مواجهة السردية الإسرائيلية.
- توفر المواثيق الدولية الإطار القانوني المتكامل لحماية الموروث الشعبي على نحو مباشر وغير مباشر.
- تعتبر اليونسكو منظمة مختصة في حماية الموروث الشعبي الفلسطيني عبر تسجيل عناصر هذا الموروث في قوائم التراث العالمي، وممارسة الضغط السياسي والقانوني ضد الممارسات الإسرائيلية في استهدافه.
- تبين السوابق القضائية أن القضاء الدولي ساهم بشكل فعال في حماية التراث الثقافي المادي على نحو مباشر والموروث الشعبي بشكل غير مباشر.

## ثانياً: التوصيات

- دعوة وزارة الخارجية الفلسطينية ووزارة الثقافة إلى تكثيف الجهود المبذولة في تسجيل عناصر الموروث الشعبي الفلسطيني (المكتوبة والمسموعة والمرئية) في قوائم التراث العالمي، لحمايتها من السرقة أو التشويه أو الاندثار.
- حث السفارات الفلسطينية المنتشرة حول العالم وأبناء الشعب الفلسطيني إلى توظيف الموروث الشعبي الفلسطيني كأداة للمقاومة الناعمة، وتعريف العالم بالرواية الفلسطينية في مواجهة السردية الإسرائيلية.
- مطالبة الحكومة الفلسطينية بالتوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية، وتقديم شكاوى ضد المجرمين الإسرائيليين عن ممارساتهم باستهداف الموروث الشعبي الفلسطيني، باعتبارها جريمة حرب قائمة بذاتها.
- دعوة الحكومة الفلسطينية إلى العمل على طلب فتوى من محكمة العدل الدولية حول الاستهداف الإسرائيلي للموروث الشعبي الفلسطيني وآثاره على الهوية الفلسطينية، مما يساهم في حماية هذا الموروث ويعزز الرواية الفلسطينية في سياق حرب الرواية التي تشنها دولة الاحتلال الإسرائيلية.
- مناقشة الأكاديميين والباحثين الفلسطينيين إلى تكثيف الجهود في نشر دراسات بلغات متعددة حول الموروث الشعبي الفلسطيني لتعريف العالم بالرواية الفلسطينية، ودحض الرواية الصهيونية.
- دعوة وزارة التربية والتعليم الفلسطينية إلى تعزيز تضمين المناهج التعليمية دراسة موضوعات الموروث الشعبي والهوية الوطنية لما له من دور في تعزيز الوعي لدى الأجيال بالحقوق الأصلية للشعوب.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربية

- أبو الخير، إيمان (2024). استهداف الاحتلال الصهيوني للتراث الفلسطيني، المبادرة، (4): 31-2.
- أبو الغزلان، هيثم (2014، مايو). التراث الفلسطيني بين مخاطر ضياعه والمحافظة عليه، الوحدة الإسلامية، استرجعت من: <https://arab-scholars.com/a08828>
- أبو بها، رينال (2023). المسؤولية الجزائرية عن الاعتداء على التراث الثقافي ودور منظمة اليونسكو في حمايته «التراث الثقافي الفلسطيني: نموذجاً»، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
- أزاروف، فالنتينا، وسليمان، نضال (2013، أكتوبر 23). تفعيل عضوية فلسطين في اليونسكو. الشبكة (شبكة السياسات الفلسطينية). استرجع في يوليو 20، 2025، من: <https://arab-scholars.com/edfbe0>
- اصطيف، عبد النبي (1998، يناير 09). الأدب الشعبي. الموسوعة العربية. استرجع في يونيو 12، 2025، من: <https://arab-scholars.com/a7a5c8>
- البكر، محمد (2009). البحث الميداني في التراث الشعبي. وزارة الثقافة السورية.
- بوابة تونس (2023، مارس 11). سرقات المحتل تطلال الأغاني الوطنية. استرجع في يوليو 05، 2025، من: <https://arab-scholars.com/fe4d0b>
- بوزينة، آمنة (2016). إشكالية الخط بين الإرهاب الدولي والمقاومة المسلحة (حالة المقاومة الفلسطينية)، جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية، (1): 11-59.
- جامعة منيسوتا - مكتبة حقوق الإنسان (2009، فبراير 12). إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. استرجع في يوليو 28، 2025، من <https://arab-scholars.com/f79935>
- جلال، شوقي (2024). التراث والتاريخ، مؤسسة هنداوي.
- الجوهري، محمد (2006). مقدمة في دراسة التراث الشعبي المصري.
- حمدان، عبد الرحيم (2012). توظيف الموروث الشعبي في رواية أولاد مزينة للروائي غريب عسقلاني، جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، (29): 51-96.
- خموس، رنا (2023). دور مدونات الطعام في الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية رقمياً: الإنستغرام حالة دراسية، رسالة ماجستير، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين.
- خورشيد، فاروق (1992). الموروث الشعبي، دار الشروق.
- الدبش، أحمد (2021). كيف تمت عبرة الخارطة الفلسطينية. قضايا إسرائيلية، (83): 109-117.

- الراية (2009، يوليو 12). منع عرض فني في الحكواتي ضمن فعاليات مهرجان فلسطين الدولي. استرجع في يوليو 15، 2025، من: <https://arab-scholars.com/7dde28>
- الرجوب، عوض (2025، يونيو 21). الجيش الإسرائيلي يمنع حفل زفاف خلال اقتحامه بلدة فلسطينية، الأناضول، استرجع في يوليو 16، 2025، من: <https://arab-scholars.com/8aaedc>
- الرشيدى، أحمد (1993). الوظيفة الإفتائية لمحكمة العدل الدولية ودورها في تفسير وتطور سلطات وإختصاصات الأجهزة السياسية للأمم المتحدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- سعداوي، مليكة (2023). مقاربات حول أساسيات الثقافة العربية بين الموروث الشعبي والتراث والفلكلور، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، 16(1): 279-294.
- شنيه، محمد (2018). مزاعم الاستيطان الصهيوني في فلسطين من وجهة نظر واقعية وقانونية، معالم للدراسات القانونية والسياسية، (5): 52-66.
- شنيه، محمد (2019). الحماية القانونية الدولية للشبكة الفلسطينية باعتبارها من التراث الثقافي غير المادي، الاجتهاد القضائي، 12(2): 29-40.
- عبد الباقي، سهام (2024). التراث ودوره في تأصيل الهوية الفلسطينية «أشجار الزيتون نموذجاً، الجامعة الإسلامية بمنيسوتا.
- عبد الرحمن، أنس (2024). دور محكمة العدل الدولية في حماية حقوق الإنسان، مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية، 4(1): 94-112.
- عبد الغني، مصطفى (2012). المقاومة والمنفى في الرواية الفلسطينية. دارة الكرز للنشر والتوزيع.
- عبد اللطيف، مازن. (2012، أكتوبر). الزي الشعبي الفلسطيني بين الحداثة والتهويد [عرض ورقة]، الفن والتراث الشعبي الفلسطيني(واقع وتحديات)، جامعة النجاح الوطنية - نابلس - فلسطين.
- عثمان، أسامة (2013، أكتوبر). التراث الفلسطيني ظل الأرض المهدد، أفق، <https://arab-scholars.com/5864ab>
- عثمان، عادل (2010). محكمتا العدل والجنايات الدوليتين، مجلة دراسات دولية، (40): 57-73.
- العقرباوي، حمزة (2021، يونيو 22). استدعاء الموروث في الهبة الشعبية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. استرجع في يوليو 12، 2025، من: <https://arab-scholars.com/e62de7>
- العززي، ترفه (2015، ديسمبر 26). الموروث الشعبي، الجريدة، استرجع في مايو 22، 2025، من: <https://arab-scholars.com/346cbb>
- فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وثيقة رقم: 10-ES/A/273

الفيل، ندى (2018). التراث الثقافي غير المادي من الوجهة القانونية: دراسة مقارنة في ضوء اتفاقية اليونسكو 2003 بشأن صون التراث الثقافي غير المادي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، (3): 549-590.

قاسم، فارس، وتاج، مريم، والسباعي، هويدا (2023). الموروث الشعبي العراقي (الموصل نموذجاً)، الدولية العلمية لكلية الفنون الجميلة - جامعة الإسكندرية، 11(2): 13-23. قاعود، يحيى، وأبو بكر، فادي (2024، ديسمبر 12). إدراج «التطريز الفلسطيني» على لائحة «اليونسكو».. الأهمية والأبعاد، مركز الأبحاث الفلسطيني، استرجع في أغسطس 22، 2025، من: <https://arab-scholars.com/8c6408>

القليلي، عبد الفتاح، وأبو غوش، أحمد (2012). الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والإطار الناظم، بديل (المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين). كناعنة، شريف، وعلقم، نبيل (2024). المدخل المُيسر إلى حقل التراث الشعبي، وزارة الثقافة الفلسطينية.

كناعنة، شريف (2011). دراسات في الثقافة والتراث والهوية، مواطن (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية).

اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2009). التعليق العام رقم 21 على المادة (15) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. <https://arab-scholars.com/1dcb32>

المالكي، مجدي (2015). التحول في الهوية الفلسطينية وتجلياتها في ضوء تشرذم المجتمع الفلسطيني منذ عام 1948. في عزم وآخرون، أحمد. (مُحرر)، قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني (الهوية والمقاومة والقانون الدولي) (ص. 3-26). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المحكمة الجنائية الدولية. (2016). الدائرة الابتدائية الثامنة في المحكمة الجنائية الدولية تدين السيد المهدي بارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على مبان تاريخية ودينية في تمبكتو وتحكم عليه بالسجن تسع سنوات، استرجع من: <https://arab-scholars.com/355f71> مختار، أحمد (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2022). المركز يدين محاولة فرض السلطات الإسرائيلية مناهج تعليم محرفة في مدارس القدس المحتلة، استرجعت من: <https://arab-scholars.com/1b4bfa>

المركز الفلسطيني للإعلام (2019، أغسطس 05). الاحتلال يمنع إقامة حفل تأبيني لشخصية مقدسية، استرجع في يوليو 16، 2025، من: <https://arab-scholars.com/887b1a> المصري، سعيد (2012). إعادة إنتاج التراث الشعبي، المجلس الأعلى للثقافة.

- معلا، طلال (2017). التراث الثقافي غير المادي تراث الشعوب الحي. سلسلة أوراق دمشق - مركز دمشق للأبحاث والدراسات، (4).
- المهملي، أسامة، وصالح، آمال (2024). الموروث الشعبي والهوية الوطنية دراسة في ماهية المأثورات الشعبية. المعيار، 28(1): -453 442.
- نقل، سليم (2025). المقاومة الثقافية (معركة الذاكرة والهوية الفلسطينية)، مركز الخليج للأبحاث. هيئة شؤون الأسرى والمحررين (2016، يناير 20). وحدات خاصة في الشرطة الإسرائيلية تلاحقهم إسرائيل اعتقلت 130 أسيرا بسبب أنشطة على مواقع التواصل الاجتماعي استرجع في يوليو 18، 2025، من: <https://arab-scholars.com/e69324>
- وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية (2019، يونيو 17). الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين. استرجع في يوليو 23، 2025، من: <https://arab-scholars.com/d57861>
- وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية (2025، يوليو 14). لجنة التراث العالمي تعتمد بياناً حول القيمة الاستثنائية العالمية لمدينة الخليل. استرجع في يوليو 28، 2025، من: <https://arab-scholars.com/7cce69>
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) (2025، يوليو 23). اللجنة الوطنية للتراث» تعقد اجتماعها الثالث لمواجهة التحديات التي تهدد الإرث الثقافي الفلسطيني، استرجع في أغسطس 12، 2025، من: <https://arab-scholars.com/1eb0d3>
- اليونسكو. (2023، ديسمبر 05). الدبكة، رقصة تقليدية في فلسطين، اليونسكو (التراث الثقافي غير المادي). استرجع في أغسطس 12، 2025، من: <https://arab-scholars.com/9b5f60>

## ثانياً: المراجع العربية المترجمة

- Abdel Baqi, S. (2024). Heritage and its role in rooting Palestinian identity: "Olive trees as a model". Islamic University of Minnesota.
- Abdul Ghani, M. (2012). Resistance and exile in the Palestinian novel. Cherry Publishing and Distribution House.
- Abdul Latif, M. (2012, October). Palestinian folk dress between modernity and Judaization [Conference presentation]. Palestinian Art and Folklore (Reality and Challenges), An-Najah National University, Nablus, Palestine.
- Abdul Rahman, A. (2024). The role of the International Court of Justice in protecting human rights. Middle East Journal of Legal and Jurisprudential Studies, 4(1): 94-112.
- Abu Baha, R. (2023). Criminal liability for attacks on cultural heritage and UNESCO's

- role in protecting it: Palestinian cultural heritage as a model, Master's thesis, Al-Quds University.
- Abu Al-Ghazlan, H. (2014, May). Palestinian heritage between the dangers of its loss and preservation. *Islamic Unity*. Retrieved from: <https://arab-scholars.com/a08828>
- Abu Al-Khair, I. (2024). The Zionist occupation's targeting of Palestinian heritage. *Initiative*, (4), 2–31.
- Advisory opinion of the International Court of Justice on the legal consequences arising from the construction of a wall in the Occupied Palestinian Territory, A/ES-10/273.
- Al-Anzi, T. (2015, December 26). Folk heritage. *Newspaper*. Retrieved May 22, 2025, from: <https://arab-scholars.com/346cbb>
- Al-Aqrabawi, H. (2021, June 22). Summoning heritage in a popular gift. *Institute for Palestine Studies*. Retrieved on July 12, 2025, from: <https://arab-scholars.com/e62de7>
- Azarov, V., & Suleiman, N. (2013, October 23). Activating Palestine's membership in UNESCO. *Palestinian Policy Network*. Retrieved on July 20, 2025, from: <https://arab-scholars.com/edfbc0>
- Al-Bakr, M. (2009). *Field research in folklore*. Syrian Ministry of Culture.
- Banner. (2009, July 12). An artistic performance in Al-Hakawati was banned as part of the activities of the Palestine International Festival. Retrieved on July 15, 2025, from: <https://arab-scholars.com/7dde28>
- Bouzina, S. (2016). The problem of confusing international terrorism with armed resistance (the case of the Palestinian resistance). *Al-Isra University for Humanities*, (1): 11–59.
- Committee on Economic, Social and Cultural Rights. (2009). General Comment No. 21 on Article (15) of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights. <https://arab-scholars.com/1dcb32>
- Al-Dabash, A. (2021). How the Palestinian map was Hebrewized. *Israeli Issues*, (83): 109–117.
- Al-fel, N. (2018). Intangible cultural heritage from a legal point of view: A comparative study in light of the 2003 UNESCO Convention for the Safeguarding of the Intangible Cultural Heritage. *Journal of the Kuwait International College of Law*, (3): 549–590.
- Hamdan, A. R. (2012). Employing popular heritage in the novel *Awlad Mazyouna* by the novelist Gharib Asqalani. *Al-Quds Open University for Research and Studies*, 2(29): 51–96.
- International Criminal Court. (2016). The Eighth Trial Chamber of the International Criminal Court convicts Mr. Mahdi of the war crime of attacking historical and religious buildings in Timbuktu and sentences him to nine years in prison. <https://arab-scholars.com/355f71>

- Jalal, S. (2024). *Heritage and history*. Hindawi Foundation.
- Al-Jawhari, M. (2006). *Introduction to the study of Egyptian folklore*.
- Kanaana, S. (2011). *Studies in culture, heritage and identity*. Citizen (Palestinian Foundation for the Study of Democracy).
- Kanaana, S., & Alqam, N. (2024). *Easy entrance to the folklore field*. Palestinian Ministry of Culture.
- Khamous, R. (2023). *The role of food blogs in preserving Palestinian national identity digitally: Instagram as a case study*, unpublished master's thesis. Arab American University, Palestine.
- Khorshid, F. (1992). *Folk heritage*. Dar Al Shorouk.
- Maala, T. (2017). *Non-material cultural heritage is the living heritage of peoples*. Damascus Papers Series - Damascus Center for Research and Studies, (4).
- Al-Mahmali, O., & Salehi, A. (2024). *Popular heritage and national identity: A study of the nature of popular traditions*. *Standard*, 28(1): 442–453.
- Al-Maliki, M. (2015). *The transformation of Palestinian identity and its manifestations in light of the fragmentation of Palestinian society since 1948*. In A. Azm et al. (Eds.), *The question of Palestine and the future of the Palestinian national project (Identity, Resistance, and International Law)* (pp. 3–26). Arab Center for Research and Policy Studies.
- Al-Masry, S. (2012). *Reproduction of folklore*. Supreme Council of Culture.
- Mukhtar, A. (2008). *Dictionary of contemporary Arabic language*. World of Books.
- Othman, A. (2010). *International Courts of Justice and Criminal Court*. *Journal of International Studies*, (40): 57–73.
- Othman, O. (2013, October). *Palestinian heritage is the shadow of the threatened land*. *Horizontal*. <https://arab-scholars.com/5864ab>
- Palestinian Center for Human Rights (2022). *The Center condemns the Israeli authorities' attempt to impose distorted educational curricula in schools in occupied Jerusalem*. <https://arab-scholars.com/1b4bfa>
- Palestinian Information Center (2019, August 05). *The occupation prevents holding a memorial service for a Jerusalemite figure*. Retrieved on July 16, 2025, from: <https://arab-scholars.com/887b1a>
- Palestinian Ministry of Foreign Affairs and Expatriates (2019, June 17). *International agreements to which the State of Palestine has acceded*. Retrieved on July 23, 2025, from: <https://arab-scholars.com/d57861>
- Palestinian Ministry of Foreign Affairs and Expatriates. (2025, July 14). *The World Heritage Committee adopts a statement on the exceptional global value of the city of Hebron*. Retrieved on July 28, 2025, from: <https://arab-scholars.com/7cce69>

- Palestinian News and Information Agency (Wafa) (2025, July 23). The National Heritage Committee holds its third meeting to address the challenges threatening Palestinian cultural heritage. Retrieved on August 12, 2025, from: <https://arab-scholars.com/1eb0d3>
- Prisoners and Freed Prisoners Affairs Authority (2016, January 20). Special units in the Israeli police, pursued by Israel, arrested 130 prisoners due to activities on social media. Retrieved on July 18, 2025, from: <https://arab-scholars.com/e69324>
- Al-Qalqili, A. G., & Ahmed. (2012). Palestinian national identity: The specificity of the formation and the organizing framework. *Alternative* (Palestinian Center for Confiscation of Citizenship and Refugee Rights).
- Qaoud, Y., & Abu Bakr, F. (2024, December 12). Inclusion of “Palestinian embroidery” on the UNESCO list: Importance and dimensions. *Palestinian Research Center*. Retrieved on August 22, 2025, from: <https://arab-scholars.com/8c6408>
- Qasim, F., et al. (2023). Iraqi popular heritage (Mosul as an example). *International Scientific Faculty of Fine Arts - Alexandria University*, 11(2): 13–23.
- Al-Rashidi, A. (1993). *The fatwa function of the International Court of Justice and its role in interpreting and developing the powers and competencies of the political organs of the United Nations*. Egyptian General Book Authority.
- Rajoub, A. (2025, June 21). The Israeli army prevents a wedding during its storming of a Palestinian town. *Anatolia*. Retrieved on July 16, 2025, from <https://arab-scholars.com/8aaedc>
- Saadawi, M. (2023). Approaches to the basics of Arab culture between popular heritage, heritage and folklore. *Journal of Arts and Humanities*, 16(1): 279–294.
- Shtayah, M. (2018). Allegations of Zionist settlement in Palestine from a realistic and legal point of view. *Milestones for Legal and Political Studies*, (5): 52–66.
- Shtayah, M. (2019). International legal protection of Palestinian Dabke as an intangible cultural heritage. *Jurisprudence*, 12(2): 29–40.
- Summer, A. N. (1998, January 09). Folk literature. *Arabic Encyclopedia*. Retrieved on June 12, 2025, from: <https://arab-scholars.com/a7a5c8>
- Transfer, I. (2025). *Cultural resistance: The battle of Palestinian memory and identity*. Al-Khalikh Research Center.
- Tunis Gate. (2023, March 11). The occupier’s thefts affect patriotic songs. Retrieved July 05, 2025, from <https://arab-scholars.com/fe4d0b>
- UNESCO. (2023, December 05). Dabke, a traditional dance in Palestine. *UNESCO: Intangible Cultural Heritage*. Retrieved on August 12, 2025, from: <https://arab-scholars.com/9b5f60>
- University of Minnesota - Human Rights Library. (2009, February 12). *United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples*. Retrieved on July 28, 2025, from <https://arab-scholars.com/f79935>

## ثالثاً: المراجع الأجنبية

- Dumper, M. & Larkin, C. (2012). The politics of heritage and the limitations of international agency in contested cities: a study of the role of UNESCO in Jerusalem's Old City. *Review of International Studies*, 38(1): 25-52.
- Gureghian-Hall, M. (2024, January 31). The Rome Statute's Cultural Value Lacuna: The Urgent Need to Reassess Cultural Property Offenses under International Criminal Law. SSRN Scholarly Paper No. 4696383, 1-18. <https://arab-scholars.com/2a63f6>
- Hladik, J. (2022). How the Guidelines for the Implementation of the 1999 Second Protocol to the Hague Convention of 1954 contribute to better protection of cultural property. How the Guidelines for the Implementation of the 1999 Second Protocol to the Hague Convention of 1954 contribute to better protection of cultural property, 104(920-921), 1948-1970.
- International criminal court. (2017). The ICC Office of the Prosecutor and UNESCO sign Letter of Intent to strengthen Cooperation on the Protection of Cultural Heritage. <https://arab-scholars.com/0e5ab0>
- Kirchmair, L. (2022). Cultural heritage and the International Court of Justice: Application of the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (Armenia v. Azerbaijan), Provisional Measures, Order of 7 December 2021. *International Journal of Cultural Property*, (29): 563-575.
- Konach, T. (2015). Intangible cultural heritage projects – National policies and strategies. The creation of intangible cultural heritage inventories. *ENCATC JOURNAL of CuLTuRAL MANAGEMENT AND PoLICY*, 5(1): 67-79.
- Lixinski, L. (2013). *Intangible Cultural Heritage in International Law*. Oxford University Press.
- Paauwe, J. & Pittalwala, J. (2021). Cultural Destruction and Mass Atrocity Crimes: Strengthening Protection of Intangible Cultural Heritage. *Brill | Nijhoff*, 13(4): 395-402.
- Unesco. (2023, May 02). Periodic reporting of the Convention for the Safeguarding of the Intangible Cultural Heritage. Unesco: Intangible Cultural Heritage. Retrieved on August 12, 2025, from: <https://arab-scholars.com/5f8eb4>
- Unesco. (2024, December 08). Tradition of Nabulsi soap making in Palestine. Unesco: Intangible Cultural Heritage. Retrieved on August 06, 2025, from <https://arab-scholars.com/e70b61>
- Wiessner, S. (2011). The Cultural Rights of Indigenous Peoples: Achievements and Continuing Challenges. *The European Journal of International Law*, 22(1): 121-140.

# المشكلاتُ الانفعاليَّةُ والاجتماعيَّةُ لدى المُراهقاتِ وعلاقتها باستخدام مواقع التَّواصل الاجتماعيِّ في مُحافظة القدس

آمنة عوض<sup>1</sup>، معتصم مصلاح<sup>1\*</sup>

كلية العلوم التربوية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

Amina Awad<sup>1</sup>, Motasem Musleh<sup>1\*</sup>

Faculty of Educational Sciences, Al-Quds Open University, Palestine

\* الباحث المراسل: mmosleh@qou.edu

## Emotional and Social Problems among Adolescent Girls and Their Relationship with Social Media Use in the Jerusalem Governorate

### Abstract

*The study aimed to identify the emotional and social problems among adolescent girls in the Jerusalem Governorate and their relationship to social media use. The researchers employed a descriptive correlational design. The study sample consisted of 380 adolescent girls selected through convenience sampling from schools in the Jerusalem Governorate. The results showed that the level of emotional and social problems among adolescent girls was moderate ( $M = 3.25$ ), and the level of social media use was also moderate ( $M = 3.40$ ). A statistically significant positive correlation was found between emotional and social problems and social media use ( $r = 0.707$ ,  $\alpha < 0.05$ ). The study recommended implementing awareness programs in schools and local communities in the Jerusalem Governorate to raise awareness about psychological issues such as anxiety, depression, and shyness, and to equip adolescent girls with healthy strategies to manage these problems effectively.*

**Keywords:** *Emotional and Social Problems, Adolescent Girls, Social Media.*

## المشكلات الانفعالية والاجتماعية لدى المراهقات وعلاقتها باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في محافظة القدس

### مُلخَص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن المشكلات الانفعالية والاجتماعية لدى المراهقات في محافظة القدس، وعلاقتها باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي الارتباطي، وتكوّنت عينة الدراسة من (380) مراهقة من مدارس محافظة القدس، اخترن بطريقة متيسرة.

أظهرت النتائج أن مستوى المشكلات الانفعالية والاجتماعية لدى المراهقات كان متوسطاً بمتوسط حسابي (3.25)، كما كان مستوى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي متوسطاً أيضاً بمتوسط (3.40). وتبين وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين المشكلات الانفعالية والاجتماعية واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي ( $r = 0.707$ ،  $\alpha < 0.05$ ).

وأوصت الدراسة بضرورة تنفيذ برامج توعية في المدارس والمجتمعات المحلية بمحافظة القدس لرفع الوعي بالمشكلات النفسية مثل القلق والاكتئاب والخجل، وتزويد المراهقات باستراتيجيات صحية للتعامل معها بفعالية.

**الكلمات المفتاحية:** المشكلات الانفعالية والاجتماعية، والمراهقات، ومواقع التواصل الاجتماعي.

## مقدمة

تُعد مرحلة المراهقة من أهم المراحل في حياة الإنسان، إذ ينتقل فيها الفرد من الطفولة إلى الرشد، وتصبحها تغييرات فسيولوجية ونفسية وعقلية واجتماعية، تجعلها من أكثر المراحل حساسية وتأثيراً في تكوين الشخصية. فهي مرحلة حرجة تتأثر بما يسبقها من مراحل وتؤثر فيما يليها، وغالباً ما تُوصف بأنها مرحلة المشكلات النفسية والاجتماعية نتيجة التحولات الجسدية والانفعالية التي قد تعيق توافق المراهق مع نفسه أو مع الآخرين (Nguyen & Lee, 2022).

يتعرض الأفراد خلال هذه المرحلة إلى ضغوط متنوعة تتطلب قرارات سريعة ومواجهة فعالة، وتصل ذروة هذه الضغوط في المراهقة لما لها من تأثير واضح في الاتجاهات والميول وسمات الشخصية (الزق، 2023). وتُعد المراهقة المتأخرة، أو ما يُعرف بمرحلة الشباب، فترة تتكاثر فيها التحديات النفسية والاجتماعية والمهنية، وفي حال عجز المراهق عن التكيف معها قد يقع في اضطرابات انفعالية وسلوكية تتطلب دعماً وإرشاداً مناسبين لتجاوزها (البقي، 2023).

تظهر المشكلات الانفعالية في أشكال متعددة مثل صعوبات التعلم، وتدني القدرة على بناء علاقات اجتماعية ناجحة، والحزن المستمر، والمخاوف الشخصية أو المدرسية (السلطاني، 2017). ويرى بافلوف أن السلوك الإنساني مجموعة من العادات المكتسبة التي يتعلمها الفرد عبر مراحل نموه، وأن الاضطرابات السلوكية تنتج عن الفشل في تعلم سلوكيات مناسبة أو عن اكتساب أنماط غير سليمة نتيجة ظروف بيئية أو خبرات سلبية (حلس، 2019). كما أشار بوكرديم وهمامي (2017) إلى أن الفرد المضطرب سلوكياً يعاني من صعوبة في بناء علاقات اجتماعية مستقرة، وتقلب مزاجي، وميل إلى أنماط سلوكية غير ناضجة تؤثر في تحصيله الدراسي وتوافقه الاجتماعي.

ويرى (Ribeaud, & Murray, 2020) أن تنمية مهارات حل المشكلات من الجوانب المعرفية الضرورية في هذه المرحلة، إذ تمكن المراهق من مواجهة التحديات اليومية بطريقة منطقية قائمة على التفكير والتحليل. وترتبط المشكلات الانفعالية بعوامل متعددة مثل التغيرات الهرمونية والضغوط الأكاديمية والصراعات الأسرية وتأثير الأقران، إلى جانب غياب الدعم الاجتماعي الذي يرفع احتمالية الإصابة بالقلق والاكتئاب (عبد الرحمن، 2015). وتظهر هذه الاضطرابات في مظاهر كالعصبية المفرطة، وتدني احترام الذات، والانسحاب الاجتماعي، وهو ما يؤثر سلباً في الأداء الدراسي والعلاقات الاجتماعية (الخطيب، 2016).

ويرى الحربي (2017) أن المشكلات السلوكية والانفعالية تنتج عن ضعف العلاقة بين الفرد وبيئته الأصلية، ما يؤدي إلى سلوك غير سوي يتطلب تدخلاً مهنيًا وإرشادياً. كما يشير خليل (2020) إلى أن دور الأهل محوري في تعزيز ثقة المراهق بنفسه وانتمائه لأسرته ومجتمعه، الأمر الذي يجعله أكثر تقبلاً للنصح والتوجيه.

وفي سياق الحياة المعاصرة، أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي جزءاً أساسياً من حياة المراهقين، إذ توفر لهم فضاءً للتفاعل والمشاركة والتعبير، لكنها في الوقت ذاته تثير تساؤلات حول تأثيرها في القيم والعلاقات الاجتماعية. فقد خلقت هذه المواقع هويات رقمية جديدة قد تتعارض أحياناً مع الهوية الواقعية، وفرضت أنماطاً جديدة من التواصل والثقافة والتفكير (الشاعر، 2015).

وتُعرف مواقع التواصل الاجتماعي بأنها منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تتيح للأفراد إنشاء حسابات شخصية والتواصل مع الآخرين ذوي الاهتمامات المشتركة، وقد أحدثت تحولاً نوعياً في أنماط العلاقات والتفاعل الاجتماعي، وجعلت التواصل أكثر سهولة ومرونة، لكنها في المقابل أسهمت في زيادة الاعتماد على العالم الافتراضي، وقللت من التفاعل الواقعي بين الأفراد (لواطى وحמוש، 2018).

انطلاقاً من الملاحظات الميدانية التي رصدها الباحثان حول تزايد المشكلات الاجتماعية والانفعالية لدى المراهقات في محافظة القدس، جاءت هذه الدراسة لتعبر عن اهتمامهما بفهم أعمق لهذه الظاهرة في ظل الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الخاص بالمدينة. فقد لاحظ الباحثان أن المراهقات يواجهن تحديات متشابكة تتعلق بضعف المهارات الاجتماعية، وصعوبة بناء العلاقات مع الأقران، والشعور بالعزلة والرفض الاجتماعي، إلى جانب اضطرابات انفعالية كالتوتر والقلق والاكتئاب. وقد دفعت هذه الملاحظات الباحثين إلى تبني هذه الدراسة بوصفها محاولة علمية للمساهمة في الكشف عن أسباب هذه المشكلات ومظاهرها، وفهم علاقتها باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، بما يسهم في بناء إستراتيجيات دعم نفسي واجتماعي أكثر فاعلية تساعد المراهقات على التكيف الصحي وتجاوز هذه المرحلة الحرجة بثبات وتوازن. وانطلاقاً من ذلك، تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن واقع المشكلات الانفعالية والاجتماعية التي تواجه المراهقات في محافظة القدس، وتحليل علاقتها باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي. ويؤكد الباحثان أن هذه العلاقة وثيقة، إذ إن أنماط المعاملة الأسرية والمجتمعية التي تتسم بالإهمال أو سوء الفهم قد تدفع المراهقات إلى اللجوء إلى وسائل التواصل الاجتماعي التي قد تكون في بعض الأحيان وسيلة إيجابية للدعم والتعبير، أو سلبية تسهم في تقاوم الضغوط النفسية والاجتماعية التي يعشنها.

## مشكلة الدراسة وأسئلتها

استناداً إلى ما سبق، يرى الباحثان أن مرحلة المراهقة تمثل فترة حاسمة في حياة الفتاة لما تشهده من تحولات نفسية واجتماعية عميقة تؤثر في توازنها الانفعالي وسلوكها الاجتماعي، وتجعلها أكثر حساسية وتأثراً بالتغيرات المحيطة، ولا سيما الوسائل التكنولوجية الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي. وفي محافظة القدس، تواجه الفتاة المقدسية ظروفًا سياسية واجتماعية استثنائية تتسم بالضغوط اليومية وعدم الاستقرار، ما يزيد من احتمالية تعرضها للمشكلات النفسية والانفعالية، ويجعلها تميل إلى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة للهروب أو التكيف مع الواقع.

وانطلاقاً من ذلك، تبرز الحاجة إلى دراسة المشكلات الانفعالية والاجتماعية التي تواجه المراهقات في هذه البيئة الخاصة، وفهم علاقتها باستخدامهن لمواقع التواصل الاجتماعي، بهدف تحديد مدى انتشار هذه الظاهرة، وتحليل أبعادها، وتقديم توصيات عملية تسهم في الحد من آثارها السلبية وتعزيز الاستخدام الإيجابي لتلك الوسائل.

### وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما المشكلات الانفعالية والاجتماعية لدى المراهقات وعلاقتها باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في محافظة القدس؟

وبناءً عليه ستجيب الدراسة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

- السؤال الأول: ما مستوى المشكلات الانفعالية والاجتماعية لدى المراهقات في محافظة القدس؟
- السؤال الثاني: ما مستوى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لدى المراهقات في محافظة القدس؟
- السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المشكلات الانفعالية والاجتماعية لدى المراهقات في محافظة القدس -تعزى إلى متغير: (المرحلة التعليمية، ومكان السكن)؟
- السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لدى المراهقات في محافظة القدس -تعزى إلى متغير (المرحلة التعليمية، ومكان السكن)؟
- السؤال الخامس: هل توجد علاقة ارتباطية بين المشكلات الانفعالية والاجتماعية لدى المراهقات واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في محافظة القدس؟

### فرضيات الدراسة

للإجابة عن أسئلة الدراسة فقد صيغت الفرضيات الآتية:

- الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات المشكلات الانفعالية والاجتماعية لدى المراهقات في محافظة القدس -تعزى إلى متغير المرحلة التعليمية.
- الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات المشكلات الانفعالية والاجتماعية لدى المراهقات في محافظة القدس -تعزى إلى متغير مكان السكن.
- الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لدى المراهقات في محافظة القدس -تعزى إلى متغير المرحلة التعليمية.

- الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لدى المراهقات في محافظة القدس -تُعزى الى متغير مكان السكن.
- الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين المشكلات الانفعالية والاجتماعية لدى المراهقات، واستخدامهن مواقع التواصل الاجتماعي في محافظة القدس.

## أهداف الدراسة

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف إلى مستوى المشكلات الانفعالية والاجتماعية لدى المراهقات في محافظة القدس.
- التعرف إلى أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لدى المراهقات في محافظة القدس.
- الكشف عن الفروق بين متوسطات المشكلات الانفعالية والاجتماعية التي تواجه المراهقات في محافظة القدس تُعزى إلى متغير: (المرحلة التعليمية، ومكان السكن).
- الكشف عن الفروق بين متوسطات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي التي تواجه المراهقات في محافظة القدس تُعزى إلى متغير: (المرحلة التعليمية، ومكان السكن).
- التعرف إلى طبيعة العلاقة بين مستوى الاستخدام المشكلات الانفعالية والاجتماعية لدى المراهقات واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في محافظة القدس.

## أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الناحيتين النظرية والتطبيقية على النحو الآتي:

### أولاً: الأهمية النظرية

تنبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على واحدة من القضايا النفسية والاجتماعية الحساسة، وهي المشكلات الانفعالية والاجتماعية التي تواجه المراهقات في محافظة القدس، وعلاقتها باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وتسهم الدراسة في إثراء المعرفة حول طبيعة هذه المشكلات وتأثير استخدام شبكات التواصل في تشكيل شخصية المراهقات وسلوكهن الاجتماعي. كما تكتسب أهميتها من بعدها التطبيقي، إذ يمكن أن تُفيد نتائجها المرشدين النفسيين والاجتماعيين في المدارس والمؤسسات التي تحتضن المراهقات، من خلال توجيههم إلى أساليب أكثر فعالية في التعامل مع تلك المشكلات، وتهيئة بيئة تربية واجتماعية سليمة تسهم في الحد من آثارها السلبية وتعزيز التكيف النفسي والاجتماعي لديه.

## ثانياً: الأهمية التطبيقية

تتمثل الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في تناولها موضوعاً جوهرياً يربط بين المشكلات الانفعالية والاجتماعية لدى الطلبة واستخدامهم مواقع التواصل الاجتماعي. إذ يمكن الاستفادة من نتائجها في تمكين الأخصائيين والمرشدين التربويين من تصميم برامج إرشادية وتنفيذها لتسهم في الحد من هذه المشكلات، ومساعدة الطلبة على التعامل معها بطرق صحية. كما توجههم نحو الاستخدام الإيجابي لمواقع التواصل في دعم العملية التعليمية، بما يعزز من تكيفهم النفسي والاجتماعي ويحسن من صحتهم النفسية.

## حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة الحالية في الآتي:

- الحدود المكانية: طُبِّقَتْ هذه الدراسة في المدارس الحكومية في محافظة القدس.
- الحدود البشرية: اقتصرَت الدراسة على طلبة مدارس محافظة القدس.
- الحدود الزمانية: طُبِّقَتْ هذه الدراسة في العام الجامعي 2025/2024.
- الحدود المفاهيمية: اقتصرَت هذه الدراسة على المفاهيم والاصطلاحات الواردة في الدراسة ( المشكلات الانفعالية والاجتماعية، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي التَّواصل الاجتماعي).
- الحدود الإجرائية: استخدمت هذه الدراسة مقياسي المشكلات الانفعالية والاجتماعية، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، ستقتصر على الأدوات المستخدمة لجمع البيانات، وقياس درجة صدقها وثباتها على عينة الدراسة وخصائصها والمعالجات الإحصائية المناسبة.

## التعريفات الاصطلاحية والإجرائية لمتغيرات الدراسة

تُعرَّف المراهقة بأنها مرحلة فاصلة تقع بين مرحلة الطفولة ومرحلة النضج « الرشد»، ورغم قصر هذه المرحلة نسبياً إلا أنها تتميز بأنها مرحلة حساسة لها من أثر كبير في تحديد الاتجاه الاجتماعي العام للفرد» (العراقي، 2016: 5).

تُعرَّف المشكلات الانفعالية بأنها « المشكلات التي تظهر على الأفراد في واحد أو أكثر من جوانب الحياة المختلفة، وتتجلى في مظاهر حياتية متعددة، ومن أبرزها: ضعف القدرة على التعلم، وتدني الكفاءة في بناء علاقات اجتماعية ناجحة مع الآخرين، وصعوبة التعبير عن المواقف الاجتماعية بطريقة مناسبة، إضافة إلى إظهار الانفعالات غير الملائمة، والشعور بالحزن المستمر، وظهور أعراض جسدية ذات طابع نفسي، فضلاً عن المخاوف الشخصية أو المدرسية» (السلطاني، 2017: 3).

تُعرَّفُ المشكلاتُ الاجتماعيةُ بأنها انحرافُ السلوكِ الاجتماعيِّ عنِ القواعدِ التي حدَّدها المجتمعُ للسلوكِ الصَّحيحِ، طالما أنَّ هذه القواعدَ تُضَعُ معاييرَ معيَّنة يكونُ الابتعادُ عنها مؤدِّيًا إلى ردِّ فعلٍ واضحٍ من الجماعة، ولذلك، فهي تختلفُ في الزَّمانِ والمكانِ باختلافِ الثقافاتِ (خليل، 2020: 3).

ويعرف الباحثان المشكلات الاجتماعية إجرائيًا: بأنها الدرجة التي تحصلُ عليها المُرَاقَبةُ على مقياسِ المشكلاتِ الاجتماعيَّةِ من وجهه نظرِ المُرَاقَباتِ.

تُعرَّفُ مواقعُ التَّواصلِ الاجتماعيَّةِ بأنها: تلك المواقعُ الموجودةُ على الإنترنت التي تُتيحُ لمستخدميه التَّواصلَ المرئيَّ والصَّوتيَّ والمكتوبَ، وتبادلُ الصُّورِ والمعلوماتِ وغيرها من الإمكانياتِ، التي تُوطِّدُ العلاقةَ الاجتماعيَّةَ بين مستخدميها، كما أنَّها تُتيحُ تكوينَ الصِّداقاتِ، والمشاركةِ بين الأصدقاءِ سواءً الفيديو أو الصور أو المنشوراتِ المكتوبةِ، والتعليقِ عليها، ونشرها، ويعتمدُ تشغيلها في الأساسِ على مستخدميها (وليد، 2015: 8).

ويعرف الباحثان مواقعَ التَّواصلِ الاجتماعيِّ إجرائيًا بأنها الدرجة التي تحصلُ عليها المُرَاقَبةُ على مقياسِ مواقعِ التَّواصلِ الاجتماعيِّ من وجهةِ نظرِ المُرَاقَباتِ

### الدِّراساتُ السَّابِقةُ

هدفتُ دراسةُ فلاح وآخرون (2022) إلى التَّعرُّفِ إلى العلاقةِ بين بعضِ المشكلاتِ النَّفسيةِ وعلاقتها باستخدامِ شبكاتِ التَّواصلِ الاجتماعيِّ لدى عيِّنةٍ من طلبةِ الجامعة، واستخدمَ المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ على عيِّنة الدِّراسةِ المكوَّنة من (200) طالبٍ وطالبةٍ من طلبةِ الجامعة، وكانت أداةُ الدِّراسةِ الاستبانةُ المغلقةُ والمفتوحةُ. وأظهرتِ النَّتائِجُ أنَّ شعورَ معظمِ الطلابِ والطالباتِ بالوحدةِ النَّفسيةِ واحدٌ تقريباً سواءً للذين يستعملونَ التَّوتيرَ أو اليوتيوبَ، أو لا يستعملونهما، وتبيَّن أنَّ أكثرَ الطلابِ الذين يستعملونَ الإنترنتَ، يستعملونه من أجلِ متابعةِ البرامجِ التَّعليميةِ، والسياسيةِ، والدينيةِ، والرياضيةِ، وذلك على التَّوالي، ولا توجدُ فروقٌ في الشعورِ بالوحدةِ النَّفسيةِ بين الذين يتابعون مثلَ هذه البرامجِ وغيرها، وتبيَّن أنَّ القلقَ أكثرُ إسهاماً في حدوثِ الاكتئابِ عند تفاعله مع الوحدةِ النَّفسيةِ، وهو ما يؤكِّدُ أنَّ القلقَ يُعدُّ لبَّ العصابِ ونواته، والعِصابُ هي حالة نفسية يميز بها القلق الشديد والخوف المفرط.

وهدفتُ دراسةُ هاشم وآخرون (2022) إلى الكشفِ عن العلاقةِ بين الأمانِ النَّفسيةِ والقلقِ والوحدةِ النَّفسيةِ بوصفه مُنبئاً عن أمانِ الإنترنتِ لدى طلابِ الجامعة، واستخدمَ الباحثونَ المنهجَ الوصفيَّ الارتباطيَّ والتحليليَّ على عيِّنة الدِّراسةِ المكوَّنة من «577» من طلبةِ الجامعة الذين تتراوحُ أعمارهم ما بين (18-25) عاماً، وكانت أدواتُ الدِّراسةِ مقياسَ الأمانِ النَّفسيةِ، ومقياسَ تايلور للقلق، ومقياسَ الوحدةِ النَّفسيةِ، ومقياسَ إدمانِ الإنترنتِ، وأظهرتِ النَّتائِجُ أنَّ الذكورَ والإناثَ من طلابِ الجامعة لا يختلفون فيما بينهم في إدمانِ الإنترنتِ، ووُجِدَ ارتباطٌ موجبٌ بين درجاتِ الوحدةِ النَّفسيةِ وإدمانِ الإنترنتِ لدى طلابِ الجامعة.

هدفت دراسة زوهрани وآخرون (Alzahrani et al., 2022) إلى اكتشاف مدى قبول الطلاب الجامعيين في ماليزيا لوسائل التواصل الاجتماعي في المساقات التعليمية واستخدامها، وتحليل تأثير ذلك في أدائهم الأكاديمي، واستخدم الباحثون المنهج الكمي التحليلي على عينة الدراسة المكونة من (330) طالباً، وكانت الاستبانة أداة للدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن توافق المهام والتكنولوجيا له تأثير إيجابي في الأداء الأكاديمي، وبيّنت النتائج أن الاستخدام الفعلي لوسائل التواصل الاجتماعي له تأثير إيجابي في الأداء الأكاديمي للطلاب.

هدفت دراسة أحمد (2020) إلى تحديد العلاقة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية لدى الشباب الجامعي، سواء المرتبطة بعلاقاتهم الاجتماعية، أو علاقتهم الأسرية، أو تحصيلهم الدراسي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي على عينة من طلاب جامعة قطر مكونة من الذكور والإناث وعددهم (311)، وكانت أداة الدراسة الاستبانة. وأظهرت النتائج الدراسة أن أهم مواقع التواصل الاجتماعي المستخدمة هي (السناب شات، والواتساب، والإنستغرام)، وأن متوسط استخدام الشباب لوسائل التواصل الاجتماعي هو خمس ساعات يومياً، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة متوسطة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لدى الشباب الجامعي، سواء المرتبطة بالمشكلات الاجتماعية، أو المشكلات الأسرية، أو مشكلات التحصيل الدراسي.

هدفت دراسة شيري (Sherry, Y 2019) إلى فحص فعالية العلاج القائم على إستراتيجية حل المشكلات في خفض القلق لدى عينة مكونة من (3) من كبار السن من مرضى الرعاية الأولية الذين تم تشخيصهم باضطرابات القلق، وطبق عليهم مقياس القلق، والبرنامج القائم على إستراتيجية حل المشكلات، وكانت المقابلة أداة للدراسة، وأظهرت النتائج أن فعالية إستراتيجية حل المشكلات في خفض اضطرابات القلق لدى عينة الدراسة.

وهدفت دراسة هانيت وكوت (Hunt & Cote, 2019) إلى التعرف إلى حجم المعلومات المضللة المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي، ورصد نسبة تفاعل الجمهور معها، وحجم مشاركتهم للأخبار الزائفة، والشائعات، واستخدم المنهج الوصفي، وكانت أداة تحليل المضمون لصفحات موقع (الفيس بوك وتويتر) خلال الفترة من (يناير 2010 إلى يوليو 2018) وأظهرت نتائج الدراسة وجود 9540 شائعة على (الفيس بوك وتويتر) منذ أوائل عام 2015.

من خلال استعراض الدراسة الحالية لعدد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيراتها في الأفراد، وخصوصاً المراهقين؛ ما يجعل من الضروري التعقيب عليها، وربطها بالدراسة الحالية التي تركز على « المشكلات الانفعالية والاجتماعية التي تواجه المراهقات وعلاقتها باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في محافظة القدس ».

## أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

تدل الدراسات السابقة على أهمية الدراسة الحالية وموضوعها، وقد أفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في عدد من الجوانب منها: صوغ الإطار النظري للدراسة، والمساعدة في تحديد مشكلة الدراسة، وبيان أهمية الدراسة، ومبررات إجرائها، وتوجيه الباحثين في تصميم أداة الدّراس، وتوجيه الباحثين نحو عدد من مصادر المعلومات المفيدة ذات العلاقة بمشكلة الدراسة.

أوجه اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تبحث في العلاقة بين المشكلات الانفعالية والاجتماعية التي تواجه المراهقات واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، ومن هنا تأتي الدراسة الحالية لاستكمال الجهود البحثية التي تحقّق على هذا الصعيد، إذ جاءت هذه الدراسة مكتملة للدراسات السابقة.

## منهجية الدراسة

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي؛ للحصول على المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة؛ وذلك لأنه أكثر المناهج ملاءمة لطبيعة هذه الدراسة، ولأن المنهج الوصفي الارتباطي المنهج الأمثل لتحقيق أهداف هذه الدراسة.

## مجتمع الدراسة وعينها

### مجتمع الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع المراهقات المُلتحقَات بالمدارس الحكومية في محافظة القدس، واللاتي تتراوح أعمارهن بين (13-17) عاماً، فإن عدد المراهقات ضمن هذه الفئة العمرية بلغ حوالي (5000) طالبة. ويشمل هذا المجتمع مختلف المراحل الدراسية من الصف الثامن إلى الحادي عشر.

### عينة الدراسة

أما عينة الدراسة، فقد اختيرت كالآتي:

أولاً- العينة الاستطلاعية (Pilot Study): اختيرت عينة استطلاعية مكونة من (30) طالبة من المراهقات في محافظة القدس؛ وذلك بغرض التأكد من صلاحية أدوات الدراسة، واستخدامها لحساب الصدق والثبات.

ثانياً- عينة الدراسة (Sample Study): اختيرت عينة الدراسة بالطريقة المتيسرة (المُتاحة) وقد بلغ حجم العينة (380) طالبة من المراهقات في محافظة القدس. والجدول (1) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها الديمغرافية:

### جدول 1: توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئات	العدد	النسبة %
المرحلة التعليمية	إعدادي	160	42.1
	ثانوي	220	57.9
	المجموع	380	100.0
مكان السكن	مدينة	120	31.6
	قرية	142	37.4
	مخيم	118	31.1
	المجموع	380	100.0

### أدوات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحثان على مقياسين هما: مقياس المشكلات الانفعالية والاجتماعية، ومقياس استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، كما يلي:

#### أولاً: مقياس المشكلات الانفعالية والاجتماعية

من أجل تحقيق الغاية المرجوة من الدراسة الحالية، اطلع الباحثان على الأدب التربوي والدراسات السابقة، وعلى مقياس المشكلات الانفعالية والاجتماعية المستخدمة في بعض الدراسات السابقة، وعلى مقياس المشكلات الانفعالية والاجتماعية في دراسة الفحطاني (2020)، وذلك لملائمتها لأهداف الدراسة.

### الخصائص السيكومترية لمقاييس الدراسة

#### صدق المقاييس

استُخدم نوعان من الصدق، كما يأتي:

#### 1. الصدق الظاهري (Face validity)

للتحقق من الصدق الظاهري أو ما يُعرفُ بصدق المُحكِّمين لمقياس المشكلات الانفعالية والاجتماعية، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي فقد عُرض المقياسين بصورتهم الأولى على مجموعة من ذوي الخبرة والاختصاص ممن يحملون درجة الدكتوراه، وقد بلغ عددهم (11) مُحكِّمًا، إذ أُعتمد معيارُ الاتِّفاق (80%) بوصفه حدًّا أدنى لقبول الفقرة، وبناءً على ملاحظات المُحكِّمين وآرائهم أُجريت التعديلات المُقترحة، فقد عدلت صياغة بعض الفقرات.

## 2. صدق البناء (Construct Validity)

للتحقُّقِ مِنَ الصِّدْقِ للمقياسِ استخدم الباحثان أيضاً صِدْقَ البناءِ على عَيِّنَةٍ استطلاعيَّةٍ مكوَّنةٍ من (30) طالبةً مِنَ المُرَاهِقَاتِ في مُحافظةِ القدس، ومن خارجِ عَيِّنَةِ الدِّرَاسَةِ المُستهدِفةِ، واستُخدِمَ معاملُ ارتباطِ بيرسون (Pearson Correlation) لاستخراجِ قِيَمِ معاملاتِ ارتباطِ الفقراتِ بالمجالِ الذي تنتمي إليه، وقيمِ معاملاتِ ارتباطِ الفقراتِ معَ الدَّرَجَةِ الكليَّةِ للمقياسِ، كذلك، قِيَمِ معاملاتِ ارتباطِ كلِّ مجالٍ معَ الدَّرَجَةِ الكليَّةِ للمقياسِ، كما أن قِيَمِ معاملِ ارتباطِ الفقراتِ تراوحتْ ما بين (30-0.82). وكانت ذاتِ درجَاتٍ مقبولةٍ ودالَّةٍ إحصائيًّا.

### ثبات مقياس المشكلات الانفعالية والاجتماعية

للتأكُّدِ من ثباتِ مقياسِ المُشكلاتِ الانفعاليَّةِ والاجتماعيَّةِ ومجالاته، وُزِعَ المقياسُ على عَيِّنَةٍ استطلاعيَّةٍ مكوَّنةٍ من (30) طالبةً مِنَ المُرَاهِقَاتِ في مُحافظةِ القدس، ومن خارجِ عَيِّنَةِ الدِّرَاسَةِ المُستهدِفةِ، وبهدفِ التَّحَقُّقِ من ثباتِ الاتِّساقِ الدَّاخِليِّ للمقياسِ، ومجالاته، فقد استُخدِمتْ معادِلَةُ كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) على بياناتِ العَيِّنَةِ الاستطلاعيَّةِ بعدَ استخراجِ الصِّدْقِ (34) فقرةً، والجدولُ (2) يوضِّحُ ذلك:

جدول 2: قيمُ معاملاتِ ثباتِ مقياسِ المُشكلاتِ الانفعاليَّةِ والاجتماعيَّةِ بطريقةِ كرونباخ ألفا.

المجال	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
الاكتئاب	9	.80
القلق	10	.78
الخوف	8	.75
الخلج	6	.79
الدرجة الكلية	33	.92

يُتَّضِحُ مِنَ الجدولِ (2) الموجودِ في أعلاه أنَّ قِيَمِ معاملِ ثباتِ كرونباخ ألفا لمجالاتِ مقياسِ المُشكلاتِ الانفعاليَّةِ والاجتماعيَّةِ تراوحتْ ما بين (.75 - .80). كما يُلحَظُ أنَّ قِيَمَةَ معاملِ ثباتِ كرونباخ ألفا للدَّرَجَةِ الكليَّةِ بلغتْ (.92). وتُعدُّ هذه القِيَمَةُ مرتفعةً، وتجعلُ مِنَ الأداةِ قابِلَةً للتطبيقي على العَيِّنَةِ الأَصليَّةِ.

### ثبات مقياس استخدام مواقع التواصل الاجتماعي:

للتأكُّدِ من ثباتِ مقياسِ استخدامِ مواقعِ التَّواصلِ الاجتماعيِّ ومجالاته، وُزِعَتْ أداةُ الدِّرَاسَةِ على عَيِّنَةٍ استطلاعيَّةٍ مكوَّنةٍ من (30) طالبةً مِنَ المُرَاهِقَاتِ في مُحافظةِ القدس، ومن خارجِ عَيِّنَةِ الدِّرَاسَةِ المُستهدِفةِ. وبهدفِ التَّحَقُّقِ من ثباتِ الاتِّساقِ الدَّاخِليِّ للمقياسِ ومجالاته، فقد استُخدِمَ

معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) على بيانات العينة الاستطلاعية، بعد استخراج الصدق (18) فقرة، والجدول (3) يوضح ذلك:

جدول 3: قيم معامل ثبات مقياس استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بطريقة كرونباخ ألفا.

المجال	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
إيمان مواقع التواصل الاجتماعي	7	.79
أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي	6	.70
المتابعة الأبوية لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي	6	.80
الدرجة الكلية	18	.88

يُتَّضِحُ مِنَ الْجَدْوِلِ (3) الْمَوْجُودِ فِي أَعْلَاهُ أَنَّ قِيَمَ مَعَامِلِ ثَبَاتِ كِرُونْبَاخِ أَلْفَا لِمَجَالَاتِ مَقْيَاسِ اسْتِخْدَامِ مَوَاقِعِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ تَرَاوَحَتْ مَا بَيْنَ (.70 - .80)، كَمَا يُلْحَظُ أَنَّ قِيَمَةَ مَعَامِلِ ثَبَاتِ كِرُونْبَاخِ أَلْفَا لِلدَّرَجَةِ الْكُلِّيَّةِ بَلَّغَتْ (.88). وَتُعَدُّ هَذِهِ الْقِيَمَةُ مَنَاسِبَةً، وَتَجْعَلُ مِنَ الْأَدَاةِ قَابِلَةً لِلتَّطْبِيقِ عَلَى الْعَيْنَةِ الْأَصْلِيَّةِ.

## النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

### النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

- ما مستوى المشكلات الانفعالية والاجتماعية لدى المراهقات في محافظة القدس؟  
للإجابة عن السؤال الأول حُسِبَتِ الْمَتَوَسُّطَاتُ الْحَسَابِيَّةُ وَالْانْحِرَافَاتُ الْمَعْيَارِيَّةُ وَالنِسْبُ الْمِئْوِيَّةُ مَقْيَاسِ الْمَشْكَلاتِ الْانْفِعَالِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْجَدْوِلُ (4) يَوْضِحُ ذَلِكَ:

جدول 4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل مجال من مجالات مقياس المشكلات الانفعالية والاجتماعية، وعلى المقياس ككل مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرتبة	رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	2	القلق	3.28	847.	65.6	متوسط
2	1	الاكتئاب	3.27	864.	65.4	متوسط
3	4	الخجل	3.27	919.	65.4	متوسط
4	3	الخوف	3.18	904.	63.6	متوسط
الدرجة الكلية للمشكلات الانفعالية والاجتماعية						متوسط
			3.25	831.	65.0	

يَتَّضِحُ مِنَ الْجَدُولِ (4) الْمَوْجُودِ فِي أَعْلَاهُ أَنَّ الْمُتَوَسِّطَ الْحِسَابِيَّ لِتَقْدِيرَاتِ عَيِّنَةِ الدِّرَاسَةِ عَلَى مِقْيَاسِ الْمَشْكَلاتِ الْإِنْفِعَالِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ كَكُلِّ بَلْغٍ (3.25) وَبِنِسْبَةٍ مِئْوِيَّةٍ (65.0%) وَبِمَسْتَوَى مُتَوَسِّطٍ، أَمَّا الْمُتَوَسِّطَاتُ الْحِسَابِيَّةُ لِإِجَابَاتِ أَفْرَادِ عَيِّنَةِ الدِّرَاسَةِ عَنْ مَجَالَاتِ مِقْيَاسِ الْمَشْكَلاتِ الْإِنْفِعَالِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ -فَقَدْ تَرَاوَحَتْ مَا بَيْنَ (3.18-3.28) وَجَاءَ مَجَالُ « الْقَلْقِ » بِالْمَرْتَبَةِ الْأُولَى بِمُتَوَسِّطٍ حِسَابِيٍّ قَدْرُهُ (3.28) وَبِنِسْبَةٍ مِئْوِيَّةٍ (65.6%) وَبِمَسْتَوَى مُتَوَسِّطٍ، بَيْنَمَا جَاءَ مَجَالُ « الْخَوْفِ » فِي الْمَرْتَبَةِ الْأَخِيرَةِ، بِمُتَوَسِّطٍ حِسَابِيٍّ بَلْغٍ (3.18) وَبِنِسْبَةٍ مِئْوِيَّةٍ (63.6%) وَبِمَسْتَوَى مُتَوَسِّطٍ.

تَتَّفَقُ هَذِهِ النَتِيجَةُ مَعَ دِرَاسَةِ (هَاشِمُ وَآخَرُونَ 2022 ؛ فَلَاحُ وَآخَرُونَ 2022 ؛ أَحْمَدُ 2020)، وَفِي الْمُقَابِلِ، هُنَاكَ بَعْضُ الدِّرَاسَاتِ الَّتِي تَخْتَلِفُ مَعَ نَتَائِجِ الدِّرَاسَةِ، مِثْلَ دِرَاسَةِ الْقَحْطَانِ (2020)، وَيَرَى الْبَاحِثَانِ أَنَّ هَذِهِ النَتَائِجَ تَعُودُ لِأَسْبَابٍ عِدَّةٍ رَئِيسَةٍ، أَمَّهَا تَأْثِيرُ الْأَوْضَاعِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالْإِقْتِصَادِيَّةِ الصَّعْبَةِ فِي الْقُدْسِ عَلَى اسْتِقْرَارِ الْمَرَاهِقَاتِ النَّفْسِيَّةِ، مَا يَزِيدُ مِنْ شَعُورِهِنَّ بِالْقَلْقِ وَالْإِكْتِنَابِ وَالخَجَلِ. كَمَا أَنَّ اسْتِخْدَامَ الزَّائِدِ لِمَوَاقِعِ التَّوَاصُلِ الْإِجْتِمَاعِيِّ يَزِيدُ هَذِهِ الْمَشْكَلاتِ بِسَبَبِ الْمَقَارَنَةِ الْمُسْتَمْرَةِ بِالْآخَرِينَ وَالتَّعَرُّضِ لِلْمَحْتَوَى السَّلْبِيِّ. وَيُضَافُ إِلَى ذَلِكَ ضَعْفُ الدَّعْمِ النَّفْسِيِّ وَالْإِجْتِمَاعِيِّ دَاخِلَ بَعْضِ الْأَسْرِ، مَا يَجْعَلُ الْمَرَاهِقَاتِ أَكْثَرَ عَرِضَةً لِلتَّوْتَرِ وَالْعَزَلَةِ لِغِيَابِ التَّوْجِيهِ الْمُنَاسِبِ. كَذَلِكَ تَلْعَبُ مَرِحَلَةُ الْمَرَاهِقَةِ نَفْسَهَا دَوْرًا مَهْمًا، إِذْ تَمُرُّ الْفَتَيَاتُ بِتَغْيِيرَاتٍ نَفْسِيَّةٍ وَجَسَدِيَّةٍ تَجْعَلُهُنَّ أَكْثَرَ حَسَّاسِيَّةً تَجَاهَ الْمَشَاعِرِ السَّلْبِيَّةِ، وَهَذَا يَفْسِرُ ارْتِفَاعَ مَعْدَلَاتِ الْقَلْقِ وَالْإِكْتِنَابِ فِي نَتَائِجِ الدِّرَاسَةِ.

### النَتَائِجُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالسُّؤَالِ الثَّانِي

- ما أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لدى المراهقات في محافظة القدس؟

لِلْإِجَابَةِ عَنِ السُّؤَالِ الثَّانِي، حُسِبَتِ الْمُتَوَسِّطَاتُ الْحِسَابِيَّةُ وَالْإِنْحِرَافَاتُ الْمِعْيَارِيَّةُ وَالنِسَبُ الْمِئْوِيَّةُ لِمِقْيَاسِ مَوَاقِعِ التَّوَاصُلِ الْإِجْتِمَاعِيِّ، وَالْجَدُولُ (5) يُوْضِحُ ذَلِكَ:

جدول 5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل مجال من مجالات مقياس استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وعلى المقياس ككل مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرتبة	رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	1	إدمان مواقع التواصل الاجتماعي	3.45	927.	69.0	متوسط
2	2	أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي	3.44	901.	68.8	متوسط
3	3	المتابعة الأبوية لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي	3.29	1.008	65.8	متوسط
		الدرجة الكلية لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي	3.40	873.	68.0	متوسط

يَتَّضِحُ مِنَ الْجَدُولِ ( 5 ) الْمَوْجُودِ فِي أَعْلَاهُ أَنَّ الْمَتَوَسِّطَ الْحِسَابِيَّ لِتَقْدِيرَاتِ عَيِّنَةِ الدِّرَاسَةِ عَلَى مَقْيَاسِ اسْتِخْدَامِ مَوَاقِعِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ كَكُلِّ بَلْغٍ (3.40) وَبِنِسْبَةٍ مِئْوِيَّةٍ (68.0%) وَبِمَسْتَوَى مَتَوَسِّطٍ، أَمَّا الْمَتَوَسِّطَاتُ الْحِسَابِيَّةُ لِجَوَابَاتِ أَفْرَادِ عَيِّنَةِ الدِّرَاسَةِ عَنْ مَجَالَاتِ مَقْيَاسِ اسْتِخْدَامِ مَوَاقِعِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ تَرَاوَحَتْ مَا بَيْنَ (3.29-3.45) وَجَاءَ مَجَالُ « إِدْمَانِ مَوَاقِعِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ » بِالْمَرْتَبَةِ الْأُولَى بِمَتَوَسِّطٍ حِسَابِيٍّ قَدْرُهُ (3.45) وَبِنِسْبَةٍ مِئْوِيَّةٍ (69.0%) وَبِمَسْتَوَى مَتَوَسِّطٍ، بَيْنَمَا جَاءَ مَجَالُ « الْمَتَابَعَةِ الْأَبْوِيَّةِ لِاسْتِخْدَامِ مَوَاقِعِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ » فِي الْمَرْتَبَةِ الْأَخِيرَةِ، بِمَتَوَسِّطٍ حِسَابِيٍّ بَلْغَ (3.29) وَبِنِسْبَةٍ مِئْوِيَّةٍ (65.8%) وَبِمَسْتَوَى مَتَوَسِّطٍ.

يعزو الباحثان هذه النتائج إلى عوامل عدة رئيسية، من أهمها الانتشار الواسع لمواقع التواصل الاجتماعي بين المراهقات، حيث أصبحت جزءاً أساسياً من حياتهن اليومية ومصدراً رئيسياً للتفاعل الاجتماعي، خاصة في ظل الضغوط الدراسية والأسرية التي تدفعهن إلى قضاء وقت أطول على هذه المنصات هرباً من الواقع.

كما يعد ضعف المتابعة الأبوية عاملاً مؤثراً، إذ أظهرت الدراسة أن الرقابة الأسرية على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي منخفضة، ربما بسبب انشغال الأهل أو قلة معرفتهم بالتكنولوجيا الحديثة، ما يمنح المراهقات حرية أكبر في الاستخدام، وأحياناً استخداماً غير منضبط، وتضاف إلى ذلك جاذبية المحتوى التفاعلي والمثير في هذه المواقع الذي يتيح للمراهقات التعبير عن أنفسهن والتواصل مع الآخرين، لكنه قد يؤدي مع الوقت إلى التعلق الشديد أو الإدمان على هذه المنصات.

## النتائج المتعلقة بالفرضيات

### النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha < 0.05$ ) بين متوسطات المشكلات الانفعالية والاجتماعية لدى المراهقات في محافظة القدس -تُعزى إلى متغير المرحلة التعليمية.

ومن أجل فحص الفرضية الأولى، وتحديد الفروق تبعاً إلى متغير المرحلة التعليمية، استخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Samples t-test) ونتائج الجدول (6) توضح ذلك:

الجدول 6: نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات المشكلات الانفعالية والاجتماعية بين المراهقات في محافظة القدس -تُعزى إلى متغير المرحلة التعليمية.

المجالات	المرحلة التعليمية	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الاكتئاب	إعدادي	160	3.29	.921	.392	.695
	ثانوي	220	3.26	.823		
القلق	إعدادي	160	3.31	.891	.604	.546
	ثانوي	220	3.25	.815		
الخوف	إعدادي	160	3.30	.917	2.238	.026*
	ثانوي	220	3.09	.887		
الخجل	إعدادي	160	3.39	.943	2.256	.025*
	ثانوي	220	3.18	.892		
الدرجة الكلية	إعدادي	160	3.32	.883	1.338	.182
	ثانوي	220	3.20	.790		

\*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $p < .05$ )

يُضَحُّ من الجدول (6) الموجود في أعلاه أنَّ قيمة مستوى الدلالة المحسوب على مقياس المشكلات الانفعالية والاجتماعية ومجالاته باستثناء مجالي: (الخوف، الخجل) كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ( $\alpha < .05$ )، ما يشير إلى عدم وجود فروق في المشكلات الانفعالية والاجتماعية ومجالاتها باستثناء مجالي: (الخوف، الخجل) بين المراهقات في محافظة القدس -تُعزى إلى مُتغيِّر المرحلة التعليمية. بينما كانت الفروق دالة إحصائياً على مجالي: (الخوف، الخجل) إذ جاءت الفروق لصالح إعدادي.

ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أنَّ المراهقات في المرحلتين الإعدادية والثانوية يواجهن ضغوطاً اجتماعية وانفعالية متشابهة، خاصة في بيئة مضطربة مثل محافظة القدس، ما يؤدي إلى تقارب مستويات القلق والاكتئاب لديهن، كما أنَّ العوامل البيئية والاجتماعية قد تؤدي دوراً في تشكيل استجاباتهن الانفعالية، إذ لا تظهر فروق جوهرية بين الفئتين في معظم المجالات المدروسة.

أمَّا فيما يتعلق بالخوف والخجل، فإنَّ ارتفاع مستوياتها لدى طالبات المرحلة الإعدادية قد يعود إلى كون هذه المرحلة تشكل انتقالاً مهماً من الطفولة إلى المراهقة، إذ تزداد فيها مشاعر عدم الأمان والارتباك الاجتماعي، ما يعزز سلوكيات الخجل والخوف. وفي المقابل، قد تُصبِح المراهقات في المرحلة الثانوية أكثر تكيفاً مع الضغوط الاجتماعية، ما يُقلِّل من تأثير هذه المشكلات عليهن.

### النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha < 0.05$ ) بين متوسطات المشكلات الانفعالية والاجتماعية لدى المراهقات في محافظة القدس -تعزى إلى مكان السكن.

ومن أجل فحص الفرضية الثالثة، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً إلى متغير مكان السكن، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف إلى دلالة الفروق تبعاً إلى متغير مكان السكن. والجدولان (7) و(8) يوضحان ذلك:

جدول ٧: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمقياس المشكلات الانفعالية والاجتماعية لدى المراهقات في محافظة القدس -تعزى إلى متغير مكان السكن.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المستوى	المجالات
913.	3.27	120	مدينة	الاكتئاب
805.	3.21	142	قرية	
882.	3.35	118	مخيم	
865.	3.26	120	مدينة	القلق
803.	3.22	142	قرية	
881.	3.36	118	مخيم	
943.	3.07	120	مدينة	الخوف
857.	3.12	142	قرية	
902.	3.35	118	مخيم	
997.	3.27	120	مدينة	الخلج
841.	3.16	142	قرية	
918.	3.40	118	مخيم	
854.	3.22	120	مدينة	الدرجة الكلية
776.	3.18	142	قرية	
866.	3.36	118	مخيم	

يَتَّضِحُ مِنْ خِلالِ الْجَدْوَلِ (7) الْمَوْجُودِ فِي أَعْلَاهُ وَجُودَ فُرُوقٍ ظَاهِرِيَّةٍ بَيْنَ الْمُتَوَسِّطَاتِ الْحِسَابِيَّةِ، وَمِنْ أَجْلِ مَعْرِفَةٍ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْفُرُوقُ قَدْ وَصَلَتْ لِمَسْتَوَى الدَّلَالَةِ الْإِحْصَائِيَّةِ اسْتُخْدِمَ اخْتِبَارُ تَحْلِيلِ التَّبَايُنِ الْأَحَادِيِّ (One-Way ANOVA)، وَالْجَدْوَلُ (8) يُوَضِّحُ ذَلِكَ:

جدول 8: نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية والمجالات الفرعية لمقياس المشكلات الانفعالية والاجتماعية لدى المراهقات في محافظة القدس - تعزى إلى متغير مكان السكن.

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
الاكتئاب	بين المجموعات	1.253	2	626.	838.	433.
	داخل المجموعات	281.822	377	748.		
	المجموع	283.075	379			
القلق	بين المجموعات	1.400	2	700.	975.	378.
	داخل المجموعات	270.672	377	718.		
	المجموع	272.072	379			
الخوف	بين المجموعات	5.251	2	2.625	3.248	*040.
	داخل المجموعات	304.725	377	808.		
	المجموع	309.976	379			
الخلج	بين المجموعات	3.618	2	1.809	2.156	117.
	داخل المجموعات	316.318	377	839.		
	المجموع	319.935	379			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	2.262	2	1.131	1.643	195.
	داخل المجموعات	259.526	377	688.		
	المجموع	261.787	379			

\*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $p < .05$ )

يَتَضَحُّ من الجدول (8) الموجود في أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة على مقياس المشكلات الانفعالية والاجتماعية ومجالاته المختلفة باستثناء مجال (الخوف) كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ( $\alpha < .05$ )، ما يُشيرُ إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المشكلات الانفعالية والاجتماعية ومجالاتها باستثناء مجال (الخوف) بين المراهقات في محافظة القدس - تعزى إلى متغير مكان السكن.

وللكشف عن موقع الفروق بين المتوسطات الحسابية لمجال (الخوف) بين المراهقات في محافظة القدس - تعزى إلى متغير مكان السكن - أُجريت اختبار (Scheffe) والجدول (9) يوضح ذلك:

**جدول 9: نتائج اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية على مجال (الخوف) بين المراهقات في محافظة القدس تُعزى إلى مُتغيّر مكان السكّن.**

المتغير التابع	المستوى	المتوسط	مدينة	قرية	مخيم
الخوف	مدينة	3.07	—	-0.0514	*-0.278
	قرية	3.12	—	—	-0.226
	مخيم	3.35	—	—	—

\*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $p < .05$ )

يَتَضَحُ مِنَ الْجَدُولِ (9) الْمَوْجُودِ فِي أَعْلَاهُ الْآتِي:

وَجُودَ فَرُوقٍ دَالَّةٍ إِحْصَائِيًّا عِنْدَ مَسْتَوَى الدِّلَالَةِ ( $\alpha \leq .05$ ) بَيْنَ مَتَوَسِّطَاتِ مَجَالِ (الخَوْفِ) بَيْنَ الْمُرَاهِقَاتِ فِي مَحَاظِفَةِ الْقُدْسِ - تُعْزَى إِلَى مُتَغَيِّرِ مَكَانِ السَّكَنِ بَيْنَ (مَدِينَةٍ) وَ(مَخِيْمٍ) وَجَاءَتْ الْفُرُوقُ - لِصَالِحِ (مَخِيْمٍ). وَتَنَقَّقُ هَذَا النَّتِيْجَةَ مَعَ دَرَسَةِ فِلَاحٍ وَآخَرُونَ (2022). وَفِي حِيْنَ تَخْتَلِفُ نَتَائِجُ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ مَعَ نَتَائِجِ دَرَسَةِ أَحْمَدَ (2020). وَالسَّبَبُ يَعودُ إِلَى مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْعَوَامِلِ النَّفْسِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ وَالاِقْتِصَادِيَّةِ الَّتِي تَمَيِّزُ بِيئَةَ الْمَخِيْمَاتِ عَنِ الْمَدِينَةِ وَالْقَرْيِ، إِذْ تَوَثَّرُ الطُّرُوفُ الْمَعِيْشِيَّةُ وَالتَّجَارِبُ الْحَيَاتِيَّةُ فِي الْمَشَاعِرِ وَالانْفِعَالَاتِ لَدَى الْمُرَاهِقَاتِ، مَا يُوَدِّي إِلَى ارْتِفَاعِ مَسْتَوَى الْخَوْفِ لَدِيَهُنَّ مَقَارَنَةً بِالْمُرَاهِقَاتِ فِي الْبِيئَاتِ الْآخَرَى، وَيُمْكِنُ حَصْرُ هَذِهِ الْعَوَامِلِ بِمَا هُوَ آتٍ:

1. **الظروف المعيشية الصعبة في المخيمات:** تلعب دوراً أساسياً في زيادة مستوى الخوف بين المراهقات. إذ تعيش المراهقات في بيئة مكتظة ومضغوطة، وتعاين المخيمات - عادةً - من نقص في البنية التحتية، ومحدودية الخدمات الصحية والتعليمية. وهذه العوامل تجعل الشعور بعدم الأمان والخوف من المستقبل أكثر انتشاراً بين الفتيات اللواتي يكبرن في مثل هذه الظروف الصعبة.

2. **الاستقرار والأمان النسبي في المدينة مقارنةً بالمخيمات:** يُعدُّ عاملاً مؤثراً في تقليل مستوى الخوف لدى المراهقات في المُدُن. وتتمتع المُدُن - عادةً - بظروف معيشية أفضل، وتوفّر خدمات دعم نفسي واجتماعي، مثل العيادات المتخصصة، وبرامج الدعم المجتمعي، ما يساعد في التخفيف من المشكلات الانفعالية. وعلى العكس، فإن غياب مثل هذه الخدمات في المخيمات قد يزيد من مشاعر الخوف والقلق لدى المراهقات.

3. **التجارب الحياتية والصدمات النفسية تُسهم في ارتفاع مستوى الخوف لدى المراهقات في المخيمات، وغالباً ما تكون هذه الفئة أكثر عرضة لتحديات صعبة مثل الفقر، والبطالة بين أفراد الأسرة، والتوترات الاجتماعية والسياسية، التي تؤثر تأثيراً مباشراً في الاستقرار**

النَّفْسِيَّ للفتيات، ومواجهة مثل هذه الظروف في سن مبكرة قد يؤدي إلى تنامي مشاعر القلق والخوف من المستقبل لديهن.

4. التَّنَشئة الاجتماعية والبيئة الثقافية في المخيمات يُمكن أن تكون أكثر صرامة مقارنة بالمدن والقرى. وفي بعض الأحيان، تفرض المخيمات قيوداً اجتماعية مشددة على المراهقات، ما يزيد من شعورهن بالخوف من اتخاذ قرارات شخصية أو مواجهة تحديات تتعارض مع العادات والتقاليد. وهذه العوامل مجتمعة قد تسهم في رفع مستويات القلق والخوف لديهن مقارنة بالمراهقات في البيئات الأخرى.

بناءً على هذه العوامل، يُمكن تفسير سبب ارتفاع مستوى الخوف بين المراهقات في المخيمات مقارنةً بنظيرتهن في المدن، ما يستدعي اتخاذ تدابير لدعم هذه الفئة، وتعزيز الشعور بالأمان والاستقرار النفسي لديهن.

### النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha < 0.05$ ) بين متوسطات المشكلات الانفعالية والاجتماعية لدى المراهقات في محافظة القدس تُعزى إلى المرحلة التعليمية.

ومن أجل فحص الفرضية الرابعة، وتحديد الفروق تبعاً إلى مُتغَيِّرِ المرحلة التعليمية، استُخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Samples t-test) ونتائج الجدول (٥) توضّح ذلك:

**جدول 10: نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بين المراهقات في محافظة القدس تُعزى إلى مُتغَيِّرِ المرحلة التعليمية.**

المجالات	المرحلة التعليمية	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
إيمان مواقع التواصل الاجتماعي	إعدادي	160	3.43	916.	386.-	700.
	ثانوي	220	3.47	936.		
أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي	إعدادي	160	3.42	934.	322.-	747.
	ثانوي	220	3.45	878.		
المتابعة الأبوية لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي	إعدادي	160	3.43	936.	2.313	*021.
	ثانوي	220	3.19	1.047		
الدرجة الكلية	إعدادي	160	3.43	895.	466.	641.
	ثانوي	220	3.38	859.		

\*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $p < .05$ )

يَتَّضِحُ مِنَ الْجَدْوَلِ (10) الْمَوْجُودِ فِي أَعْلَاهُ أَنَّ قِيَمَةَ مَسْتَوَى الدَّلَالَةِ الْمَحْسُوبَةِ عَلَى مِقْيَاسِ اسْتِخْدَامِ مَوَاقِعِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَمَجَالَاتِهِ الْمَخْتَلِفَةِ بِاسْتِثْنَاءِ مَجَالِ ( الْمَتَابِعَةِ الْأَبْوِيَّةِ لاسْتِخْدَامِ مَوَاقِعِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ) كَانَتْ أَكْبَرَ مِنْ قِيَمَةِ مَسْتَوَى الدَّلَالَةِ الْمَعْتَمَدِ فِي الدِّرَاسَةِ ( $\alpha < 0.05$ ) مَا يُشِيرُ إِلَى عَدَمِ وُجُودِ فُرُوقٍ ذَاتِ دَلَالَةٍ إِحْصَائِيَّةٍ فِي اسْتِخْدَامِ مَوَاقِعِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَمَجَالَاتِهِ بِاسْتِثْنَاءِ مَجَالِ: (المتابعة الأبوية لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي) بَيْنَ الْمُرَاهِقَاتِ فِي مَحَافِظَةِ الْقُدْسِ تُعْزَى إِلَى مُتَغَيِّرِ الْمَرْحَلَةِ التَّعْلِيمِيَّةِ. وَفِي الْمَقَابِلِ، ظَهَرَتْ فُرُوقٌ ذَاتُ دَلَالَةٍ إِحْصَائِيَّةٍ فِي مَجَالِ: (المتابعة الأبوية لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي) وَجَاءَتْ هَذِهِ الْفُرُوقُ لِصَالِحِ طَالِبَاتِ الْمَرْحَلَةِ الْإِعْدَادِيَّةِ.

تَتَّفَقُ نَتَائِجُ الدِّرَاسَةِ مَعَ دِرَاسَةِ أَحْمَدَ (2020) الَّتِي أَظْهَرَتْ أَنَّ اسْتِخْدَامَ وَسَائِلِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ لَا يَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا كَبِيرًا بَيْنَ الْفَنَاتِ الْعُمُرِيَّةِ. وَفِي الْمَقَابِلِ، تَخْتَلِفُ نَتَائِجُ الدِّرَاسَةِ مَعَ دِرَاسَةِ فَلَاحِ وَآخَرُونَ (2022) الَّتِي رَكَّزَتْ عَلَى التَّأثيرَاتِ النَّفْسِيَّةِ لاسْتِخْدَامِ مَوَاقِعِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ، وَلَمْ تُرَكِّزْ عَلَى الْمَتَابِعَةِ الْأَبْوِيَّةِ. وَيَعُزُّو الْبَاحِثَانِ هَذِهِ النَّيْجَةَ إِلَى عَوَامِلٍ عِدَّةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِالْفُرُوقِ الْعُمُرِيَّةِ، وَطَبِيعَةِ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ الْأَهْلِ وَالْمُرَاهِقَاتِ فِي مَخْتَلَفِ الْمَرَاهِلِ الدِّرَاسِيَّةِ، الَّتِي يُمْكِنُ حَصْرُهَا فِي الْمَحَاوِرِ الْآتِيَةِ:

1. **زيادة الحماية الأبوية للفتيات في المرحلة الإعدادية:** تلعب دوراً رئيساً في تفسير هذه النتيجة، فعادةً ما يكون الأهل أكثر حذراً عندما يتعلق الأمر بالمراهقات الأصغر سناً، إذ يشعرون بمسؤولية أكبر تجاه حمايتهن من المخاطر المحتملة على الإنترنت، مثل التنمر الإلكتروني، والتعرض لمحتوى غير مناسب، أو الوقوع ضحية للاستغلال. ولهذا السبب، تحظى الفتيات في المرحلة الإعدادية بمستوى أعلى من الرقابة الأبوية مقارنةً بزميلاتهن في المرحلة الثانوية، إذ يحرص الأهل على متابعة نشاطاتهن الرقمية متابعة أكبر؛ لضمان استخدام آمن لمواقع التواصل الاجتماعي.
2. **الاستقلالية المتزايدة في المرحلة الثانوية:** تؤدي إلى تقليل تدخل الأهل في تفاصيل حياة الفتيات اليومية، بما في ذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. فمع تقدم الفتاة في العمر، تزداد رغبتها في الاستقلالية، ويبدأ الأهل بمنحها مساحة أكبر من الحرية الشخصية. ويعتقد عدد من الأهالي أن الفتيات في المرحلة الثانوية أكثر نضجاً، وقدرة على تحمل المسؤولية، ما يدفعهن إلى تخفيف المتابعة الأبوية مقارنةً بالفتيات في المرحلة الإعدادية، إذ تكون الفتاة في مرحلة عمرية تحتاج فيها إلى مزيد من التوجيه والمراقبة.
3. **انشغال الأهل بمتطلبات الدراسة الثانوية:** قد يكون عاملاً مهماً في انخفاض مستوى المتابعة الأبوية لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي. فتمثل المرحلة الثانوية فترة حاسمة من حيث التحضير للجامعة، ما يجعل بعض الأهالي يركزون تركيزاً أكبر على التحصيل

الدراسي لبناتهم بدلاً من متابعة استخدامهن وسائل التواصل الاجتماعي. وعلى العكس، قد يرى الأهل في المرحلة الإعدادية أنّ الفتيات ما زلن بحاجة إلى إرشاد وتوجيه مستمرين، ما يؤدي إلى زيادة المتابعة الأبوية لهنّ خلال هذه المرحلة العمرية.

4. **تغيّر طبيعة العلاقة بين الأهل والمراهقات بمرور الوقت:** يفسّر أيضاً هذا الاختلاف في المتابعة الأبوية. ففي السنوات الأولى من المراهقة، يكون الأهل أكثر تدخلاً في حياة بناتهم، إذ يشعرون بأنهنّ بحاجة إلى حماية وإرشاد مستمرين. ولكن مع مرور الوقت، تبدأ العلاقة بين الطرفين بالتغيّر، إذ تسعى الفتيات إلى مساحة أكبر من الخصوصية والاستقلالية، ما يؤدي إلى تقليل الرقابة المباشرة من الأهل، هذه الظاهرة تُفسّر التساؤل الذي مفاده: لماذا سجّلت طالبات المرحلة الإعدادية مستوى أعلى من المتابعة الأبوية لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي مقارنةً بطلبات الثانوية، حيث يكون الأهل قد بدأوا بالفعل في منح الفتيات الأكبر سناً حرية أكبر في إدارة حياتهنّ الرقمية.

#### النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha < 0.05$ ) بين متوسطات المشكلات الانفعالية والاجتماعية لدى المراهقات في محافظة القدس -تُعزى إلى مكان السكن.

ومن أجل فحص الفرضية السادسة، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً إلى متغيّر مكان السكن، ومن ثمّ استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف إلى دلالة الفروق تبعاً إلى متغيّر مكان السكن. والجدولان (11) و (12) يوضّحان ذلك:

**جدول 11: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمقياس استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بين المراهقات في محافظة القدس تُعزى إلى متغيّر مكان السكن.**

المجالات	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إدمان مواقع التواصل الاجتماعي	مدينة	120	3.44	917.
	قرية	142	3.37	932.
	مخيم	118	3.56	926.
أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي	مدينة	120	3.41	903.
	قرية	142	3.38	901.
	مخيم	118	3.53	900.

1.065	3.17	120	مدينة	المتابعة الأبوية لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي
1.000	3.24	142	قرية	
941.	3.46	118	مخيم	
860.	3.36	120	مدينة	الدرجة الكلية
875.	3.34	142	قرية	
879.	3.52	118	مخيم	

يُتَّضَحُ مِنْ خِلالِ الْجَدْوْلِ (11) الْمَوْجُودِ فِي أَعْلَاهُ وَجُودَ فُرُوقٍ ظَاهِرِيَّةٍ بَيْنَ الْمُتَوَسِّطَاتِ الْحِسَابِيَّةِ، وَمِنْ أَجْلِ مَعْرِفَةِ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْفُرُوقُ قَدْ وَصَلَتْ لِمَسْتَوَى الدَّلَالَةِ الْإِحْصَائِيَّةِ اسْتُخْدِمَ اخْتِبَارُ تَحْلِيلِ التَّبَايُنِ الْأَحَادِي (One-Way ANOVA)، وَالْجَدْوْلُ (12) يُوضِّحُ ذَلِكَ:

**جدول 12: نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية والمجالات الفرعية لمقياس استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بين المراهقات في محافظة القدس تعزى إلى متغير مكان السكن.**

مستوى الدلالة	"ف" المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغيرات
265.	1.334	1.143	2	2.286	بين المجموعات	إدمان مواقع التواصل الاجتماعي
		857.	377	323.059	داخل المجموعات	
			379	325.345	المجموع	
395.	932.	757.	2	1.513	بين المجموعات	أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي
		812.	377	306.186	داخل المجموعات	
			379	307.700	المجموع	
067.	2.727	2.745	2	5.491	بين المجموعات	المتابعة الأبوية لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي
		1.007	377	379.523	داخل المجموعات	
			379	385.014	المجموع	

193.	1.651	1.254	2	2.509	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		760.	377	286.514	داخل المجموعات	
			379	289.023	المجموع	

يَتَّضِحُ مِنَ الْجَدْوَلِ (12) الْمَوْجُودِ فِي أَعْلَاهُ أَنَّ قِيَمَةَ مَسْتَوَى الدَّلَالَةِ الْمَحْسُوبَةِ عَلَى مِقْيَاسِ اسْتِخْدَامِ مَوَاقِعِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَمَجَالَاتِهِ الْمُخْتَلِفَةِ - كَانَتْ أَكْبَرَ مِنْ قِيَمَةِ مَسْتَوَى الدَّلَالَةِ الْمَعْتَمَدِ فِي الدِّرَاسَةِ ( $\alpha < 0.05$ ) مَا يُشِيرُ إِلَى عَدَمِ وُجُودِ فُرُوقٍ ذَاتِ دَلَالَةٍ إِحْصَائِيَّةٍ فِي اسْتِخْدَامِ مَوَاقِعِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَمَجَالَاتِهِ بَيْنَ الْمُرَاهِقَاتِ فِي مَحَافِظَةِ الْقُدْسِ - تُعْزَى إِلَى مُنْغَبِرِ مَكَانِ السَّكَنِ، وَتَشِيرُ نَتَائِجُ الدِّرَاسَةِ إِلَى عَدَمِ وُجُودِ فُرُوقٍ ذَاتِ دَلَالَةٍ إِحْصَائِيَّةٍ عِنْدَ مَسْتَوَى الدَّلَالَةِ ( $\alpha \leq 0.05$ ) بَيْنَ مَتَوَسَّطَاتِ اسْتِخْدَامِ مَوَاقِعِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ بَيْنَ الْمُرَاهِقَاتِ فِي مَحَافِظَةِ الْقُدْسِ تُعْزَى إِلَى مُنْغَبِرِ مَكَانِ السَّكَنِ ( مَدِينة - قَرْيَة - مَخِيم). وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْبِيئَةَ السَّكْنِيَّةَ لَا تُشَكِّلُ عَامِلًا حَاسِمًا فِي تَحْدِيدِ مَسْتَوَى اسْتِخْدَامِ الْمُرَاهِقَاتِ مَوَاقِعِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ، إِذْ أَظْهَرَتِ النُّتَائِجُ تَقَارُبًا بَيْنَ الْمُرَاهِقَاتِ مِنْ مُخْتَلَفِ الْمَنَاطِقِ فِي مَعْدَلَاتِ الْإِدْمَانِ عَلَى مَوَاقِعِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ، وَتَأْتِيرُهَا عَلَيْهِنَّ، وَمَسْتَوَى الْمَتَابَعَةِ الْأَبْوِيَّةِ.

يَعِزُّو الْبَاحِثَانِ هَذِهِ النَّتِيجَةَ إِلَى الْاِنْتِشَارِ الْوَاسِعِ لِمَسَائِلِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ، وَسَهُولَةِ الْوَصُولِ إِلَيْهَا، إِذْ لَمْ يَعدْ اسْتِخْدَامُ الْاِنْتِرْنِتِ مَقْتَصِرًا عَلَى الْمُدُنِ الْكُبْرَى، بَلْ أَصْبَحَ مَتَاحًا فِي الْقُرَى وَالْمَخِيمَاتِ بِفَضْلِ تَطَوُّرِ التَّكْنُولُوجِيَا، وَزِيَادَةِ اِنْتِشَارِ الْهَوَاتِفِ الذَّكِيَّةِ. وَبِذَلِكَ فَإِنَّ الْفَتَيَاتِ فِي مُخْتَلَفِ الْمَنَاطِقِ الْجُغْرَافِيَّةِ يَمْلِكْنَ الْفُرْصَ نَفْسَهَا تَقْرِيْبًا لِلْوَصُولِ إِلَى الْاِنْتِرْنِتِ، مَا يُفَسِّرُ ذَلِكَ عَدَمَ وُجُودِ فُرُوقٍ كَبِيرَةٍ بَيْنَهُنَّ فِي مَسْتَوَى الْاِسْتِخْدَامِ.

وَتَشِيرُ هَذِهِ النَّتِيجَةُ إِلَى أَنَّ الْعَوَامِلَ النَّفْسِيَّةَ وَالاجْتِمَاعِيَّةَ تَلْعَبُ دَوْرًا أَكْبَرَ مِنَ الْعَوَامِلِ الْجُغْرَافِيَّةِ فِي تَحْدِيدِ سُلُوكِيَّاتِ اسْتِخْدَامِ مَوَاقِعِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ. فَعَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ، الرِّغْبَةُ فِي التَّوَاصُلِ مَعَ الْأَقْرَانِ، وَالتَّفَاعُلُ مَعَ الْمَحْتَوَى التَّرْفِيهِيِّ، وَالاِنْتِشَالُ بِالْاِنْتِشَالِ الرِّقْمِيَّةِ هِيَ عَوَامِلٌ قَدْ تَوَثَّرَتْ فِي مَسْتَوَى الْاِسْتِخْدَامِ بَعْضُ النَّظَرِ عَنِ الْبِيئَةِ الَّتِي تَعِيشُ فِيهَا الْمُرَاهِقَةُ. وَفِي الْمَاضِي كَانَ هُنَاكَ اِعْتِقَادٌ بِأَنَّ الْمَنَاطِقَ الرَّيْفِيَّةَ أَوْ الْمَخِيمَاتِ قَدْ تَكُونُ أَقْلًا اسْتِخْدَامًا لِمَوَاقِعِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ؛ بِسَبَبِ ضَعْفِ الْبِنْيَةِ التَّحْتِيَّةِ لِلاتِّصَالَاتِ، وَلَكِنْ مَعَ تَطَوُّرِ الشَّبَكَاتِ الْخَلُويَّةِ، وَاِنْتِشَارِ الْاِنْتِرْنِتِ عِزْرَ الْهَوَاتِفِ الْمَحْمُولَةِ، -أَصْبَحَتْ هَذِهِ الْفَجْوةُ غَيْرَ مَلْحُوظَةٍ، مَا أَدَّى إِلَى تَقَارُبِ مَسْتَوَيَاتِ الْاِسْتِخْدَامِ بَيْنَ الْمُرَاهِقَاتِ فِي الْمُدُنِ وَالْقُرَى وَالْمَخِيمَاتِ.

### النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha < .05$ ) بين متوسطات المشكلات الانفعالية والاجتماعية، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي لدى المراهقات في محافظة القدس.

للإجابة عن الفرضية السابعة، استخرج معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation) بين المشكلات الانفعالية والاجتماعية، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي بين المراهقات في محافظة القدس، والجدول (13) يوضح نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون:

**جدول 13: قيم معاملات ارتباط بيرسون بين درجات أفراد عينة الدراسة على مقياسين المشكلات الانفعالية والاجتماعية، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي لدى المراهقات في محافظة القدس (ن=380).**

المشكلات الانفعالية والاجتماعية					
المشكلات الانفعالية والاجتماعية ككل	الخجل	الخوف	القلق	الاكتئاب	
معامل ارتباط بيرسون					استخدام مواقع التواصل الاجتماعي
**668.	**591.	**656.	**628.	**642.	إدمان مواقع التواصل الاجتماعي
**671.	**616.	**654.	**628.	**637.	أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي
**626.	**551.	**665.	**562.	**586.	المتابعة الأبوية لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي
**707.	**633.	**709.	**655.	**672.	استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ككل

\*\*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (\*\*  $p < .01$ )

يُنصَح من الجدول (13) الموجود في أعلاه وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha < .05$ ) بين المشكلات الانفعالية والاجتماعية، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي بين المراهقات في محافظة القدس، إذ بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون ( $r = .707$ )، ويُلاحظ أن العلاقة بين المشكلات الانفعالية والاجتماعية، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي بين المراهقات في محافظة القدس -جاءت طردية موجبة؛ بمعنى، أنه كلما ازدادت درجة المشكلات الانفعالية والاجتماعية، ازداد مستوى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي. وتتفق نتائج هذه الدراسة دراسة

فلاح وآخرون (2022) ودراسة هاشم وآخرون (2022) التي أظهرت وجود علاقة بين المشكلات النفسية والاجتماعية، وزيادة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وتختلف نتائج الدراسة مع دراسة أحمد (2020) التي لم تجد علاقة ارتباطية قوية بين إدمان الإنترنت والمشكلات النفسية والاجتماعية. ويرى الباحثان أن المراهقات اللواتي يعانين من القلق أو الاكتئاب أو الخجل غالباً ما يستخدمن مواقع التواصل الاجتماعي للهروب من الواقع أو لتجنب مشكلاتهن الاجتماعية. فهذه المنصات تمنحن مساحة آمنة للتعبير عن مشاعرهن دون خوف أو إحراج، ما قد يؤدي إلى استخدامها بشكل مفرط. كما أن بعض المراهقات يجدن صعوبة في تكوين علاقات اجتماعية حقيقية بسبب الخجل أو القلق، فيلجأن إلى العالم الافتراضي كبديل أسهل للتواصل، لكن مع مرور الوقت قد يتحول هذا إلى نوع من الإدمان الذي يزيد من مشكلاتهن النفسية بدل أن يخففها. ويضيف الباحثان أن الاستخدام الزائد لمواقع التواصل قد يفاقم المشكلات النفسية نتيجة التعرض للمقارنة السلبية أو التنمر الإلكتروني أو البحث المفرط عن القبول من الآخرين، ما يدخل المراهقات في دائرة مغلقة من القلق والاكتئاب والاستخدام المفرط لهذه المنصات.

## التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة، يوصي الباحثان بما هو آت:

- ضرورة تنظيم حملات توعية في المدارس والمجتمعات المحلية في محافظة القدس؛ لزيادة الوعي حول مشكلات القلق والاكتئاب والخجل والخوف لدى المراهقات، مع تقديم إستراتيجيات للتعامل معها تعاملًا صحيًا. ومن المهم أيضًا تعزيز الدعم النفسي والمشورة للمراهقات في هذه المناطق من خلال برامج إرشادية تتعامل مع هذه المشكلات الانفعالية تعاملًا فعالًا.
- ضرورة وضع برامج توعية تدريبية في المدارس، حول تأثير الإدمان في مواقع التواصل الاجتماعي على الحياة اليومية، والنواحي الاجتماعية والنفسية للمراهقات. وينبغي توجيه المراهقات نحو استخدام هذه المواقع استخدامًا متوازنًا ومفيدًا، مع تعليمهن كيفية إدارة الوقت، والحد من الإفراط في استخدامها بما يضمن عدم تأثيرها سلبًا على حياتهن.
- ضرورة رفع مستوى المتابعة الأبوية لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، خصوصًا في المرحلة الإعدادية، من خلال تنظيم ورش عمل للأهل حول أهمية الرقابة والمشاركة في الأنشطة الرقمية لأبنائهم. كما ينبغي توفير أدوات تكنولوجية تساعد الأهل على مراقبة استخدام المراهقات مواقع التواصل الاجتماعي استخدامًا متوازنًا دون إعاقة حرية الشخصية.
- ضرورة تطوير مناهج دراسية تدمج برامج تعليمية مختصة بإدارة الضغوط النفسية، والتعامل مع المشاعر مثل القلق والاكتئاب، وذلك؛ لتعزيز الصحة النفسية لدى المراهقات. يجب أيضًا توفير خدمات الدعم النفسي، والمشورة النفسية داخل المدارس؛ للحد من تأثير المشكلات النفسية والاجتماعية على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.
- ضرورة تعزيز التعاون بين المدارس والأسر في متابعة المشكلات النفسية والاجتماعية التي تواجه المراهقات، من خلال الاجتماعات الدورية والتنسيق بين المعلمين والأهل. ما يسهم في توفير بيئة داعمة للمراهقات في جميع جوانب حياتهن، ويساعد على التعامل تعاملًا أفضل مع تحدياتهن.
- ضرورة إجراء مزيد من الأبحاث؛ لفهم العلاقة بين المشكلات النفسية والاجتماعية، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي استخدامًا دقيقًا. مثل «العلاقة الزمنية بين الاستخدام المفرط لمواقع التواصل الاجتماعي، وتطور المشكلات النفسية لدى المراهقين»، و«دراسة مقارنة بين مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بانتظامٍ ومستخدميها بإفراطٍ، من حيث مستوى الشعور بالوحدة والعلاقات الاجتماعية».

## المصادر والمراجع

### أولاً: المراجع العربية

- أحمد، محمد (2020). تحديد العلاقة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية لدى الشباب الجامعي، مجلة العلوم الاجتماعية، 12(1): 78-91.
- البقيمي، جوان فهاد جازع (2023). الدور الوسيط للذكاء الانفعالي في مهارات حل المشكلات المدركة لدى عينة من طلبة الدراسات العليا بجامعة الملك عبد العزيز، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، (26): 249-292.
- بوكرديم، أمينة وهمامي، إيمان (2017). المشكلات السلوكية لدى أطفال السنوات الأولى ابتدائي وعلاقتها بمجموعة من المتغيرات الديمغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 8 ماي، الجزائر.
- حلس، نرمين (2019). خبرة اعتقال الزوج وأساليب مواجهتها وعلاقتها بالصحة النفسية لدى زوجات المعتقلين في محافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- الخطيب، فايز (2016). المشكلات النفسية لدى طلاب المرحلة الثانوية، دمشق: دار العلم.
- خليل، معن (2020). علم المشكلات الاجتماعية، (ط1)، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- السلطاني، حوراء (2017). الاضطرابات الانفعالية، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العراق.
- الشاعر، عبد الرحمن (2015). مواقع التواصل الاجتماعي والسلوك الإنساني، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- عبد الرحمن، مروة (2015). الاضطرابات الانفعالية لدى المراهقين وعلاقتها بدعم الأقران، القاهرة: دار الوفاء.
- العراقي، فاطمة (2016). المراهقة «مشكلات وحلول»، مصر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون).
- فلاح، أحمد، وعبد الله، ندى، وخالد، يوسف (2022). العلاقة بين بعض المشكلات النفسية واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي لدى طلبة الجامعة. مجلة العلوم النفسية والتربوية، (1)8: 55-74.
- لواطى، نورا، وحموش، بلال (2018). أثر مواقع التواصل الاجتماعي على القيم الأخلاقية لدى الشباب الجامعي، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، 6(2): 45-60.

المحسن، خالد. (2023) تأثير تدخلات التعلم الاجتماعي والانفعالي على الطلبة ذوي الاضطرابات السلوكية، مجلة دراسات العلوم التربوية، 50(2): 155-172.

هاشم، علي، وعبد الرحمن، سهى، وسمير، إيمان (2022). الأمن النفسي والقلق والوحدة النفسية كمنبئات بأمان الإنترنت لدى طلاب الجامعة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، 6 (4): 112-130.

وليد، إبراهيم (2015). استخدامات الأطفال الصم لمواقع التواصل الاجتماعي والإشاعات المتحققة منها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.

## ثانياً: المراجع العربية الأجنبية

- Abd Al-Rahman, M. (2015). Emotional disorders among adolescents and their relationship to peer support. Cairo: Dar Al-Wafa.
- Ahmed, M. (2020). Determining the relationship between the use of social media and social problems among university youth. *Journal of Social Sciences*, 12(1): 78–91.
- Boukardim, O., & Hammami, I. (2017). Behavioral problems among first-year primary school children and their relationship with a set of demographic variables. Unpublished master's thesis. 8 May University, Algeria.
- Al-Buqami, J. F. J. (2023). The mediating role of emotional intelligence in perceived problem-solving skills among a sample of postgraduate students at King Abdulaziz University. *The Arab Journal of Literature and Human Studies*, (26): 249–292.
- Falah, A., Abdullah, N., & Khalid, Y. (2022). The relationship between some psychological problems and the use of social networks among university students. *Journal of Psychological and Educational Sciences*, 8(1): 55–74.
- Hallas, N. (2019). The husband's imprisonment experience, coping strategies, and their relationship to the mental health of prisoners' wives in the Gaza governorates. Unpublished master's thesis. Al-Azhar University, Gaza, Palestine.
- Hashim, A., Abd Al-Rahman, S., & Samir, E. (2022). Psychological security, anxiety, and loneliness as predictors of internet safety among university students. *Journal of Educational and Psychological Sciences*, 6(4): 112–130.
- Al-Iraqi, F. (2016). Adolescence: Problems and solutions. Egypt: Arab Press Agency (Publishers).
- Khalil, M. (2020). The science of social problems (1st edi.). Amman: Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution.
- Al-Khatib, F. (2016). Psychological problems among secondary school students. Damascus: Dar Al-Ilm.
- Louati, N., & Hammouch, B. (2018). The impact of social media on moral values among university youth. *Journal of Psychological and Educational Studies*, 6(2): 45–60.
- Al-Shaer, A. (2015). Social media and human behavior. Amman: Dar Al-Safa for Publishing and Distribution.
- Al-Sultani, H. (2017). Emotional disorders. College of Basic Education, University of Babylon, Iraq.
- Waleed, I. (2015). The use of social media and verified rumors among deaf children. Unpublished master's thesis. Ain Shams University, Cairo, Egypt.

### **ثالثاً: المراجع الأجنبية.**

- Alzahrani, M., Ali, A., & Hassan, R. (2022). Exploring the acceptance and use of social media by university students in Malaysia for educational purposes. *Higher Education Journal*, 14(2): 123-139.
- Hunt, H., & Cote, J. (2019). The extent of misinformation circulating on social media platforms. *Journal of Social Media Studies*, 24(2): 102-118.
- Nguyen, Q., & Lee, H. (2022). Social media use and its impact on adolescent self-esteem: A meta-analysis. *Computers in Human Behavior*, 130: 107-115.
- Sherry, A. (2019). Focusing on the effectiveness of problem-solving therapy in reducing anxiety among a sample of three elderly primary care patients diagnosed with anxiety disorders. *Journal of Anxiety and Mental Health*, 34(2): 145-159.

# مستوى وعي الجمهور بأهمية الحفاظ على مسرح الجريمة والعوامل المرتبطة به: دراسة استكشافية في مدينة الخليل

**أ. أمير الرجوب**

كلية القانون، جامعة الاستقلال، فلسطين

**Mr. Ameer Alrjoob**

Faculty of Law, Al-Istiqlal University, Palestine.

202222032@std.pass.ps

## **Public Awareness of the Importance of Preserving a Crime Scene and Its Associated Factors: An Exploratory Study in the City of Hebron**

### **Abstract**

*This study aimed to measure public awareness in Hebron, Palestine, regarding the importance of preserving a crime scene and to analyze the factors associated with this awareness. A descriptive, quantitative approach was employed, with data collected from a convenience sample (N=253) via an electronic questionnaire. The results revealed a significant lack of public awareness concerning the most basic procedures for handling a crime scene. Chi-Square analysis showed no statistically significant relationship between participants' responses on most awareness items and their educational level or gender (with one exception). Most importantly, the study found a statistically significant association between reliance on television as an information source and a lack of understanding of several crucial procedures, such as the importance of contacting the police and the sensitivity of physical evidence. The study recommends designing sustainable community awareness campaigns and calls for media outlets, particularly television, to review their content related to the coverage of criminal incidents.*

**Keywords:** *Crime Scene, Security Awareness, Forensic Evidence, Public Behavior, Hebron, Media and Security.*

## مستوى وعي الجمهور بأهمية الحفاظ على مسرح الجريمة والعوامل المرتبطة به: دراسة استكشافية في مدينة الخليل

### ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى وعي الجمهور في مدينة الخليل (فلسطين) بأهمية الحفاظ على مسرح الجريمة، وتحليل العوامل المرتبطة بهذا الوعي. تم اتباع المنهج الوصفي القائم على التحليل الكمي، واستُخدمت استبانة إلكترونية لجمع البيانات من عينة متاحة (ن=253). أظهرت النتائج وجود قصور واضح في الوعي العام بمعظم الممارسات الأساسية للتعامل مع مسرح الجريمة. وكشف تحليل كاي تربيع ( $Chi-Square$ ) عن عدم وجود علاقة دالة إحصائية بين استجابات المشاركين ومعظم جوانب الوعي وكل من المستوى التعليمي والجنس (باستثناء فقرة واحدة). والأهم من ذلك، كشفت الدراسة عن وجود ارتباط دال إحصائياً بين الاعتماد على التلفزيون كمصدر للمعلومات والقصور في فهم عدد من الإجراءات الجوهرية، كأهمية الاتصال بالشرطة وحساسية الأدلة المادية. توصي الدراسة بضرورة تصميم حملات توعية مجتمعية مستدامة، وتدعو وسائل الإعلام، وخاصة التلفزيون، إلى مراجعة محتواها المتعلقة بتغطية الحوادث الجنائية.

الكلمات الدالة: مسرح الجريمة، الوعي الأمني، الأدلة الجنائية، سلوك الجمهور، مدينة الخليل، الإعلام الأمني.

## الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

### المقدمة

في عصرنا الحالي، لم تعد العدالة تعتمد على الشهادات والاعترافات وحدها، بل أصبحت الحقائق والبراهين العلمية هي الأساس العلمي في تحقيق العدالة، حيث يعدّ مسرح الجريمة الركيزة الأساسية التي يستند إليها نظام العدالة الجنائية في كشف الغموض وتحديد هوية مرتكبي الجرائم، فهي تعدّ الشاهد الصامت. وبالقول إن مسرح الجريمة هي أكثر الأماكن ثراءً بهذه الأدلة، فإن المحافظة على سلامتها من أي عبث أو تخريب أو تغيير تصبح أولوية قصوى لضمان نجاح التحقيقات. فكل تدخل غير محسوب في مسرح الجريمة، مهما كان بسيطاً وصغيراً، قد يؤدي إلى تلوث الأدلة أو إتلافها، ما قد يهدد عملية التحقيق ويحول دون الوصول إلى الحقيقة الكاملة (أبو ظاهر، 2025؛ Levinson, 2020).

إن الوعي الأمني لدى المواطنين يلعب دوراً حيوياً في تعزيز فعالية عمل الجهات المختصة، خاصة فيما يتعلق بمسرح الجريمة. إذ يؤثر فهم الجمهور لأهمية عدم التدخل في هذه المواقع على مدى مقدرة الشرطة والجهات المختصة على إتمام العمل في مسرح الجريمة واستتطاق هذا الشاهد الصامت، كما يحد من ظاهرة العبث أو نشر المعلومات الخاطئة التي قد تؤدي إلى إرباك سير التحقيقات.

انطلاقاً من هذه الأهمية، يأتي هذا البحث ليلسط الضوء على حلقة الوصل الأساسية في هذه المعادلة، وهو المواطن نفسه. وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة في مدينة الخليل، كونها مركزاً سكانياً واقتصادياً رئيسياً في فلسطين، وتتميز بكثافتها السكانية وطبيعتها الاجتماعية التي قد تجعل مسارح الجريمة عرضة للتجمهر بشكل كبير.

### مشكلة الدراسة

على الرغم من الأهمية القصوى لمسرح الجريمة، إلا أن الحفاظ على سلامته يصطدم بواقع عملي معقد، خاصة في بيئة حضرية مكتظة وذات نسيج اجتماعي متداخل كمدينة الخليل. فما إن تقع الجريمة حتى يتحوّل مسرحها إلى ساحة تعجّ بالمتجمهرين والفضوليين الذين قد تدفعهم روابط القرابة أو حتى الفضول للاقترب من المكان. إن هذه التصرفات، رغم أنها قد تبدو عفوية، تخلق فوضى كبيرة من شأنها أن تمحو أدلة لا يمكن تعويضها (O'Block, et al, 2021). وتؤكد الدراسات الميدانية أن «تدخل المتجمهرين» يمثل بالفعل أحد أبرز التحديات التي تعرقل عمل الفرق المتخصصة في مواقع الحوادث (Alburaidi, et al., 2023). ورغم أن الجهات الأمنية ووسائل الإعلام تتعامل مع هذه الظاهرة عبر تنبيه المواطنين، إلا أن هذه التحذيرات غالباً ما تكون ردود فعل متأخرة تقتصر إلى استراتيجية ممنهجة ومبنية على فهم حقيقي لسلوكيات الجمهور

ودوافعه. ومن هنا تبرز الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة لسدها، وتحديداً في مدينة الخليل، التي -بالرغم من خصوصيتها الأمنية والاجتماعية- تندر فيها الدراسات الميدانية التي تتناول هذا الموضوع بشكل علمي. هذا النقص في المعرفة الدقيقة يجعل من محاولات التوعية جهوداً قد لا تكون فعالة، ما يؤكد الحاجة لبناء قاعدة معرفية محلية، تستند إلى بيانات واقعية من المدينة نفسها، لتصميم حملات توعية هادفة ومؤثرة.

وعليه، تتحدد مشكلة الدراسة في وجود قصور واضح في الوعي العام بإجراءات الحفاظ على مسرح الجريمة في مدينة الخليل، يقابله غياب في الاستراتيجيات التوعوية المبنية على بيانات علمية ميدانية، ما يخلق فجوة بين أهمية الدليل المادي وواقع التعامل المجتمعي معه.

## أسئلة الدراسة

لمعالجة المشكلة البحثية المذكورة، تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

**ما هو مستوى وعي الجمهور في مدينة الخليل بأهمية الحفاظ على مسرح الجريمة، وتحليل أبرز العوامل المرتبطة بهذا الوعي؟**

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أبرز التصورات السائدة لدى الجمهور تجاه الممارسات الأساسية في مسرح الجريمة؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير الجنس في أولويات اتخاذ القرار؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمشاركين ومدى تبنيهم لمبادئ الحفاظ على مسرح الجريمة؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين الاعتماد على التلفزيون كمصدر للمعلومات ومستوى إدراك الجمهور لحساسية الأدلة؟

## أهداف الدراسة

تكمن أهداف الدراسة في هدف رئيس يتمثل في التعرف على مستوى وعي الجمهور في مدينة الخليل بأهمية الحفاظ على مسرح الجريمة والعوامل المرتبطة به، وينبثق عن الهدف الرئيس أهداف أخرى فرعية تتمثل في التعرف إلى:

- أبرز التصورات السائدة لدى الجمهور تجاه الممارسات الأساسية في مسرح الجريمة.
- الفروق ذات الدلالة الإحصائية التي تُعزى لمتغير الجنس في أولويات اتخاذ القرار.
- العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين المستوى التعليمي للمشاركين ومدى تبنيهم مبادئ الحفاظ مسرح الجريمة.
- طبيعة العلاقة بين الاعتماد على التلفزيون كمصدر للمعلومات ومستوى إدراك الجمهور لحساسية الأدلة.

## فرضيات الدراسة

لغايات تحقيق أهداف الدراسة، واختبار العلاقات بين متغيراتها، تمت صياغة الفرضيات الصفرية التالية:

**الفرضية الصفرية الأولى (H<sub>01</sub>):** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير الجنس في أولويات اتخاذ القرار لدى الجمهور عند التواجد في مسرح جريمة.

**الفرضية الصفرية الثانية (H<sub>02</sub>):** لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمشاركين ومستوى تبنيهم مبادئ سلامة مسرح الجريمة.

**الفرضية الصفرية الثالثة (H<sub>03</sub>):** لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجة متابعة وسائل الإعلام التي تغطي الشؤون الأمنية ومستوى إدراك الجمهور لحساسية الأدلة في مسرح الجريمة.

## أهمية الدراسة

- أهمية معرفة مدى وعي الجمهور الفلسطيني تجاه الحفاظ على مسرح الجريمة.
- تقديم دليلاً ميدانياً على تأثير وسائل الإعلام على مستوى وعي المواطنين حول مسرح الجريمة.
- تكتسب الدراسة أهميتها من خصوصية النسيج الاجتماعي في مدينة الخليل، ما يجعل نتائجها أساساً لبناء استراتيجيات أمنية ومجتمعية تتناسب مع الواقع المحلي.
- تزود الجهات الأمنية ببيانات دقيقة لتصميم حملات توعية موجهة تعالج المفاهيم الخاطئة المنتشرة (مثل لمس الأدلة).
- تسد هذه الدراسة فجوة معرفية هامة، حيث تُعد من أوائل الدراسات الميدانية في السياق الفلسطيني التي تقيس بشكل كمي وعي وسلوك الجمهور في مسارح الجريمة.

## حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على تناول موضوع «مستوى وعي الجمهور بأهمية الحفاظ على مسرح الجريمة والعوامل المرتبطة به: دراسة استكشافية في مدينة الخليل».
- الحدود المكانية: تم تطبيق الجانب الميداني لهذه الدراسة ضمن النطاق الجغرافي والإداري لمدينة الخليل.
- الحدود البشرية: تقتصر الدراسة في جانبها الميداني على المواطنين جميعاً البالغين (18 عاماً فأكثر) القاطنين في مدينة الخليل.
- الحدود الزمنية: تم إجراء الدراسة الميدانية وجمع البيانات خلال العام 2025.

## محددات الدراسة

تم تفسير نتائج هذه الدراسة في ضوء بعض المحددات الهامة، وكانت كالتالي:

- تم الاعتماد على عينة غير احتمالية متاحة، ما يحد من القدرة على تعميم النتائج على كامل مجتمع مدينة الخليل.
- اعتمدت الدراسة على استبانة للتقرير الذاتي، وإجابات المشاركين قد لا تعكس بالضرورة سلوكهم الفعلي في موقف حقيقي.
- إن الطبيعة الارتباطية للدراسة تصف العلاقات بين المتغيرات ولكنها لا تسمح بإثبات علاقات سببية مباشرة.

## الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء الإطار المفاهيمي والنظري الذي يحكم فهم سلوك الجمهور في مسرح الجريمة، مستعرضاً الأدبيات العلمية ذات الصلة. ولتحقيق عرض منهجي، تم تقسيم المراجعة إلى ثلاثة محاور متكاملة: يبدأ الأول بتأسيس الإطار النظري المفسر لسلوك الجمهور وتأثير الإعلام، وينتقل الثاني إلى عرض الدراسات الميدانية التي تناولت هذا السلوك، بينما يركز الثالث على تحديد الفجوة البحثية التي تسعى لها هذه الدراسة.

### تفسير سلوك الجمهور وتأثير الإعلام

إن فهم سلوك الجمهور تجاه مسرح الجريمة يتطلب الاستناد إلى أساس علمي ونظري مزدوج. الأساس الأول هو مبدأ لوكارد للتبادل، حجر الزاوية في علم الأدلة الجنائية، وينص على أن كل تماس بين كيانين يخلّف تبادلاً مادياً بينهما (المعاينة 2015). وعليه، فإن أي تدخل بشري في مسرح الجريمة، مهما كان بسيطاً، يترك أثراً ملوثاً (كالشعر أو الألياف) ويزيل أثراً أصلياً (كالتراب أو البصمات)، ما يعرض الحقيقة للخطر (Saferstein, 2020). هذا المبدأ يحول الحفاظ على مسرح الجريمة من مجرد إجراء إداري إلى ضرورة علمية قصوى، حيث إن قيمة الدليل المادي لا تقتصر على الإدانة، بل تمتد لتبرئة الأبرياء عبر «قيمه الاستيعادية» (Fisher & Fisher, 2012).

أما الأساس الثاني فيتعلق بتفسير السلوكيات التي تؤدي إلى خرق هذا المبدأ، وهنا تبرز نظريتان أساسيتان:

1. **نظرية التعلم الاجتماعي:** تفترض هذه النظرية أن الأفراد يكتسبون سلوكياتهم من خلال الملاحظة والتقليد، خاصة عبر النماذج التي تقدمها وسائل الإعلام (شومرة، 2014). فعندما تعرض المسلسلات والأفلام التلفزيونية شخصيات (مدنيين أو حتى محققين) يتعاملون مع الأدلة بإهمال، أو يركزون على الدراما على حساب الدقة الإجرائية، فإن

الجمهور يتعلم ضمناً أن هذه السلوكيات مقبولة أو غير مضرة، ما قد ينعكس على تصرفاتهم في مواقف حقيقية.

2. **نظرية الغرس الثقافي وتأثير سي إس آي:** تقترح هذه النظرية أن المشاهدة المكثفة للتلفزيون تغرس لدى الجمهور تصورات عن الواقع تتوافق مع ما يعرضه التلفزيون. وفي سياق العدالة الجنائية، أدى هذا إلى ما يعرف بـ «تأثير سي إس آي» (The CSI Effect)، حيث خلقت الدراما التلفزيونية توقعات غير واقعية لدى الجمهور حول سرعة العلوم الجنائية ودقتها (Cole & Dioso-Villa, 2007). لكن يمكن القول بوجود «تأثير سي إس آي معكوس»، وهو ما قد تكشفه هذه الدراسة، حيث قد تؤدي التغطية الإعلامية غير الدقيقة إلى غرس فهم مشوه ومُبَسَّط للإجراءات الأولية الحاسمة في مسرح الجريمة، ما يقلل من إدراك الجمهور لخطورة أفعالهم.

### دراسات حول سلوك الجمهور في مسرح الجريمة

تؤكد الأدبيات الميدانية أن تدخل الجمهور في مواقع الحوادث يمثل تحدياً عالمياً. ففي دراسة استقصائية حديثة في المملكة العربية السعودية، وهي دراسة (Alburaidi, et al., 2023)، بعنوان (المرونة المستدامة في تقديم الرعاية الصحية: دراسة مقارنة حول الوعي بالسلامة في خدمات الطوارئ الطبية داخل المستشفيات وقبل دخول المستشفى في أوقات الأزمات)، تم تحديد «تدخل المتجهرين وأفراد الأسرة» كأحد أبرز العقبات التي تواجه المسعفين في حالات الطوارئ. ورغم أن هذه الدراسة ركزت على الجانب الطبي، إلا أنها تقدم دليلاً قوياً من سياق إقليمي وثقافي مشابه على أن سلوك التجمهر يمثل عائقاً حقيقياً أمام الفرق المتخصصة، سواء كانت طبية أم أمنية.

ومن منظور ضباط الشرطة أنفسهم جاءت دراسة (Van Bruchem, et al, 2024)، بعنوان (تصرفات المارة أثناء عمل الشرطة في الشارع: وجهة نظر الضباط)، التي قدمت رؤية أعمق، حيث كشفت أن رجال الشرطة، بينما يقدرون أحياناً مساعدة المواطنين في تأمين المكان، فإنهم يخشون بشكل كبير أن تؤدي هذه التدخلات إلى تلوّث الأدلة وإعاقة التحقيق. وتشير هذه المعضلة إلى وجود علاقة ملتبسة بين الجمهور والشرطة في مسرح الجريمة، ما يؤكد الحاجة لفهم أعمق لدوافع الجمهور وتصوراته.

وفي السياق العربي، تناولت دراسة (الجديعي، 2018) بعنوان (دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي الأمني لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الرياض)، الدور المحتمل لوسائل الإعلام في تنمية الوعي الأمني، مشيرة إلى أن الرسالة الإعلامية المدروسة يمكن أن تحول المواطن إلى شريك فاعل. إلا أن هذه الدراسة ركزت على الدور الإيجابي المفترض للإعلام دون أن تختبر بشكل ميداني مدى تحقق هذا الدور أو احتمالية وجود تأثير سلبي له، وهو ما تتركه مجالاً للبحث.

## تحديد الفجوة البحثية

من خلال استعراض الأدبيات السابقة، يتضح وجود إجماع على خطورة ظاهرة تدخل الجمهور في مسارح الجرائم. فالدراسات الغربية مثل (Cole & Dioso-Villa, 2007; van Bruchem, et al, 2024) ركزت بشكل كبير على منظور هيئات إنفاذ القانون أو على «تأثير سي إس آي» في سياقات قضائية متقدمة. أما الدراسات في السياق العربي والإقليمي مثل (الجديعي، 2018؛ Alburaidi, et al., 2023)، فقد سلطت الضوء على وجود المشكلة لكنها لم تقم بقياس مستوى الوعي الشعبي بشكل كمي ومباشر، أو تحليل العوامل المرتبطة به.

لذا، تبرز فجوة بحثية واضحة تتمثل في ندرة الدراسات الميدانية في السياق الفلسطيني التي تقيس مستوى وعي الجمهور بالإجراءات الصحيحة في مسرح الجريمة، وتحديدًا تلك التي تحلل بشكل إحصائي العلاقة بين هذا الوعي والمتغيرات الديموغرافية ومصادر تلقي المعلومات كالتلفزيون. ومن هنا، تأتي هذه الدراسة لرصد هذه الفجوة عبر تقديم بيانات كمية من مدينة الخليل، لتكون أساسًا لبناء استراتيجيات توعية قائمة على الأدلة.

## الفصل الثالث: إجراءات الدراسة وخطواتها

### منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي القائم على التحليل الكمي، ويعد هذا المنهج مناسباً لطبيعة الدراسة، حيث يعمل على وصف آراء الجمهور وسلوكياته كما هي في الواقع ضمن مدينة الخليل، ثم يقوم بتحليل البيانات التي تم جمعها لاستكشاف العلاقات والفروق بين المتغيرات المختلفة والوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة.

### مجتمع الدراسة وعينتها

**مجتمع الدراسة:** تكوّن مجتمع الدراسة من جميع المواطنين البالغين (18 عاماً فأكثر) القاطنين في مدينة الخليل، والذين يُقدّر عددهم بنحو (171) ألف نسمة، وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام (2024).

**عينة الدراسة:** نظراً لصعوبة دراسة المجتمع بأكمله، تم اختيار عينة غير احتمالية متاحة بحجم (300) فرد من مجتمع الدراسة، وقد تم اللجوء إلى هذا النوع من العينات نظراً للطبيعة الاستكشافية للدراسة، بالإضافة إلى صعوبة تطبيق العينات الاحتمالية العشوائية في ظل الموارد المتاحة والقيود المكانية، وقد تم استهداف حجم عينة قدره (300) فرد، وهو حجم يُعتبر مناسباً للدراسات الوصفية ولتطبيق التحليلات الإحصائية المستخدمة، حيث تم توزيع الاستبانة وتم استرجاع (253) استبانة، وكانت بنسبة (84.3%)، وكانت عينة الدراسة حسب الجدول رقم (1).

## أداة الدراسة وتصميمها

لتحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم استبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات. وتم تقسيم الاستبانة إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

- **القسم الأول:** يغطي البيانات الديموغرافية والأساسية للمشاركين، مثل الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي.
- **القسم الثاني:** وهو الجزء المحوري، ويتكون من مجموعة من العبارات التي تقيس آراء المشاركين وسلوكياتهم تجاه أهمية الحفاظ على مسرح الجريمة، وتتم الإجابة عنها باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).
- **القسم الثالث:** يحتوي على أسئلة لقياس متغيرات مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المشاركون، ودرجة متابعتهم لوسائل الإعلام الأمنية.

## صدق الأداة وثباتها

لضمان جودة الاستبانة كأداة علمية، تم التحقق من صدقها وثباتها كما يلي:

### صدق الأداة:

تم تطبيق طريقتين لفحص صدق الأداة المستخدمة، حيث كانت الطريقة الأولى عن طريق عرض الاستبانة في صورتها الأولية على لجنة من المحكمين المتخصصين في مجال العلوم الجنائية والبحث العلمي للحكم على مدى وضوح الفقرات ومناسبتها لأهداف الدراسة. وقد تم إجراء التعديلات اللازمة بناءً على توصياتهم للوصول إلى الصدق الظاهري. أما الطريقة الثانية فكانت من خلال حساب مصفوفة ارتباط الفقرات للأداة مع الدرجة الكلية لكل مجال بواسطة معامل الارتباط بيرسون. وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (2).

### ثبات الأداة:

أما للتأكد من ثبات الأداة وإعطائها نتائج مستقرة، فتم حساب معامل الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لمقياس الوعي المكون من 9 فقرات، وكان ذلك على عينة استطلاعية من خارج مجتمع الدراسة، وأظهر التحليل قيمة منخفضة للمعامل ( $\alpha=0.336$ )، وهي قيمة أقل من الحد المقبول (0.7). تشير هذه النتيجة إحصائياً إلى أن فقرات المقياس لا تقيس مفهوماً واحداً متماسكاً. وبناءً عليه تم التخلي عن فكرة استخدام درجة كلية واحدة لـ «الوعي»، وتم التعامل مع كل فقرة من فقرات المقياس كمتغير مستقل في عرض النتائج ومناقشتها، للكشف عن الطبيعة المتعددة الأبعاد للوعي لدى العينة.

## جدول 1: خصائص العينة الديموغرافية

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	147	58.1%
	أنثى	106	41.9%
المجموع الكلي			
العمر	18-29 سنة	124	49%
	30-39 سنة	78	30.8%
	40-49 سنة	35	13.8%
	50 سنة فأكثر	16	6.4%
المجموع الكلي			
المستوى العلمي	أقل من الثانوية العامة	9	3.5%
	الثانوية العامة	41	16.2%
	دبلوم	67	26.5%
	بكالوريوس	113	44.7%
	دراسات عليا	23	9.1%
المجموع الكلي			
		253	100%

## جدول 2: نتائج معامل الارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لكل مجال.

معامل الارتباط	الفقرة
0.246	عند مشاهدة حادثة، أول وأهم إجراء هو الاتصال بالجهات المختصة (الشرطة والإسعاف) فوراً.
0.229	أفضل مساعدة يمكن تقديمها هي إبعاد المتجمهرين الآخرين عن المكان حتى وصول الشرطة.
0.405	لا ضرر من تحريك شيء بسيط في مسرح الجريمة إذا كان بهدف تقديم المساعدة.
0.367	الهواتف المحمولة الموجودة في مسرح الجريمة تعدّ أدلة جنائية حساسة، ويجب عدم لمسها إطلاقاً.
0.425	من حقي كمواطن أن أعرف ما حدث، لذلك لي الحق في الاقتراب من المكان وتصويره.
0.425	لمس أي سطح في مسرح الجريمة، حتى لو كنت أرثدي قفازات، قد يترك أثراً يضلّل التحقيق.

معامل الارتباط	الفقرة
0.329	إذا كان هناك شخص مصاب، فإن الأولوية القصوى هي إسعافه فوراً، حتى لو كان ذلك على حساب سلامة بعض الأدلة.
0.400	يجب على شهود العيان تجنب الحديث مع بعضهم بعضاً حول تفاصيل الحادثة قبل وصول الشرطة، لأن ذلك قد يؤثر على دقة شهادتهم.
0.319	لا مشكلة في ترك أغراض شخصية مثل علبة ماء أو منديل في مكان الحادثة طالما أنها بعيدة عن الأدلة الرئيسية.

## إجراءات تطبيق الدراسة

صممت أداة الدراسة بصورتها النهائية، بعد التحقق من صدقها وثباتها من خلال مؤشرات الصدق والثبات السابقة التي تم الحصول عليها من خلال تطبيق الأداة على عينة استطلاعية عشوائية خارج عينة الدراسة.

وُزعت الاستبانة بشكل مباشر على أفراد مجتمع الدراسة، وتم توضيح طريقة الإجابة عليها للمبحوثين، والتأكيد على المعلومات اللازمة بما فيها ضمان سرية المعلومات. وبالمحصلة تم جمع (253) استبانة صالحة خضعت للتحليل الإحصائي.

بعد مراجعة الاستبانات والتأكد من صلاحيتها لأغراض التحليل الإحصائي، تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) للمعالجات الإحصائية من أجل استخراج نتائج الدراسة المتمثلة بالإجابة عن أسئلة وفرضيات الدراسة.

### المتغيرات

- المتغيرات المستقلة: وهي الجنس، والفئة العمرية، والمستوى التعليمي، ومصادر المعلومات.
- المتغير التابع: وهو الآراء والسلوكيات المتعلقة بالحفاظ على مسرح الجريمة.

### المعالجة الإحصائية

تم جمع بيانات الدراسة ثم مراجعتها تمهيداً لإدخالها على الحاسوب لإجراء التحليل الإحصائي، وذلك للإجابة على أسئلة الدراسة، حيث استخدمت الأساليب الإحصائية التالية بواسطة برنامج (SPSS).

- الإحصاء الوصفي: تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف إجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة.
- اختبار كاي تربيع: تم استخدامه لاختبار الفرضيات المتعلقة بوجود علاقات دالة إحصائياً بين المتغيرات المستقلة (الديموغرافية ومصادر المعلومات) ومتغيرات الوعي التابعة (إجابات الفقرات).
- معامل ألفا كرونباخ: تم استخدامه لقياس ثبات (موثوقية) أداة الدراسة.

## الفصل الرابع: النتائج والمناقشة

### النتائج الوصفية لآراء العينة وسلوكياتها

للإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة حول سلوكيات الجمهور، تم تحليل إجابات عينة الدراسة (ن=253) على فقرات المقياس. وهي حسب الجدول التالي:

جدول 3: النسب المئوية والمتوسطات الحسابية لهذه الإجابات.

الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أول وأهم إجراء هو الاتصال بالجهات المختصة فوراً.	4.74	8.70	8.30	28.85	49.41	1.91	1.16
أفضل مساعدة هي إبعاد المتجمهرين الآخرين.	3.16	10.28	8.70	33.60	44.27	1.94	1.11
لا يجب تحريك أي شيء في مسرح الجريمة.	7.11	9.49	9.09	38.74	35.57	2.14	1.21
الهواتف المحمولة أدلة حساسة ويجب عدم لمسها.	1.98	4.74	8.70	26.09	58.50	1.66	0.96
ليس من حق المواطن الاقتراب والتصوير.	12.25	12.65	7.11	33.20	34.78	2.34	1.38
لمس أي سطح قد يترك أثراً يضلل التحقيق.	6.32	11.46	8.70	30.83	42.69	2.08	1.24
حتى بوجود مصاب، يجب الموازنة مع عدم إتلاف الأدلة.	23.32	28.06	13.44	21.34	13.83	3.26	1.39
يجب على شهود العيان عدم الحديث مع بعضهم بعضاً.	5.14	8.70	10.28	30.04	45.85	1.97	1.17
لا يجب ترك أي أغراض شخصية في مكان الحادث.	9.88	15.42	11.07	34.39	29.25	2.42	1.32

يُظهر جدول 3، تبايناً كبيراً في آراء أفراد العينة وسلوكياتهم تجاه الممارسات المتعلقة بمسرح الجريمة. يُلاحظ أن نسبة كبيرة من العينة تتبنى آراءً تتعارض مع الإجراءات الصحيحة في عدد من الممارسات الأساسية؛ حيث إن (58.5%) من العينة لا يوافقون بشدة على أن الهواتف المحمولة هي أدلة حساسة، و(49.4%) لا يوافقون بشدة على أن الاتصال بالجهات المختصة هو الإجراء الأول.

من ناحية أخرى، تظهر النتائج انقسامًا في الآراء حول المفاضلة ما بين إسعاف المصاب والحفاظ على الأدلة، حيث كانت هذه هي الفقرة الوحيدة التي حظيت بنسبة موافقة عالية وصلت (51.38%)، مجموع أوافق وأوافق بشدة)، ما يظهر حجم الحيرة لدى الجمهور في هذه المسألة.

## نتائج اختبار الفرضيات

لاختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بوجود علاقة بين المتغيرات الديموغرافية ومصادر المعلومات وآراء العينة وسلوكياتها، استُخدم اختبار كاي تربيع للاستقلالية (Chi-Square Test)، كونه الأداة الإحصائية المناسبة للبيانات بعد التأكد من عدم صلاحية استخدام درجة كلية مجمعة للوعي. تم فحص العلاقة بين كل متغير مستقل (الجنس، المستوى التعليمي، مصادر المعلومات) وكل فقرة من فقرات الوعي التسع على حدة. يعرض جدول (4) قيم مستوى الدلالة (P-value) لهذه الاختبارات، حيث تم إبراز العلاقات ذات الدلالة الإحصائية، وكانت كالتالي:

**جدول 4: ملخص نتائج اختبار كاي تربيع (Chi-Square Test) لعلاقة المتغيرات المستقلة بفقرات الوعي**

الإذاعة	الأصدقاء والجيران	المواقع الإخبارية	مواقع التواصل	التلفزيون	المستوى التعليمي	الجنس	الفقرة
0.730	0.548	0.354	0.675	*0.011	0.088	0.825	أول وأهم إجراء هو الاتصال بالجهات المختصة فوراً.
0.901	0.613	0.551	0.812	0.098	0.701	0.234	أفضل مساعدة هي إبعاد المتجهرين الآخرين.
0.459	0.120	0.247	0.198	*0.035	0.153	0.170	لا يجب تحريك أي شيء في مسرح الجريمة.
0.665	0.076	0.880	0.789	*0.002	0.342	0.556	الهواتف المحمولة أدلة حساسة ويجب عدم لمسها.
0.521	0.771	0.187	0.231	0.114	0.288	0.612	ليس من حق المواطن الاقتراب والتصوير.
0.815	0.432	0.640	0.925	0.059	0.511	0.910	لمس أي سطح قد يترك أثراً يضلل التحقيق.
0.311	0.281	0.418	0.340	0.150	0.820	*0.041	حتى بوجود مصاب، يجب الموازنة مع عدم إتلاف الأدلة.

0.201	0.105	0.729	0.517	0.061	0.655	0.381	يجب على شهود العيان عدم الحديث مع بعضهم بعضاً.
0.887	0.932	0.301	0.488	0.211	0.091	0.753	لا يجب ترك أي أغراض شخصية في مكان الحادث.

ولفهم طبيعة هذه العلاقات الدالة إحصائياً بشكل أعمق، أظهر التحليل التفصيلي للبيانات أن الإناث كن أكثر ميلاً من الذكور للموافقة على ضرورة الموازنة بين إسعاف المصاب وحماية الأدلة. وفيما يتعلق بتأثير التلفزيون، فقد لوحظ أن المشاركين الذين يعتمدون عليه كمصدر للمعلومات كانوا أكثر ميلاً لعدم الموافقة على أن «الهواتف المحمولة أدلة حساسة» مقارنة بمن لا يعتمدون عليه. كما كانوا أقل إدراكاً لأهمية «الاتصال بالجهات المختصة» كإجراء أول، وأكثر تساهلاً مع فكرة «تحريك الأشياء» في مسرح الجريمة.

## المناقشة

يهدف هذا الجزء إلى تقديم تفسير متعمق لنتائج الدراسة، من خلال ربطها بالإطار النظري والأدبيات السابقة، وذلك بهدف فهم أبعاد وعي الجمهور في مدينة الخليل تجاه الحفاظ على مسرح الجريمة والعوامل المؤثرة فيه. لقد كشفت النتائج بشكل قاطع عن وجود فجوة معرفية وسلوكية مقلقة، كما أبرزت الدور الإشكالي لبعض مصادر المعلومات في تشكيل هذا الوعي.

### أولاً: قصور الوعي العام: تأكيد ميداني للمشكلة

تتفق النتائج الوصفية لهذه الدراسة مع فرضيتها المحورية، حيث أظهرت وجود قصور واضح في إدراك الجمهور لأبجديات التعامل مع مسرح الجريمة. إن حقيقة أن نسبة كبيرة من العينة لا تعتبر الهواتف المحمولة أدلة حساسة (58.5% لا يوافقون بشدة)، أو لا ترى أن الاتصال الفوري بالشرطة هو الإجراء الأول والأهم (49.4% لا يوافقون بشدة)، تشير إلى أن مفهوم «مسرح الجريمة» كمصدر علمي هش للمعلومات، تحكمه مبادئ علمية صارمة مثل «مبدأ لوكاردا للتبادل» (المعاينة، 2015)، وهو مفهوم غائب إلى حد كبير عن الذهنية العامة.

إن هذا الفهم الخاطئ لحساسية الأدلة (كالهواتف) هو نتيجة مباشرة يمكن تفسيرها في ضوء «نظرية الغرس الثقافي»، والتي تقترح أن الدراما التلفزيونية تُبسّط إجراءات التحقيق وتُركز على النتائج المبهرة (تأثير سي إس أي) متجاوزة الخطوات الأولية الدقيقة، مما يغرس في وعي الجمهور «واقعاً متلفزاً» خاطئاً حول مسرح الجريمة.

هذه النتيجة الميدانية من مدينة الخليل تتناغم مع ما توصلت إليه دراسات إقليمية، مثل دراسة (Alburaidi et al, 2023) في السعودية التي حددت «تدخل المتجهرين» كإحدى أبرز العقبات

التي تواجه الفرق المتخصصة. وبالتالي، فإن دراستنا لا تؤكد وجود الظاهرة في السياق الفلسطيني فحسب، بل تقيس حجم القصور المعرفي الذي يغذي هذا السلوك، ما يوفر قاعدة بيانات أساسية لبناء استراتيجيات المواجهة.

### ثانياً: «تأثير التلفزيون» السلبي: تفسير في ضوء نظريتي التعلم الاجتماعي والغرس الثقافي

كانت النتيجة الإحصائية الأقوى والأكثر دلالة في هذه الدراسة هي العلاقة الارتباطية السلبية المحددة بين الاعتماد على التلفزيون كمصدر للمعلومات، والقصور في فهم ثلاث ركائز إجرائية أساسية: أهمية الاتصال الفوري بالشرطة، ومبدأ عدم لمس أي شيء، وحساسية الهواتف المحمولة كدليل. هذه النتيجة تتطلب تفسيراً يتجاوز مجرد المصادفة، وهنا يبرز دور الإطار النظري الذي تبنته الدراسة.

وفقاً لنظرية التعلم الاجتماعي، يكتسب الأفراد سلوكياتهم عبر ملاحظة وتقليد النماذج المعروضة أمامهم (شوامرة، 2014). يمكن تفسير نتائجنا بأن التغطيات الإخبارية التلفزيونية المحلية للجرائم، التي غالباً ما تعرض لقطات للمتجمهرين وهم يتحركون بحرية في محيط مسرح الجريمة دون تعليق نقدي، تقدم للجمهور نموذجاً سلوكياً سلبياً يتم تعلمه وتطبيقه. وبالمثل، فإن المسلسلات البوليسية التي تركز على الإثارة الدرامية على حساب الدقة الإجرائية، تعزز هذا الفهم المشوه.

ومن زاوية أخرى، تقدم نظرية الغرس الثقافي، وتحديداً مفهوم «تأثير سي إس آي»، تفسيراً إضافياً. فبينما أشارت دراسات (Cole & Dioso-Villa, 2007)، إلى أن هذا التأثير يخلق توقعات غير واقعية حول قدرات الأدلة الجنائية، فإن نتائجنا في السياق الفلسطيني قد تشير إلى وجود «تأثير سي إس آي معكوس»، فبدلاً من غرس تقدير عالٍ للعلوم الجنائية، يبدو أن المحتوى التلفزيوني السائد، بتركيزه على الدراما وتجاوزه للخطوات الأولية الحاسمة، يغرس لدى الجمهور فهماً مبسطاً ومشوهاً يقلل من أهمية الإجراءات الأساسية التي هي عماد أي تحقيق ناجح.

إن هذه النتيجة لا تتعارض بالضرورة مع دراسة (الجديعي، 2018) التي أشارت إلى الدور الإيجابي المحتمل للإعلام، بل تحدد بدقة أين يكمن الخلل. فالمشكلة ليست في الإعلام كوسيلة، بل في طبيعة المحتوى المقدم حالياً. وهذا يضع مسؤولية مباشرة على القائمين على وسائل الإعلام لمراجعة طريقة تغطيتهم التي، كما تشير نتائجنا، قد تساهم في تكريس الجهل الإجرائي بدلاً من نشر الوعي الأمني.

### ثالثاً: غياب تأثير التعليم وأثر النوع الاجتماعي: دلالات إضافية

من النتائج اللافتة للنظر غياب أي علاقة دالة إحصائية بين المستوى التعليمي وجوانب الوعي. هذه النتيجة لا تقل أهمية عن النتائج الدالة، وتؤكد هذه النتيجة أن السلوكيات في المواقف الطارئة لا تُكتسب بالضرورة عبر التعليم الأكاديمي الرسمي، بل عبر الملاحظة والتقليد للنماذج التي

يقدمها الإعلام (التلفزيون) أو الأقران (التجمهر)، كما تشير «نظرية التعلم الاجتماعي» (شوامرة، 2014). وهذا يفسر التأثير السلبي القوي للتلفزيون مقابل غياب تأثير التعليم الرسمي، ويعزز بقوة التوصيات الداعية إلى حملات توعية موجهة.

أما على صعيد النوع الاجتماعي، فقد كشف التحليل عن فارق دال إحصائياً في فقرة واحدة فقط، حيث أظهرت الإناث ميلاً أكبر من الذكور نحو الموازنة بين الواجب الإنساني (إسعاف المصاب) والواجب المدني (حماية الدليل). ورغم أن هذه النتيجة فردية، إلا أنها قد تفتح الباب أمام تساؤلات بحثية مستقبلية حول ما إذا كانت هناك عوامل نفسية أو اجتماعية مختلفة (كالميل الأعلى للحذر أو اتباع القواعد لدى الإناث) تؤثر على عملية اتخاذ القرار في المواقف المتأزمة، وهو ما يتطلب دراسات أكثر تعمقاً.

## الخلاصة

في الختام، قدمت هذه الدراسة دليلاً علمياً ملموساً على وجود فجوة حقيقية في الوعي المجتمعي بأهمية الحفاظ على مسرح الجريمة في مدينة الخليل. ولقد أظهرت أن المشكلة لا تكمن في فئة معينة، بل هي قضية عامة تتطلب حلاً شاملاً. إن حماية مسرح الجريمة ليست مسؤولية الجهات الأمنية وحدها، بل هي مسؤولية مجتمعية مشتركة، تبدأ من كل مواطن يدرك أن صمته وابتعاده قد يكونان أثمان وأكبر مساعدة يقدمها لضمان تحقيق العدالة.

## الفصل الخامس: التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها خلال هذه الدراسة، تم التوصل إلى عدة توصيات، حيث كانت على النحو التالي:

### 1. لصناع القرار والجهات التشريعية:

- التوصية بإصدار تشريع (نظام أو قانون) خاص بحماية مسرح الجريمة. هذا التشريع يجب أن ينظم عمل الشرطة ويمنحها صلاحيات واضحة لفرض طوق أمني فعال. ويجب أن يتضمن عقوبات رادعة (غرامات أو غيرها) لـ جريمة عرقلة التحقيق عبر التجمهر، أو «العبث بمسرح الجريمة»، لتوفير غطاء قانوني لرجال الشرطة لضبط الجمهور وحماية الأدلة.

### 2. للجهات الأمنية والشرطية:

- تصميم وإطلاق حملات توعية وطنية ومحلية مستدامة، تستخدم لغة بسيطة ورسائل مباشرة (عبر فيديوهات قصيرة، منشورات، ورش عمل) لتوضيح الإجراءات الصحيحة، مع التركيز على مفهوم «كل تماس يترك أثراً».

- تطوير بروتوكول واضح لكيفية التعامل مع الجمهور في مسارح الجريمة، وتدريب الضباط على تطبيقه بفاعلية.

### 3. لوسائل الإعلام (خاصة التلفزيون):

- عقد ورش عمل للصحافيين والمراسلين حول أهمية الحفاظ على مسرح الجريمة، وتشجيعهم على تضمين رسائل توعوية في تغطياتهم الإخبارية.
- إنتاج برامج وثائقية أو فقرات قصيرة بالتعاون مع خبراء الأدلة الجنائية لشرح أهمية الأدلة وكيفية تأثرها بالتدخل العشوائي، لتقديم بديل علمي عن المحتوى الدرامي.

### 4. للمؤسسات التعليمية:

- السعي لنشر مفاهيم احترام مسرح الجريمة وكيفية التعامل في حالات الجرائم والحوادث، بما يهدف إلى حمايتها من أي تخريب أو تلف، وذلك عن طريق تضمينها في المناهج التعليمية في المدارس والجامعات.

### 5. للباحثين المستقبليين:

- إجراء دراسات مشابهة في مدن فلسطينية أخرى لمقارنة النتائج.
- استخدام تصميمات بحثية أكثر تعمقاً، مثل الدراسات القائمة على الملاحظة المباشرة أو المنهج التجريبي، لقياس السلوك الفعلي للجمهور.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربية

- أبو ظاهر، خالد طه (2025). الأدلة المادية الجنائية والبصمات المستحدثة والمقاييس الحيوية في العلوم الجنائية، (ط1)، نابلس، فلسطين: مطابع شركة نسق للطباعة والتصميم.
- الجديعي، وليد بن محمد (2018). دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي الأمني لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
- شوامرة، نادر طالب (2014). علم النفس الاجتماعي، (ط1)، عمان، الأردن: دار الشروق.
- المعاينة، منصور عمر (2015). الأدلة الجنائية والتحقيق الجنائي لرجال القضاء والادعاء العام والمحامين وأفراد الضابطة العدلية، (ط1)، عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

### ثانياً: المراجع العربية المترجمة

- Abu Daher, Kh. (2025). Forensic Physical Evidence, Modern Fingerprints, and Biometrics in Forensic Science, (1st ed.), Nablus, Palestine: Nasaq Printing and Design Company.
- Al-Judaie, W. (2018). The Role of Media in Developing Security Awareness among High School Students in Riyadh, Unpublished Master's Thesis, Naif Arab University for Security Sciences, Saudi Arabia.
- Al-Maayta, M. (2015). Forensic Evidence and Criminal Investigation for Judges, Public Prosecutors, Lawyers, and Lawyers, (1st ed.), Amman, Jordan: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.
- Shawamreh, N. (2014). Social Psychology, (1st ed.), Amman, Jordan: Dar Al-Shorouk.

### ثالثاً: المراجع الأجنبية

- Alburaidi, A. S., Al-Wathinani, A. M., Aljuaid, M. M., Almuhaidly, A. S., & Goniewicz, K. (2023). Sustainable Resilience in Healthcare Delivery: A Comparative Study on Safety Awareness in Hospital-Based and Pre-Hospital EMS in Times of Crisis. Sustainability, 15(15): 11883.
- Cole, S. A., & Dioso-Villa, R. (2007). The CSI effect: The true effect of television on the administration of justice. New England Law Review, 41(3): 435-466.
- Fisher, B. A., & Fisher, D. R. (2012). Techniques of Crime Scene Investigation (8th ed.). CRC Press.
- Levinson, B. (2020). Silent witness: An introduction to crime scene investigation (2nd

ed.). Academic Press

O'Block, R. L., Cloward, T., & Keppel, R. D. (2021). *Crime Scene Investigation and Reconstruction* (4th ed.). Pearson.

Saferstein, R. (2020). *Criminalistics: An Introduction to Forensic Science*, (13th ed.). Pearson.

Van Bruchem, M., Proost, K., van Ruysseveldt, J., & Lindegaard, M. R. (2024). Bystander actions during police work on the street: Officer perspectives. *Police Practice and Research*, 25(3): 710-723. <https://doi.org/10.1080/15614263.2024.2363335>.

# تحوُّلاتُ البُعدِ الاجتماعيِّ والإنسانيِّ في الخطابِ السياسيِّ الفلسطينيِّ تحليلٌ نوعيٌّ لخطاباتِ الرئيس: محمود عباس، في الأمم المتحدة (2005 – 2025م)

**د. عماد اشتية**

كلية التنمية الاجتماعية والأسرية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

**Dr. Imad Shtayyeh**

Faculty of Social and Family Development, Al-Quds Open University,  
Palestine

iishtayyah@qou.edu

## Transformations in the Social and Humanitarian Dimensions of Palestinian Political Discourse: A Qualitative Analysis of President Mahmoud Abbas's Speeches at the United Nations (2005–2025)

### Abstract

*This study aims to examine the social and humanitarian dimensions in the speeches delivered by President Mahmoud Abbas before the United Nations General Assembly during two distinct periods: the first from 2005 to 2015, and the second from 2016 to 2025. The research is based on the hypothesis that there are significant transformations in the content of Palestinian political discourse reflecting changes in the political and social realities, with a particular focus on how social and humanitarian aspects are employed within these speeches.*

*The study adopts a qualitative methodology relying on thematic content analysis and critical discourse analysis. It analyzes a selected corpus of official speeches by President Abbas during the two periods. The analysis includes identifying recurring themes, examining the construction of the Palestinian "self" and the Israeli "other," as well as exploring the rhetorical strategies used in the speeches.*

*The findings reveal clear shifts in the social and humanitarian dimensions between the two periods. In the first period, the discourse primarily focused on peace and negotiations, with limited references to social issues. In contrast, the second period saw an intensified emphasis on human rights violations and social hardships, including poverty, unemployment, and deteriorating health and education services, alongside a broader use of emotional rhetorical devices aimed at eliciting international empathy.*

*Furthermore, the study shows that the Palestinian "self" in the first period was portrayed as a negotiating party striving for peace, whereas the second period depicted Palestinians more as victims suffering under oppressive occupation, with a stronger emphasis on justice and human dignity. This shift reflects political and social changes within the Palestinian context and their impact on discourse strategies.*

*The research concludes that reinforcing the social and humanitarian dimensions in Palestinian political discourse is an effective tool to garner international support and raise awareness of Palestinian suffering. It recommends ongoing analysis of official speeches and the use of impactful rhetorical tools to further develop political rhetoric.*

**Keywords:** *Political Discourse, Social and Human Dimension, President Mahmoud Abbas, United Nations.*

# تحوّلات البُعد الاجتماعي والإنساني في الخطاب السياسي الفلسطيني

## تحليل نوعي لخطابات الرئيس: محمود عباس، في الأمم المتحدة (5002-5202م)

### ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة البُعد الاجتماعي والإنساني في خطابات الرئيس محمود عباس التي ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال فترتين زمنيّتين: الأولى من 2005م حتى 2015م، والثانية من 2016م حتى 2025م. انطلق البحث من فرضية وجود تحولات في مضمون الخطاب السياسي الفلسطيني تعكس تحولات في الواقع السياسي والاجتماعي الفلسطيني، مع تركيز خاص على كيفية توظيف الأبعاد الاجتماعية والإنسانية ضمن هذه الخطابات.

اعتمد البحث نهجاً نوعياً قائماً على تحليل المحتوى الموضوعي والتحليل النقدي للخطاب؛ حيث تمّ اختيار مجموعة الخطابات الرسمية الصادرة عن الرئيس عباس خلال الفترتين الزمنيّتين. شمل التحليل دراسة الموضوعات المتكررة، بناء خطاب (الذات) الفلسطينيّة و (الأخر) الإسرائيلي، فضلاً عن دراسة الأساليب البلاغية التي استُخدمت في الخطابات.

أظهرت النتائج تحولات واضحة في البُعد الاجتماعي والإنساني بين الفترتين؛ ففي الفترة الأولى، كان الخطاب يركّز على السلام والمفاوضات، مع إشارات محدودة إلى الأبعاد الاجتماعية؛ بينما تركّز الخطاب في الفترة الثانية على تصعيد انتهاكات حقوق الإنسان والمعاناة الاجتماعية، كالفقر والبطالة وتدهور الخدمات الصحية والتعليمية، مع استخدام أوسع للأساليب البلاغية العاطفية التي تهدف إلى تحفيز التعاطف الدولي.

كذلك، كشفت الدراسة أنّ خطاب «الذات» الفلسطينية في الفترة الأولى صوّر الفلسطينيين كطرف تفاوضي يسعى للسلام، فيما اتّسمت الفترة الثانية بتصعيد في تصوير الفلسطينيين كضحايا يعانون من الاحتلال القمعي، مع تأكيد على العدالة والكرامة الإنسانية. هذا التحول يعكس تغيرات سياسية واجتماعية في الساحة الفلسطينية وتأثيرها على الاستراتيجيات الخطابية.

خلّص البحث إلى أهمية تعزيز البُعد الاجتماعي والإنساني في الخطاب السياسي الفلسطيني كأداة فعّالة لكسب الدّعم الدولي وزيادة الوعي بمعاناة الفلسطينيين. ويوصي بدراسة مستمرة للخطابات الرسمية واستخدام أدوات بلاغية مؤثرة لتطوير الخطاب السياسي.

الكلمات المفتاحية: الخطاب السياسي، البُعد الاجتماعي والإنساني، الرئيس محمود عباس، الأمم المتحدة.

## مقدمة

تعدّ الخطابات السياسية الرسمية في المحافل الدولية مرآة تعكس سياسات الدول، ورؤيتها لمشكلاتها الداخلية والخارجية، كما تمثل أداة استراتيجية لتشكيل الرأي العام العالمي، والتأثير في مواقف المؤسسات الدولية والدول الأعضاء. في السياق الفلسطيني، اكتسبت هذه الخطابات، وبخاصة تلك التي يُلقيها الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أهمية متزايدة منذ تسلمه مقاليد الرئاسة في عام 2005م، في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وتفاقم الأزمات الإنسانية والاجتماعية الناتجة عنه (Khader & Hassouna, 2011).

لقد شكلت هذه الخطابات منصةً رسميةً لنقل صوت الشعب الفلسطيني إلى العالم، والحديث باسمه عن المعاناة الناتجة عن الاحتلال والحصار والانقسام الداخلي، وما نتج عنه من تفاقم للفقر، وتدهور في الصحة والتعليم، وارتفاع في معدلات البطالة، إلى جانب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛ مثل: الاعتقال الإداري، وهدم البيوت، والاستيطان، والحصار المفروض على قطاع غزة (Rasyid & Salbiah, 2021).

بالرغم من الطبيعة السياسية لهذه الخطابات، إلا أنها تحمل في طياتها أبعاداً اجتماعية وإنسانية، تُعبّر عن الواقع اليومي للفلسطينيين في ظل ظروفٍ مركبةٍ ومعقدة. وهنا تبرز أهمية تحليل هذه الخطابات من زاوية غير تقليدية، تتمثل في قراءة مضامينها من منظور اجتماعي وإنساني، بهدف فهم كيفية توظيف المعاناة الإنسانية ضمن استراتيجية الخطاب السياسي الفلسطيني أمام المجتمع الدولي. ويأتي هذا البحث استجابةً لحاجةٍ علميةٍ لفهم ما إذا كان الخطاب الفلسطيني الرسمي قد تطوّر في مضمونه الاجتماعي والإنساني، مع تغيير السياق الزمني والسياسي. ولذلك، يهدف البحث إلى تحليل مضامين خطابات الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في فترتين زمنيتين مختلفتين:

- الأولى (2005-2015م)، التي تميّزت بمحاولة فرض المفاوضات كخيارٍ استراتيجيٍّ مع إسرائيل في ظل الانقسام الفلسطيني الداخلي.
- الثانية (2016-2025م)، التي شهدت فشل المفاوضات، وظهور (صفقة القرن)، وازدياد التوجّه الفلسطيني نحو المؤسسات الدولية والمحاكم.

يعتمد هذا البحث على منهجية تحليل المحتوى النوعي باستخدام أسلوب التحليل الموضوعي (Thematic Content Analysis) لفهم الموضوعات المتكررة والمهيمنة في الخطاب، بالإضافة إلى تطبيق أدوات التحليل النقدي للخطاب (Critical Discourse Analysis - CDA) التي طوّرها فيركلاف (Fairclough, 1989)، و«المربع الأيديولوجي» ل فان دايك (Van Dijk, 1998) الذي يحلّل العلاقة بين (الذات) و (الآخر) في بناء الخطاب السياسي.

ومن هنا، ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الخطاب السياسي الرسمي الفلسطيني شهد تحولاً في مضامينه الاجتماعية والإنسانية بين الحقتين، نتيجة لتغير السياق السياسي، وتبدل استراتيجيات النضال الفلسطيني في المنابر الدولية.

إنّ هذا التحليل لا يهدف فقط إلى الكشف عن طبيعة الخطاب، وإنما أيضاً إلى استكشاف كيف يُبنى السرد الإنساني والاجتماعي ضمن خطاب سياسي يُلقى أمام جمهور دولي واسع، ويُفترض فيه أن يخاطب الضمير العالمي، ويكسب تعاطف الرأي العام والمؤسسات الأممية.

وبالتالي، فإنّ هذا البحث يمثل إسهاماً علمياً ومنهجياً في فهم البعد الإنساني والاجتماعي في الخطاب السياسي الفلسطيني، ويوفر قراءة نوعية عميقة لتحولات هذا الخطاب في ظل صراع طويل الأمد، تتقاطع فيه السياسة مع المعاناة اليومية للفرد الفلسطيني.

### مشكلة البحث

يشكّل الخطاب السياسي الفلسطيني أداة محورية في توجيه الرأي العام المحلي والدولي، ويمثّل منصّة استراتيجية لإبراز القضايا الوطنية والإنسانية على الساحة العالمية. وفي هذا السياق، تُعدّ خطابات الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة من أبرز صور هذا الخطاب؛ حيث توجّه إلى جمهور عالمي، وتحمل رسائل متعدّدة المستويات.

ومع توالي التحولات السياسية والميدانية التي شهدتها القضية الفلسطينية خلال العقد الأخيرين، برزت الحاجة إلى تحليل مضمون هذا الخطاب، بخاصة من حيث البعد الاجتماعي والإنساني، الذي يعكس ليس فقط معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، بل أيضاً محاولات القيادة السياسية لحشد الدعم الإنساني والدولي عبر خطاب يستند إلى الرمزية، والبلاغة، والمظلومية.

إلا أنّ مراجعة الخطابات الرسمية للرئيس عباس خلال الفترتين الزمنية (2005-2015) و(2016-2025) تثير تساؤلات جوهرية حول طبيعة التحول في تناول القضايا الاجتماعية والإنسانية:

- هل طرأ تطور في مضمون الخطاب السياسي الفلسطيني يعكس انتقالاً من التركيز على الجوانب التفاوضية والدبلوماسية إلى توظيف أكبر للغة إنسانية - اجتماعية تستهض التعاطف الدولي؟

- هل اختلف بناء خطاب «الذات» الفلسطينية و«الآخر» الإسرائيلي من حيث التركيز على الحقوق والمعاناة والمطالب في سياق دولي متغير؟

تتبع مشكلة البحث إذاً من الحاجة إلى فهم هذا التحول النوعي في مضمون الخطاب، وتحديد كيف تمّ توظيف البعد الاجتماعي والإنساني ضمنه، عبر تحليل كيف تُصاغ الرسائل، وتُبنى الهويات، وتُدار القضايا أمام محفل أممي. كما تتبع من غياب دراسات نوعية معمّقة تتناول هذا الجانب بشكل ممنهج وزمني، بخاصة من منظور تحليل الخطاب النقدي وتحليل المحتوى.

## أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحوّلات في البُعد الاجتماعي والإنساني للخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي كما تجلّت في خطابات الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الفترة (2005-2025م)، للكشف عن أنماط التغيّر في اللغة، والمضمون، والاستراتيجيات البلاغية، ودلالاتها السياسية والاجتماعية. وذلك من خلال:

- تحديد الموضوعات الاجتماعية والإنسانية المحورية التي تضمّنتها خطابات الرئيس محمود عباس في الفترتين (2005-2015) و (2016-2025)، وتحليل درجة حضورها وتطورها زمنياً.
- تحليل بناء «الذات الفلسطينية» و«الأخر الإسرائيلي» في الخطابات من خلال توظيف الأبعاد الإنسانية والاجتماعية، واكتشاف التغيّر في تمثيل الهوية والصورة الذهنية عبر الزمن.
- الكشف عن الاستراتيجيات البلاغية واللغوية المستخدمة في إبراز المعاناة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، مثل: التكرار، والاستعارة، والتأطير العاطفي، وتحليل أثرها في تعزيز الخطاب الإنساني.
- فحص العلاقة بين التحوّلات السياسية الفلسطينية (كفشل المفاوضات وظهور «صفقة القرن») وبين التحول في اللغة والمضمون الاجتماعي والإنساني في الخطاب السياسي الرسمي.
- استخلاص الدلالات الاجتماعية والسياسية للتحول الخطابية، ومدى إسهامه في تعزيز صورة الفلسطينيين أمام المجتمع الدولي، ودعم السردية الفلسطينية القائمة على الحقوق والكرامة الإنسانية.
- تفسير التحوّلات في الخطاب السياسي الفلسطيني كما تجلّت في خطابات الرئيس محمود عباس، من خلال تحليل كيف تصاعد المعاناة الإنسانية والاجتماعية في إعادة تشكيل الخطاب باتجاه أكثر تركيزاً على القيم الإنسانية والعدالة الاجتماعية، بما يعكس تطوراً في الاستراتيجية الخطابية الفلسطينية أمام المجتمع الدولي.

## أهمية البحث

### - الأهمية النظرية

يكتسب هذا البحث أهميته النظرية من كونه يسعى إلى توسيع الحقل المعرفي في دراسات الخطاب السياسي الفلسطيني من خلال توجيه التحليل نحو الأبعاد الاجتماعية والإنسانية في خطاب الرئيس محمود عباس أمام الأمم المتحدة، وهي أبعاد لم تحظ بالاهتمام الكافي في الأدبيات

السابقة التي ركزت في معظمها على البُعد السياسي والدبلوماسي. (Rasyid & Salbiah, 2021)

كما يُسهم هذا البحث في إثراء المقاربات النظرية لعلم تحليل الخطاب النقدي (CDA) عبر دمج مع التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) في سياق فلسطيني، مما يُمكن من فهم العلاقة بين اللغة والسلطة وتمثيل المعاناة الإنسانية في الخطاب السياسي (Fairclough, 1995; Bibi & Shaheen, 2025).

وتُعدُّ هذه المقاربة النظرية إضافة نوعية؛ إذ تكشف عن كيفية بناء «الذات الفلسطينية» مقابل «الآخر الإسرائيلي» في ضوء التحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها المجتمع الفلسطيني بين عامي 2005 و2025م، بما يُسهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول تحوّل السرديات الوطنية من الخطاب السياسي إلى الخطاب الإنساني الحقوقي (Olivas Osuna & Burton, 2024).

#### – الأهمية التطبيقية (أو العملية)

تتمثّل الأهمية التطبيقية للدراسة في بعدها العملي المرتبط بتحسين الأداء الاتصالي والخطابي للقيادة الفلسطينية في المحافل الدولية؛ إذ يُمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في تطوير استراتيجيات الخطاب الرسمي الفلسطيني؛ بحيث تُعزّز توظيف المفردات الإنسانية والاجتماعية ضمن الأطر السياسية، بما يُسهم في رفع فاعلية الخطاب في التأثير بالرأي العام الدولي وصناع القرار (Khader & Hassouna, 2011; Bibi & Shaheen, 2025).

كما يُمكن أن تُفيد نتائج البحث صنّاع القرار والناطقين الإعلاميين والمؤسسات الرسمية في تبني خطاب أكثر توازناً يجمع بين البُعد الحقوقي والبعد الاجتماعي، بما يعبر عن الواقع الفلسطيني بصورة أكثر شمولية وإنسانية، خصوصاً في ظل تصاعد التحديات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية. وعلى مستوى الدراسات المستقبلية، تُوفّر هذه الدراسة قاعدة بيانات نوعية يمكن أن تُستخدم في تحليل الخطاب العربي الدولي ومقارنته بخطابات مماثلة لقادة آخرين في سياقات نزاعية مشابهة.

#### حدود البحث

– الحدُّ الزمنيّ: خطابات الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بين (2005-2025م).

– الحدُّ المكانيّ: الخطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بنصوصه الرسميّة باللّغة العربيّة.

– الحدُّ الموضوعيّ: تحليل مضمون كلّ خطابٍ باستخدام أدوات اللّغة المُفَعّلة CDA و(المواضيع الاجتماعية والإنسانية).

## مصطلحات البحث وتعريفاتها الإجرائية

- التحليل النقدي للخطاب (CDA): أسلوب يربط بين اللغة والسلطة، ويسلط الضوء على كيفية تشكيل الخطاب لفهم مجتمعي أو سلطة سياسية (Fairclough, 1989).
- تحليل المحتوى الموضوعي: ترميز النصوص النصية وفق مواضيع محددة (كالفقر، الكرامة، الصمود).
- (الذات) و (الآخر): الفئة التي يمثّلها المتحدث (الفلسطينيون - نحن) مقابل الفئة التي تُصور كمتعدي أو خصم (إسرائيل - هم)، وفق تحليل Van Dijk.
- البُعد الاجتماعي: الإشارات للقوت اليومي، والتعليم، والصحة، والبطالة، والتأثيرات المجتمعية.
- البُعد الإنساني: كلمات تدل على الكرامة، حقوق الإنسان، الحصار، التهجير.

## الإطار النظري والدراسات السابقة

### التحليل النقدي للخطاب (CDA)

يُعدُّ التحليل النقدي للخطاب (CDA) من أبرز المناهج المستخدمة في دراسة الخطابات السياسية؛ حيث يُمكن من فهم كيفية تشكيل اللغة للواقع الاجتماعي والسياسي، وكيفية تأثيرها في تشكيل الوعي الجماعي. يُستخدم هذا المنهج بشكلٍ خاصٍ لتحليل الخطابات التي تُعبّر عن هويّات الجماعات، وتُسهّم في تشكيل السياسات العامة. في السياق الفلسطيني، ويُعتبر خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة نموذجاً مهماً لتحليل الخطاب السياسي، نظراً لما يحمله من رسائل سياسية وإنسانية موجّهة إلى المجتمع الدولي.

يُعرف التحليل النقدي للخطاب بأنه: دراسة العلاقة بين اللغة والسلطة في المجتمع (Fairclough, 1995)، ويركز هذا المنهج على كيفية استخدام اللغة لتشكيل الواقع الاجتماعي والسياسي، وكيفية تأثير الخطاب في تشكيل الهويّات الجماعية والسياسات العامة. ويُستخدم CDA بشكلٍ خاصٍ لتحليل الخطابات السياسية والإعلامية؛ حيث يُمكن من فهم كيفية تشكيل الرسائل السياسية، وكيفية تأثيرها في تشكيل الرأي العام.

يشير (Flowerdew and Richardson 2020) إلى أنّ تحليل الخطاب النقدي تطوّر ليشمل دراسة الممارسات الخطابية ضمن السياق الأيديولوجي والاجتماعي، وهو ما يتسق مع طبيعة الخطاب الفلسطيني.

وقد أكدت (Wodak 2021) أنّ تحليل الخطاب السياسي في السياقات الدولية المعاصرة يجب أن يربط بين الممارسات اللغوية والسلطة الاجتماعية لفهم آليات الإقناع والتأثير.

وفقاً لـ (Fairclough, 1989)، يتكون التحليل النقدي للخطاب من ثلاثة مستويات:

- **التحليل النصي:** دراسة بنية النصوص اللغوية، بما في ذلك المفردات، والتراكيب النحوية، والأساليب البلاغية.
- **التحليل التفسيري:** فحص كيفية إنتاج النصوص وتفسيرها في سياقات اجتماعية محددة.
- **التحليل الاجتماعي:** تحليل كيفية تأثير النصوص في تشكيل الهويات والسياسات في المجتمع.

تعدُّ هذه المستويات أساسية لفهم كيفية تأثير الخطاب في تشكيل الواقع الاجتماعي والسياسي، وكيفية استخدام اللغة كأداة للسلطة والتأثير.

### **التحليل الموضوعي (Thematic Content Analysis)**

يُعتبر التحليل الموضوعي منهجاً نوعياً يُستخدم لاستخلاص الموضوعات الرئيسية من النصوص، وتحليل كيفية تمثيل هذه الموضوعات في الخطاب. يُستخدم هذا المنهج بشكل خاص لتحليل الخطابات السياسية والإعلامية؛ حيث يُمكن من فهم كيفية تمثيل القضايا المختلفة في الخطاب، وكيفية تأثيرها في تشكيل الرأي العام.

وفقاً لـ (Braun & Clarke, 2006)، يتضمَّن التحليل الموضوعي مراحل عدَّة:

- **التعرُّف على الموضوعات:** قراءة النصوص بعناية لتحديد الموضوعات الرئيسية.
  - **ترميز البيانات:** تحديد المقاطع النصية التي تتعلق بكلِّ موضوع.
  - **تطوير الموضوعات:** تحليل الروابط بين الموضوعات المختلفة وتطويرها.
  - **كتابة التقرير:** عرض النتائج وتفسيرها في سياق البحث.
- يُعدُّ هذا المنهج مناسباً لتحليل الخطابات السياسية؛ حيث يُمكن من فهم كيفية تمثيل القضايا المختلفة، مثل: حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والسيادة الوطنية، وكيفية تأثيرها في تشكيل الرأي العام.

### **الدراسات السابقة**

تركز دراسة (Bibi & Shaheen 2025) على تحليل نقدي لخطابات الرئيس محمود عباس في سياق الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي باستخدام منهج تحليل الخطاب النقدي. تستند الدراسة إلى اختيار عدد من الخطابات الرئيسية لعباس وتحليلها من حيث البنى اللغوية والدلالات الرمزية والاستراتيجيات البلاغية التي تصوّر فكرة المقاومة. تكشف النتائج عن أن عباس يستعمل «الخطاب المقاوم» ليس فقط كأداة تعبئة، بل كخطاب شرعية يُركِّز على العدالة والحقوق، ويستثمر المعاناة الفلسطينية لتوليد تعاطف دولي. كما تستخدم الدراسة مفردات: الوحدة، التضامن، الكرامة، والرموز

الدينية والاجتماعية لربط الخطاب بالمجتمع الفلسطيني وتوجيهه نحو جمهور دولي متعاطف. تُظهر الدراسة أن الخطاب الفلسطيني في هذا السياق لا يقتصر على التعبير عن المظلوميّة؛ بل يُصاغ كإطار سياسي فعّال يُحاول تغيير المبادئ التصويرية الدولية حول النزاع.

تناولت دراسة (Olivas Osuna & Burton 2024) تحليلاً مقارناً لخطابات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال عقد من الزمن، بهدف الكشف عن مظاهر الشعبوية السياسية في خطاب كلٍ منهما. اعتمد الباحثان منهجاً مزدوجاً يجمع بين التحليل الكمي والنوعي لثمانية عشر خطاباً، من خلال رصد المفردات والمضامين الشعبوية، ودراسة بنية الخطاب، وبناء صورة "الذات" و "الآخر" فيه.

أظهرت النتائج أن خطاب نتياهو اتّسم بطابع شعبيّ أكثر حدّة وعدائية، حيث ركّز على تصوير إسرائيل كضحية دائمة مهدّدة من «الإرهاب الإسلامي»، مع توظيف كثيف للرموز الدينية والأمنية، وبناء صورة للآخر تقوم على الإقصاء والتهديد. في المقابل، قدّم محمود عباس خطاباً أقلّ شعبية وأكثر اعتدالاً، ركّز على الشرعية الدولية، والبعد الإنساني لمعاناة الفلسطينيين، والدعوة إلى حلٍّ سلميٍّ عادل قائم على التعاون الدولي.

خلصت الدراسة إلى أن الرئيسين يوظفان الخطاب الشعبي في المحافل الدولية بطرق متباينة تعكس رؤيتهما للشرعية السياسية؛ فبينما يستخدمه نتياهو لتبرير السياسات الأمنية والهيمنة، يوظفه عباس لتأطير المظلومية الفلسطينية وكسب التعاطف الدولي.

أظهرت دراسة (Rasyid & Salbiah 2021) . أن خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في عام 2018م تضمّن عناصر لغويّة تُعبّر عن القضايا الإنسانيّة، مثل: حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعيّة، والسيادة الوطنيّة. استخدمت الدراسة منهج التحليل النقديّ للخطاب (CDA) لفهم كيفية تمثيل هذه القضايا في الخطاب، وكيفية تأثيرها في تشكيل الرأي العام الدوليّ.

دراسة (Qawariq 2022) . قدّمت هذه الدراسة منظوراً مغايراً من خلال تحليل لغوي نقدي لثلاث صحف إسرائيلية إلكترونية (هآرتس، ويديعوت أحرونوت، وجيروزاليم بوست) خلال الحرب على غزة عام 2014، بهدف الكشف عن أنماط التمثيل الإعلامي المتعددة داخل الخطاب الإسرائيلي ذاته. اعتمدت الدراسة منهج التحليل النقدي للخطاب (CDA) كإطار نظري عام، واستخدمت أدوات تحليلية دقيقة على مستوى الجملة والتركيب اللغوي، للانطلاق من النصوص نفسها صعوداً نحو البنى الاجتماعية والسياسية المنتجة لها. وتكشف النتائج أن الأيديولوجيات الفرعية في المجتمع الإسرائيلي، مثل "ما بعد الصهيونية" و"الصهيونية الجديدة"، تنافس الأيديولوجيا الصهيونية المهيمنة في تمثيل الصراع. كما تُظهر الدراسة أن كل تيار أيديولوجي يوظف استراتيجيات خطابية مختلفة تُعبّر عن موقعه داخل الخريطة السياسية الإسرائيلية.

أظهرت دراسة (Alimi 2007) أن وسائل الإعلام الفلسطينية استخدمت موضوعات محدّدة، مثل: المقاومة، والاحتلال، لتمثيل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. استخدمت الدراسة منهج التحليل الموضوعي لفهم كيفية تمثيل هذه الموضوعات في الخطاب، وكيفية تأثيرها في تشكيل الرأي العام.

## الفجوة البحثية

بالرغم من تعدّد الدراسات التي تناولت خطاب الرئيس محمود عباس وتحليل مضمونه السياسي والبلغي، فإنّ معظمها ركّز على الجانب الأيديولوجي أو المقاوم أو الشعبي في الخطاب دون التطرّق العميق إلى الأبعاد الاجتماعية والإنسانية المتحوّلة فيه عبر الزمن؛ فقد ركزت دراسة Bibi (2025) & Shaheen على تحليل خطاب المقاومة بوصفه أداةً شرعيةً وتعبئةً، بينما انصبّ اهتمام دراسة (Olivas Osuna & Burton 2024) على مقارنة الخطاب الشعبي بين نتنياهو وعبّاس من منظور سياسيّ صرف. أما دراسة (Rasyid & Salbiah 2021) فاكتفت بتحليل خطاب واحد (2018) من زاوية إنسانية جزئية دون تتبّع زمنيّ شامل، في حين اهتمت دراستا (Qawariq 2020) و (Alimi 2007) بالإعلام الفلسطيني وليس بالخطاب الرسمي الرئاسي. بناءً على ذلك، تتمثل الفجوة البحثية في غياب دراسة نوعية شاملة تتبّع التحولات في البعد الاجتماعي والإنساني في خطابات الرئيس محمود عباس أمام الأمم المتحدة على مدى عقدين (2005-2025)، من خلال الجمع بين منهج التحليل النقدي للخطاب (CDA) والتحليل الموضوعي (Thematic Content Analysis) للكشف عن التغيّر في القيم، اللغة، وبناء صورة الذات الفلسطينية في سياقٍ دوليٍّ متحوّل.

## منهجية الدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي الذي يُعنى بفهم الظواهر الاجتماعية والسياسية كما هي في الواقع، من خلال جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتحليلها بطريقة دقيقة ومنهجية، وصولاً إلى استخلاص أنماط واتجاهات تُسهم في تفسير الظاهرة موضوع البحث (Al-Far, 2014).

وانطلاقاً من طبيعة الموضوع الذي يتناول تحولات البعد الاجتماعي والإنساني في الخطاب السياسي الفلسطيني؛ فقد اعتمد الباحث منهج تحليل الخطاب (Discourse Analysis Approach)، الذي يُعدّ أحد المناهج النوعية الحديثة في الدراسات الاجتماعية والسياسية، إذ يُمكن من الكشف عن الدلالات الظاهرة والضمنية في النصوص والخطابات، وتحليل اللغة المستخدمة بوصفها أداة للتأثير الاجتماعي والسياسي، وفهم السياق الذي تُنتج فيه الخطابات ودورها في تشكيل الرأي العام (Abdel Aziz, 2013). كما يوضح (Tannen et al. 2021) أن التحليل النوعي للخطاب يتيح فهماً أعمق للمعاني الضمنية والسياقات الثقافية التي تؤثر في إنتاج النصوص السياسية.

كما استعان الباحث بمنهج تحليل المضمون (Content Analysis) كمنهج مساعد، لكونه يوفر آلية منظمة وموضوعية لتحديد الأنماط والمعاني والرموز الكامنة في النصوص الاتصالية، مما يُعزّز من دقة الفهم والتحليل الكيفي للخطابات السياسية (Bahia, 2022; Mamoun, 2023). ويرى الباحث أن التكامل بين تحليل الخطاب وتحليل المضمون يمنح الدراسة عمقاً وتوازناً منهجياً؛ فبينما يُركّز تحليل الخطاب على البنية اللغوية والسياق الاجتماعي والسياسي والتأثيرات الثقافية، يُركّز تحليل المضمون على توصيف المضمون الظاهر واستنباط الرسائل الرمزية والقيم الإنسانية والاجتماعية التي تحملها خطابات الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة خلال الفترة (2005-2025م).

### عيّنة البحث

تتكوّن العيّنة من نصوص خطابات الرئيس محمود عباس التي أقيمت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال فترتين:

- الفترة الأولى: من 2005م حتى 2015م (عشرة أعوام)

- الفترة الثانية: من 2016م حتى 2025م (عشرة أعوام)

تمّ اختيار هذه الفترات لتغطّي بداية رئاسة الرئيس محمود عباس، وهي المرحلة السياسيّة الأولى التي اتّسمت بالمفاوضات، ثمّ المرحلة الثانية التي تميّزت بتغيّراتٍ سياسيّة كبيرة، من بينها: تعثر بل توقف المفاوضات وصفقة القرن والاعتراف الدوليّ المتزايد بالدولة الفلسطينية (Bibi & Shaheen, 2025).

### أدوات جمع البيانات

تمّ جمع البيانات من النصوص الرسمية المنشورة لخطابات الرئيس عباس عبر الموقع الرسمي للأمم المتحدة ومواقع أخرى موثوقة (UN General Assembly Archives). النصوص جميعها كانت باللغة العربيّة، وتمّ تنقيحها للتحليل النصّي؛ حيث ركّز البحث على دراسة المحتوى النصّي فقط.

### إجراءات التحليل

أولاً: التحليل الموضوعي (Thematic Content Analysis)

- قراءة متأنّيّة للنصوص لتحديد الموضوعات المتكرّرة والمتعلقة بالأبعاد الاجتماعيّة والإنسانيّة (Braun & Clarke, 2006).
- ترميز النصوص باستخدام برنامج NVivo 12 لتسهيل فرز المواضيع والمقاطع النصّيّة المرتبطة بها.

- تصنيف الموضوعات إلى فئاتٍ رئيسية، مثل: الفقر، الصحّة، التعليم، الاعتقال، الحصار، حقوق الإنسان، الكرامة.

### ثانياً: التحليل النقدي للخطاب (CDA)

- تطبيق نموذج (Fairclough 1989) للربط بين اللغة والسلطة في الخطابات.
- تحليل كميّة بناء (الذات الفلسطينية) و (الآخر الإسرائيلي) عبر الخطابات، باستخدام إطار (Van Dijk 1998).
- دراسة الأساليب البلاغيّة، واستخدام المصطلحات الحقوقيّة، والأسلوب العاطفيّ في الخطاب.

### معايير الموثوقيّة والصلاحية

**الثبات (Reliability):** تمّ ضمانه عبر مراجعة الترميزات من قِبَلِ باحثٍ مستقلّ، وإعادة فحص العينة النّصيّة.

**الصلاحية (Validity):** تمّ تحقيقها من خلال استخدام مصادر رسميّة معتمّدة، واعتماد أساليب تحليلٍ معترفٍ بها في البحث النوعيّ.

**الحياد:** تمّ تقليل التحيز لدى الباحث عبر اتّباع إجراءاتٍ منهجيّةٍ واضحةٍ في الترميز والتحليل، مع توثيق مراحل البحث.

**الاعتبارات الأخلاقيّة:** بالرّغم من أنّ البيانات عبارة عن خطاباتٍ منشورةٍ ومتاحةٍ للعامة، إلاّ أنّه تمّ التعامل معها بأمانةٍ أكاديميّةٍ واحترامٍ للسياق السياسيّ والإنسانيّ، مع توثيقٍ دقيقٍ للمصادر.

### تحليل النتائج ومناقشتها

يهدف هذا الجزء من البحث إلى عرض نتائج تحليل الخطابات الرسميّة للرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الحقتين الزمنيّتين: (2005-2015م) و (2016-2025م)، بناءً على منهجيّة التحليل الموضوعيّ والتحليل النقدي للخطاب. كما يتّم مناقشة هذه النتائج في ضوء الإطار النظريّ والدراست السابقة، بهدف الكشف عن التحولات في البعد الاجتماعيّ والإنسانيّ ضمن الخطاب الفلسطينيّ الرسميّ.

## النتائج العامة

### توزيع الخطابات وعددها

تحليل مجموعة الخطابات خلال الحقتين أظهر وجود 11 خطاباً في الحقبة الأولى (2005-2015م)، و9 خطابات في الحقبة الثانية (2016-2025م)، مع بعض التفاوت في الطول والمضمون.

### الموضوعات الاجتماعية والإنسانية في الخطابات

#### الحقبة الأولى (2005-2015م)

- التركيز على المفاوضات والسلام: تمّ تسليط الضوء على ضرورة تحقيق السلام وحلّ الدولتين كخيار استراتيجي، مع الإشارة إلى المعاناة الإنسانية الناتجة عن الاحتلال، مثل: الحصار، والاعتقال، وهدم البيوت. (Rasyid&Salbiah, 2021)
- الحقوق الإنسانية: تضمّن الخطاب نداءات دولية لإنهاء الانتهاكات، مع استخدام مصطلحات حقوق الإنسان بشكل معتدل.
- الأبعاد الاجتماعية: تناولت الخطابات مواضيع الفقر والبطالة والتعليم بشكل أقل حضوراً، وكانت تُطرح غالباً ضمن سياق المفاوضات السياسية.

#### الحقبة الثانية (2016-2025م)

- التشديد على الانتهاكات والعدالة الدولية: ازدادت المراجع للقضايا الإنسانية بحدّة، بخاصّة في ظلّ فشل المفاوضات وتصاعد إجراءات الاحتلال، مع تسليط أكبر على الحصار، والاعتقالات، والجرائم الإسرائيلية.
- استخدام لغة أكثر عاطفية وإدانة: الخطاب اتّسم بالتركيز على الكرامة الإنسانية والمعاناة اليومية، مع دعوات واضحة للعدالة الدولية، واللجوء إلى المؤسسات الأممية.
- تعزيز البُعد الاجتماعي: تمّ تسليط الضوء على الفقر، والبطالة، وتدهور الخدمات الصحيّة والتعليميّة كعناصر متكرّرة ومؤثرة في الخطاب.

### التحليل النقدي للخطاب (CDA)

#### بناء الذات والآخر

- في الحقبة الأولى، ظهر خطاب (الذات الفلسطينية) ككيان سياسي يسعى للسلام، ويُطالب بالاعتراف الدولي، فيما تمّ تصوير (الآخر الإسرائيلي) كقوة احتلال يجب التفاوض معها. (Fairclough, 1995).

- في الحقبة الثانية، تغيّر هذا البناء إلى خطابٍ أكثرَ تصعيداً؛ حيث تمّ التأكيد على (الآخر) كطرفٍ جائرٍ ويمارس الظلم والاستعلاء ومنتَهكٍ لحقوق الإنسان، مع تعزيز صورة (الذات) كمظلومٍ ومستهذَفٍ، ما يعكس تغيّراً في الاستراتيجية الخطابية (Van Dijk, 1998).

### الأساليب البلاغية

- استُخدمت في الحقبة الثانية استراتيجيات بلاغية أكثرَ تأثيراً، مثل: التكرار، والاستعارات الإنسانية، والاستعطاف، لتعزيز الطابع الإنساني للمعاناة.
- هذه الاستراتيجيات دعمت خطاباً يسعى إلى إثارة تعاطف المجتمع الدولي، وتحفيز تحريكٍ حقوقي وسياسي أكبر.

### مناقشة النتائج

- تُظهر النتائج تطوراً واضحاً في الخطاب السياسي الفلسطيني، من خطابٍ يركّز على المفاوضات والحقوق السياسية «نطالب العالم بالاعتراف بحقوق شعبنا»، مع كل ما تحمله من مفاهيم قانونية وأخلاقية تضمن العدالة والمساواة، وما تتضمنه أيضاً من رمزية إنسانية عندما تذكر بالحقوق الوطنية كجزء من منظومة حقوق الإنسان. كما ظهرت أيضاً في التركيز على صون كرامة شعبنا وحقوقه غير القابلة للتصرف، وإظهارها كقيمة إنسانية ترتبط بحقوق الإنسان والاحترام المتبادل، كما يستخدم الخطاب مفردات تظهر احترام الذات الفلسطينية، وتدين المساس بالكرامة، مثل: (الكرامة، الاحترام، الإنسانية، الصمود). إلى خطابٍ يركّز على المعاناة الإنسانية المنافية لأبسط حقوق الإنسان، باستخدام مفردات (كالحصار والإغلاق والمعاناة والتجويع) المفروض على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يهدد الحياة اليومية للمواطن، واستخدام هذا الحصار كإجراءٍ تقييدي يهدف إلى القهر والعقاب الجماعي. ومفردات أخرى (كالاعتقال والسجن والأسر والاحتجاز) كفعلٍ قصري يعكس انتهاكاً واضحاً للحرية الشخصية، مع رمزية هذه الأفعال لدى الفلسطينيين، وما تمثله من انتهاكٍ لحقوقهم كبشر. إضافة إلى مفردات أخرى (كالمعاناة والألم) التي توضح حالة إنسانية تعبر عن الألم الجماعي بسبب الاحتلال وما ينتج عنه من فقر وجوع، وقد عبّر عنه في الخطاب في أكثر من موقع عند القول «يعيش شعبنا معاناة يومية تحت الاحتلال» مع كل ما يحمله من رمزية في توظيف الخطاب لإظهار الألم الإنساني الذي يعيشه الفلسطيني وتأطير المظلومية. وهذا كله يتماشى مع التحولات السياسية التي شهدتها القضية الفلسطينية.

- يعكس هذا التطور محاولةً توظيف البُعد الإنساني في الخطاب لزيادة الضغط الدولي، خصوصاً في ظلّ انسداد الأفق السياسي، وعدم تحقيق السلام. من خلال شرعنة المطالب الفلسطينية، وصولاً إلى بناء الشرعية السياسية، وتجريم الآخر كسلطة قائمة على الاحتلال

بإدانة ممارساته وانتهاكاته اليومية لحقوق الفلسطينيين، وتأطير الألم كمحفز دولي لاستمرار التعاطف للوصول إلى الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني في إقامة دولته على ترابه الوطني بحسب ما أقرته الشرعية الدولية.

- تُعزّز النتائج فرضية البحث التي تقول: إنّ البُعد الاجتماعي والإنساني في خطاب الرئيس عباس شهد تحولات واضحة بين الحقبين:

ففي الحقبة الأولى (2005-2015)، يُظهر الخطاب الفلسطيني الرسمي بوضوح: هيمنة القيم الدبلوماسية، مثل:

- **السلام كخيار استراتيجي**، «لقد اخترنا طريق السلام خياراً استراتيجياً لا رجعة فيه» للدلالة على الالتزام طويل الأمد بالمفاوضات.

- **التفاوض**، «نطالب باستئناف المفاوضات على أساس حل الدولتين، وفق حدود عام 1967»، دلالة على الرؤية القانونية والسياسية المعتمدة دولياً، بعيدة عن لغة الصراع أو المقاومة.

- **الأمن المشترك**، «نريد أن يعيش شعبنا وشعب إسرائيل في أمن وسلام متبادل». مستخدماً صيغة المساواة وهي تتوافق مع تحليل Van Dijk لبناء الذات المعتدلة غير العدائية.

- **الشرعية الدولية**، «نناشد المجتمع الدولي دعم جهودنا لإحياء عملية السلام وفق مبادرة السلام العربية». ما يعزز إطار التفاوض المُأسس. وتوظيف البلاغة الأخلاقية عبر مفردات: «اليد الممدودة» «نحن نمدّ أيدينا من أجل سلام عادلٍ ودائمٍ يقوم على قرارات الشرعية الدولية». مع ما يحمله من دلالة التوجه الإيجابي والنية التفاوضية. وبناء الذات الفلسطينية كفاعل عقلائي ومسؤول «السلام ليس خياراً تكتيكياً بل مبدأً نتمسك به رغم الألم والمعاناة». مقابل «الآخر الإسرائيلي» الذي يُطلب منه فقط أن يلتزم «هدفنا إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام 1967م، عبر مفاوضات جادة ومسؤولة». فإدخال عبارة جادة ومسؤولة يُظهر بُعداً أخلاقياً في المطالبة. كما غلب على الخطاب إضعاف اللغة الانفعالية مقابل تعزيز اللغة القانونية والسياسية «لقد أثبتنا التزامنا بالاتفاقات السابقة، وندعو الطرف الآخر للقيام بالمثل». ما يعكس تحوُّلاً من الخطاب الثوري إلى الخطاب المؤسسي الدولي.

أمّا في الحقبة الثانية (2016-2025) التي أظهر فيها الخطاب تحوُّلاً واضحاً نحو الخطاب الإنساني الحقوقي بدلاً من الخطاب التفاوضي الدبلوماسي الذي ميّز الحقبة الأولى؛ حيث شدد على:

- **الانتهاكات وتسليط أكبر على الحصار**، «إن الحصار المفروض على غزة منذ أكثر من عقدين حول حياة أبناء شعبنا إلى مأساة إنسانية غير مسبوقة». وهذا يعكس خطاباً وجدانياً إنسانياً، يوظف الألم الجماعي لاستمرار التعاطف الدولي.

- **الاعتقالات**، «مئات الأسرى ما زالوا خلف القضبان في سجون الاحتلال، يتعرضون لانتهاكات يومية تتنافى مع أبسط مبادئ القانون الدولي الإنساني»؛ حيث جاءت بصيغة تقريرية جازمة تربط بين الانتهاك اليومي والقانون الدولي الإنساني، ما يجعلها دعوة مباشرة للمحاسبة.
- **الجرائم اليومية**، «يواصل الاحتلال سياسة الاعتقالات وهدم البيوت ومصادرة الأراضي، في تحدٍّ سافر لكل قرارات الشرعية الدولية»، هنا يُدمج بين مفردات العقاب الجماعي والسيادة القانونية، لتأطير الاحتلال كمنظومة ظلم ممنهجة. وكذلك عبارة «جرائم القتل الميداني، والحصار، والاعتقالات اليومية، لم تُحرك ضمير العالم حتى اليوم». وهنا حاول الخطاب تأنيب الضمير العالمي والضغط على الجانب الأخلاقي مع إبراز التعبير عن الإحباط الحقوقي.
- **دعوات واضحة للعدالة الدوليّة**، «نطالب المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق عاجل في جرائم الحرب التي يرتكبها الاحتلال ضد شعبنا الأعزل»، وهو أقوى تعبير عن التحول من «السلام والمفاوضات» إلى «العدالة والمساءلة». واللجوء إلى المؤسسات الأممية لجدنا إلى الأمم المتحدة طلباً للعدالة، لا للانتقام»، وهي صيغة متزنة تُبرز العدالة كقيمة إنسانية وليست أداة سياسية. مع تكرار عبارة «نناشد مجلس الأمن والمجتمع الدولي تحمّل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية إزاء معاناة شعبنا». وهنا يجمع الخطاب بين «القانونية» و«الأخلاقية» ما يعمّق البعد القيمي في الخطاب الحقوقي.
- **يسلط الضوء على القضايا الإنسانية والاجتماعية كالفقر، والبطالة** «يعاني شعبنا من نسب بطالة مرتفعة وفقر مدقع نتيجة سياسات الاحتلال الاقتصادية». و هنا يُربط السبب (سياسات الاحتلال) بالنتيجة (الفقر والبطالة)، في إطار نقدي غير شعائري .
- **تدهور الخدمات الصحيّة والتعليميّة**، «تدهورت الخدمات الصحية والتعليمية في غزة والضفة، حتى بات أبناءنا يدرسون في مدارس مهذّمة، ويتلقّون علاجاً في مستشفيات بلا دواء». «أطفالنا يُحرمون من أبسط حقوقهم في التعليم والعيش الكريم، فيما يستمر العالم بالصمت». وهنا يظهر التصوير البصري الواقعي الذي يهدف إلى استدراك مشاعر إنسانية من خلال توظيف صورة «الأطفال» كرمز للبراءة والمظلومية العالمية.

## الاستنتاجات والتوصيات

يهدف هذا الجزء من البحث إلى تقديم استنتاجات البحث بناءً على نتائج تحليل الخطابات، وكذلك تقديم توصيات عمليّة وأكاديمية تستند إلى هذه النتائج، مع اقتراح مجالات بحث مستقبلية لتعميق فهم البعد الاجتماعي والإنساني في الخطاب السياسي الفلسطيني.

## الاستنتاجات

- تطوّر الخطاب الاجتماعي والإنساني: أظهر البحث تطوراً واضحاً في البُعد الاجتماعي والإنساني في خطاب الرئيس محمود عباس بين الحقتين -2005 2015م و -2016 2025م؛ حيث تحوّل التركيز من خطابٍ سياسيٍ تفاوضيٍّ إلى خطابٍ أكثرَ تركيزاً على المعاناة الإنسانية والحقوق.
- بناءً خطاب (الذات) و (الآخر): تمّ استخدام خطاب أكثرَ حدّةً في الحقبة الثانية، يعكس حالة من الاستنزاف السياسي، مع تشديد على معاناة الفلسطينيين، وتأكيد على (الذات) كضحية و (الآخر) كقوةٍ قمعيةٍ، ممّا يعكس تغيراً في الاستراتيجية الخطابية تجاه المجتمع الدولي.
- الأدوات البلاغية في الخطاب: زاد استخدام الأساليب البلاغية العاطفية، مثل الاستعارات والتكرار في الحقبة الثانية، بهدف التأثير على المستمعين، وإثارة التعاطف الدولي مع القضية الفلسطينية.
- الاهتمام بالقضايا الاجتماعية: شهدت الخطابات في الحقبة الثانية تركيزاً أكبرَ على قضايا الفقر والبطالة والتعليم والصحة، ما يدلُّ على إدراك الحاجة إلى تسليط الضوء على الأبعاد الاجتماعية للمعاناة الفلسطينية.

## التوصيات

- تعزيز الدراسات النوعية: يوصى الباحث بإجراء المزيد من الدراسات النوعية التي تستكشف تأثير الخطاب السياسي الفلسطيني على الرأي العام الدولي والمحلي، مع التركيز على البُعد الاجتماعي والإنساني.
- تطوير استراتيجيات الخطاب: ينبغي لصانعي القرار الفلسطينيين الاستفادة من نتائج هذا البحث لتطوير خطابات أكثرَ تأثيراً، تستفيد من الأدوات البلاغية والعاطفية لتوصيل الرسائل الإنسانية بفعالية أكبر.
- تكامل الأبعاد الاجتماعية في السياسات: يوصي الباحث بتضمين البُعد الاجتماعي والإنساني بشكل أكبر في الخطابات والسياسات الفلسطينية الرسمية، لإيصال صورةٍ شاملةٍ لمعاناة الشعب الفلسطيني.
- التوثيق والمقارنة المستمرة: يُفضّل متابعة وتحليل الخطابات الرسمية بشكلٍ دوريٍّ، مع إجراء دراساتٍ مقارنةٍ بين مختلف الفترات الزمنية والأحداث السياسية لتقييم تطوّر الخطاب واستجابته للمتغيرات.

## References

- Abdel Aziz, M. (2013). *Discourse Analysis and its Applications in Social Sciences*. Cairo: Dar El Fikr.
- Alimi, E. Y. (2007). Discursive contention: Palestinian media discourse and the inception of the “First” Intifada. *Harvard International Journal of Press/Politics*, 12(4): 71–91. <https://doi.org/10.1177/1081180/X07307412>
- Bahia, R. (2022). Content Analysis in Communication Research: A Quantitative Approach. *Journal of Media and Social Studies*, 9(2): 115–132.
- Bibi, A., & Shaheen, U. (2025). Resistance and rhetoric: A critical discourse analysis of Mahmoud Abbas’s speeches on the Israel–Palestine conflict. *Social Science Review Archives*, 3(1): 1745–1755. <https://doi.org/10.70670/sra.v3i1.479>
- Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. *Qualitative Research in Psychology*, 3(2): 77–101. <https://doi.org/10.1191/1478088706qp063oa>
- Fairclough, N. (1989). *Language and power*. Longman.
- Fairclough, N. (1995). *Critical discourse analysis: The critical study of language*. Longman.
- Al-Far, M. (2014). *Foundations of Descriptive Research in Social Sciences*. Amman: Dar Al-Masira for Publishing and Distribution.
- Flowerdew, J., & Richardson, J. E. (Eds.). (2020). *The Routledge Handbook of Critical Discourse Studies*. Routledge
- Khader, K. & Hassouna, N. (2011). Discourse analysis of the Palestinian Authority President Abbas’ address to the UN General Assembly in New York. *International Journal of English Linguistics*, 5(4): 87–100. <https://doi.org/10.5539/ijel.v5n4p87>
- Mamoun, A. (2023). Analytical Approaches in Media Research: Content and Discourse Analysis Compared. *Arab Journal of Communication Studies*, 5(1): 45–63
- Olivas Osuna, J. J., & Burton, G. (2024). Populism at the UN: Comparing Netanyahu’s and Abbas’s speeches, 2010-19. *British Journal of Middle Eastern Studies*, 52(3): 746-768. <https://doi.org/10.1080/13530194.2024.2339885>
- Qawariq, R. (2022). Political and ideological tensions in Israel: a critical language analysis of news reporting of the 2014 Gaza war. *An-Najah University Journal for Research - B (Humanities)*, 36(7), 1531–1556. <https://doi.org/10.35552/0247-036-007-007>

- Rasyid, M. A., &Salbiah, R. (2021). Analysis of humanitarian discourse in Mahmoud Abbas' speech at the 2018 UN session: A Fairclough perspective. *An-Nahdah*, 5(1), 40–52. <https://doi.org/10.22373/nahdah.v5i1.5228>
- Tannen, D., Hamilton, H. E., & Schiffrin, D. (Eds.). (2021). *The Handbook of Discourse Analysis* (2nd ed.). Wiley-Blackwell.
- Van Dijk, T. A. (1998). *Ideology: A multidisciplinary approach*. Sage.
- Wodak, R. (2021). *The Discourse of Politics in Action: Politics as Usual* (2nd ed.). Palgrave Macmillan.

## استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية في تعزيز العملية التعليمية لطلبة المدارس الفلسطينية في مناهج التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية والجغرافيا

د. حازم خالد محمود حروب<sup>1\*</sup>، أ. محمد عبد الله عادل برقان<sup>2</sup>

<sup>1</sup>كلية العلوم الإدارية والمعلوماتية، جامعة الاستقلال، فلسطين.  
<sup>2</sup>الكلية المتوسطة للدراسات الأمنية، جامعة الاستقلال، فلسطين.

**Dr. Hazem Khaled Mahmoud Horoub<sup>1\*</sup>, Mr. Mohammad Abdullah Adel Burqan<sup>2</sup>**

<sup>1</sup> Faculty of Administrative and Informatics Sciences, Al-Istiqlal University, Palestine.

<sup>2</sup> Intermediate College for Security Studies, Al-Istiqlal University, Palestine.

\* الباحث المرسل: hazem.horoub@pass.ps

## Using GIS to Enhance the Educational Process for Palestinian School Students in the Subjects of National Education, Social Studies, and Geography

### Abstract:

*This study explores the application of Geographic Information Systems (GIS) in teaching civics, social studies, and geography in Palestinian schools, aiming to shift from rote memorization to the development of students' spatial thinking and critical analysis skills. Its significance lies in the unique Palestinian context, where GIS serves as a strategic tool to protect national identity, geography, and historical memory against falsification. Using a descriptive-analytical method to examine curricula from grades 1-9 and leveraging reputable Palestinian data sources and mapping software, the study identified key themes for geographic representation—such as refugee camps, depopulated villages, and settlement violations—and proposed an integrative methodology involving experts from history, geography, information systems, and curriculum development to create an interactive application model that links national awareness concepts with digital maps. The findings emphasize the need for infrastructure and teacher training to integrate digital technologies, such as GIS, into formal education, highlighting how student projects can reinforce the Palestinian narrative by producing accurate, credible maps, ultimately contributing to a sustainable national model of digital education that supports Palestinian identity and consciousness.*

**Keywords:** *Geographic Information Systems, Applied Geography, E-Learning, Interactive Maps.*

## استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية في تعزيز العملية التعليمية لطلبة المدارس الفلسطينية في مناهج التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية والجغرافية

### الملخص

تناول هذا البحث دراسة إمكانية دمج أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) في تدريس مواد التربية الوطنية، الدراسات الاجتماعية، والجغرافيا في المدارس الفلسطينية. ويأتي ذلك استجابةً للحاجة الملحة لتجاوز الطرائق التدريسية التقليدية المعتمدة على الحفظ، مع دعم قدرات الطلاب في التفكير المكاني وتطوير مهارات التحليل النقدي. تتبع أهمية الدراسة من الظروف الوطنية الخاصة التي تجعل من أنظمة GIS أداة استراتيجية للحفاظ على الهوية الفلسطينية والذاكرة الجغرافية والتاريخية، مع مواجهة محاولات التزييف التي يمارسها الاحتلال. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وشملت تحليل المناهج الدراسية من الصف الأول إلى التاسع. كما اعتمدت على مصادر فلسطينية موثوقة مثل جهاز الإحصاء المركزي وهيئة مكافحة الجدار، إلى جانب توظيف أدوات رقمية مثل ArcMap و ArcGIS Online، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: تحديد الموضوعات التي يمكن تمثيلها جغرافياً، كالمخيمات، القرى المهجرة، والانتهاكات الاستيطانية، واقتراح منهجية تكاملية تتضمن تعاون خبراء في مجالات التاريخ والجغرافيا ونظم المعلومات وواضعي المناهج، وتطوير نموذج تطبيقي تفاعلي يربط بين المفاهيم الوطنية والخرائط الرقمية. وأوصت الدراسة بضرورة إدراج أنظمة GIS ضمن المناهج الدراسية الرسمية، مع توفير دورات تدريبية للمعلمين وبنية تحتية رقمية متطورة، كذلك دعت إلى تحفيز الطلاب لإعداد مشاريع تساهم في ترسيخ الرواية الفلسطينية عبر خرائط دقيقة وذات مصداقية. ونسعى من خلال هذا البحث إلى المساهمة في بناء نموذج تعليمي وطني رقمي مقاوم يستثمر التكنولوجيا لخدمة الوعي والانتماء الفلسطيني.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات الجغرافية، الجغرافيا التطبيقية، التعليم الإلكتروني، والخرائط التفاعلية.

## المقدمة

تشهد تكنولوجيا المعلومات تطوراً متسارعاً يوماً بعد يوم، حيث أصبحت تستخدم في مختلف جوانب الحياة، مما أدى إلى تحولات كبيرة في العديد من القطاعات. ومن أبرز مجالات استخدامها هو مجال التعليم، الذي تسهم فيه في تحسين جودة المناهج، وتصميم الألعاب التعليمية التفاعلية، وإنشاء المواقع الإلكترونية التي تعزز التفاعل بين المعلم والطالب، وتعد برامج أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) من الأدوات الحديثة التي يمكن توظيفها لتعزيز فهم وتحليل الموضوعات المرتبطة بالخرائط والإحداثيات المكانية، خاصة في مجالات مثل التنشئة الاجتماعية، والتاريخ، والجغرافيا. وتعد أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) أداة استراتيجية لتعزيز الهوية المكانية والوعي الجغرافي لدى طلبة المدارس الفلسطينية، لا سيما في ظل الظروف السياسية والجغرافية الاستثنائية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية. فمن خلال دمج هذه التقنيات في التدريس، يمكن تحويل الدروس النظرية في التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية إلى تجارب تفاعلية غنية، تمكن الطلاب من تحليل العلاقات المكانية لفلسطين التاريخية، وفهم التغيرات الديموغرافية والحدودية، وتتبع الانتهاكات الاستيطانية بشكل بصري ووثائقي. وتشير الدراسات التربوية، مثل دراسة (البطش، 2021) حول استخدام التقنيات الحديثة في التعليم الفلسطيني، إلى أن الأدوات الرقمية التفاعلية تسهم في رفع مستوى التحصيل العلمي وتعميق الاستيعاب المفاهيمي. كما تؤكد منظمة اليونسكو (UNESCO, 2020) في تقريرها حول التعليم في حالات الطوارئ، على أهمية توظيف التكنولوجيا الرقمية للحفاظ على استمرارية التعليم وجودته في المناطق التي تعاني من نزاعات طويلة.

وفي ظل التحديات التي تواجهها الأرض الفلسطينية، بما في ذلك الانتهاكات المستمرة ومصادرة الأراضي، تبرز الحاجة الملحة للحفاظ على الموروث الوطني والثقافي. وفقاً لتقارير منظمة العفو الدولية (Amnesty International, 2022)، فإن هذه الانتهاكات تؤثر سلباً على الحقوق الأساسية للسكان، بما في ذلك حقهم في التعليم. ومع اعتماد الطلبة في العديد من المناطق على التعليم الإلكتروني، خاصة بعد جائحة كوفيد-19، أصبح من الضروري مواكبة التطورات التكنولوجية الرقمية والاستفادة منها في تصميم بيئات تعليمية تفاعلية. هذه الخطوة يمكن أن تسد الفجوات التعليمية وتعزز جودة التعليم، مما يسهم في بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

## مشكلة الدراسة

غالباً ما تعتمد الطرق التقليدية لتدريس الجغرافيا في المدارس على الحفظ، مما يضعف قدرة الطلاب على التفكير المكاني وتحليل الظواهر الجغرافية، وبالمقابل، توفر أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) بيئة خصبة للاستكشاف والتحليل، إلا أن العديد من الدراسات تشير إلى أن التطبيق الفعال لأنظمة المعلومات الجغرافية في الفصول الدراسية لا يزال يواجه تحديات جوهرية. وهذا يثير تساؤلاً بحثياً:

- ما هو واقع استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية في تحسين تعلم الجغرافيا في مناهج التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية في فلسطين؟
- هل يوجد منهجية محددة لاستخدام أنظمة المعلومات الجغرافية في مناهج الدراسات الاجتماعية والجغرافيا والتربية الوطنية؟
- ما هي عوائق استخدام نظم المعلومات الجغرافية وربطها بالمناهج الدراسية؟
- ما صحة المعلومات التي يحصل عليها الطلبة من مواقع متعددة عن تاريخ فلسطين وجغرافيتها؟

### أهمية الدراسة

تسهم هذه الدراسة في توفير منهجية لنموذج تطبيقي لاستخدام نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في إثراء العملية التعليمية والتعلمية من خلال تطوير الأساليب والمنهجيات التعليمية التقليدية، وتقديم المعلومات للطلاب بشكل أكثر تفاعلية ويسد الفجوة بين الجانب النظري والعملية، وتعد هذه الدراسة ذو أهمية وطنية كبيرة، حيث تسهم في الحفاظ على الرواية الفلسطينية القائمة على حقائق تاريخية لا تقبل التزوير أو التزييف، وهي حقائق مرتبطة بالصور والإحداثيات الجغرافية.

### أهداف الدراسة

- دراسة واقع استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تدريس مناهج التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية في فلسطين.
- اقتراح منهجية عملية وعمل مثال تطبيقي لدمج GIS في مناهج التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية في فلسطين.
- تحديد أبرز المعوقات التي تواجه دمج GIS في مناهج التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية في المدارس.
- الحفاظ على الهوية الفلسطينية من خلال إعطاء معلومات صحيحة وموثوقة للطلبة، بسبب كثرة المصادر الأخرى التي تحاول طمس معالم الهوية الفلسطينية.

### المبررات التي تقتضي القيام بالدراسة

- اعتماد الطلبة على المعلومات النظرية: يعتمد الطلبة بشكل كبير على المعلومات النظرية التي يتلقونها، مما يحد من فرص تطبيق هذه المعارف بشكل عملي وفعال.
- التركيز غير المتوازن على المساقات التعليمية: يتم في كثير من الأحيان التركيز بشكل مفرط على المساقات العلمية واللغة العربية والإنجليزية، على حساب مواد أخرى مثل التاريخ والجغرافيا. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب الإغلاقات المتكررة للمدارس، الناتجة عن ظروف الاحتلال وتداعيات جائحة كورونا.

- **تزوير الحقائق وتغيير المعالم من قبل الاحتلال:** يقوم الاحتلال بتزوير الحقائق وتغيير المسميات والمعالم الجغرافية بشكل مستمر، مما يستدعي إنشاء قاعدة بيانات دقيقة وصحيحة لحماية الأرض ومعالمها من عمليات التزوير.

## منهج الدراسة

بدأت الدراسة من فكرة رئيسية وهي أن تحسين النظام التعليمي يحتاج إلى استخدام أدوات العصر الحديث. يعد استخدام تقنيات متطورة مثل نظم المعلومات الجغرافية وسيلة مهمة لتسهيل الانتقال من التعلم النظري إلى التنفيذ العملي، مما يعزز مهارات حل المشكلات ويفتح المجال للإبداع في فهم العلاقات المكانية. لتقييم فرص تحسين المحتوى التعليمي بطريقة رقمية، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ل يتم مراجعة المناهج الدراسية وتمييز المواد التي يمكن تحويلها رقمياً. بالإضافة إلى استخدام البحث الكمي لتحليل المعلومات داخل المناهج الصفية حسب المراحل التعليمية، مع تطبيق الأساليب الكارتوجرافي لصنع خرائط إلكترونية تفاعلية تدعم المراحل الدراسية المختلفة. وتعزز التعلم.

تم الاعتماد على مصادر بيانات متنوعة تشمل وزارة الحكم المحلي، وجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، وهيئة مكافحة الجدار والاستيطان، ومنصات خاصة للبيانات المكانية مثل Open Google Earth (Street map -) بالإضافة إلى المناهج الدراسية المقدمة من وزارة التربية والتعليم.

وتم استخدام البرامج التي تقوم بتحويل البيانات الوصفية إلى البيانات المكانية مثل برمجيات GIS المتمثلة في برنامج ArcMap الذي سيقوم بجمع المعلومات المكانية ومعالجتها، ومن ثم استخدام برنامج ArcGIS Online الذي يقوم بتحويل ورفع البيانات المكانية على الانترنت، ومن ثم عرض البيانات المكانية من خلال منصة Esri GIS Education و Dashboard Online.

## الدراسات السابقة

أجرت (أبو منبجل، 2025) دراسة بعنوان: (معوقات استخدام التقنيات التعليمية الحديثة في تدريس الجغرافيا بمرحلة التعليم الأساسي من وجهة نظر المعلمين واتجاهاتهم نحوها). حيث هدفت الدراسة إلى معرفة معوقات استخدام التقنيات التعليمية الحديثة في تدريس الجغرافيا بمرحلة التعليم الأساسي من وجهة نظر المعلمين الدراسة بالضرورة، وأوصت الدراسة لتزويد مدارس التعليم الأساسي بالأجهزة والتقنيات الجغرافية الحديثة وتخصيص ميزانية خاصة لشراء الأجهزة وتدريب المعلمين والكوادر البشرية على استخدامها، وتزويد المعلمين بالمعارف الأساسية وزيادة دافعية الطلاب اتجاه القضايا الجغرافية

وقد أجرت (أبو خشبة، 2020) دراسة بعنوان: (فاعلية استخدام نظم المعلومات الجغرافية لتنمية مهارة فهم الخريطة لدى طلاب المرحلة الثانوية)، وهدفت الدراسة التعرف إلى فاعلية استخدام برنامج ArcGIS، وقياس أثره في تنمية مهارة فهم الخريطة لدى طلاب المرحلة الثانوية. وأوصت الدراسة بضرورة استخدام برنامج ArcGIS في تدريس الجغرافيا لفهم الخرائط خاصة لطلبة المراحل الثانوية، وكذلك ضرورة الاهتمام بتدريب معلمي الجغرافيا على استخدام برنامج ArcGIS من خلال الدورات التدريبية والمراكز المتخصصة، والاهتمام بتطوير مناهج الجغرافيا لتضمن مهارات فهم الخريطة وتحسين مستوى الطلبة وتنمية قدراتهم الذهنية والعقلية لمواكبة العصر.

وأجرى (الرضوانة، 2020) دراسة بعنوان: (استخدام تكنولوجيا التعليم في برنامج نظم المعلومات الجغرافية من قبل معلمي الجغرافيا في تدريس الخرائط الجغرافية في مدارس لواء ناعور). حيث هدفت الدراسة إلى قياس درجة استخدام معلمي الجغرافيا تكنولوجيا التعليم وبرنامج نظم المعلومات الجغرافية في تدريس الخرائط الجغرافية، وأوصت الدراسة بأن استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تدريس الجغرافيا يجب أن يكون إحدى الكفايات الأساسية لمعلم الجغرافيا، حرصاً على استثمار هذه التقنية وتيسير استخدامها في تدريس المادة، وكذلك يجب على مخططي مناهج الجغرافيا التخطيط وتصميم المقررات لتتلاءم مع التعليم الحديث لهذا المبحث.

وفي دراسة اجراها (المنصوري، 2017) بعنوان: (التقنيات التعليمية الحديثة في تدريس الجغرافيا بالمرحلة الثانوية بمحافظة عمران ومعوقات استخدامها واتجاهات المعلمين نحوها)، حيث هدفت الدراسة التعرف إلى مستوى توفير التقنيات التعليمية الحديثة في المدارس في المرحلة الثانوية ودرجة استخدامها في تدريس الجغرافيا وأهم المعوقات التي تحول دون استخدامها، وكذلك التعرف إلى اتجاهات معلمي الجغرافيا نحو استخدام التقنيات في تدريس الجغرافيا، وأوصت الدراسة بضرورة تزويد المدارس بالأجهزة والتقنيات التعليمية الحديثة ذات الصلة بالجغرافيا، وتوفير الدعم المالي لشراء التقنيات التعليمية وتشجيع المعلمين على استخدامها.

وفي دراسة أجرتها (وديع، 2015) بعنوان: (توظيف تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية في العملية التعليمية)، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أهمية وكيفية توظيف تكنولوجيا التعليم بنظم المعلومات الجغرافية في العملية التعليمية التعلمية، وخلصت إلى العديد من التوصيات، من أهمها: الاهتمام باستعمال التقنيات التعليمية بشكل عام و برامج نظم المعلومات الجغرافية بشكل خاص، لتتلاءم وخصائص الطلبة وطبيعة المادة الدراسية، من خلال إعادة النظر في المناهج الدراسية الخاصة بمادة نظم المعلومات الجغرافية، و تشجيع المدرسين على الاهتمام بتعليم مهارات نظم المعلومات الجغرافية، والعمل على تدريبهم من قبل مراكز متخصصة.

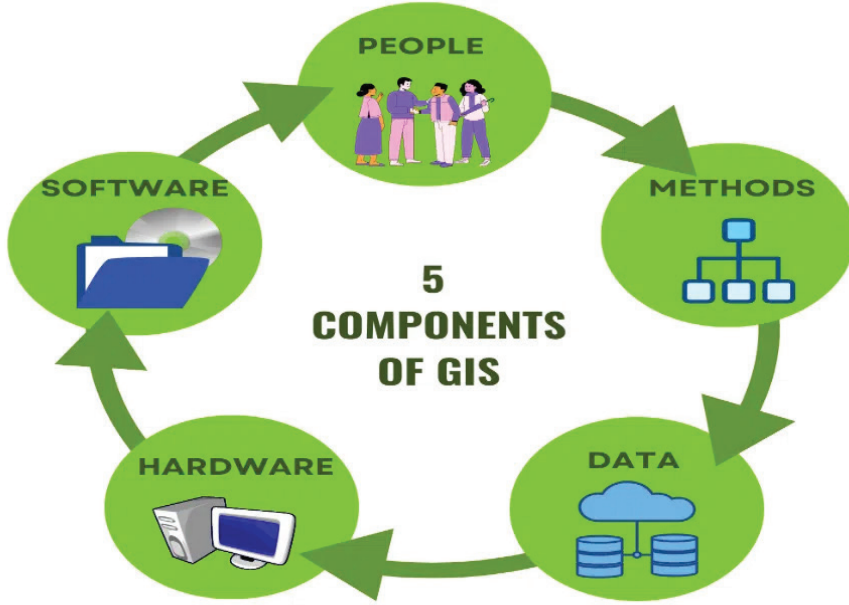
وأجرى بيدنارز واتشيسون (Bednarz, et al.,2006) دراسة بعنوان: (أهمية امتلاك معلمي الجغرافيا لمهارات الاستخدام الأمثل للتقنيات الجغرافية في تدريس الجغرافيا)، وأوصت الدراسة بتمكين معلمي الجغرافيا والطلبة من مهارات استخدام الوسائل الإلكترونية، وتدريب المعلمين الذين تنقصهم مهارات توظيف هذه التقنية من خلال برامج تدريب مكثفة، كما أوصت بضرورة مساعدة معلمي الجغرافيا والطلبة على امتلاك مهارات توظيف تكنولوجيا الجغرافيا وجعلها عنصرا هاما في الدراسات الاجتماعية لما لها من أهمية في تحسين مهارات تدريس الخرائط الجغرافية.

### مفهوم نظم المعلومات الجغرافية (GIS)

نظم المعلومات الجغرافية (Geographic Information Systems) هي إطار منهجي متكامل يجمع بين البرمجيات والأجهزة والبيانات والبشر بهدف جمع البيانات الجغرافية المكانية (المرتبطة بموقع على الأرض)، وإدارتها، وتحليلها، وعرضها (شحادة، 2010). ولا تقتصر نظم المعلومات الجغرافية على مجرد إنشاء الخرائط، بل هي أدوات تحليلية قوية تسمح بفهم العلاقات والأنماط المكانية، واتخاذ القرارات المستنيرة بناءً على المعلومات المكانية.

### المكونات الأساسية لنظم المعلومات الجغرافية

1. **البيانات (Data):** وهي العنصر الأهم، وتنقسم إلى نوعين:
  - **البيانات المكانية (Spatial Data):** وهي تمثل المعالم الجغرافية مثل الطرق، والمباني، والأنهار، ويمكن تمثيلها بنقاط أو خطوط أو مضلعات.
  - **البيانات الوصفية (Attribute Data):** وهي المعلومات التي تصف المعالم المكانية، مثل اسم الشارع، عدد سكان المدينة، نوع التربة.
2. **البرمجيات (Software):** مثل (ArcGIS) من شركة Esri، و (QGIS) مفتوح المصدر، التي توفر الأدوات لإدخال البيانات، وتخزينها، واستعلامها، وتحليلها، وعرضها.
3. **الأجهزة (Hardware):** تشمل أجهزة الكمبيوتر، والخوادم، وأجهزة تحديد المواقع (GPS)، والطابعات، والمساحات الضوئية التي تدير النظام.
4. **البشر (People):** المستخدمون من مختلف التخصصات (جغرافيون، مبرمجون، مخططون حضريون، علماء بيئة) الذين يديرون النظام ويطبقونه لحل المشكلات (النجار، 2008).
5. **الأساليب (Methods):** الخطوات والإجراءات المحددة المتبعة لجمع البيانات وتحليلها لحل مشكلة معينة.



الشكل 1: مكونات نظم المعلومات الجغرافية

المصدر: <https://sigmaearth.com/basics-of-remote-sensing-and-gis/>

المهام الأساسية لنظم المعلومات الجغرافية (وظائفها):

1. الإدخال (Input): جمع البيانات من مصادر مختلفة (خرائط ورقية، صور أقمار صناعية، مسوحات ميدانية).
2. التخزين والإدارة (Storage & Management): تنظيم البيانات في قواعد بيانات تسمى Geodatabases للوصول السريع والاستعلام الفعال.
3. الاستعلام والتحليل (Query & Analysis): هي القلب من نظام المعلومات الجغرافية، وتشمل:
  - التحليل المكاني: (Spatial Analysis) مثل تحليل القرب، والتداخل، وأقصر مسار.
  - تحليل الشبكات: (Network Analysis) لتحسين طرق النقل والخدمات اللوجستية.
4. التصور والعرض (Visualization & Output): إنشاء الخرائط، والتقارير، والرسوم البيانية، والعروض ثلاثية الأبعاد التي توضح نتائج التحليل (Chang, 2018).

## نظم المعلومات الجغرافية والتعليم

تعتبر نظم المعلومات الجغرافية أداة تعليمية مبتكرة، تغير الطريقة التي نعلم بها الجغرافيا والتاريخ والعلوم. تمنح هذه النظم الطلاب الفرصة للانتقال من الدراسة النظرية إلى التفاعل المباشر مع البيانات المكانية، مما يزيد من فهمهم العميق للعلاقات المعقدة بين الظواهر الطبيعية والبشرية عبر إنشاء وتحليل الخرائط الرقمية (محمد وآخرون، 2018)، حيث يكتسب الطلاب مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات. كما توفر هذه النظم فرصة فريدة لربط المناهج الدراسية بالواقع المحلي والعالمية، مما يجعل التعلم أكثر إثارة وارتباطاً بحياة الطلاب اليومية في عصرنا الحالي مع تطور التكنولوجيا، وأصبح إتقان أساسيات هذه النظم ضرورة لإعداد جيل قادر على فهم تحديات العالم المعقد والمساهمة في إيجاد حلول لها.

### تكنولوجيا التعليم وأهميتها في تدريس الجغرافيا.

تطورت تكنولوجيا التعليم المتعلقة بالجغرافيا، مثل برامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، وأصبحت مادةً تعتمد على تكنولوجيا الحاسوب الحديثة. فهي تُقدم بديلاً عن الخرائط الورقية والنماذج والمخطوطات التي تستغرق وقتاً طويلاً في إعدادها. كما تُبسّط نظم المعلومات الجغرافية المفاهيم العلمية، وتُحاكي المعرفة والمعلومات الواقعية غير المرئية، وتُوفر تفاعلاً إيجابياً بين الطلاب والمنهج الدراسي.

يرى (الهادي، 2005) أن استخدام تكنولوجيا التعليم في التدريس، وخاصةً الجغرافيا، يُحقق فوائد عديدة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يعزز متعة التعلم من خلال توفير المعلومات البصرية والحركة والصوت والمحاكاة.
- يشجع التعلم المستقل والتفاعل من خلال العمل والحوار والاتصال المباشر بالبرنامج المستخدم.
- يعزز الدافعية للتعلم من خلال تحفيز الانتباه.
- يعزز الوضوح والفهم، خاصةً لدى الأطفال الصغار، حيث يتعلمون من خلال أكثر من حاسة.

### التحديات والعقبات

على الرغم من الفوائد الواضحة، تشير دراسة (الرضوانة، 2020؛ ودبع، 2015؛ أبو خشبة، 2020) إلى أن العوائق الهيكلية والشخصية تحد من استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية، ومنها:

- ضيق الوقت: يعد ضيق الوقت من أكثر العوائق شيوعاً التي يواجهها المعلمون.
- ضعف البنية التحتية: نقص برامج أنظمة المعلومات الجغرافية وعدم كفاية الأجهزة «كانا السببين الرئيسيين لعدم استخدامها».

- نقص المهارات: يفقر العديد من المعلمين إلى «المهارات التقنية والثقة اللازمة لاستخدام هذه الأنظمة.

- نقص الدعم الإداري: يشمل ذلك نقص التدريب ونقص السياسات الداعمة من إدارة المدرسة.

## **المنهجية المقترحة لدمج نظم المعلومات الجغرافية في مساقات التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية والجغرافيا**

في ضوء دراسة وتحليل مناهج التنشئة الاجتماعية والوطنية والدراسات الاجتماعية للصفوف من الأول وحتى الصف التاسع، يقترح الباحثان عمل منهجية شاملة لتمثيل المواضيع الخاصة في الصفوف من خلال أنظمة المعلومات الجغرافية كما يلي:

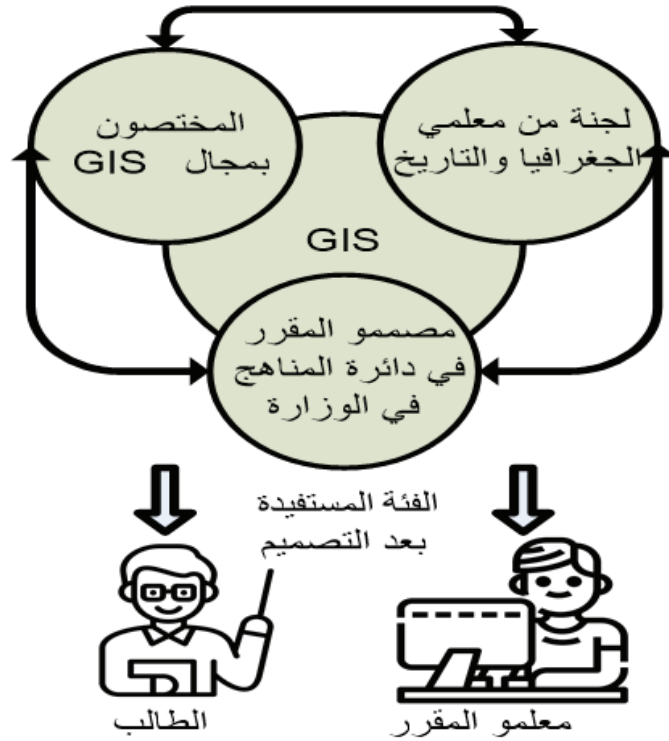
- تحليل المناهج الدراسية في المواضيع المتعلقة بالدراسات الاجتماعية والوطنية والتاريخ، ودراسة المواضيع التي يمكن تمثيلها على الخريطة بواسطة أنظمة المعلومات الجغرافية، ويكون هذا من خلال فريق وطني متخصص في مواضيع الجغرافيا والتاريخ من اجل تكامل التخصصات والخبرات.

- اختيار البرمجيات المناسبة من حيث السعر والجودة وإمكانية الوصول لطلبة المدارس للعمل من خلالها، ويكون هذا من خلال مختصين مجال نظم المعلومات الجغرافية، ويكون دورهم التوصية باختيار البرمجيات، وعقد دورات متخصصة للمعلمين في هذا المجال لبناء المهارات الأساسية للمعلمين ولتصميم محتوى الموقع الإلكتروني.

- اشراك مختصين من دائرة المناهج في وزارة التربية والتعليم العالي، والذين قاموا بتصميم المقررات الدراسية الورقية والإلكترونية، للتنسيق مع خبراء نظم المعلومات الجغرافية والمدرسين لتزويدهم بالخرائط النوعية ، التي تم ادراجها في المقررات الدراسية.

- عقد ورش عمل متخصصة لجميع هذه الفئات للبدء في تمثيل البيانات والمعلومات الجغرافية والتاريخية من الكتب المدرسية الى أنظمة المعلومات الجغرافية التفاعلية.

وسيكون هذا الفريق قادر على ادراج المواضيع المتعلقة بالمقررات ضمن نظم المعلومات الجغرافية، وسيستفيد منها الطلبة والمعلمين في هذا المجال كما هي موضحة بالشكل رقم (2).



شكل 2: تفاعل الأشخاص في المنهجية المقترحة

المصدر: من إعداد الباحث.

## الجانب التطبيقي للدراسة

قام الباحثان في هذه الدراسة، بتحليل منهاج التنشئة الوطنية والاجتماعية لصفوف المرحلة الأساسية (من الصف الأول حتى الصف الرابع)، ومنهاج الدراسات الاجتماعية للصفوف من الخامس حتى التاسع، ولم يلاحظ وجود أي نشاط أو تدريب في المناهج المذكورة، يتطلب من الطالب الولوج الى أنظمة المعلومات الجغرافية لربط المعلومات النظرية بالتطبيقات العملية، لذا، قام الباحثان باستعراض المواضيع التي لها علاقة بالجغرافيا أو التاريخ أو التربية الوطنية، والتي تم استيضاحها بشكل موسع من خلال أنظمة المعلومات الجغرافية، كما هو موضح في الجدول (1)، وتم في هذه الدراسة -على سبيل المثال -أخذ ثلاثة مواضيع فقط، وعمل تطبيقات لتمثيل التعداد والنمو السكاني للدول على الخريطة وتمثيل الدول والمدن والقرى، وتمثيل المدينة والقرية والمخيم.

## جدول 1: الالية التي تم فيها تحليل المقررات الدراسية المكانية

الصف والفصل	الوحدة	الموضوع الرئيس	المواضيع الفرعية في الوحدة	رقم الصفحة في الكتاب المدرسي التي يوجد فيها المواضيع	الأهداف والأنشطة في الوحدة التي يمكن تمثيلها من خلال أنظمة المعلومات الجغرافية
الصف الأول - الفصل الأول	الوحدة الاولى	مكان السكن	مدينة، مخيم، قرية، بادية	30-7	التعرف عبر الخريطة التفاعلية والصور على المدينة والقرية والمخيم
.....	...	...	...	...	..
الصف الرابع الفصل الاول	الوحدة الاولى	اعرف وطني فلسطين	شكل فلسطين، فلسطين عربية، وإسلامية، المدن والقرى والمخيمات والبادية	55-2	خريطة فلسطين، حدودها، موقعها بالنسبة للدول العربية، مدن فلسطين وقراها، البادية، الفرق بين القرى والمدن، ذكر بعض المدن التي لجأ منها الطلبة،
.....	...	...	...	...	..
الصف التاسع - الفصل الثاني	الوحدة الخامسة	تحديات العصر والتعاون الدولي	الحروب الانفجار السكاني المجاعات حماية التراث الثقافي والانساني	88-47	متابعة النمو السكاني للعالم على الخريطة الكثافة السكانية للدول على الخريطة الأماكن التراثية والسياحية على الخريطة

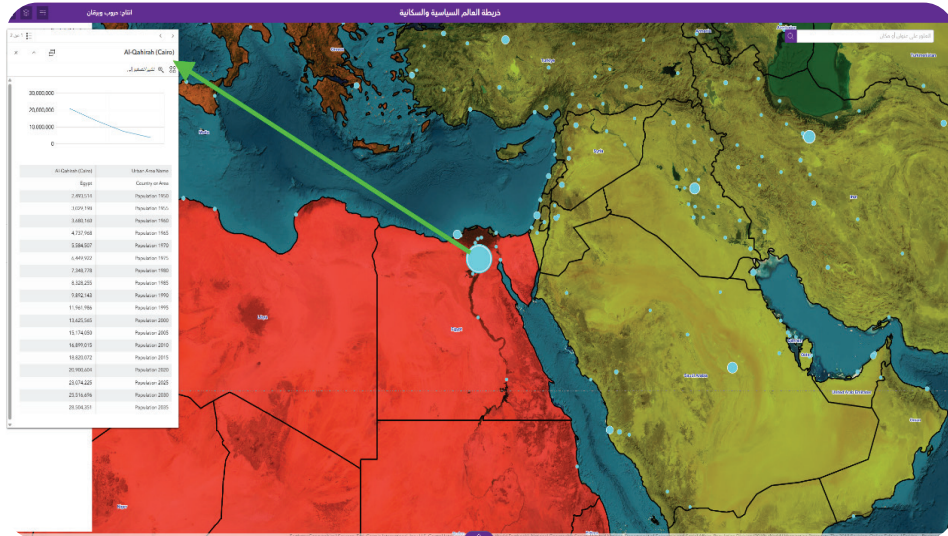
## المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بالمناهج المدرسية.

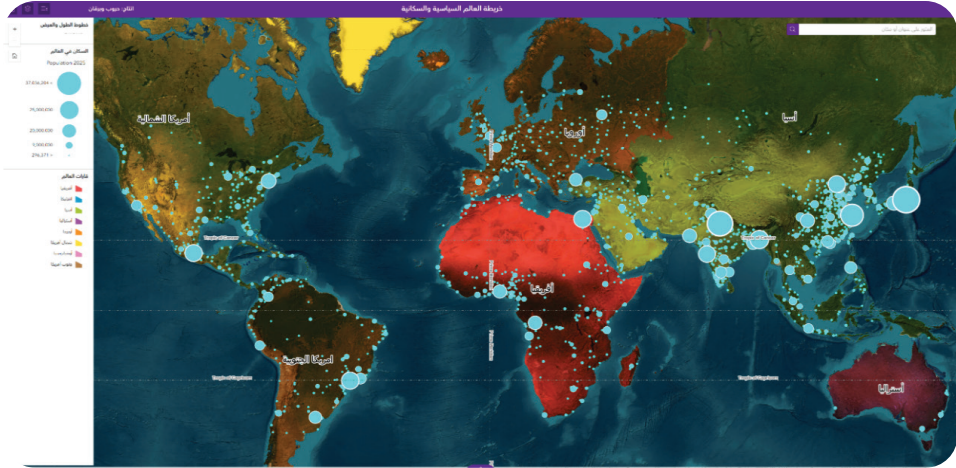
يمثل الجدول أداة منهجية لرصد وتصنيف المضامين الجغرافية ضمن المناهج التعليمية، بهدف أساسي هو تشخيص إمكانية دمج تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS). ويلاحظ تطور واضح في تعقيد المفاهيم المكانية عبر المراحل الدراسية، حيث يبدأ المنهاج من التركيز على البيئة المباشرة والملموسة للطالب في الصفوف الدنيا، كما في مفهوم «مكان السكن» (مدينة، قرية، مخيم) الذي يعتمد على التعرف والتمييز البصري. ثم يتسع نطاق الدرس ليشمل المستوى الوطني في الصف الرابع من خلال وحدة «اعرف وطني فلسطين» التي تطرح مفاهيم أكثر تجريدًا كالموقع النسبي والحدود السياسية والتركيبة السكانية. ليصل ذروته في الصف التاسع بمعالجة قضايا

عالمية معقدة مثل «النمو السكاني» و«الكثافة السكانية» و«حماية التراث»، مما يعكس تسلسلاً تربوياً محكماً ينتقل من المحلي إلى الوطني فالعالمي. وبالتالي، لا يقتصر دور هذا الجدول على كونه قائمة راصدة، بل يتعداه إلى كونه إطاراً تحليلياً يحدد بوضوح نقاط الالتحام بين الأهداف التعليمية والتطبيقات التكنولوجية (السلمي والعميري، 2023)، مقدماً خريطة طريق عملية لتطوير أنشطة تعليمية تفاعلية تقوم على التمثيل المكاني وتحويل الخرائط الثابتة إلى بيئات تعلم ديناميكية.

## التطبيق الأول: توزيع سكان العالم والكثافة السكانية

يساعد التطبيق الطالب في فهم توزيع السكان جغرافياً على مستوى العالم، من خلال دمج البيانات المكانية مع الخرائط التفاعلية. هذا الأسلوب لا يقتصر على الرؤية البصرية فقط، بل يعزز الفهم من خلال توضيح العلاقات بين العوامل الجغرافية مثل التضاريس والمناخ والموارد وتركيز السكان كما في الشكل رقم (3). يسهم هذا التوافق بين المعلومات والمكان في تطوير تصور ذهني مليء بالمعاني، مما يعزز الذاكرة واسترجاع المعلومات، ويعمل على تنمية مهارات التفكير الجغرافي والتحليل المكاني لدى الطالب.





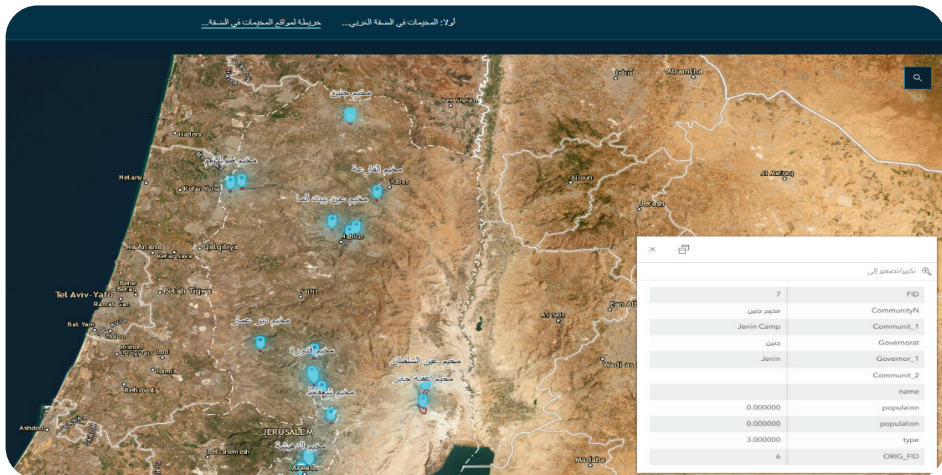
شكل 3: تطبيق توزيع السكان في العالم مع بيان الكثافة السكانية على الخريطة التفاعلية

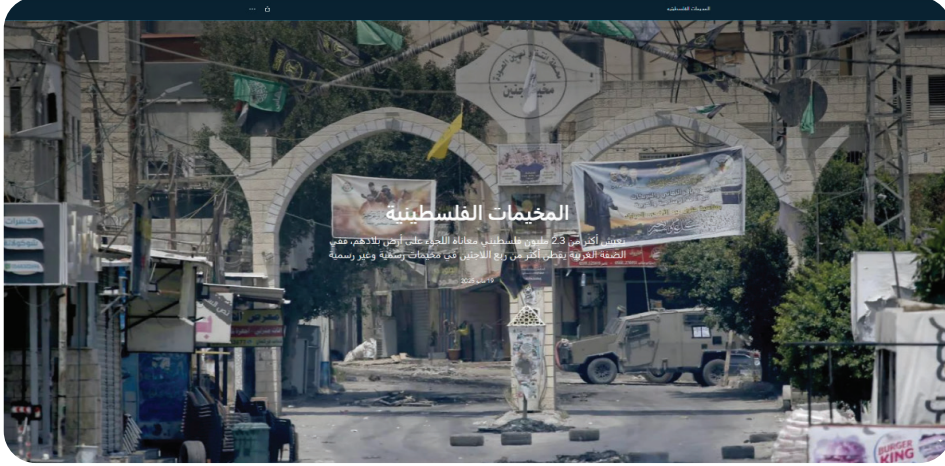
الرابط: <https://experience.arcgis.com/experience/1b3ff8b9547f4d0fa984>

[3055b6f0c3a1](https://experience.arcgis.com/experience/1b3ff8b9547f4d0fa984)

### التطبيق الثاني: المخيمات الفلسطينية وتوزيها

هذا التطبيق يساهم في التعرف إلى مواقع تلك المخيمات على الخريطة، ويدرك الطالب أن وجودها ليس نتيجة للصدفة، بل هو نتيجة لأحداث تاريخية مهمة. على سبيل المثال، يظهر مخيم جباليا بشمال قطاع غزة كأحد المخيمات الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم، مما يمكن الطالب من فهم معنى الازدحام والتحديات اليومية التي يواجهها السكان. أيضاً كما في الشكل رقم (4)، رؤية قرب بعض المخيمات من الحدود، مثل مخيم جنين في الضفة الغربية، توضح كيف أصبحت هذه المواقع نقاطاً للصراع والثبات عبر التاريخ.





شكل 4: يوضح توزيع المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية على الخريطة التفاعلية

الرابط: <https://storymaps.arcgis.com/stories/062d3dd17ab1462688b6c379009c96fe>

79009c96fe

### انسجام البحث مع الأولويات البحثية الوطنية

ان هذا البحث جاء منسجماً مع الاستراتيجية الوطنية البحثية عبر النداءات البحثية التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم العالي، حيث انها تتسجم مع القطاع الرابع (استراتيجيات مقترحة لتعزيز التفاعل النشط اثناء التعليم والتعلم عن بعد، وجودة توظيف التكنولوجيا في أنشطة التعليم وأثرها على جودة المخرجات) وتتسجم مع القطاع السادس (نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها) كما هو موضح في الجدول (2).

رقم الصفحة	رقم البند	العنوان	اسم القطاع
42	122	استراتيجيات مقترحة لتعزيز التفاعل النشط اثناء التعليم والتعلم عن بعد	القطاع الرابع - التربية، الفنون، الآداب، العلوم الاساسي
43	134	جودة توظيف التكنولوجيا في أنشطة التعليم والتعلم وأثرها على جودة المخرجات	القطاع السادس - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
80	محور -11 رقم 2، 6	التكنولوجيا الجيومكانية: - نظم المعلومات الجغرافية - تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية	القطاع السادس - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

جدول 2: التكامل مع الأولويات البحثية الوطنية

المصدر: (وزارة التربية والتعليم العالي، 2025)

## النتائج

- تم تحليل مواضيع مقررات التنشئة الاجتماعية والدراسات الاجتماعية للصفوف من الأول وحتى الصف التاسع، مع تبيان المواضيع التي يمكن تمثيلها وربطها بأنظمة المعلومات الجغرافية.
- تم اقتراح منهجية لربط مواضيع الجغرافيا والدراسات الاجتماعية بنظم المعلومات الجغرافية.
- تم تطوير تطبيق تفاعلي يعتمد على الخرائط الرقمية لتعزيز قدرة الطلاب على ربط المفاهيم الوطنية والتاريخية بالسياقات الجغرافية بشكل تحليلي تتعلق بالسكان والمخيمات.
- ضمان حفظ المعلومات التاريخية بدقة لدى الطلاب من خلال الاعتماد على مصادر موثوقة، مما يسهم في بناء جيل أكثر وعياً وإدراكاً لإرثه الوطني والثقافي.

## التوصيات

### أولاً: توصيات لوزارة التربية والتعليم العالي

- دمج نظم المعلومات الجغرافية في المناهج الرسمية
- مراجعة مناهج الجغرافيا والدراسات وتحديد المواضيع ذات الصلة بنظم المعلومات الجغرافية ودمج التفكير المكاني وتحليل البيانات المكانية كأهداف تعليمية واضحة في خطط الدروس.
- توفير بنية تحتية رقمية مناسبة، وتخصيص ميزانيات لترخيص البرمجيات (إذا لزم الأمر) أو دعم وصول المدارس إلى منصات مجانية. بحيث تزود المدارس بمختبرات حاسوب متصلة بالإنترنت، وضمان توفر أجهزة كافية لاستخدام أدوات نظم المعلومات الجغرافية السحابية مثل ArcGIS Online أو QGIS.
- تشكيل لجان مختصة من الوزارة لتدريب المعلمين وتوفير الموارد والمعلومات اللازمة وخاصة من قسم المناهج.

### ثانياً: توصيات لمعلمي الجغرافيا والتاريخ والدراسات الاجتماعية

- استخدام منصات تعليمية مجانية سهلة الاستخدام مثل ArcGIS Online for Schools و Google My Maps لتصميم دروس تفاعلية، لتحويل الطلاب من متلقين سلبيين إلى باحثين فاعلين يجمعون البيانات ويحلونها، ويعرضون النتائج مدعومة بالأدلة المكانية.
- انشاء مشاريع طلابية توثق وتعزز الرواية الفلسطينية في ظل وجود معلومات مضللة، لتعزيز الوعي التاريخي والشعور بالانتماء الوطني للحفاظ على الهوية الوطنية.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربية

- أبو خشبة، شيماء، (2020). فاعلية استخدام نظم المعلومات الجغرافية "GIS" لتنمية مهارة فهم الخريطة لدى طلاب المرحلة الثانوية، مجلة كلية التربية، 35(3): 104 – 139.
- أبو منيجل، زينب (2025). معوقات استخدام التقنيات الحديثة في تدريس الجغرافيا بمرحلة التعليم الأساسي من وجهة نظر المعلمين واتجاهاتهم نحوها، مجلة الأصالة، جامعة صبراتة، 1(11): 170-196.
- الرضاونة، احمد ماجد (2020). درجة استخدام تكنولوجيا التعليم في برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS) من قبل معلمي الجغرافيا في تدريس الخرائط الجغرافية في مدارس لواء ناعور، مجلة كلية التربية (أسيوط)، 36(2): 289-306.
- البطش، أحمد (2021). فاعلية استخدام التقنيات التفاعلية في تعزيز التحصيل الدراسي لدى طلبة المدارس الفلسطينية، مجلة الدراسات التربوية، جامعة النجاح.
- السلمي، فاطمة جبران، والعميري، فهد بن ختيم (2023). تصميم برنامج تعليمي مقترح قائم على تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وقياس فاعليته في تنمية الوعي بالقضايا السكانية المعاصرة لدى طالبات مسار العلوم الإنسانية بالمرحلة الثانوية في مدينة جدة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 31(5).
- شحادة، عبيدة (2010). أساسيات نظم المعلومات الجغرافية. عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- محمد، عماد الدين، عبد المطلب، السمانى، وعلي، عكرمه، وحسين، ادم (2018). نظم المعلومات الجغرافية ومجالات استخدامها، مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين، 11(42): 135-144.
- المنصوري، عارف محمد على (2017). التقنيات التعليمية الحديثة في تدريس الجغرافيا بالمرحلة الثانوية بمحافظة عمران ومعوقات استخدامها واتجاهات المعلمين نحوها، مجلة العلوم التربوية والنفسية، 1(2): 1 - 27.
- النجار، ربيع عبد الرازق (2008). نظم المعلومات الجغرافية: أسس ومفاهيم وتطبيقات، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- الهادي، محمد (2005). أثر استخدام تكنولوجيا التعليم في تنمية المفاهيم الجغرافية لدى طلاب المرحلة الإعدادية، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، 29(2): 255-290.
- وديح، لميس عصام (2015). توظيف تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية GIS في العملية التعليمية-التعلمية، مجلة كلية التربية للبنات، 26(1): 197 - 218.
- وزارة التربية والتعليم العالي (2025). جائزة البحث العلمي 2025 م - الدورة الثالثة «أولويات البحث العلمي»، استرجعت بتاريخ (2025/2/1) من: <https://researchgate.ps/#/page/Scientific-Research%20Award-Palestine-2025>

## ثانياً: المراجع العربية المترجمة

- Abu Khashabah, S. (2020). The effectiveness of using Geographic Information Systems (GIS) in developing map comprehension skills among secondary school students. *Journal of the College of Education*, 35(3): 104–139.
- Abu Munajil, Z. (2025). Obstacles to using modern technologies in teaching geography at the basic education stage from the teachers' perspective and their attitudes towards them. *Al-Asalah Journal*, Sabratha University, 1(11): 170–196.
- Al-Battash, A. (2021). The effectiveness of using interactive technologies in enhancing the academic achievement of Palestinian school students. *Journal of Educational Studies*, An-Najah University.
- Al-Hadi, M. (2005). The impact of using educational technology on developing geographical concepts among preparatory stage students. *Journal of the College of Education*, Ain Shams University, 29(2): 255–290.
- Al-Mansouri, A. (2017). Modern educational technologies in teaching geography at the secondary stage in Amran Governorate, obstacles to their use, and teachers' attitudes towards them. *Journal of Educational and Psychological Sciences*, 1(2): 1–27.
- Ministry of Education and Higher Education. (2025). Scientific Research Award 2025 - The Third Cycle "Scientific Research Priorities". Retrieved on February 1, 2025, from: <https://researchgate.ps/#/page/Scientific-Research%20Award-Palestine-2025>
- Mohammed, E., Abdel-Muttalib, A., Ali, A., & Hussein, A. (2018). Geographic Information Systems and their Applications, *Journal of Graduate Studies – Nilein University*, 11(42): 135-144.
- Al-Najjar, R. (2008). *Geographic information systems: Foundations, concepts, and applications*. Amman, Jordan: Safaa Publishing & Distribution.
- Al-Radawanah, A. (2020). The degree of using educational technology in the Geographic Information Systems (GIS) program by geography teachers in teaching geographical maps in schools of Na'ur District. *Journal of the College of Education (Assiut)*, 36(2): 289–306.
- Shahadah, O. (2010). *Fundamentals of geographic information systems*. Amman, Jordan: Safaa Publishing & Distribution.
- Al-Sulami, F, & Al-Amiri, F. (2023). Designing a proposed educational program based on Geographic Information Systems applications and measuring its effectiveness in developing awareness of contemporary population issues among female students in

the Humanities track at the secondary stage in Jeddah. The Islamic University Journal for Educational and Psychological Studies, 31(5).

Wadie, L. (2015). Employing Geographic Information Systems (GIS) technology in the educational-learning process. Journal of the College of Education for Women, 26(1): 197–218.

### ثالثاً: المراجع الأجنبية

Amnesty International. (2022). Annual Report on Human Rights Violations in the Occupied Palestinian Territories.

Bednarz, S. W., Acheson, G., & Bednarz, R. S. (2006). Maps and map learning in social studies. Social Education, 70(7): 398.

Chang, K. T. (2018). Introduction to Geographic Information Systems, (9th ed.). McGraw-Hill Education.

UNESCO (2020). Education in Emergencies: A Resource for Crisis-Affected Communities. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

## تحديات تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية خلال الأزمات: دراسة حالة ما بعد أحداث 7 أكتوبر 2023

د. اياد ابو بكر<sup>1</sup>، د. سلامة سالم<sup>2</sup>

<sup>1</sup>عميد كلية التنمية الاجتماعية والأسرية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين  
<sup>2</sup>عميد شؤون الطلبة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

Iyad Abu Bakr<sup>1\*</sup>, Salameh Salem<sup>2</sup>

<sup>1</sup>Dean of the Faculty of Social and Family Development, Al-Quds Open University, Palestine

<sup>2</sup>Dean of Student Affairs, Al-Quds Open University, Palestine.

\* الباحث المراسل: iyadabubaker@gmail.com

## Challenges of Implementing Institutional Change Strategies in the Palestinian Ministry of Social Development during Crises: A Case Study in the Aftermath of the October 7, 2023 Events

### Abstract

*The study aimed to identify the challenges facing the Palestinian Ministry of Social Development in implementing institutional change strategies during crises, in light of the post-October 7, 2023 experience. This was achieved by analyzing the responses of social workers employed in the Ministry regarding administrative and organizational challenges, human and professional challenges, financial and logistical challenges, and challenges related to crises and emergency conditions.*

*The study adopted a descriptive-analytical approach and utilized a structured questionnaire administered to a sample of 83 social workers.*

*The findings showed institutional challenges were rated as high, with a mean of 3.59 out of 5. Financial and logistical challenges were the most significant ( $M = 3.86$ ), followed by emergency-related challenges ( $M = 3.79$ ), human-professional challenges ( $M = 3.48$ ), and administrative-organizational challenges ( $M = 3.22$ ). The results showed no statistically significant differences at ( $\alpha \leq 0.05$ ) for gender, education, or experience. This suggests these challenges are institutional, not individual.*

*The study recommends adopting flexible institutional change strategies that focus on reducing centralization, enhancing interdepartmental coordination, developing proactive emergency response plans, ensuring stable financial and technical support, and providing specialized training programs aligned with the requirements of emergency fieldwork.*

**Keywords:** *Institutional Change, Ministry of Social Development, Palestine, Crises, Institutional Challenges.*

## تحديات تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية خلال الأزمات: دراسة حالة ما بعد أحداث 7 أكتوبر 2023

### الملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن التحديات التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية في تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي خلال الأزمات، في ضوء تجربة ما بعد أحداث 7 أكتوبر 2023، وذلك من خلال تحليل استجابات الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في الوزارة تجاه التحديات الإدارية والتنظيمية و التحديات البشرية والمهنية التحديات المالية واللوجستية و التحديات المرتبطة بالأزمات والظروف الطارئة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام استبانة مقننة وُزعت على عينة مكونة من (83) أخصائيًا اجتماعيًا.

أظهرت النتائج أن التحديات المؤسسية جاءت بدرجة كبيرة، بمتوسط حسابي كلي بلغ (3.59 من 5)، حيث كانت التحديات المالية واللوجستية الأعلى ( $M = 3.86$ )، تليها التحديات المرتبطة بالأزمات والظروف الطارئة ( $M = 3.79$ )، ثم التحديات البشرية والمهنية ( $M = 3.48$ )، والإدارية والتنظيمية ( $M = 3.22$ ). كما كشفت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في إدراك التحديات تبعًا لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)، ما يشير إلى أن التحديات ذات طابع مؤسسي شامل.

توصي الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات تغيير مؤسسي مرنة تستند إلى تقليل المركزية، وتعزيز التنسيق بين الإدارات، وتطوير خطط الطوارئ، بالإضافة إلى توفير دعم مالي وتقني مستقر وبرامج تدريب تخصصية تواكب بيئة العمل الطارئة.

الكلمات المفتاحية: التغيير المؤسسي، الأزمات، التحديات المؤسسية، وزارة التنمية الاجتماعية، فلسطين.

## المقدمة

شهدت الأراضي الفلسطينية، منذ السابع من أكتوبر 2023، واحدة من أعنف الموجات التصعيدية في تاريخ الصراع، كان لها أثر بالغ على معظم أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. لم تقتصر تداعيات هذه الأحداث على الدمار المادي فقط، بل امتدت لتصيب صميم البنى المؤسسية الوطنية، وعلى رأسها وزارة التنمية الاجتماعية، باعتبارها الجهة المسؤولة عن إدارة الملف الاجتماعي ورعاية الفئات الأكثر هشاشة. في ظل هذا السياق الاستثنائي، برزت الحاجة الملحة لتفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي لضمان استمرارية تقديم الخدمات وتحقيق الحد الأدنى من الاستجابة الإنسانية والاجتماعية في مواجهة الأزمة بشكل عاجل وفوري.

إن التغيير الذي يحصل على المؤسسات في السياقات المستقرة غالباً ما يكون عملية تدريجية، تستند إلى تخطيط طويل المدى، ومشاركة فعالة من الموظفين، ومصادر تمويل واضحة. في السياقات المستقرة، غالباً ما يكون التغيير المؤسسي عملية تدريجية تعتمد على تخطيط طويل المدى ومشاركة الموظفين ومصادر تمويل واضحة، بينما في السياقات الهشة، كما هو الحال في فلسطين، تفرض الأزمات الحادة نمطاً من التغيير الاضطراري يتطلب حوكمة مرنة وقدرة عالية على التكيف (Christensen, et al., 2016; Kuipers et al., 2020; O'Flynn, 2021).

تشير الأدبيات إلى أن المؤسسات العامة التي اعتمدت استراتيجيات تغيير تشاركية، تقوم على إشراك الموظفين في صنع القرار وتوفير بيئات تدريبية داعمة، استطاعت تحقيق تحسينات ملموسة في مستوى خدماتها ورفع رضا المستفيدين في المقابل، فإن الاستناد الى الممارسات البيروقراطية التقليدية ساهم في تعقيد الاستجابة المؤسسية خلال الأزمات، وأدى إلى قلة الاعتماد مجتمعياً على المؤسسة الخدمية.

وتبدو أكثر تركيزاً في هذا الموضوع بالحالة الفلسطينية، نظراً للطابع المزمّن والمتعدد الأبعاد للأزمات التي تعيشها المؤسسات العامة، إذ لا تتفصل الأزمة الإنسانية عن المشهد السياسي أو الاقتصادي، مما يعقد جهود الإصلاح المؤسسي. وقد أظهرت دراسة بالينجر (Ballinger, 2024) أهمية استخدام أدوات رقمية لرصد الأضرار وتوجيه السياسات في الوقت الحقيقي، خاصة في البيئات المتأثرة بالنزاع، مثل غزة، الأمر الذي قد يشكل نقلة نوعية في إدارة التغيير إذا ما تم تبنيه ضمن استراتيجيات مؤسسات كوزارة التنمية الاجتماعية.

في هذا الإطار، تكتسب آراء الأخصائيين الاجتماعيين العاملين داخل الوزارة أهمية خاصة، إذ إنهم لا يمثلون فقط حلقة الوصل بين الوزارة والمجتمع، بل يُعدّون بمثابة شهود مباحرون على فعالية أو قصور السياسات المطبقة. إن دراسة وجهات نظر هؤلاء المهنيين تتيح لنا فهماً أعمق لمواطن القصور وعدمه في آليات التغيير، وتساعد في استقراء الاتجاهات التي تتبع الإصلاح المؤسسي مستقبلاً. كما بيّنت دراسات مثل كريستنسن وآخرين (Christensen, et al., 2016)

أن فاعلية التغيير المؤسسي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى تماسك الهياكل الإدارية، ومرونة أنظمة اخذ القرار، ومستوى التنسيق بين المستويات التنظيمية المختلفة، وهي كلها عوامل تتعرض لاختبار حقيقي خلال الأزمات الكبرى.

من هنا، تتبع أهمية هذا البحث في كونه يحل واقع تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي في وزارة حيوية خلال أزمة معقدة، من خلال دراسة حالة ما بعد أحداث 7 أكتوبر 2023، بالاعتماد على آراء الأخصائيين الاجتماعيين، وتحليل المشكلات البنوية والتنفيذية التي تعوق تفعيل التغيير المؤسسي المنشود. ويسعى البحث إلى تقديم توصيات قابلة للتطبيق لدعم بناء نموذج مؤسسي فلسطيني مرن، قادر على الصمود والاستجابة والتقدم رغم تقلبات البيئة السياسية والاجتماعية.

### مشكلة الدراسة

تواجه وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية جملة من التحديات المتفاقمة في ظل الأزمات المتواصلة التي تعيشها فلسطين، والتي تصاعدت بشكل غير مسبوق عقب أحداث 7 أكتوبر 2023. فقد أفرزت هذه الأزمة واقعاً إنسانياً واجتماعياً معقداً، تطلب مراجعة شاملة لأداء الوزارة، ومدى مرونتها المؤسسية، وكفاءتها في الاستجابة العاجلة. ومع ذلك، كشفت الأزمة عن مواطن ضعف واضحة في تطبيق استراتيجيات التغيير المؤسسي، سواء من حيث فاعلية القيادة الإدارية، أو جاهزية البنية الرقمية، أو كفاءة أنظمة المتابعة والتقييم والمساءلة، ويضاف إلى ذلك وجود عوامل بنوية معقدة، مثل المركزية الإدارية، والانقسام الجغرافي والسياسي، والاعتماد على تمويل خارجي غير مستقر، ما جعل محاولات الإصلاح المؤسسي عرضة للتوقف أو الفشل الجزئي. كما أن الأخصائيين الاجتماعيين، بصفتهم الفاعلين المباشرين في تقديم الخدمات، يواجهون صعوبات ميدانية حقيقية، مما يعكس فجوة بين السياسات المقررة على المستوى المركزي، وواقع التنفيذ الفعلي.

من هنا تنبع مشكلة الدراسة، التي تسعى إلى فهم وتحليل التحديات الفعلية التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية في تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي خلال الأزمات، من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين، وذلك في ضوء التجربة الحرجة التي شهدتها الوزارة بعد 7 أكتوبر 2023.

وبناءً على ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي: ما مستوى تحديات تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية خلال الأزمات؟

ويتفرع عن سؤال الدراسة الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية على النحو الآتي:»

- ما مستوى التحديات التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية في تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي خلال الأزمات؟

- هل يوجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha < 0.05$ ) في مستوى التحديات التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية في تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي خلال الأزمات بحسب متغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة)؟

## فرضيات الدراسة

سعت هذه الدراسة الى التحقق من صحة الفرضيه الصفريه الآتية:

لا يوجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في مستوى التحديات التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية في تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي خلال الأزمات بحسب متغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة)؟

## أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية

- التعرف إلى مستوى التحديات التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية في تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي خلال الأزمات .
- الكشف عما إذا كان هناك فروق في إستجابات الباحثين في مستوى التحديات التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية في تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي خلال الأزمات بحسب متغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة)؟

## أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من جانبين:

### الأهمية النظرية

تركز الدراسة على مفهوم محوري في الإدارة العامة والعمل الاجتماعي، وهو التغيير المؤسسي في السياقات الهشة والأزمات، مسلطة الضوء على الفجوة بين التخطيط الاستراتيجي والتطبيق الفعلي في المؤسسات الحكومية. تسهم في إثراء الأدبيات حول إدارة الأزمات، وإصلاح القطاع العام، والتنمية الاجتماعية في بيئات الصراع، من خلال توظيف أطر تحليلية حديثة مثل القيادة التشاركية والتقييم المؤسسي والمرونة التنظيمية، ما يجعلها إضافة نوعية يمكن البناء عليها في الدراسات المستقبلية.

### الأهمية التطبيقية

تتناول الدراسة وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية بوصفها مؤسسة مركزية في رعاية الفئات الهشة، خاصة في الأزمات. وتساعد نتائجها في تشخيص أوجه القصور المؤسسي بعد أحداث 7 أكتوبر 2023، وتقديم توصيات عملية لتطوير استراتيجيات أكثر فاعلية للتغيير المؤسسي، استناداً

إلى خبرات الأخصائيين الاجتماعيين. كما توفر قاعدة معرفية لمتخذي القرار لتطوير نماذج قيادية وتقييمية مرنة، وتوجيه برامج التدريب، وبناء نموذج تطبيقي يمكن تكراره في مؤسسات حكومية أخرى تواجه ظروفًا مشابهة، بما يعزز الكفاءة المؤسسية على المستوى الوطني.

## حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على الحدود الآتية:

- **حدود مكانية:** أجريت هذه الدراسة في وزارة التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين، واستهدفت الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مقراتها ومكاتبها الرئيسية والفرعية في المحافظات الشمالية.
- **حدود زمانية:** جرى تنفيذ هذه الدراسة بين شهري يناير ومايو من عام 2025.
- **حدود بشرية:** اقتصرت الدراسة على الأخصائيين الاجتماعيين العاملين داخل وزارة التنمية الاجتماعية في المحافظات الشمالية، ولم تشمل فئات وظيفية أخرى كالإداريين أو المستفيدين من الخدمات.
- **حدود إجرائية:** تمثلت أدوات الدراسة في استبانة مقننة أعدها الباحثان، وتم التحقق من صدقها وثباتها وتطبيقها ميدانيًا بما يخدم أهداف الدراسة.
- **حدود مفاهيمية:** تنحصر هذه الدراسة في تناول المفاهيم النظرية والإجرائية المرتبطة بـ "استراتيجيات التغيير المؤسسي" و "التحديات المؤسسية" وإدارة الأزمات في القطاع العام، كما جرى تحديدها ضمن الإطار النظري للبحث. وقد جرى تناول هذه المفاهيم بالاستناد إلى أحدث الأدبيات في مجالي الإدارة العامة والإدارة الاجتماعية، مع إيلاء اهتمام خاص بالسياق الفلسطيني، وبالأخص أداء وزارة التنمية الاجتماعية خلال الأزمات، كما هو الحال في مرحلة ما بعد أحداث 7 أكتوبر 2023.

## مصطلحات الدراسة الاصطلاحية والإجرائية

### التغيير المؤسسي

اصطلاحًا: يُعرف التغيير المؤسسي بأنه "عملية إعادة بناء للهياكل والعمليات والقيم المؤسسية، بهدف تعزيز قدرة المؤسسة على التكيف مع المتغيرات وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية" (North, 1990).

إجرائيًا: يقصد الباحثان بالتغيير المؤسسي في هذه الدراسة مجمل العمليات والتدخلات التي تسعى وزارة التنمية الاجتماعية إلى تفعيلها لتحسين أدائها المؤسسي في ظل الأزمات، كما تتركها عينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين، ويتم قياسه من خلال محاور أداة الدراسة.

## استراتيجيات التغيير المؤسسي

اصطلاحًا: تُعد الاستراتيجيات المؤسسية أدوات تخطيطية وتطبيقية تهدف إلى إحداث تحول منظم في بنية المؤسسة ووظائفها التشغيلية، بما يعزز كفاءتها وأدائها العام (Fernandez & Rainey, 2006).  
إجرائيًا: يقصد الباحثان باستراتيجيات التغيير المؤسسي في هذه الدراسة الآليات والممارسات التنظيمية التي تتبعها وزارة التنمية الاجتماعية بهدف تعديل أو تطوير هيكلها الإدارية وخدماتها خلال الأزمات، ويتم قياسها من خلال الأبعاد المحددة في الاستبانة المعدة لذلك.

## التحديات المؤسسية

اصطلاحًا: تُشير التحديات المؤسسية إلى «العوائق التي تقف أمام تنفيذ السياسات أو الإصلاحات داخل المؤسسات، وتشمل عوامل تنظيمية، بشرية، تمويلية، وتكنولوجية» (Christensen et al., 2016).  
إجرائيًا: يقصد الباحثان بالتحديات المؤسسية في هذه الدراسة العقبات التي تُعيق وزارة التنمية الاجتماعية من تفعيل استراتيجيات التغيير، كما يدركها الأخصائيون الاجتماعيون، وتشمل مجالات القيادة، البنية التحتية، الموارد البشرية، والتمويل، وتقاس من خلال فقرات أداة الدراسة.

## الأزمات

اصطلاحًا: تُعرف الأزمات بأنها «أحداث فجائية أو ممتدة تهدد استقرار النظام الإداري أو المجتمعي، وتتطلب استجابة عاجلة ومعقدة على المستويات كافة» (Boin, et al., 2009).  
إجرائيًا: يقصد الباحث بالأزمات في هذه الدراسة الأزمة التي تعرضت لها وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية في أعقاب أحداث 7 أكتوبر 2023، بوصفها نموذجًا لأزمة معقدة ذات أبعاد إنسانية وإدارية، ويتم تناولها كمحدد سياقي لتقييم أداء الوزارة.

## الأخصائيون الاجتماعيون

اصطلاحًا: هم «الممارسون المهنيون المكلفون بتقديم الخدمات الاجتماعية والإرشاد والدعم النفسي والاجتماعي للمستفيدين، ضمن إطار مؤسسي منظم» (IFSW, 2014).  
إجرائيًا: يقصد الباحث بالأخصائيين الاجتماعيين في هذه الدراسة أولئك العاملين في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية، والذين تتصل وظيفتهم مباشرة بتقديم الخدمات للمستفيدين خلال الأزمات، وقد تم اختيارهم كعينة رئيسية للدراسة الميدانية.

## الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات استراتيجيات التغيير المؤسسي خلال الأزمات منها دراسة الشهراني والمالكي (2023) حيث سعت إلى توضيح التحديات التي تواجه تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي في القطاع العام السعودي أثناء أزمة جائحة كوفيد-19، حيث استخدمت المنهج

الوصفي من خلال استبيان إلكتروني طُبِقَ على عينة مكونة من (210) مبحوثاً من وزارات خدمية. وبينت النتائج أن من أبرز التحديات ضعف الدعم القيادي، مقاومة التغيير من قبل الموظفين، وعدم ظهور التحفيز المؤسسي، فضلاً عن هشاشة البنية التكنولوجية اللازمة لتنفيذ التغيير المؤسسي.

سعت دراسة ماهلانغو (Mahlangu, 2022) إلى فحص دور القيادة الأخلاقية والمساءلة والشفافية في تعزيز الحوكمة الجيدة بالقطاع العام في جنوب أفريقيا. اعتمدت الدراسة على منهج البحث المختلط (Mixed-Methods) عبر تصميم تسلسلي تفسيري، حيث تم توزيع استبيانات على 15 مسؤولاً حكومياً وإجراء مقابلات شبه منظمة مع 5 من القيادات التنفيذية. وبينت النتائج أن ضعف القيادة الأخلاقية، وغياب آليات فعالة للمساءلة والشفافية، يمثلان عوائق رئيسية أمام تحسين الأداء المؤسسي، وأوصت الدراسة بتبني إطار شامل لتعزيز الحوكمة يمكن تطبيقه في البلديات والهيئات الحكومية ذات الأداء المتدني.

واستهدفت دراسة بورينز (Borins, 2022) بيان مرونة المؤسسات الحكومية في كندا أثناء جائحة كوفيد-19. اعتمدت على المقابلات شبه المهيكلة مع صناع قرار في الإدارات الحكومية، وخلصت إلى أن ضيق الوقت، والبيروقراطية في اتخاذ القرار، وعدم التنسيق بين المستويات الإدارية المختلفة كانت من أبرز العقبات أمام تنفيذ التغيير المؤسسي بفعالية.

أما دراسة أوفلاين (O'Flynn, 2021) فقد سعت معرفة أبرز الإشكاليات التنظيمية والثقافية التي تعاني منها الإدارات العامة في أستراليا خلال الكوارث البيئية، معتمدة على تحليل وثائق السياسات ومقابلات مع مديري برامج الطوارئ. وكشفت النتائج أن غياب الرؤية المشتركة، وعدم وجود مقاييس أداء واضحة، وتباين المسؤوليات بين الإدارات، كلها عوامل ساهمت في عرقلة جهود التغيير المؤسسي.

وفي دراسة كويبرس وآخرين (Kuipers et al., 2020)، تم استكشاف العوائق التي تواجه المؤسسات الحكومية الأوروبية أثناء الأزمات وذلك بعد مراجعة منهجية وتحليل 12 حالة دراسية. اعتمد الباحثون على أسلوب التحليل المقارن وخلصوا إلى أن الخوف من فقدان الوظيفة، وضعف الحوافز، وضعف إشراك الموظفين في اخذ القرار، كانت تحديات مشتركة بين معظم الدول.

وهدفت دراسة كريستنسن وآخرين (Christensen, et al., 2016) إلى دراسة استجابات مؤسسات الرفاه الإسكندنافية خلال جائحة كوفيد-19، حيث استخدم الباحثون تحليلاً مقارناً بين النرويج والسويد والدنمارك، وأظهرت الدراسة أن المؤسسات ذات أنظمة الحوكمة المرنة والتواصل الداخلي الفعال استطاعت تنفيذ التغيير المؤسسي بسرعة وكفاءة أكبر.

وسعت دراسة فرنانديز وبيتس (Fernandez & Pitts, 2011) إلى تحليل العوائق السلوكية التي تعاني منها المؤسسات الرسمية المحلية في الولايات المتحدة أثناء محاولات التغيير خلال الكوارث. اعتمدت على استبيان موجه لموظفين إداريين في 35 مدينة، وبينت الدراسة أن المقاومة الداخلية، ضعف الثقة في القيادة، وعدم وضوح الفوائد المحتملة للتغيير، كانت عوامل رئيسة تعيق التنفيذ.

وتناولت دراسة فان دير فوت (Van der Voet, 2018) تأثير الثقافة التنظيمية على فاعلية التغيير المؤسسي في سياق الأزمة الاقتصادية في هولندا، من خلال استبيان طُبِقَ على (23) هيئة عامة. وكشفت الدراسة أن الثقافة المركزية غير التشاركية، وضعف تمكين الموظفين، كان لها دور كبير في إبطاء التغيير.

وفي دراسة كروول (Kroll, 2018) تم تحليل القيود التي تواجه الإدارات المحلية في ألمانيا عند استخدام أدوات القياس المؤسسي أثناء تنفيذ التغيير. اعتمدت على تحليل بيانات كمية من تقارير الأداء المالي والخدمات في عشر مدن، وأظهرت الدراسة أن الاعتماد على الأنظمة الورقية، وقلة المهارات التحليلية، والخوف من المساءلة، أعاقَت التحسن المنشود في المؤسسات.

### التعقيب على الدراسات السابقة

تتفق هذه الدراسات مع الدراسة الحالية في تركيزها على استراتيجيات التغيير المؤسسي أثناء الأزمات، وبيان العوائق التي تحد من فاعليتها، مثل ضعف القيادة، والمقاومة الداخلية، وقصور البنية التحتية أو الموارد. كما تشترك في إبراز دور الحوكمة المرنة والتواصل الفعال كعوامل مساعدة على النجاح. إلا أن هذه الدراسات اختلفت عن الدراسة الحالية في السياق الجغرافي وطبيعة المؤسسات المستهدفة، حيث تناولت قطاعات ومناطق متعددة (السعودية، جنوب أفريقيا، كندا، أستراليا، أوروبا، الولايات المتحدة، هولندا، ألمانيا)، في حين تركز الدراسة الحالية على وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية في سياق ما بعد 7 أكتوبر 2023. وقد استقادت الدراسة الحالية من هذه الأبحاث في بناء الإطار النظري، وتحديد أهم المتغيرات والعوامل المؤثرة في نجاح التغيير المؤسسي، واستلهاً الأدوات والأساليب البحثية المناسبة لمقاربة السياق الفلسطيني.

### مفهوم التغيير المؤسسي

يشير مصطلح التغيير المؤسسي إلى التحولات البنوية والتنظيمية التي تطرأ على المؤسسة استجابةً لضغوط بيئية أو داخلية، بهدف تحسين أدائها أو قدرتها على التكيف. ويرى نورث (North, 1990) أن المؤسسات هي منظومات من القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تنظم التفاعل، وأن التغيير المؤسسي يحدث عندما تتغير تلك القواعد أو تُعاد صياغتها.

وقد أوضح سكوت (Scott, 2001) أن التغيير لا يقتصر على الأنظمة والهياكل فقط، بل يشمل القيم والثقافات الداخلية، ويستلزم معالجة الأبعاد الرمزية والمعارية داخل المؤسسة. وبدون

تغييرات على هذه الدرجات الثلاثة (التنظيمية، الثقافية، الرمزية)، لا يمكن للتغيير أن يكون فعالاً أو مستداماً.

وفي السياق الإداري الحديث، يؤكد بيترز (Peters, 2018) أن مؤسسات القطاع العام غالباً ما تواجه صعوبات في التغيير بسبب الجمود البيروقراطي، والمقاومة الداخلية، والقيود السياسية، مما يتطلب اعتماد استراتيجيات مرنة ومدروسة للتغيير.

### **استراتيجيات التغيير المؤسسي في القطاع العام**

أجمع عدد من الباحثين على أن ثمة استراتيجيات فعّالة تُستخدم في تطبيق التغيير المؤسسي ضمن مؤسسات القطاع العام، من أبرزها: القيادة التحولية، والإدارة التشاركية، والتدريب المستمر، وتفعيل آليات التغذية الراجعة.

أظهرت دراسة كويبرس وآخرون (Kuipers et al., 2020) أن إشراك الموظفين في مراحل تصميم وتنفيذ التغيير يقلل من حدة المقاومة ويعزز من قبول التغيير.

من جانبه، وجد كرول (Kroll, 2018) أن استخدام أدوات تقييم الأداء التفاعلي خلال تنفيذ التغيير يزيد من كفاءة العملية ويوفر تغذية راجعة مستمرة تساعد على تعديل المسار عند الحاجة.

وتشير أوفلاين (O'Flynn, 2021) إلى أن من بين أكبر العوائق أمام تنفيذ التغيير المؤسسي الناجح في الإدارات الحكومية هو غياب الرؤية الاستراتيجية الموحدة، وتعدد المستويات البيروقراطية، وضعف التواصل الأفقي بين الإدارات.

### **التغيير المؤسسي في ظل الأزمات**

في أوقات الأزمات، يزداد الضغط نحو إحداث تغيير مؤسسي، غير أن هذا التغيير غالباً ما يُواجه بتحديات متزايدة من حيث التعقيد. وقد بينت إحدى الدراسات أن فاعلية استجابة المؤسسات خلال الكوارث ترتبط بمستوى استعدادها المسبق، وفعالية أدوات التنسيق بين مكوناتها، إلى جانب قدرتها على التكيف مع أوضاع غير مستقرة (Christensen, et al., 2016)، وقد بينت دراسة كويبرس وآخرون (Kuipers et al., 2020) أن مقاومة التغيير تزداد أثناء الأزمات، خاصةً عند غياب الشفافية، وافتقار الموظفين إلى معلومات واضحة، وعدم إشراكهم في القرار.

كما أظهرت دراسة دراسة الشهراني والمالكي (2023) حول المؤسسات الرسمية في السعودية أثناء جائحة كوفيد-19، أن أهم التحديات تمثلت في هشاشة البنية التحتية الرقمية، ونقص التدريب، والمركزية في اتخاذ القرار، وهي عوامل يمكن ملاحظتها في السياق الفلسطيني أيضاً.

## تحديات تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية في ظل الأزمات: تحليل معمق في سياق ما بعد 7 أكتوبر 2023

من خلال مراجعة الأدبيات السابقة، توصل الباحثان إلى مجموعة من العوائق التي تُضعف فاعلية تطبيق استراتيجيات التغيير المؤسسي، وهي عوائق تُعدُّ مشتركة بين مؤسسات مختلفة بغض النظر عن طبيعة عملها أو نطاقها الجغرافي، خاصةً في البيئات غير المستقرة أو خلال الأزمات الطارئة. وفي ضوء الواقع الفلسطيني وما يشهده من ظروف استثنائية وأزمات مزمنة، تبرز أهمية الوقوف على أبرز هذه التحديات التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية تحديداً، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

### 1. المركزية الإدارية وغياب التفويض الميداني:

تُعدُّ المركزية الإدارية من أبرز المعوقات أمام التغيير المؤسسي في الوزارة، إذ تقيّد صلاحيات الإدارات الفرعية وتجعل عملية اتخاذ القرار مرتبطة بالقيادة العليا فقط، ما يؤخر الاستجابة في ظروف الطوارئ. وقد أوضح كريستنسن ولأغرايد وريكيا (Christensen, et al., 2016) أن الهياكل المركزية تُعيق التنسيق الداخلي، وتزيد من تعقيد تدفق المعلومات خلال الأزمات، مما يضعف مرونة المؤسسة.

### 2. غياب خطط الطوارئ والجاهزية المؤسسية:

بيّنت دراسة كريستنسن ولأغرايد وريكيا (Christensen, et al., 2016) أن المؤسسات التي لا تمتلك خططاً طارئة قابلة للتفعيل الفوري تعاني من بطء استجابة وفوضى تنظيمية خلال الكوارث. وفي السياق الفلسطيني، أدى غياب سيناريوهات تدخل جاهزة إلى تعطل توزيع المساعدات، خاصة في المحافظات الجنوبية بعد 7 أكتوبر.

### 3. ضعف البنية التحتية الرقمية ونظم المعلومات:

تعتمد عمليات التغيير الحديثة على بنية رقمية مرنة، لكن الوزارة الفلسطينية تفتقر إلى منظومة رقمية فعّالة تُستخدم في إدارة البيانات وتوزيع الخدمات. وقد أثبتت دراسة بالينجر (Ballinger, 2024) أن غياب أدوات الرصد اللحظي وتحليل الأضرار يقلل من كفاءة التدخلات المؤسسية، ويزيد من الهدر في الوقت والموارد.

### 4. تآكل الثقة المؤسسية ومقاومة التغيير:

يؤثر غياب الثقة بين الموظفين والإدارة بشكل مباشر على فاعلية التغيير. وقد أوضحت دراسة فرنانديز وبيتس (Fernandez & Pitts, 2011) أن ضعف الشفافية الإدارية وانخفاض التواصل المؤسسي يُنتجان مقاومة صامتة لدى العاملين، تُعشل غالباً الجهود الإصلاحية، خصوصاً في بيئات الأزمات.

### 5. التمويل المشروط وضعف الاستقلال المالي:

تُعد وزارة التنمية الاجتماعية معتمدة بدرجة كبيرة على مصادر التمويل الخارجية، الأمر الذي يجعل استمرارية تنفيذ مبادرات التغيير عرضة للتأثر، خاصةً عند حدوث تغييرات في سياسات أو شروط الجهات المانحة.

### 6. الانقسام الجغرافي والازدواج الإداري:

أدى الانقسام بين غزة والضفة إلى وجود بنيتين إداريتين متوازيتين في وزارة واحدة، ما يعيق تنفيذ برامج التغيير المؤسسي بشكل موحد. وقد أوضح تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2023) أن غياب خطة وطنية موحدة لقطاع الخدمات الاجتماعية يُضعف من فعالية التنسيق وفعالية الاستجابة على المستوى الوطني.

### 7. ضعف أدوات القياس والتقييم المؤسسي:

لا يمكن تنفيذ التغيير المؤسسي بنجاح دون أدوات قياس دقيقة. وقد أكدت دراسة كرول (Kroll, 2018) أن غياب المؤشرات المؤسسية الواضحة يُفقد الإدارة القدرة على تقييم أثر الخطط، ويحول دون اتخاذ قرارات مبنية على بيانات موثوقة.

### 8. الإرهاق الوظيفي للعاملين الاجتماعيين:

يشكّل الإرهاق النفسي لدى الأخصائيين الاجتماعيين عاملاً معوقاً لتنفيذ التغيير المؤسسي بكفاءة. فقد أوضحت دراسة تشافيس-مونتيرو، بلانكو-ميغيل، وريوس-فيركايو (Chaves-Montero, et al., 2025)

أن ضغوط العمل المتمثلة في ساعات العمل الطويلة، وتعارض متطلبات العمل مع الحياة الأسرية، ونقص الدعم الاجتماعي، ترتبط بشكل مباشر بارتفاع مستويات الإرهاق النفسي، في حين أن الدعم التنظيمي، والرعاية الذاتية، والمرونة النفسية تشكّل عوامل وقائية تقلل من حدته.

### منهجية الدراسة وإجراءاتها:

تضمن هذا الجزء الإجراءات التي تتعلق بتصميم الدراسة وتنفيذها، والنتائج ومناقشتها

#### منهج الدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى فئة البحوث الوصفية، وقد تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتحليلها. وبعد تصنيف استجابات المشاركين، أُجري التحليل باستخدام تقنيات إحصائية مناسبة لأهداف الدراسة.

## مجتمع الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من كافة الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في محافظات الضفة الغربية الشمالية، والذين بلغ عددهم (200) وفقاً لبيانات وزارة التنمية الاجتماعية للعام 2025.

## عينة الدراسة

اختيرت عينة الدراسة بطريقة العينة المتيسرة وقد بلغ حجم العينة (83) من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المحافظات الشمالية وذلك لصعوبة الوصول الى المبحوثين ويُعد استخدام العينة المتيسرة مقبولاً في الأبحاث الاجتماعية والإنسانية عندما يكون الهدف هو تحليل اتجاهات أو سلوكيات أو تصورات فئة معينة من المبحوثين، خاصة عندما تكون هناك صعوبات عملية في تطبيق أساليب العينة الاحتمالية (Etikan, et al., 2016).

والجدول الآتي يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها الديمغرافية

### جدول 1: توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها الديمغرافية

المتغير	الفئات	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	15	18.1
	أنثى	68	81.9
	المجموع	83	100.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	63	75.9
	دراسات عليا	20	24.1
	المجموع	83	100.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	10	12
	5-10 سنوات	16	19.3
	أكثر من 10 سنوات	57	68.7
	المجموع	83	100.0

## أداة الدراسة

يهدف جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة صمم الباحثان أداة وهي الاستبانة من خلال اطلاعهم على الإطار النظري السابق المتصل "تحديات تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي، وقد تحقق ذلك كذلك عبر الرجوع إلى أدبيات ودراسات سابقة تناولت الموضوع من زوايا مختلفة، وبعض الأدوات التي اعتمدت فيها كدراسة دراسة الشهراني والمالكي (2023) ودراسة فرنانديز وبيتس (Fernandez & Pitts, 2011) وقد اشتملت النسخة الأولية من الاستبانة على قسمين رئيسيين، هما:

### اولاً. القسم المتعلق بالمتغيرات الديمغرافية:

شمل هذا القسم على المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة حيث شملت جميع المتغيرات الاتية:

1. الجنس.
2. المؤهل العلمي.
3. سنوات خبرة.

ثانياً: القسم المتعلق بالمتغير التابع: بقياس تحديات تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية خلال الأزمات:

لقياس أبعاد تحديات تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية خلال الأزمات ضم هذا القسم من الاستبانة في صورته الأولى (20) فقرة موزعة على أربعة محاور هي التحديات الإدارية والتنظيمية و. التحديات البشرية والمهنية التحديات المالية واللوجستية و التحديات المرتبطة بالأزمات والظروف الطارئة وللتحقق من صدق أداة الدراسة، تم عرض النسخة الأولى من الاستبانة على لجنة تحكيم مكونة من خمسة محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، بهدف الحصول على آرائهم وملاحظاتهم ، وبناءً على ذلك، استجاب الباحثان لهذه الآراء فحذفوا عدداً من الفقرات، وأضافوا أخرى، وعدل الباحثان صياغة عدة فقرات، إلى أن استقر عدد فقرات القسم المتعلق تحديات تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي في وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية خلال الأزمات بعد التحكيم على (15) فقرة.

### ثبات الأداة:

عقب التحقق من صدق أداة الدراسة، تم احتساب معامل الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، وذلك على عينة صدق البناء ذاتها. وقد أسفرت النتائج عن القيم الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول 2: معامل الثبات لكل قسم من أقسام الاستبانة

الرقم	القسم	الفقرات	قيمة (كرونباخ ألفا)
	التحديات التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية في تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي خلال الأزمات	15	89.

تبيّن من الجدول (2) أن معاملات الثبات تجاوزت (0.89)، وهو ما يعكس موثوقية الأداة في قياس التحديات المتعلقة بتطبيق استراتيجيات التغيير المؤسسي في ظل الأزمات

## المعالجات الإحصائية

بعد جمع الاستبانات من عينة الدراسة، قام الباحثان بتفريغ إجابات أفراد العينة، وإدخالها إلى الحاسب الآلي ومعالجتها باستعمال برمجية الـ (spss)، مستعيناً بمختص إحصائي، فحسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واجري اختبار الثبات بطريقة معادلة كرونباخ «الفا» (Cronbach–Alpha)، واختبار تحليل التباين الأحادي (One–Way ANOVA).

## مفتاح أداة الدراسة

### الجدول 3: طريقة ترميز البيانات وإدخالها

درجة الاستجابة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
رمز الإدخال	5	4	3	2	1

## نتائج الدراسة ومناقشتها

وللإجابة على أسئلة الدراسة وتيسير عرض النتائج وتحليلها، تم توزيع درجات استجابات أفراد العينة وفق مقياس ليكرت الخماسي، وذلك لتيسير تحليل نتائج الدراسة والإجابة عن أسئلتها، كما هو موضح في الجدول رقم (4) أدناه:

### جدول 4: توزيع درجات الاستجابة لأفراد العينة على مقياس ليكرت الخماسي

الدرجة للعوامل	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
المدى للدرجة	5-4.21	4.20-3.41	3.40-2.61	2.60-1.81	1.80-1

يُعرض فيما يلي تحليل نتائج استجابات المبحوثين على أسئلة الدراسة، وذلك وفق الترتيب المعتمد في الأداة البحثية:

### النتائج المتعلقة بالسؤال الأول من أسئلة الدراسة الذي ينص على:

ما مستوى التحديات التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية في تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي خلال الأزمات؟

للإجابة عن السؤال السابق، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المقياس، بالإضافة إلى تحديد درجة التقدير، وذلك وفقاً لكل محور من محاور التحديات. وتُعرض النتائج كما يلي:

## أولاً: التحديات الإدارية والتنظيمية

الجدول 5: المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ودرجة التقدير لمجال التحديات الإدارية والتنظيمية التي تواجه تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي في وزارة التنمية الاجتماعية أثناء الأزمات (مثل أحداث 7 أكتوبر) مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة
3	المركزية الزائدة في اتخاذ القرارات تُبطئ من تنفيذ التغيير .	3.42	813.	كبيرة
4	غياب مؤشرات قياس أداء واضحة لمتابعة نتائج التغيير .	3.31	840.	متوسطة
1	غياب خطة واضحة ومكتوبة لإدارة التغيير داخل الوزارة.	3.16	819.	متوسطة
2	ضعف التنسيق بين الإدارات المختلفة أثناء تطبيق التغيير .	3.01	834.	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.22	72.	متوسطة

يتضح من الجدول رقم (5) أن مستوى التحديات الإدارية والتنظيمية في وزارة التنمية الاجتماعية جاء متوسطاً، ويُمكن تفسير ذلك بعدة عوامل واقعية مرتبطة بالسياق الفلسطيني، وهي كالآتي:

- تُعدّ المركزية الزائدة في صنع القرار من أبرز مظاهر الهيكل الإداري في المؤسسات الفلسطينية، حيث يُحتفظ بالصلاحيات ضمن المستويات الإدارية العليا، مما يُشكل عائقاً أمام تحقيق المرونة المؤسسية خلال الأزمات. وهذا يتفق مع ما أشار إليه كريستنسن وزملاؤه (Christensen, et al., 2016) بأن المركزية المفرطة تُبطئ الاستجابة المؤسسية وتعيق التنسيق الداخلي.
- يُعزى ضعف توافر مؤشرات الأداء والتقييم إلى غياب نظام رقابي منهجي داخل الوزارة، وهو ما يرتبط بنقص أدوات التحليل الرقمي واستمرار الاعتماد على نظم تقليدية في جمع البيانات وتحليلها. وهذا ما أكدته دراسة كرول (Kroll, 2018) التي بيّنت أن غياب أدوات التقييم في الإدارات المحلية يؤدي إلى قرارات عشوائية وضعف في توجيه الموارد.
- القصور في إعداد «خطط مكتوبة لإدارة التغيير» يعكس غياب ثقافة التخطيط الاستباقي في التعامل مع الأزمات، حيث تتفاعل المؤسسة بشكل ارتجالي بدلاً من الاستناد إلى خطط جاهزة. وتدعم ذلك نتائج دراسة كريستنسن وزملاؤه (Christensen et al, 2016) التي وجدت أن المؤسسات التي تتفقر إلى سيناريوهات طوارئ مكتوبة تعاني من فوضى في الاستجابة الميدانية.

- أما ضعف التنسيق بين الإدارات، فقد يكون ناتجاً عن الازدواج الإداري والانقسام الجغرافي بين غزة والضفة الغربية، مما يجعل بناء منظومة تواصل داخلي فعالة أمراً معقداً. وهو ما أشار إليه أوفلاين (O'Flynn, 2021) في تحليله لأثر غياب الرؤية المشتركة والتكامل الإداري على فاعلية التغيير في المؤسسات العامة. وعليه، فإن هذه النتائج جاءت انعكاساً لبنية تنظيمية تقليدية، تنفقر إلى اللامركزية، والتقييم القائم على البيانات، والتخطيط المرن، وهو ما يجعل التغيير المؤسسي في ظل الأزمات أكثر بطناً وتحدياً.

### ثانياً: التحديات البشرية والمهنية

الجدول 6: المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ودرجة التقدير لمجال التحديات البشرية والمهنية التي تواجه تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي في وزارة التنمية الاجتماعية أثناء الأزمات (مثل أحداث 7 أكتوبر) مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
	قلة الدورات التدريبية المتعلقة بمهارات التغيير المؤسسي	3.51	81.	كبيرة
	نقص الكفاءات المتخصصة في إدارة التغيير	3.31	79.	متوسطة
	مقاومة التغيير من قبل بعض الموظفين.	3.19	74.	متوسطة
	غياب الحوافز للموظفين للمشاركة في إنجاح التغيير	3.19	93.	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.48	63.	كبيرة

تُظهر نتائج الجدول (6) أن مستوى التحديات البشرية والمهنية التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية في سياق تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي خلال الأزمات - مثل أزمة 7 أكتوبر 2023 - قد حاز درجة تقدير كبيرة، بمتوسط حسابي كلي بلغ (3.48). ويُشير هذا إلى إدراك مرتفع لدى الأخصائيين الاجتماعيين بوجود معوقات بشرية ومهنية حقيقية تُضعف من فاعلية التغيير المؤسسي في ظل الأوضاع الطارئة.

وقد حصلت فقرة «قلة الدورات التدريبية المتعلقة بمهارات التغيير المؤسسي» على أعلى متوسط حسابي (3.51) بدرجة تقدير «كبيرة»، مما يدل على وجود قصور في جهود الوزارة نحو تعزيز مهارات العاملين وتأهيلهم لمواجهة التحديات الطارئة. وتتسق هذه النتيجة مع ما أورده دراسة

كرول (Kroll, 2018) حول ضرورة التدريب المستمر في دعم نجاح التغيير في الإدارات الحكومية.

كما جاءت فقرتا «نقص الكفاءات المتخصصة في إدارة التغيير» و«مقاومة التغيير من قبل بعض الموظفين» في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي، بمتوسط (3.31) و(3.19) لكل منهما، وبتقدير «متوسط»، وهو ما يعكس ضعف الجاهزية البشرية المؤهلة، ووجود ممانعة داخلية تحول دون تنفيذ التغيير المؤسسي بصورة فعّالة، وهو ما أكدته دراسة فرنانديز وبيتس (Fernandez & Pitts, 2011) التي أشارت إلى أن غياب الثقة والتحفيز يؤدي إلى مقاومة ضمنية لدى الموظفين.

أما فقرة «غياب الحوافز للموظفين للمشاركة في إنجاز التغيير» فقد حصلت كذلك على متوسط (3.19)، ما يشير إلى أن بيئة العمل تقتصر على آليات الحفز والدعم، وهو ما يقلل من انخراط الموظفين في جهود التغيير.

### ثالثاً: التحديات المالية واللوجستية

الجدول 7: المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ودرجة التقدير لمجال التحديات المالية واللوجستية التي تواجه تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي في وزارة التنمية الاجتماعية أثناء الأزمات (مثل أحداث 7 أكتوبر) مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
	عدم توفر موازنات كافية لتنفيذ خطط التغيير.	3.95	854.	كبيرة
	ضعف استقرار البنية التحتية اللازمة لدعم التحول المؤسسي.	3.84	904.	كبيرة
	نقص الموارد التقنية والتكنولوجية اللازمة للتغيير	3.80	838.	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.86	799.	كبيرة

أظهرت نتائج الجدول (7) أن التحديات المالية واللوجستية التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية أثناء الأزمات، مثل أحداث 7 أكتوبر 2023، جاءت بدرجة تقدير «كبيرة»، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.86)، مما يعكس وجود إدراك مرتفع لدى الأخصائيين الاجتماعيين بوجود معوقات مالية وتقنية جوهرية تؤثر على فاعلية التغيير المؤسسي في بيئة غير مستقرة.

تصدّرت فقرة «عدم كفاية الموازنات لتنفيذ خطط التغيير» ترتيباً بالتحديات بمتوسط (3.95)، مما يعكس أولوية العامل المالي كعائق رئيسي أمام تطبيق استراتيجيات التغيير المؤسسي. ويُعزى

هذا الأمر إلى الاعتماد المفرط على مصادر تمويل خارجية مشروطة، بالإضافة إلى محدودية الاستقلال المالي للوزارة.

وجاءت فقرة «عدم استقرار البنية التحتية الداعمة للتحويل المؤسسي» بمتوسط (3.84)، مما يُبرز وجود خلل في جاهزية الأنظمة الرقمية والتقنيات المطلوبة لإدارة التغيير بفعالية، خاصة في ظل ظروف النزاع وعدم الاستقرار. وقد بين بالينجر (Ballinger, 2024) أن غياب أدوات الرصد والتحليل اللحظي في المؤسسات العاملة في مناطق النزاع، مثل غزة، يؤدي إلى ضعف كبير في كفاءة اتخاذ القرار وتنفيذ التدخلات.

أما الفقرة المتعلقة بـ «نقص الموارد البشرية والتكنولوجية اللازمة للتغيير» فقد سجلت متوسطاً بلغ (3.80)، وهو ما يشير إلى أن التحديات ليست فقط مالية، بل تشمل أيضاً نقص الكوادر المدربة وضعف البنية الرقمية، الأمر الذي يُضعف قدرة الوزارة على تبني النماذج الحديثة في الإدارة. وهذا ما تدعمه أيضاً نتائج دراسة كريستنسن ولايغريد وريكيا (Christensen, et al., 2016) التي أكدت أن المؤسسات التي تنفق على بنية تكنولوجية مرنة تكون أقل قدرة على التكيف مع الأزمات. تشير هذه النتائج إلى أن التحديات المالية واللوجستية تُعد من أبرز العوائق أمام تحقيق التغيير المؤسسي المنشود، وتتطلب تدخلاً استراتيجياً متعدد الأبعاد يشمل: تعزيز التمويل المستدام، وتحديث البنية التحتية، وتطوير الموارد البشرية، بما يتوافق مع خصوصية السياق الفلسطيني.

#### رابعا: التحديات المرتبطة بالأزمات والظروف الطارئة

الجدول 8: المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ودرجة التقدير لمجال التحديات المرتبطة بالأزمات والظروف الطارئة التي تواجه تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي في وزارة التنمية الاجتماعية أثناء الأزمات (مثل أحداث 7 أكتوبر) مرتبة تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
	تعيق الأزمات السياسية والأمنية قدرة الوزارة على تنفيذ التغيير.	4.13	85.	كبيرة
	تؤثر الضغوط الطارئة على توجه الإدارة نحو القرارات العاجلة بدلاً من الاستراتيجية.	4.00	87.	كبيرة
	تُستخدم الخطط التقليدية بدلاً من خطط الطوارئ في ظروف الأزمات.	3.53	88.	كبيرة
	تفتقر الوزارة إلى خطة استجابة مرنة لإدارة التغيير في أوقات الأزمات.	3.52	91.	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.79	70.	كبيرة

أظهرت نتائج الجدول (8) أن التحديات المرتبطة بالأزمات والظروف الطارئة التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية - مثل تلك الناجمة عن أحداث 7 أكتوبر 2023 - قد قِيمها الأخصائيون الاجتماعيون بدرجة كبيرة، بمتوسط حسابي كلي بلغ (3.79). وتُشير هذه النتائج إلى أن عدم الاستقرار السياسي والأمني يُعد من العوامل البنوية التي تعيق قدرة الوزارة على تطبيق التغيير المؤسسي بفاعلية.

وقد حصلت فقرة «تعقيد الأزمات السياسية والأمنية وقدرة الوزارة على تنفيذ التغيير» على أعلى متوسط (4.13)، وهو ما يدل على أن السياق الخارجي غير المستقر يُعد العامل الأشد تأثيراً على أداء الوزارة. ويتسق ذلك مع ما أشار إليه كريستنسن ولايغريد وريكيا (Christensen, et al., 2016) بأن فعالية التغيير المؤسسي تتأثر بشدة بمدى الاستقرار السياسي والأمني، خاصة في البيئات الهشة.

أما فقرة «تغيير أولويات الوزارة في ضوء الضغوط الخارجية نحو الإغاثة بدلاً من التنمية» فقد سجلت متوسطاً (4.00)، ما يعكس انتقال الوزارة نحو الاستجابات العاجلة على حساب الأدوار التنموية طويلة الأمد. وهذا ما تؤكدته دراسة أوفلاين (O'Flynn, 2021)، إذ تُشير النتائج إلى أن المؤسسات العامة، في أوقات الكوارث، غالباً ما تُعيد ترتيب أولوياتها بشكل طارئ، مما يؤدي إلى تراجع قدرتها على تنفيذ استراتيجيات تغيير مؤسسي ذات طابع مستدام.

كما بينت النتائج أن فقرتي «ضعف الخطط الاستباقية البديلة عن خطط الطوارئ في ظروف الأزمات» (3.53) و «افتقار الوزارة إلى خطة استجابة موحدة للأزمات الطارئة» (3.52) جاءتا بدرجة تقدير «كبيرة»، ما يعكس غياب بنية جاهزة لإدارة الكوارث داخل الوزارة، ويؤكد محدودية الجاهزية المؤسسية والاستعداد المسبق. وقد أكدت دراسة كريستنسن وآخرين (Christensen et al., 2020) إن توافر خطط طوارئ تتسم بالمرونة والطابع الاستباقي يُعد عاملاً جوهرياً في ضمان نجاح عمليات التغيير المؤسسي أثناء الأزمات.

تُظهر هذه النتائج أن العوامل الخارجية، كالأزمات السياسية والانقسام الجغرافي والضغط الميدانية، تدفع وزارة التنمية الاجتماعية إلى تبني نمط تفاعلي قصير الأمد، الأمر الذي يُشكل عائقاً أمام تنفيذ استراتيجيات التغيير المؤسسي المخططة، ويستدعي بناء منظومة استجابة متعددة المستويات تعتمد على سيناريوهات طارئة وخطط بديلة مرنة.

### خامسا: الدرجة الكلية لمستوى التحديات

الجدول 9: المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ودرجة التقدير لمجال الكلي للتحديات التي تواجه تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي في وزارة التنمية الاجتماعية أثناء الأزمات (مثل أحداث 7 أكتوبر) مرتبة تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
	التحديات المالية واللوجستية	3.86	79.	كبيرة
	التحديات المرتبطة بالأزمات والظروف الطارئة	3.79	70.	كبيرة
	التحديات البشرية والمهنية	3.48	63.	كبيرة
	التحديات الإدارية والتنظيمية	3.22	721.	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.59	53.	كبيرة

أظهرت نتائج الجدول (9) أن المتوسط الحسابي الكلي للتحديات التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية في تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي بعد أحداث 7 أكتوبر 2023 بلغ (3.59)، وهي درجة تقع ضمن التقدير «الكبير»، ما يشير إلى أن الوزارة تواجه منظومة من التحديات المعقدة ذات طابع متداخل وممتد.

وقد تصدرت التحديات المالية واللوجستية المرتبة الأولى بمتوسط (3.86)، وهو ما يعكس أن محدودية الموارد المالية وضعف البنية التحتية يمثلان من أبرز العوامل المعيقة لمسار التغيير المؤسسي، ويعزز ذلك ما أشار إليه بالينجر (Ballinger, 2024) أن ضعف التمويل الذاتي وافتقار البنية الرقمية المتقدمة عائقًا جوهريًا أمام فاعلية الأداء المؤسسي في البيئات الهشة.

وجاءت في المرتبة الثانية التحديات المرتبطة بالأزمات والظروف الطارئة، بمتوسط حسابي بلغ (3.79)، وهو ما يبرز تأثير البيئة السياسية والأمنية غير المستقرة في تحويل أولويات الوزارة من مسار التنمية إلى مسار الإغاثة، كما بين كريستنسن ولايغريد وريكيا (Christensen, et al., 2016)، وكذلك أوفلاين (O'Flynn, 2021).

أما التحديات البشرية والمهنية فقد سجلت متوسطًا (3.48)، ما يدل على وجود قصور في الكفاءات والتدريب والحوافز، وهذا ما أشار إليه كرويل (Kroll, 2018)، فإن استخدام أدوات تقييم الأداء المؤسسي يساهم في تحسين جودة اتخاذ القرار في سياقات التغيير، وقد أكد فرنانديز وبيتس (Fernandez & Pitts, 2011) أن ضعف الحوافز الداخلية يؤدي إلى انخفاض دافعية الموظفين للمشاركة في عمليات التغيير.

أما التحديات الإدارية والتنظيمية فقد جاءت في المرتبة الأخيرة، بمتوسط (3.22) وبتقدير (متوسط)، وهو ما يعكس وجود مشكلات هيكلية تتعلق بالقيادة والتخطيط والتنسيق، وإن كانت أقل حدة من غيرها، إلا أن تراكمها يظل مؤثراً في إضعاف فاعلية الأداء المؤسسي، كما أوضح كريستensen وآخرون (Christensen et al., 2020)، فإن المؤسسات التي تتمتع بخطة طوارئ مرنة وقدرات تنسيق فعالة تكون أكثر قدرة على التكيف مع الأزمات.

النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة والتي تنص على «هل يوجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha < .05$ ) في مستوى التحديات التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية في تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي خلال الأزمات بحسب متغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة)؟»

وتتفرع من الفرضية الصفرية الفرضيات (1-3) الآتية:

1. لا يوجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq .05$ ) في مستوى التحديات التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية في تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي خلال الأزمات تبعا لمتغير الجنس.

ومن أجل فحص الفرضية وتحديد الفروق تبعا إلى متغير الجنس، استخدم الباحث اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Samples t-test)، ونتائج الجدول (10) تبين ذلك: الجدول 10: نتائج اختبار «ت» لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق بين متوسطات مستوى التحديات التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية في تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي خلال الأزمات تعزى لمتغير الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
التحديات الإدارية والتنظيمية	ذكر	15	3.25	66.	142.	887.
	اثني	68	3.22	73.		
التحديات البشرية والمهنية	ذكر	15	3.48	53.	011--	991.
	اثني	68	3.48	65.		
التحديات المالية واللوجستية	ذكر	15	4.06	86.	1.088	280.
	اثني	68	3.81	78.		
التحديات المرتبطة بالأزمات والظروف الطارئة	ذكر	15	3.88	54.	530.	597.
	اثني	68	3.77	74.		
الدرجة الكلية	ذكر	15	3.67	54.	621.	536.
	اثني	68	3.57	54.		

\*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $p < .05$ )

بيّنت نتائج اختبار (ت) للمجموعتين المستقلتين (Independent Samples t-test) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الذكور والإناث في جميع محاور التحديات المرتبطة بتفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي داخل وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية خلال الأزمات، حيث تجاوزت جميع قيم الدلالة الإحصائية (Sig.) الحد المعتمد وهو (0.05). وقد تراوحت قيم (ت) بين (-0.011) و(1.088)، مما يدل على تقارب مستويات تقدير التحديات بين الجنسين.

تُشير هذه النتيجة إلى أن التحديات التي تواجه الوزارة لا ترتبط بخصائص المبحوثين الديموغرافية، بقدر ما تعكس طبيعة السياق المؤسسي العام، بما فيه من بنية تنظيمية مضطربة وبيئة عمل غير مستقرة تؤثر في جميع الموظفين على نحو متقارب، بغض النظر عن جنسهم. ويمكن تفسير هذا التقارب في تقدير التحديات بطبيعة الأزمات الشاملة التي توحد ضغوطها الميدانية تجربة العاملين، مما يُقلل من أثر الفروق الفردية.

وتتشابه هذه النتيجة مع ما أشار إليه فرنانديز وبيتس (Fernandez & Pitts, 2011) من أن الاستجابات تجاه التغيير المؤسسي في البيئات الحكومية تُحدّد غالباً بناءً على طبيعة العمل والقيادة التنظيمية والموارد المتاحة، وليس بناءً على الخصائص الشخصية. كما أظهرت دراسة كروول (Krool, 2018) أن إدراك الموظفين للتحديات يكون مرتبطاً ببنية المؤسسة ونمط إدارتها أكثر من ارتباطه بالفروقات الجندرية أو الفردية.

وبناءً عليه، تعكس النتائج أن التحديات المؤسسية في وزارة التنمية الاجتماعية ذات طبيعة موضوعية وشاملة، تتطلب معالجتها تدخلات تنظيمية وهيكلية تتجاوز المعالجات الجزئية أو الفردية.

2. لا يوجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha < 0.05$ ) في مستوى التحديات التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية في تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي خلال الأزمات تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

ومن أجل فحص الفرضية وتحديد الفروق تبعاً إلى متغير المؤهل العلمي، استخدم الباحث اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Samples t-test)، ونتائج الجدول (11) تبين ذلك:

**الجدول 11: نتائج اختبار «ت» لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق بين متوسطات مستوى التحديات التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية في تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي خلال الأزمات تعزى لمتغير المؤهل العلمي**

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
التحديات الإدارية والتنظيمية	بكالوريوس	63	3.21	71.	-0.347	729.
	دراسات عليا	20	3.27	76.		
التحديات البشرية والمهنية	بكالوريوس	63	3.43	63.	-1.242	218.
	دراسات عليا	20	3.63	63.		
التحديات المالية واللوجستية	بكالوريوس	63	3.92	77.	1.268	209.
	دراسات عليا	20	3.66	87.		
التحديات المرتبطة بالأزمات والظروف الطارئة	بكالوريوس	63	3.81	63.	506.	614.
	دراسات عليا	20	3.72	92.		
الدرجة الكلية	بكالوريوس	63	3.21	71.	155.	877.
	دراسات عليا	20	3.27	76.		

أسفر اختبار (ت) للمستقلين (Independent Samples t-test) عن نتائج تُشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات حملة البكالوريوس وطلبة الدراسات العليا في جميع مجالات التحديات التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية أثناء الأزمات. فقد جاءت جميع قيم مستوى الدلالة (Sig.) أعلى من (0.05)، بما يؤكد تقارب إدراك التحديات المؤسسية بين المجموعتين بغض النظر عن مستوى التأهيل الأكاديمي.

فقد بلغ متوسط التحديات الإدارية والتنظيمية لدى حملة البكالوريوس (3.21) مقابل (3.28) لحملة الدراسات العليا، بقيمة «ت» سالبة وغير دالة (-0.347، دلالة = 0.729). وتكررت النتيجة في مجال التحديات البشرية والمهنية (ت = -1.242، دلالة = 0.218)، وكذلك التحديات المالية واللوجستية (ت = 1.268، دلالة = 0.209)، والتحديات المرتبطة بالأزمات (ت = 0.506، دلالة = 0.614). أما في الدرجة الكلية، فجاءت قيمة «ت» (-0.155) ومستوى الدلالة (0.877)، ما يدل على عدم وجود فروق دالة تعزى للمؤهل العلمي.

تُظهر النتائج أن اختلاف المستوى الأكاديمي لا يُحدث تأثيراً جوهرياً في تصورات الموظفين حيال التحديات المؤسسية، ما يدل على أن تلك التحديات ترتبط بتجربة العمل المباشرة وطبيعة البيئة التنظيمية، وليس فقط بالمستوى المعرفي. وتدعم هذه النتيجة ما ذهب إليه كرول (Kroll، 2018) من أن المحدد الأكبر لتصورات العاملين تجاه التغيير هو البيئة التنظيمية وبنية العمل،

لا السمات الفردية. كما أشار فرنانديز وبيتس (Fernandez & Pitts, 2011) إلى أن العوامل المحفزة أو المعطلة للتغيير ترتبط بفعالية الإدارة ووضوح الاستراتيجيات أكثر من ارتباطها بالخلفية الأكاديمية للموظف.

وعليه، تؤكد النتائج أن مواجهة التحديات المؤسسية تتطلب إصلاحات هيكلية وتنظيمية، ولا يُتوقع أن تختلف هذه التحديات أو تُفهم بطريقة مغايرة فقط بناءً على مستوى التأهيل الأكاديمي للعاملين.

3. لا يوجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha < 0.05$ ) في مستوى التحديات التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية في تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي خلال الأزمات تبعا لمتغير سنوات الخبرة .

ومن أجل فحص الفرضية، استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعا إلى متغير سنوات الخبرة ، والجدول ( 12 ) يبين ذلك:

**جدول 12: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق في مستوى التحديات التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية في تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي خلال الأزمات تبعا لسنوات الخبرة**

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
التحديات الإدارية والتنظيمية	بين المجموعات	348.	2	174.	329.	721.
	خلال المجموعات	42.354	80	529.		
	المجموع	42.702	82			
التحديات البشرية والمهنية	بين المجموعات	321.	2	161.	396.	674.
	خلال المجموعات	32.472	80	406.		
	المجموع	321.	2	161.		
التحديات المالية واللوجستية	بين المجموعات	193.	2	097.	148.	863.
	خلال المجموعات	52.259	80	653.		
	المجموع	52.452	82			

759.	277.	142.	2	283.	بين المجموعات	التحديات المرتبطة بالأزمات والظروف الطارئة
		511.	80	40.860	خلال المجموعات	
			82	41.143	المجموع	
874.	135.	040.	2	080.	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		296.	80	23.712	خلال المجموعات	
			82	23.792	المجموع	

\* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

بيّنت نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) في الجدول (12) أن سنوات الخبرة لم تُحدث فروقاً ذات دلالة إحصائية في تقديرات الأخصائيين الاجتماعيين لمستوى التحديات المؤسسية خلال الأزمات، حيث لم تتجاوز قيم الدلالة الحد المعتمد (0.05) في أي من المجالات.

فقد تراوحت قيم الدلالة الإحصائية (Sig.) في جميع محاور الدراسة ما بين (0.135) و(0.863)، وهي جميعها أعلى من المستوى المعتمد (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية تُعزى لمتغير سنوات الخبرة. فعلى سبيل المثال، في محور التحديات الإدارية والتنظيمية بلغت قيمة ( $F = 0.329$ ،  $\text{Sig.} = 0.721$ )، وفي المحور البشري والمهني ( $F = 0.396$ ،  $\text{Sig.} = 0.674$ )، بينما سجل محور التحديات المالية واللوجستية ( $F = 0.148$ ،  $\text{Sig.} = 0.863$ )، وقد جاءت النتائج في بقية المحاور ضمن النطاق ذاته.

تُشير هذه النتائج إلى أن تصورات العاملين لطبيعة التحديات المؤسسية خلال الأزمات متقاربة بغض النظر عن عدد سنوات الخبرة. ويُعزى ذلك إلى أن تلك التحديات متجذرة في البنية المؤسسية والنظام الإداري القائم، وتؤثر على جميع الموظفين بنحو متشابه، سواء أكانوا من ذوي الخبرة الطويلة أم من حديثي التعيين. كما تتوافق هذه النتيجة مع ما أشار إليه فرنانديز وبيتس (Fernandez & Pitts, 2011) بأن العوامل المؤثرة في إدراك الموظفين للتغيير ترتبط بطبيعة النظام المؤسسي وضعف بيئة العمل، لا بطول أو قصر مدة الخدمة. وأكد كرول (Kroll, 2018) أيضاً أن غياب أدوات التمكين المؤسسي والتغذية الراجعة يعوق التفاعل الإيجابي مع التغيير لدى جميع الموظفين، بغض النظر عن الخبرة المهنية.

وتدل هذه النتيجة على أن الحلول لا تكمن في تمييز الاستجابات بحسب سنوات الخبرة، بل في تبني إصلاحات تنظيمية شاملة تستهدف القضايا البنوية التي تؤثر في كافة الموظفين دون استثناء.

## ملخص لأبرز النتائج

- ارتفاع مستوى التحديات المؤسسية بجميع محاورها، بما يعكس وجود عوائق هيكلية وإدارية تعرقل تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي خلال الأزمات.
- التحديات المالية واللوجستية كانت الأكثر حدة، تلتها التحديات المرتبطة بالأزمات والظروف الطارئة، ثم التحديات البشرية والمهنية، وأخيراً الإدارية والتنظيمية.
- عدم وجود فروق دالة إحصائية في تقدير مستوى التحديات تبعاً لمتغير الجنس، مما يدل على أن الأزمات تؤثر في جميع الموظفين على نحو متقارب بغض النظر عن النوع الاجتماعي.
- عدم وجود فروق دالة إحصائية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، مما يشير إلى أن إدراك التحديات يرتبط بالبيئة المؤسسية أكثر من ارتباطه بالمستوى الأكاديمي.
- عدم وجود فروق دالة إحصائية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، ما يعكس أن طبيعة التحديات ثابتة وتؤثر في جميع الموظفين بغض النظر عن مدة الخدمة.
- تشير النتائج الكلية إلى أن التحديات المؤسسية في الوزارة ذات طبيعة شاملة ومتربطة، وتتطلب تدخلات هيكلية وتنظيمية مستدامة، وليس حلولاً جزئية أو مرتبطة بفئات معينة من الموظفين.

## التوصيات

بناءً على النتائج السابقة، يوصي الباحث بما يلي:

- اعتماد نهج تدريجي نحو اللامركزية في اتخاذ القرار الميداني، وذلك من خلال تفويض الصلاحيات للإدارات الفرعية والمكاتب الميدانية، خاصة خلال فترات الأزمات، بهدف تسريع الاستجابة الميدانية وتقليل الاعتماد على المركز الرئيسي في تنفيذ القرارات التشغيلية.
- تصميم وتنفيذ خطة طوارئ مؤسسية موحدة وقابلة للتفعيل تشمل سيناريوهات متعددة للأزمات وتُحدَّث دورياً، مع تدريب الطواقم على تنفيذها فعلياً، بما يعزز الجاهزية المؤسسية ويقلل الارتجال أثناء الكوارث.
- إنشاء وحدة متخصصة في إدارة التغيير المؤسسي داخل الوزارة تتولى وضع السياسات، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات، وتقييم التقدم بشكل دوري باستخدام مؤشرات أداء كمية ونوعية.
- تطوير برنامج تدريبي مستدام للأخصائيين الاجتماعيين يركز على بناء المهارات القيادية، والتعامل مع الأزمات، واستخدام نظم المعلومات الرقمية، بالشراكة مع الجامعات المحلية والدولية.
- إعادة هيكلة نظام الحوافز الوظيفية وربطه بمؤشرات الأداء بهدف تعزيز دافعية الموظفين للمشاركة في خطط التغيير وتحسين جودة الخدمات، بما يشمل مكافآت معنوية ومادية عادلة وشفافة.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2023). تقرير تقييم الأداء المؤسسي للخدمات الاجتماعية في فلسطين: الواقع والتحديات، رام الله.

الشهراني، ناصر، والمالكي، سلطان (2023). التحديات التي تواجه تفعيل استراتيجيات التغيير المؤسسي في القطاع العام السعودي أثناء جائحة كوفيد-19، مجلة الإدارة العامة السعودية، 63 (2): 119-144.

### ثانياً: المراجع العربية المترجمة

Al-Shahrani, N., & Al-Malki, S. (2023). Challenges facing the activation of institutional change strategies in the Saudi public sector during the COVID-19 pandemic. *Saudi Journal of Public Administration*, 63(2): 119-144.

United Nations Development Programme. (2023). Institutional performance assessment report of social services in Palestine: Reality and challenges, Ramallah

### ثالثاً: المراجع الأجنبية

Ballinger, P. (2024). Real-time policy tools in conflict-affected settings: Lessons from Gaza. *Journal of Emergency Governance*, 12(1): 45-63.

Boin, A., Hart, P., & McConnell, A. (2009). Crisis exploitation: Political and policy impacts of framing contests. *Journal of European Public Policy*, 16(1): 81-106. <https://doi.org/10.1080/13501760802453221>

Borins, S. (2022). Public sector innovation in the COVID-19 pandemic: Lessons from Canada. *Canadian Public Administration*, 65(3): 381-402. <https://doi.org/10.1111/capa.12489>

Chaves-Montero, A., Blanco-Miguel, P., & Ríos-Vizcaino, B. (2025). Analysis of the predictors and consequential factors of emotional exhaustion among social workers: A systematic review. *Healthcare*, 13(5): 552. <https://doi.org/10.3390/healthcare13050552>.

Christensen, T., Lægreid, P., & Rykkja, L. H. (2016). Organizing for crisis management: Building governance capacity and legitimacy. *Public Administration Review*, 76(6): 887-897. <https://doi.org/10.1111/puar.12558>.

Christensen, T., Lægreid, P., & Rykkja, L. H. (2020). Crisis management, trust and capacity in welfare administration: The COVID-19 pandemic in Scandinavia. *Public Organization Review*, 20(3): 421-439.

- Etikan, I., Musa, S. A., & Alkassim, R. S. (2016). Comparison of convenience sampling and purposive sampling. *American Journal of Theoretical and Applied Statistics*, 5(1): 1–4. <https://doi.org/10.11648/j.ajtas.20160501.11>
- Fernandez, S., & Pitts, D. W. (2011). Understanding employee motivation to innovate: Evidence from front-line employees in the United States federal government. *Australian Journal of Public Administration*, 70(2): 202–222. <https://doi.org/10.1111/j.1467-8500.2011.00726.x>
- Fernandez, S., & Rainey, H. G. (2006). Managing successful organizational change in the public sector. *Public Administration Review*, 66(2): 168–176. <https://doi.org/10.1111/j.1540-6210.2006.00570.x>
- International Federation of Social Workers (IFSW). (2014). Global definition of the social work profession. Retrieved from: <https://www.ifsw.org/what-is-social-work/global-definition-of-social-work/>
- Kroll, A. (2018). Change management in local governments: The role of performance information. *Public Administration*, 96(1): 67–81.
- Kuipers, B. S., Higgs, M., Kickert, W., Tummers, L., Grandia, J., & Van der Voet, J. (2020). The management of change in public organizations: A literature review. *Public Administration*, 98(1): 1–26.
- Mahlangu, S. P. (2022). Ethical leadership, accountability and transparency in promoting good governance in the South African public sector, Master's thesis, Cape Peninsula University of Technology.
- North, D. C. (1990). *Institutions, institutional change and economic performance*. Cambridge University Press.
- O'Flynn, J. (2021). The challenges of reforming public service in times of crisis: Leadership, coordination, and culture. *Australian Journal of Public Administration*, 80(2): 207–225.
- Peters, B. G. (2018). *The politics of bureaucracy: An introduction to comparative public administration* (7th ed.). Routledge. <https://doi.org/10.4324/9781315813653>
- Scott, W. R. (2001). *Institutions and organizations* (2nd ed.). SAGE Publications.
- United Nations Development Programme (UNDP). (2023). Social services sector assessment in the State of Palestine. Retrieved from: <https://www.undp.org>.
- Van der Voet, J. (2018). The effects of organizational culture on change implementation success: Evidence from public sector organizations in the Netherlands. *Public Management Review*, 20(4): 621–644.

# مدى استجابة البرامج الأكاديمية التربوية في الجامعات الفلسطينية لمتطلبات سوق العمل في ضوء التحول الرقمي

د. رهاب عارف السعدي

قسم علم النفس، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الاستقلال، فلسطين.

Dr. Rihab Aref Alsadi

Department of Psychology, Faculty of Humanities, Al-Istiqlal University,  
Palestine.

dr-rihab.alsadi@pass.ps

## The Extent to Which Educational Academic Programs in Palestinian Universities Respond to Labor Market Requirements in Light of Digital Transformation

### Abstract

*This study aims to examine the extent to which educational academic programs in Palestinian universities respond to labor-market requirements in the context of digital transformation. To achieve this aim, the study examines the current status of these programs, identifies the essential skills that enable graduates to enter the labor market effectively and competently, and highlights the challenges that Palestinian universities face during their transition to digitalization. The researcher adopted the descriptive approach. The sample for the study was selected from relevant educational literature based on several criteria, most notably direct relevance to the topic of educational academic programs in Palestinian universities and the labor market requirements associated with digital transformation. Based on the reviewed literature, the study concluded that alignment between the outcomes of educational programs and the demands of the digital labor market remains limited and insufficient. The findings also indicate weaknesses in integrating digital skills and modern technologies into educational academic programs, as well as a lack of effective coordination between universities and the labor market. In light of these findings, the researcher recommends adopting clear and well-defined strategies that enable universities to keep pace with ongoing changes in the labor market and enhance their ability to anticipate workforce needs in the digital era.*

**Keywords:** *Educational Academic Programs, Labor Market Requirements, Digital Transformation.*

## مدى استجابة البرامج الأكاديمية التربوية في الجامعات الفلسطينية لمتطلبات سوق العمل في ضوء التحول الرقمي

### ملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن مدى استجابة البرامج الأكاديمية التربوية في الجامعات الفلسطينية لمتطلبات سوق العمل في ضوء التحول الرقمي، وذلك من خلال معرفة واقع البرامج الأكاديمية التربوية في الجامعات الفلسطينية، ومعرفة المهارات اللازمة للطلاب الخريج التي تؤهله لدخول سوق العمل بفاعلية وكفاءة، وكذلك معرفة التحديات التي تواجه الجامعات الفلسطينية في ضوء التحول الرقمي. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي. اعتمدت الدراسة في اختيار العينة من الأدب التربوي على عدة معايير منها: الارتباط المباشر بموضوع الدراسة البرامج الأكاديمية التربوية في الجامعات الفلسطينية، ومتطلبات سوق العمل في ضوء التحول الرقمي. وفي ضوء ذلك توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها: إن المواءمة بين مخرجات البرامج التربوية ومتطلبات سوق العمل الرقمي لا زالت محدودة وتعاني من القصور، كما أن هناك ضعف في دمج المهارات الرقمية والتقنيات الحديثة في البرامج الأكاديمية التربوية، كذلك التكامل بين الجامعات وسوق العمل لا زال ضعيفاً ومغيباً. وفي ضوء نتائج الدراسة أوصت الباحثة بتبني استراتيجيات واضحة ومحددة لمواكبة التغيرات في سوق العمل بما يضمن القدرة على التنبؤ بالاحتياجات في ظل عصر الرقمنة.

**كلمات مفتاحية:** البرامج الأكاديمية التربوية، متطلبات سوق العمل، التحول الرقمي.

## مقدمة

أصبح التعليم من أهم الوسائل لإحداث التنمية الشاملة في المجتمعات البشرية، وهو استثمار لرأس المال البشري، حيث أنه بات يسعى للاندماج مع احتياجات المجتمع وذلك من خلال ارتباطه بقضايا التنمية الاقتصادية واحتياجات سوق العمل، خاصة في ظل تزايد أعداد الخريجين الجامعيين وارتفاع نسبة البطالة بينهم، حيث تتضح أهمية التعليم ومخرجاتها مع مدى استجابتها لاحتياج سوق العمل.

يعد التعليم العالي ركيزة حيوية لتنمية رأس المال البشري، إذ يوفر للمتعلمين معارف ومهارات ترفع من إنتاجيتهم وقابليتهم للمشاركة في اقتصاد المعرفة، حيث أظهرت دراسة غبش (2024) أن رأس المال البشري بأبعاده المعرفية والمهارية والحياتية ينعكس إيجاباً على جودة التعليم العالي، مما يجعله بديلاً استراتيجياً في الاقتصادات التي تقتصر على الموارد المادية. وفي هذا المجال أشارت بن جمعة (2024) أن التعليم الذي يدمج التعلم من خلال العمل يعد من أكثر سبل الاستثمار المستدام في رأس المال البشري، حيث أنه يعزز المعرفة ويطور خبرات الفرد على المدى الطويل. وفي ذات السياق أشار تينو وفديلي (Tino & Fedeli, 2024) أن مؤسسات التعليم العالي تسهم في صقل الكفاءات الشخصية عبر تنمية المهارات الاجتماعية والعاطفية التي باتت ضرورة ملحة لسوق العمل الحديث.

بناء على ما سبق يتضح أن التعليم العالي لا يقتصر دوره على نقل المعرفة فحسب، بل يمتد ليكون رافعة لتطوير مهارات إنسانية تمكن الخريجين من المساهمة بفعالية في سوق العمل المعرفي، وبالتالي تعزيز نمو التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هذا المنطلق تلعب مؤسسات التعليم العالي دوراً حاسماً في حصول خريجيها على المهارات والكفاءات اللازمة، واستخدام استراتيجيات متعددة لتعزيز مواءمة البرامج الأكاديمية مع احتياج سوق العمل (Alanazi & Benlaria, 2023)، لذلك يقع على عاتق هذه المؤسسات مسؤولية مباشرة لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع من خلال إعداد القادة المستقبليين من خريجي هذه المؤسسات (Trevisan et al., 2024). وفي هذا السياق أشار ماكنو وآخرون (Mocanu et al., 2014) أن التعليم العالي يهدف إلى إعداد جيل من الشباب المنتج والناجح في سوق العمل، ويرتبط أداء الأفراد في حياتهم العملية ارتباطاً وثيقاً بعملية اكتساب الكفاءة، وهذا يعد استثماراً في رأس المال البشري، فـرأس المال البشري لا يشمل التعليم فحسب إنما يشمل مجموعة من القدرات والخصائص الشخصية والمواقف والقيم المتعلقة بالعمل، مما يؤكد على أهمية الخصائص المهنية لتعزيز الإنتاجية.

ونظراً للتغيرات السريعة التي تشهدها المجتمعات كان لا بد من الاهتمام بالجامعات وتطويرها وتحديثها لتصبح قادرة على مواكبة هذه التغيرات والتطورات، وتكون قادرة أيضاً على التجديد والابتكار في النظام التعليمي لتلبية احتياجات المجتمع من الموارد البشرية ذات كفاءة عالية تكون

مؤهلة للعمل بفعالية وإنتاجية (شهب ولزعر، 2019). وفي هذا الصدد تشير الدلائل الحديثة أن جودة التعليم لها ارتباط وثيق بالدخل والنمو الاقتصادي (Manuelli & Seshadri, 2014)، ومع ذلك فإنه يتم تجاهل التعليم العالي وجودته سواء في البحث الاقتصادي أو السياسات وخاصة في الدول النامية (Lutz, 2025).

وقد شهدت الجامعات في جميع أنحاء العالم تغيرات سريعة متأثرة بالتقدم التكنولوجي والاتجاهات الإلكترونية الاجتماعية نحو الرقمنة، مما أدى إلى تغييرات قوية في نظام التعليم الاجتماعي والاقتصادي، مما حدا ببرامج التعليم العالي على التأكيد على أهمية نوعية التعليم والجودة اللامركزية والتعلم الافتراضي المستقل (Hashim et al., 2022)، وفي هذا السياق أشار بارديس-شاسن وآخرون (Paredes-Chacín et al., 2023) أن التقنيات الرقمية قد أسهمت في تعزيز أساليب جديدة لتطوير عمليات التعلم والتعليم في مؤسسات التعليم العالي، لتكون بذلك من أساسيات البنى التحتية لتوفير المحتوى التعليمي. في حين أشار بيكو وآخرون (Boiko et al., 2023) أن البرامج التعليمية بدأت بعملية إعادة هيكلة للنظام التقليدي، وذلك من خلال التوجه في التعليم العالي للتحويل نحو تطوير الكفاءة الرقمية للعاملين في المجال العلمي والتربوي.

ترى الباحثة أن الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل تعد من أبرز المشكلات التي تواجه الجامعات الفلسطينية في العصر الرقمي، حيث شهد التعليم العالي نمواً غير مسبوق خلال العقد الماضي، إلا أن نسبة كبيرة من الخريجين ما زالت تكافح للعثور على وظائف مناسبة، بينما يشير أرباب العمل إلى صعوبة إيجاد كوادر تتمتع بالمهارات الضرورية لسوق العمل المتغير. كما أن قطاع التعليم العالي يحتاج إلى إعادة ابتكار نفسه؛ لمنح الطلبة ملكية أكبر لما يتعلمونه، وكيفية تعلمهم، ومتى وأين يتعلمون، بما يتماشى مع متطلبات التحول الرقمي. وبالرغم أن الكثير من الدراسات تشير إلى أن الخريجين يمتلكون معرفة نظرية دون المهارات العملية اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل الرقمي، مما أدى إلى البطء في توظيفهم وإضعاف من تنافسية الجامعات على المستويين المحلي والدولي. إضافة إلى ذلك، فإن غياب الاستراتيجيات الفعالة لإعادة تصميم البرامج الأكاديمية بما يتوافق مع التحول الرقمي عمق هذه الفجوة، وزاد من شعور الخريجين بعدم الجاهزية المهنية، وهو ما يستدعي إجراء دراسة شاملة تهدف إلى تطوير البرامج الأكاديمية لضمان توافرها مع مهارات القرن الحادي والعشرين ومتطلبات سوق العمل الحديث.

## مشكلة الدراسة وأسئلتها

يشكل الشباب في المجتمع الفلسطيني حوالي خمس المجتمع ما نسبته (22%) من مجموع السكان ما بين سن (18-29) في منتصف العام (2023)، (22%) في الضفة الغربية و (21%) في قطاع غزة، وقد ارتفعت نسبة الشباب (18-29) سنة الحاصلين على شهادة بكالوريوس فأعلى في فلسطين من نحو (120) شاب لكل ألف في العام (2007)، إلى نحو (180) شاب لكل ألف

في العام (2019). كما تظهر البيانات أن أعلى معدلات بطالة بين الشباب سجلت بين الشباب الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى، حيث بلغ معدل بطالة بين الشباب الخريجين (20-29) سنة من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى (47%) بواقع (32%) في الضفة الغربية، (70%) في قطاع غزة، وكانت نسبة البطالة بين الإناث أعلى من الذكور (34% للذكور، 61% للإناث) (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، حزيران 2023).

وقد سجل الخريجون من تخصص علوم تربوية وإعداد معلمين في العام (2018) أعلى معدل بطالة، إذ بلغ (76%) (52% للذكور، 81% للإناث) (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2019).

وأشار جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لدورة نيسان- حزيران، 2023 أن معدل البطالة بين الخريجين كانت التعليم 37.4، الدراسات الإنسانية باستثناء اللغات 25.1، العلوم الاجتماعية والسلوكية 29.9.

وفي ظل هذه الأرقام والإحصائيات أكد (ضمايرة وضمايرة، 2020) أن هناك تهميش لقطاع التعليم العالي وغياب التخطيط والاستراتيجيات اللازمة للمواءمة مع احتياج سوق العمل الفلسطيني. وفي هذا السياق أشار (أبو ركة، 2021) أنه لا يوجد تخطيط مسبق مع مؤسسات سوق العمل الفلسطيني من أجل تطوير ومراجعة المناهج والمساقات الجامعية اللازمة لسوق العمل. علاوة على ذلك؛ أشار (شلايشر، 2019) أنه من الضروري سد الفجوة بين مخرجات الأنظمة التعليمية وما تحتاجه المجتمعات، لذا لا بد من تبني استراتيجيات تواكب التطورات التكنولوجية، لما لها من تأثير على تنمية قدرات الطلبة لمواءمة سوق العمل.

وترى الباحثة أن الأعداد المتزايدة من الخريجين أصبحت مشكلة وبجاجة لرسم السياسات واتخاذ الإجراءات العملية التي تكون قادرة على إيجاد التوازن بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل المحلي.

### من هنا تتبلور مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- هل يتوافق واقع البرامج الأكاديمية (العلوم التربوية) في الجامعات الفلسطينية مع متطلبات سوق العمل؟
- ما هي المهارات اللازمة لخريجي البرامج الأكاديمية التربوية وفقاً لمتطلبات سوق العمل في ضوء التحول الرقمي؟
- ما التحديات التي تواجه الجامعات الفلسطينية في ضوء التحول الرقمي؟

### أهداف الدراسة

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- إلقاء الضوء على واقع البرامج الأكاديمية في العلوم التربوية في الجامعات الفلسطينية وفقاً لمتطلبات سوق العمل الفلسطيني.

- تحديد المهارات اللازمة لخريجي البرامج الأكاديمية في العلوم التربوية في الجوانب المعرفية، والوجدانية، والمهارات الحياتية.
- معرفة التحديات التي تواجه الجامعات الفلسطينية في ضوء التحول الرقمي.

## أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال أهميتها النظرية والتطبيقية

**الأهمية النظرية:** تستند أهمية الدراسة كونها تحاول الوصول إلى تقييم واقعي للبرامج الأكاديمية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الفلسطينية في ضوء التحول الرقمي، ومدى حاجة سوق العمل لهذه البرامج، وإثراء الأدب التربوي بما يخص البرامج الأكاديمية التربوية في ضوء التحول الرقمي، وذلك نظراً للحاجة الملحة للتقييم الموضوعي بسبب كثرة أعداد الخريجين التي تزداد يوماً بعد يوم في تخصصات العلوم التربوية خاصة في ظل الثورة الرقمية.

أما **الأهمية التطبيقية** فتتمثل بما يأتي:

- قد تساعد هذه الدراسة المسؤولين وأصحاب القرار على رسم السياسات التعليمية المناسبة لمخرجات التعليم العالي للتغلب على بطالة الخريجين.
- قد تشجع هذه الدراسة على قيام باحثين آخرين بدراسات أخرى في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتوصيات.
- قد تسهم هذه الدراسة على تطوير الجوانب المهارية والابتكارية في ضوء التطور التكنولوجي.
- قد تُقدم هذه الدراسة بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن يستفيد منها التربويين وواضعي السياسات.

## حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تحليل الأدبيات التي تناولت مدى استجابة البرامج الأكاديمية التربوية في الجامعات الفلسطينية، مع تسليط الضوء على تأثير التحول الرقمي في هذا المجال. كما اقتصرت الدراسة على الدراسات في العقد الأخير خاصة تلك التي تناولت التحول الرقمي.

## مصطلحات الدراسة

**البرامج الأكاديمية Academic programs:** هي مجموعة من المقررات الدراسية يدرسها الطالب بشكل منظم ومتكامل من أجل الحصول على درجة أكاديمية، مما يؤهله لممارسة عمل يناسب تخصصه (الضويحي، 2023).

**التعريف الإجرائي للبرامج الأكاديمية:** هي مجموعة منظمة من المقررات والمناهج الدراسية والأنشطة التعليمية التي تقوم الجامعة بتقديمها للطلبة من أجل تحقيق مجموعة من المهارات والمعارف والتي تستوجب إتقانها عند التخرج.

**مهارات معرفية Cognitive Skills:** عمليات معرفية معقدة يستطيع الفرد من خلالها الانتباه الفعّال، وفهم المعلومات، والتحليل، والتفكير الناقد، وحل المشكلات واتخاذ القرارات. ويمكن من خلال هذه المهارات تشكيل الأساس الذي تُبنى عليه عمليات التعلّم والتكيف المعرفي في البيئات الرقمية والمعرفية الحديثة (Marceline, 2024).

**التعريف الإجرائي للمهارات المعرفية:** مجموعة من القدرات العقلية لدى المتعلم، وتوضح هذه القدرات من خلال قدرته على حل المشكلات، التفكير الناقد، والقدرة على اتخاذ القرار بكفاءة واقتدار.

**مهارات حياتية Life Skills:** « مجموعة من المهارات المعرفية والاجتماعية والانفعالية التي يستطيع من خلالها الفرد من التكيف مع المتغيرات، والقدرة على إدارة الذات، والتفاعل بفعالية مع الآخرين، واتخاذ القرارات السليمة في مختلف مواقف الحياة. » (UNESCO, 2024).

**التعريف الإجرائي للمهارات الحياتية:** قدرة الفرد على التواصل الفعال مع الآخرين، وقدرته على حل المشكلات ومواجهة المواقف المختلفة بكفاءة ذاتية.

**مهارات وجدانية Emotional Skills:** « قدرات فردية تتضح من خلال أنماط ثابتة من الأفكار والمشاعر والسلوكيات، وتؤثر في حياة الفرد الاجتماعية، وتتمثل بقدرته على التحكم في استجاباته العاطفية والمزاجية، والتخلي بالإيجابية والتفاوض تجاه الذات والحياة بشكل عام، والحفاظ على علاقات إيجابية والتعاطف مع الآخرين، والقدرة على التعامل مع الأفكار الجديدة » (Guo et al., 2023).

**التعريف الإجرائي للمهارات الوجدانية:** مجموعة من القدرات العاطفية التي تبدو في سلوك الفرد، وذلك من خلال قدرته على التعاطف، والتفهم، وتقبل الآخر، وتحمل المسؤولية، مما يساهم في بناء شخصية إيجابية.

**الجامعات الفلسطينية:** هي الجامعات الموجودة في الضفة الغربية التي تتبع وزارة التعليم العالي في فلسطين سواء كانت جامعات أهلية أو خاصة أو حكومية وعددها (13) جامعة.

**التحول الرقمي:** عملية تهدف إلى تحسين وضع ما من خلال إحداث تغييرات جوهرية في خصائصه عبر مزيج من تقنيات المعلومات والحوسبة والاتصال والتواصل، ليشمل إعادة تشكيل جوهر العمليات والمنتجات والأنشطة، مما يؤدي في النهاية إلى نماذج أعمال جديدة أو معدلة (Rego et al., 2023).

## الإطار النظري والدراسات السابقة

### واقع البرامج الأكاديمية التربوية في الجامعات الفلسطينية

أصبح التحول الرقمي أحد التوجهات الحديثة الذي تسعى إليه مؤسسات التعليم العالي، وذلك من خلال تطوير مكونات النظم التعليمية، وتعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية في الأنشطة الجامعية (السعدي، 2023)، إذ أصبحت الجامعات مسؤولة عن تدريب الأفراد على عناصر وأدوات التحول الرقمي، مما يسهم في جودة التعلم وفاعليته (Holm, 2024). وتأكيداً على ذلك أشار عثمان (2025) أن التعليم يجب أن يواكب الثورة التكنولوجية وأن يمتلك الأدوات اللازمة لتحقيق التكيف مع هذه التغيرات من خلال اعتماد العديد من المعارف والمهارات لتحقيق التنمية بالتعليم جزء من التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق أشار العنزي وبنلاريا (Alanazi & Benlaria, 2023) أن هناك العديد من المبادرات ظهرت في السنوات الأخيرة والتي تركز على أهمية موائمة نتائج التعليم العالي مع احتياج سوق العمل، مما أتاح الفرصة لمجموعة من المبادرات السياسية والتدخلات البرنامجية التي تهدف إلى تحسين مخرجات التعليم العالي، التي تتضمن الدمج بين الدراسة الأكاديمية والخبرة العملية.

وتعاني البرامج التربوية في الجامعات الفلسطينية من الضعف بسبب تركيز هذه البرامج على الجانب النظري دون الجانب التطبيقي، وافتقار هذه البرامج إلى متطلبات الجودة في التعليم في ضوء المعايير المهنية، والتي تتمثل بما يكتسبه الطالب من قيم واتجاهات ومعارف ومهارات، مما يحتم على المسؤولين عن هذه البرامج لإعادة النظر حتى تتوافق مع متطلبات العصر (سمودي، 2024). وفي هذا السياق أشارت زقاوة (2017) أن ضعف الموائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل يعود إلى انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات. كذلك يعود إلى انخفاض الكفاءة الخارجية النوعية وتخريج طلبة لا يحتاجهم سوق العمل.

ويعد الاستثمار في الفكر البشري والتغيرات السلوكية المصاحبة من أهم العوامل المرتبطة بالتحول الرقمي، وللذان يمكن أن يساهما بإحداث تحول جذري في عملية الرقمنة (Woishi, 2019)، حيث يسهم التحول الرقمي في تحسين نوعية الخدمات المقدمة للأفراد في عدة مجالات مثل الأمن والسلامة والتعليم والصحة، مما يساعد على تعزيز الإنتاجية، وتوفير الوقت للتطوير، وتقليل الأخطاء، وتحسين كفاءة الأداء ومستوى الجودة (Brdsee, 2021).

### المهارات اللازمة لخريجي البرامج الأكاديمية التربوية وفقاً لمتطلبات سوق العمل

تزايد الاهتمام بالمهارات الحديثة للطالب والتي تؤهله للحياة العملية، حيث يرى العديد من الخبراء التربويين ضرورة توفر عدد من المهارات المختلفة وتكاملها، والتي يمكن أن تساعد هؤلاء الخريجين

على مواجهة المواقف الصعبة وإدارتها بشكل فاعل وإيجابي (الدرعان، 2022)، حيث أدت التقنيات الرقمية أدى إلى تغييرات جذرية في بعض جوانب سوق العمل، حيث تطلب من العاملين مجموعة واسعة من المهارات، مثل القدرة على العمل الذاتي، والتفكير النقدي، ومهارات التواصل، وإدارة المحتوى عبر الإنترنت (Sarabdeen & Alofaysan, 2023).

وفي ضوء هذه التحولات أصبحت الحاجة إلى التكيف مع سوق العمل المتغير هي نقطة الانطلاق لمراجعة أهداف العملية التعليمية، والسعي نحو ملاءمة مهارات خريجي التعليم العالي بمهارات ذات كفاءة عالية مثل مهارات الاتصال، ومهارات التعاطف، والتعامل مع المواد الإعلامية، والالتزام بالنموذج الأخلاقي، ومهارات التفكير النقدي (Boiko et al., 2023). وفي هذا السياق أشار ادعيس والكساب (2011) أن نتائج التعليم صُنفت إلى المجال الأدائي المهاري، والمجال الوجداني النفسي، ومجال المعرفة والإدراك، وهذه المجالات تؤدي دوراً هاماً في تربية الفرد على التفاعل مع مجتمعه، عن طريق تنمية القدرة لديه على فهم المعلومات والمفاهيم، وتنمية الاتجاهات والقيم، والأنماط السلوكية المرغوب فيها، والمهارات المختلفة التي تقيده في الحياة مثل الجسمية، والعقلية، والانفعالية، والمهارية.

وأشار داغر وآخرون (2016) أن الخريجين يعدون من أهم مخرجات مؤسسات التعليم العالي التي تحاول الارتقاء بجودة هذه المخرجات، وهذا يتركز على المعرفة والمعلومات التي تشكل البنية التحتية لجودة الخريجين، ويتضمن أيضاً التمكين والاستيعاب والمعرفة المهنية ذات العلاقة. وهذا ما أشار إليه (Alanazi & Benlaria, 2023) أن الفجوة في مخرجات التعليم العالي تتركز في ضعف المهارات والكفاءات اللازمة لشغل الوظائف المختلفة.

ويعد مفهوم المهارة المعرفية من أهم المفاهيم التي تشير إلى قدرة الفرد على اكتساب المعلومات والمهارات الفكرية أو المعرفية العامة، وهي تتضمن مجموعة متنوعة من التركيبات والأساليب مثل الذكاء وحل المشكلات العلمية وما وراء المعرفة والتحفيز على التعلم وأنماط التعلم (Naqvi & Chandra, 2025)). لذلك لا بد من تطوير مهارات معرفية للاستجابة لإصلاح التعليم، والتعلم الذاتي، والتعلم مدى الحياة، حيث تتضمن المهارة المعرفية حل المشكلات، والتفكير التحليلي، والتفكير الإبداعي، والتفكير التطبيقي (Lutz, 2025).

ويعد اكتساب المهارات الحياتية من ضرورات العملية التعليمية، فالطالبة ليسوا أداة لاستقبال المعلومات فحسب، وإنما أصبحوا عنصراً فاعلاً وإيجابياً في العملية التعليمية (الشقري، 2020). فالمهارات الحياتية تجعل الطالب أكثر قدرة على التكيف مع الحياة والبيئة الاجتماعية المختلفة، وتمكنهم من التفاعل الإيجابي والتعامل بكفاءة وفعالية وثقة وقدرة مع الواقع الذي يعيشون فيه، ليكونوا أكثر إبداعاً وإنتاجاً ولديهم القدرة على إحداث التنمية والتغيير (جود الله وخضر، 2019)، وحسب تعريف اليونسيف (2008) للمهارات الحياتية فهي مجموعة من المهارات النفسية

والاجتماعية التي تجعل الفرد قادراً على اتخاذ القرار والاتصال الفعال وإدارة الذات، وتساعد الأفراد على الحياة بشكل صحي ومبدع.

وهذا ما أشارت إليه العنزي (2024) أن اكتساب المهارات الحياتية يعمل على تحقيق التكامل بين المدرسة والحياة، وربط حاجة المتعلمين مع مواقف الحياة واحتياج المجتمع، كما أنها تزود المتعلم خبرة مباشرة عن طريق التفاعل المباشر بالأشخاص والظواهر، وتعطي للتعليم المعنى والتشويق والإثارة لارتباطها مع واقع الحياة اليومية. وفي هذا السياق أكد ديمينغ (Deming, 2017) على أهمية المهارات الاجتماعية لدى الأفراد، وتطوير هذه المهارات من أجل تنمية المجتمع.

أما المهارات الوجدانية فهي من المهارات التي يجب التركيز عليها لدى المعلم والمتعلم، لأن اهتمام المعلمين انصب على المهارات المعرفية وإغفال أهمية الجانب الوجداني، فالجانب الوجداني يتضمن السلوك الانفعالي مثل إبداء مشاعر الحب والتقبل والتقدير والتسامح والاستجابة، كما يشمل أيضاً تنمية مشاعر المتعلم وتطويرها للتكيف مع الآخرين، كما يرتبط هذا الجانب مع المشاعر والعواطف والانفعالات والميول والقيم والاتجاهات (عبد المعطي وآخرون، 2024). كما تتضمن هذه المهارة قدرة الفرد على التعامل مع المواقف الاجتماعية المختلفة، والقدرة على نسج علاقات اجتماعية إيجابية مع الآخرين، والامتثال للقوانين الاجتماعية، وتحمل المسؤولية والتعاون مع الآخرين (الشربيني، 2025)، والتحكم بالنفس، واليقظة، ومهارات التعامل مع الآخرين، ومهارات الاتصال (Jaya et al., 2025).

وتأكيداً لذلك أشار صحراوي وشبوح (2018) أن المشاركة الإيجابية تتضح من خلال الاهتمام بميول واهتمامات المتعلم، وحاجة المتعلمين إلى تعلم معنى العاطفة، وكيفية ضبط وإدارة الانفعالات والمشاعر في مواقف التوتر، والقدرة على حل المشكلات اليومية. وكذلك القدرة على فهم المعايير الاجتماعية والأخلاقية للسلوك، ومقاومة الضغوط الاجتماعية غير المناسبة (Jaya et al., 2025). وهذا ما أكدته دراسة العوهلي (2020) أن محور العلاقات الاجتماعية يعد من أهم المهارات الوجدانية اللازمة لسوق العمل.

وفي سياق آخر، أشار أبو خليل والزعبي (2023) أن هناك عدة مهارات من الضروري التركيز عليها لتعزيز مخرجات التعليم العالي بما يتلاءم مع احتياج سوق العمل منها:

- تنمية الأفكار الإبداعية والابتكارية بما يحقق مواكبة التغيرات المتسارعة في العالم.
- تنمية الذكاء الوجداني لتعزيز قدرة الفرد على إدارة عواطفه والتحكم بها بشكل جيد، والقدرة على التعبير عن نفسه، مع قدرته على فهم الآخرين.
- تعزيز التفكير النقدي والتحليلي والاستنباطي لإيجاد الحلول اللازمة لمشكلات المجتمع.
- المهارات التكنولوجية التي يتطلبها العصر الحديث وخاصة الذكاء الاصطناعي وعلم البيانات، وهذا يتطلب القدرة على التغيير مع تقبل التغيرات المتسارعة والتأقلم معها.

أما عبد القادر (2021) فقد أشار إلى أن مهارات القرن الواحد والعشرين تتطلب عدة مهارات مثل: طرائق التفكير، ومهارات قائمة على تقنيات الاتصال والمعلومات، وهذه الأدوات تعد من وسائل تأهيل الأفراد في عملهم، وتنمية رأس المال الفكري.

### التحديات التي تواجه الجامعات الفلسطينية في مواكبة التحول الرقمي وسوق العمل المتغير

تطورت الحياة الإنسانية في ظل الثورة الرقمية، وتغيرت حياة الأفراد الاجتماعية، وتبدلت كثير من الأفكار والاتجاهات إزاء التعليم الرقمي، حيث يمكن أن يكون للتكنولوجيا الرقمية دور في إثراء العملية التربوية، وتجديد النظم التعليمية بما يتوافق مع حاجات سوق العمل (الحازمي، 2022). وتأكيداً على ذلك أشار ليو وآخرون (Liu et al., 2025) أن التحول الرقمي يسعى لتطوير وتحسين أساليب التدريس للارتقاء بمهارات التعلم لدى الطلبة، وزيادة فاعليتهم وتعزيز الابتكار والإبداع لديهم، وتحقيق معدلات عالية في جودة التعليم. ونتيجة لذلك أدى التحول الرقمي إلى تغييرات جوهرية في سوق العمل، حيث كان هناك تحولات جذرية في ممارسات التوظيف، وأشكال العمل، والمهارات المطلوبة، بالإضافة إلى تأثير مزدوج على أعداد الوظائف، حيث أسفر عن خلق وظائف جديدة وتقليص أخرى (Sagindykova et al., 2025).

وفي هذا الصدد أشار ريجو وآخرون (Rego et al., 2023) أن مؤسسات التعليم العالي لها دور حاسم في تطوير مهارات الطلبة، إلا أن إعداد الطلبة لسوق العمل ليس الدور الوحيد لهذه المؤسسات، إنما ينبغي على هذه المؤسسات أن يكون لها القدرة على التكيف واستشراف مجموعة المهارات الجديدة المطلوبة لسوق العمل. وتأكيداً على ذلك أشارت شرير (2023) أن التحول الرقمي لا بد منه من أجل تعليم جيد ومخرجات جيدة تتناسب مع تغيرات العصر، وتربية حديثة قائمة على طرق تعلم جيدة، والاعتماد على التعلم النشط والتعاوني، واستخدام التكنولوجيا في أنظمة الجامعة.

من جانب آخر أشار ريجو وآخرون (Rego et al., 2023) أن مؤسسات التعليم العالي يجب أن تخرج طلاباً يمتلكون مهارات المنافسة من أجل مواجهة تحديات الأسواق التنافسية، وذلك من خلال العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل من خلال موائمة المناهج الدراسية مع احتياجات سوق العمل.

وقد سعت مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية إلى توفير العديد من التخصصات التي تلبي حاجة سوق العمل، إلا أنها لم تستطع تحقيق الانسجام بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، وذلك بسبب افتقارها إلى تخطيط البرامج بشكل جيد، وضعفها في تحديث أساليب البحث العلمي وطرق التدريس لمواكبة التغييرات السريعة في سوق العمل، مما أحدث فجوة نوعية بين مخرجات التعليم العالي وبين احتياجات سوق العمل، مما نجم عنها تنامي ظاهرة البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي (منصور وعيسى، 2018).

وبالرغم أن مؤسسات التعليم الحالي بذلت جهوداً لمواكبة التغيرات إلا أنه لا زالت تواجه العديد من تحديات التحول الرقمي منها: تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتغيير الثقافة السائدة، وبرامج التدريب، وتحفيز تطوير التحول الرقمي (شريب، 2023). وأضافت سمودي (2023) أن التعقيدات السياسية التي تعيشها فلسطين من احتلال وحصار شكل الكثير من العقبات لتطوير البنية التحتية الرقمية، بالإضافة إلى ضعف الموارد المادية التي تحتاجها العملية التعليمية، كذلك حاجة العنصر البشري القائم على العملية التعليمية إلى تطوير مستمر لمواكبة متطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى تخصيص الموارد المالية اللازمة لتحقيق ذلك. ومن جانب آخر أشار المطرف (2020) أن التحول الرقمي لا يمكن تحقيقه في الجامعات إلا عند إدراك هذه المؤسسات أهمية الثقافة الرقمية واعتمادها بشكل رسمي على المستويات كافة.

ويمكن القول إن نوعية ومخرجات التعليم العالي تعد أحد متطلبات التنمية، إذ إن سوق العمل يشكل ضغوطاً اقتصادية واجتماعية لتحقيق التنمية، حيث أن مخرجات التعليم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحاجات سوق العمل، لأن حاجات المجتمع ومتطلباته تتغير بتغير الوقت، لذا وجب على مؤسسات التعليم مواكبة هذه التغيرات وتقوم بتجديد أنواع المعارف التي تقدمها (الصمادي، 2015)، حيث أن التنمية الاقتصادية تعتمد على توزيع رأس المال البشري والمهارات المعرفية (Lauder & Mayhew, 2020).

## الدراسات السابقة

**أجرى الشرييني (2025)** دراسة هدفت إلى تقييم مدى ملاءمة الإعداد الأكاديمي والمهني لخريجي أقسام الإعلام التربوي بالجامعات المصرية وفقاً لمتطلبات سوق العمل. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، طبقت الدراسة على عينة مكونة من (119) مديراً ووكيلاً من المدارس الثانوية العامة، تم توزيع استبانة عليهم لقياس آرائهم حول كفاءة الخريجين ومدى توافق مهاراتهم مع متطلبات الوظائف التربوية والإعلامية. أظهرت النتائج وجود فجوة واضحة بين الإعداد الجامعي والتوقعات المهنية، حيث تبرز الحاجة إلى تطوير المناهج الدراسية، وتعزيز التدريب العملي، وإقامة شراكات أكثر فاعلية بين الجامعات وسوق العمل.

**أما أبو شعالة (2023)** فقد أجرت دراسة هدفت إلى تحليل وتشخيص مشكلة عدم الموازنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل من خلال تقييم البرامج التعليمية بكلية التربية في جامعة مصراتة في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة بقسم التربية الخاصة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث طبقت استبانة على عينة قصدية مكونة من (7) من أعضاء هيئة التدريس، و (22) من الطلبة. توصلت الدراسة إلى وجود ضعف في مخرجات التعليم الجامعي النوعية، كما أشارت النتائج إلى أن التعليم اعتمد بشكل كبير على الجانب النظري فقط مما أدى إلى تخريج أعداد كبيرة ذات مستويات تعليمية ضعيفة لا تلبي احتياجات سوق العمل.

قام **العززي وبن لاريا (Alanazi & Benlaria, 2023)** بدراسة هدفت إلى التحقق من العلاقة بين العوامل المختلفة المؤدية إلى التوظيف في جامعة الجوف، بما يتماشى مع رؤية السعودية بحلول 2030، وذلك لسد الفجوة في بين مخرجات التعليم العالي وبين احتياج سوق العمل. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة كأداة للبحث باستخدام نمذجة المعادلة الهيكلية لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها (SEM). بلغت العينة المراد استطلاع آرائها من (220) من خريجي جامعة الجوف أظهرت النتائج أن الخدمات المهنية والإرشاد والمهارات والكفاءات وتصميم المناهج كانت مرتبطة بشكل إيجابي بنتائج التوظيف، إلا أن الشراكات الصناعية والتعلم المتكامل مع العمل ليس لهما علاقة كبيرة بنتائج التوظيف. وتوصلت الدراسة أن تعزيز الخدمات المهنية، والاستشارات، والمهارات، والكفاءات، وتصميم المناهج يمكن أن يحسن من قابلية الخريجين للتوظيف.

في حين قام **المرازيق وبنّي أحمد (2023)** بدراسة هدفت إلى تسليط الضوء على جودة البرامج الأكاديمية في كلية العلوم التربوية بجامعة جرش بالأردن وتقييمها من وجهة نظر الطلبة. طبقت على عينة الدراسة (212) طالبا وطالبة من مرحلة البكالوريوس والماجستير استبانة مكونة من (41) فقرة، حيث تم اختيارهم بالطريقة الطبقية. وأشارت نتائج الدراسة أن درجة تقييم الطلبة لجودة البرامج الأكاديمية في كلية العلوم التربوية، جاء بدرجة مرتفعة على الأداة ككل، وعلى مجالي الدراسة.

أجرى **العموش والزويد (2022)** دراسة هدفت إلى التعرف على واقع مخرجات كليات العلوم التربوية بالجامعات الأردنية ومدى ملائمتها لسوق العمل الأردني. استخدم الباحثان المنهج الكيفي وكانت المقابلة هي أداة الدراسة. تألفت عينة الدراسة من (60) من أرباب العمل تم اختيارهم بطريقة العينة القصدية. أشارت نتائج الدراسة أن المستوى العلمي لجميع أفراد العينة كان جيدا نسبياً، وأن مستوى المهارات لدى الخريجين كان جيداً. أما عن مواكبة هذه البرامج لمتطلبات سوق العمل فقد كانت على الجانب المعرفي ومن ثم الجانب التطبيقي.

وأجرى **الرشيدان والثويني (Al-Rashaidan & Al-Thwaini, 2021)** دراسة هدفت إلى الكشف عن ماهية الدور الذي تضطلع به مؤسسات التعليم العالي في سد الفجوة بين مخرجاتها وحاجة سوق العمل في السعودية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام الاستبيان، وتم جمع البيانات من خلال إجراء المقابلات مع قادة القطاع الخاص بالإضافة إلى تصميم الاستبيان الذي تم توزيعه عبر الإنترنت على مستخدمي الخدمات والصحة الرعاية والاتصالات والتعليم وغيرها. تكونت عينة الدراسة من (20) من أرباب العمل من القطاع الخاص، أظهرت نتائج الدراسة أن هناك فجوات معرفية تمثلت في مجال: الأتمتة وإدارة المخاطر، والرقمنة، والأمن السيبراني والمهني، وخلصت الدراسة إلى استنتاج ضرورة رفع مستويات المعرفة والمهارات

اللازمة لمخرجات التعليم العالي، وضرورة التطوير في المهارات والاتجاهات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي لتتوافق مع تغيرات السوق السعودي، مع التأكيد على معرفة تكنولوجية عامة مثل الروبوتات، وأجهزة الذكاء الاصطناعي.

وقامت **الشقري (2020)** بدراسة هدفت إلى معرفة امتلاك خريجات كلية العلوم ولآداب بشروهر للمهارات الحياتية وعلاقتها بدرجة ممارستهن لها أثناء التدريب الميداني في المدارس ورياض الأطفال في السعودية. تم استخدام المنهج الوصفي المسحي لتحقيق أهداف الدراسة باستخدام الاستبانة والتي تكونت من (31) فقرة. تكونت عينة الدراسة من طالبات المستوى الثامن جميعاً في الكلية. أظهرت نتائج الدراسة أن امتلاك أفراد العينة للمهارات الحياتية جاء بدرجة كبيرة من وجهة نظرهن.

وفي هذا السياق كشف **الطويل (Al Taweel, 2020)** في دراسة أجراها لمعرفة تأثير مخرجات التعليم العالي على متطلبات سوق العمل في السعودية وفقاً لرؤية (2030)، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة. واستخدم الباحث طريقة المعادلة البنائية لتحليل البيانات من خلال الاستبيان تم توزيعه على (26) جامعة في السعودية، وتم الحصول على إجابات (24) جامعة. توصلت النتائج من خلال تحليل البيانات التحليلية والاستكشافية أن متطلبات سوق العمل تشكل الركيزة الرئيسية في تحقيق جودة مخرجات التعليم العالي، مع ارتباط هذه المخرجات بجودة المؤهل العلمي، وملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل.

وفي دراسة أجراها **العوهلي (2020)** والتي هدفت إلى الكشف عن درجة مواءمة مخرجات كليات العلوم التربوية في الجامعات السعودية لحاجات سوق العمل التربوي حسب وجهة نظر القادة التربويين. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بلغت العينة (422) من القادة التربويين تم اختيارهم بطريقة عشوائية، طبق الباحث الاستبانة المكونة من (31) فقرة. توصلت الدراسة إلى أن درجة مواءمة مخرجات كليات العلوم التربوية لسوق العمل كانت مرتفعة، كما أظهرت النتائج أيضاً أن محور العلاقات الاجتماعية كان ترتيبه الأول، يليه محور الشخصية ثم المحور الأكاديمي كان في المرتبة الأخيرة.

في حين أجرى **الديري (2019)** دراسة هدفت للكشف عن الدرجة التي يمتلكها المعلمين في التعليم الثانوي في الأردن للمهارات الحياتية من وجهة نظرهم، استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وتكون أفراد الدراسة من معلمي المرحلة الثانوية داخل مخيم الزعتري وعددهم (91) معلماً توصلت الدراسة إلى أن درجة امتلاك معلمي المرحلة الثانوية في الأردن للمهارات الحياتية كانت بدرجة متوسطة.

وأجرى **منصور وعيسى (2018)** دراسة كان الهدف منها تحليل الفجوة النوعية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية، واقترح آليات مناسبة للحد من هذه الفجوة.

ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان منهج التحليل الكمي والنوعي لدراسة البيانات المتعلقة بمشكلة الدراسة، واستخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تتطوي عليها هذه البيانات وتقديم التفسير العلمي لها. أظهرت نتائج الدراسة حجم التباين بين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي من مخرجات في بعض التخصصات، وبين حاجة سوق العمل، حتى أصبحت تلك المخرجات عبئاً على المجتمع، لأن وفرة بعض التخصصات من جانب، والمهارات غير المطلوبة في سوق العمل من جانب آخر، تسببت في تقشي ظاهرة البطالة بين صفوف الخريجين.

أما **زقاوة (2017)** فقد أجرى دراسة للكشف عن كيفية استجابة برامج التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل حسب رأي الطلبة الجامعيين في معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة غليزان بالجزائر. استخدمت الباحثة الاستبيان الذي احتوى على أربع مجالات هي: محتوى البرامج، الموازنة، الكفاءات والمهارات، والمشروع المهني. بلغت عينة الدراسة (230) طالباً وطالبة من مجتمع الدراسة. توصلت الدراسة أن استجابة البرامج التعليمية لواقع سوق العمل كانت ضعيفة.

إلا أن **دمنج (Deming, 2017)** قام بدراسة جرى من خلالها الكشف عن أهمية المهارات الاجتماعية للخريجين من أجل نجاحهم في سوق العمل الأمريكي، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وبيانات مسحية أجرتها وزارة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، يتم تحديثه بشكل مستمر من خلال عينات عشوائية من العمال من مختلف التخصصات. كشفت النتائج أهمية المهارات الاجتماعية لدى الكوادر البشرية مع ازدياد الحاجة للمهارات العالية في النواحي المعرفية أو الاجتماعية، وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على عدة مهارات من أجل تنمية المجتمع وتطويره.

وفي دراسة **بدري (2017)** التي كان الغرض منها معرفة أهم المعوقات التي تواجه سوق العمل بشكل عام ومجال المعلوماتية بشكل خاص في السعودية، وكذلك التحقق من الاحتياجات المطلوبة لسوق العمل، وتقديم الحلول المقترحة في هذا الجانب لدى المؤسستين، تضمنت الدراسة مراجعة الإحصاءات باستخدام المنهج الوصفي بطريقة تحليل المضمون (14) دراسة. أظهرت نتائج الدراسة أن أهم التحديات التي يواجهها التعليم العالي كانت الشراكة بينها وبين المؤسسات الوطنية العامة والخاصة كانت ضعيفة، والتواصل من خلال التدريب الميداني للطلبة كان متدنياً، مما ينتج عنه الجمود والضعف في مواكبته متطلبات سوق العمل، بالإضافة أن الإرشاد الأكاديمي التوجيه المهني كان ضعيفاً.

وقامت **عبد العزيز (2017)** بدراسة هدفت إلى معرفة تأثير نتائج التعلم على أداء طلبة الجامعة اللازم للملائمة مع سوق العمل، وذلك حسب آراء أصحاب التوظيف. تكونت عينة الدراسة من (150) طالباً من خريجي جامعة الملك خالد. أظهرت نتائج الدراسة أن الخريجين اكتسبوا مهارات (المعرفية، المهارات الإدراكية، مهارات الاتصال، المهارات الشخصية، مهارات العمل بمستوى متوسط من وجهة نظرهم.

ومن أجل معرفة العوامل التي تؤثر على التعاون بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد أجرى (Etshim, 2017) دراسة اعتمدت على المنهج الوصفي. توصلت الدراسة إلى أن المناهج والسياسات تعاني من ضعف وخاصة في عدم توفير المهارات الضرورية للخريجين الجدد من أجل الانتقال لسوق العمل.

في ضوء عرض الدراسات السابقة تبين للباحثة أهمية إجراء دراسة تتعلق بالبرامج الأكاديمية المطروحة في كليات العلوم التربوية، ومدى وملاءمتها لمتطلبات سوق العمل، حيث أشارت دراسات سابقة إلى وجود فجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وخاصة في الجوانب التطبيقية مثل دراسات (الشرييني، 2025؛ أبو شعالة، 2023؛ العموش والزيود، 2022؛ منصور وعيسى، 2018؛ زقوة، 2017؛ بدري، 2017). في حين أظهرت الدراسات السابقة أن طلبة برامج العلوم التربوية يمتلكون مهارات حياتية ومعرفية جيدة تؤهلهم لخوض سوق العمل مثل دراسات (المرازيق وبني، 2023؛ الشقري، 2020؛ الديري، 2019؛ عبد العزيز، 2017).

ترى الباحثة أن هناك فجوة واضحة بين مخرجات البرامج الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية ومتطلبات سوق العمل، إذ أشارت الدراسات السابقة أن معظم الأبحاث ركزت على تحليل الفجوة المهارية والبنية التحتية للتحويل الرقمي، في حين لم تتطرق بصورة مباشرة إلى آليات إعادة تصميم البرامج التربوية بما يناسب المهارات التي يفرضها العصر الرقمي. كما أظهرت الأدبيات وجود قصور في مواءمة التخصصات الجامعية مع الاحتياجات الفعلية للسوق، لا سيما في الجوانب التقنية والرقمية.

وانطلاقاً من هذا تكتسب الدراسة الحالية أهميتها كونها تتجاوز التركيز على المهارات التقنية، لتحاول البحث في مدى استجابة البرامج الأكاديمية التربوية للتحويل الرقمي، مما يمكن أن يسد فجوة معرفية في الأدبيات التربوية، ويقدم مسارا عمليا لتطوير هذه البرامج التربوية نفسها بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل الحديث.

وقد استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة من حيث الاطلاع على الأدبيات السابقة في هذا المجال. إلا أن هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة أنها تناولت البرامج الأكاديمية التي تطرحها كليات العلوم التربوية في الجامعات الفلسطينية لتحديد مدى ملاءمتها لسوق العمل الفلسطيني خاصة في ظل الأعداد الكبيرة من الخريجين من هذه الكليات وفي ضوء التحول الرقمي الذي يقع على مؤسسات التعليم العالي مواكبة هذه التغيرات الرقمية حتى تتوافق مع متطلبات العصر.

## منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي الذي يركز على وصف الظواهر والفهم المعمق لها، وهذا المنهج يتناسب مع طبيعة الدراسة الحالية، حيث تم تقييم مدى استجابة البرامج الأكاديمية التربوية في

الجامعات الفلسطينية، إذ يسمح هذا المنهج بتحليل الأدبيات والبيانات النظرية، ومن ثم الوصول إلى ملاحظات واستنتاجات حول استجابة البرامج الأكاديمية التربوية لمتطلبات سوق العمل في ضوء التحول الرقمي.

## نتائج الدراسة

- يوجد فجوة واضحة بين مخرجات البرامج الأكاديمية التربوية في الجامعات الفلسطينية ومتطلبات سوق العمل، خصوصاً في المهارات الرقمية والتقنية، مما يؤثر سلباً على أداء الطلبة الخريجين.
- يوجد قصور في مواءمة التخصصات الأكاديمية التربوية مع متطلبات سوق العمل، مما يفرض ضرورة إعادة هيكلة البرامج التعليمية وربطها بالمهارات الرقمية والمستجدات التكنولوجية.
- ضرورة تطوير برامج أكاديمية تربوية مبتكرة تراعي التحولات الرقمية، وتُعزز قدرات الخريجين على المنافسة في سوق العمل، وتضمن توافق التعليم الجامعي مع متطلبات العصر الرقمي.
- ضرورة وجود خطط متكاملة لتطوير برامج تدريبية مستمرة لتحسين المهارات الحياتية لدى الطلبة الخريجين.
- هناك ضعف في دمج المهارات الرقمية والتقنيات الحديثة في البرامج الأكاديمية التربوية، حيث أن بعض البرامج الأكاديمية لا تتضمن مكونات كافية تتعلق بالمهارات والثقافة الرقمية، مثل توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي، التعليم الإلكتروني، تحليل البيانات، أو إنتاج المحتوى الرقمي، مما يحذر من جاهزية الخريجين لمتطلبات العصر الرقمي.
- التكامل بين الجامعات وسوق العمل لا زال ضعيفاً ومغيباً: تبين أن الشراكة بين الجامعات الفلسطينية وقطاعات العمل لا زالت ضعيفة ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، بما في ذلك غياب التنسيق مع مؤسسات التربية والتعليم والمؤسسات التقنية لتحديث البرامج بناءً على الاحتياجات المتغيرة.
- ضرورة تطوير السياسات التعليمية: هناك أهمية لمراجعة السياسات التعليمية على مستوى الجامعات الفلسطينية، بحيث يتم هيكلة البرامج التربوية لتشمل مكونات رقمية، وتدريب الكوادر الأكاديمية على أساليب التدريس الحديثة، وتكثيف فرص التدريب العملي لطلبة كليات التربية.
- ضرورة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية: خلصت الدراسة إلى أهمية تحسين البنية التحتية التكنولوجية في الجامعات، وتوفير بيئة تعليمية رقمية تفاعلية تدعم الابتكار وتوظيف التقنيات الحديثة، ولا يكون تطوير البرامج الأكاديمية يقتصر على المحتوى فحسب.

## التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة أوصت الباحثة بما يأتي:

- تبني استراتيجيات واضحة ومحدد لمواكبة التغيرات في سوق العمل بما يضمن القدرة على التنبؤ بالاحتياجات.
- وضع الخطط اللازمة لتحديد المهارات والكفاءات المطلوبة في سوق العمل في ضوء التحول الرقمي.
- اعتماد برامج تدريبية نوعية لتدريب الطلبة قبل خروجهم لسوق العمل.
- ضرورة اعتماد الجامعات برامج نوعية جديدة في العلوم التربوية لتغطية كافة متطلبات سوق العمل.
- اتخاذ سلسلة من الإجراءات التنفيذية لمواجهة التحديات التي تواجه الجامعات الفلسطينية وإيجاد الحلول اللازمة لها.
- ضرورة التنسيق المستمر للتعاون بين الجامعات وسوق العمل في العملية التعليمية والمهنية للخريجين لمساعدتهم على إيجاد الوظائف المناسبة وفقاً لمتطلبات سوق العمل في ضوء التحول الرقمي.

## أولاً: المراجع العربية

- أبو خليل، محمد، والزعبي، نواف (2023). دراسة تحليلية لواقع مواءمة مخرجات التعليم العالي الكويتي لمتطلبات سوق العمل وخطط التنمية، مجلة كلية التربية - جامعة الإسكندرية، (3):33-51  
<https://doi.org/10.21608/jealex.2023.307836>
- أبو ركة، طلال (2021). ورقة سياسات قطاعية حول الجامعات وتأهيل الشباب في سوق العمل، شبكة المنظمات الأهلية. 2022. <https://pngoportal.org/uploads/documents/2022/05/YxhyV.pdf>
- أبو شعالة، أمينة (2023). درجة ملاءمة البرامج التعليمية بكلية التربية لمتطلبات سوق العمل، المجلة العلمية لبحوث التعليم، 1 (1): 171-193. <https://doi.org/10.21608/sjses.2023.330711>
- ادعيس، أحمد، والكساب، على (2011). درجة امتلاك طلبة صف في الجامعات الأردنية للمهارات الاجتماعية من وجهة نظرهم، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، 11 (1): 13-24.
- بدري، أميرة (2017). متطلبات سوق العمل السعودي من تخصصات تقنية المعلومات: بين الواقع وتحديات التعليم العالي: دراسة تحليل مضمون، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، (3): 375-768.
- بن جمعة، نوف (2024). تصورات القيادات الأكاديمية حول ممارسات المواءمة المثلى بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الجامعات الفلسطينية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، 17(1): 199-235. <https://jeps.qu.edu.sa/index.php/jep/article/view/2634>
- جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني (2023). تقرير بمناسبة اليوم العالمي للشباب، استرجعت بتاريخ 12 / 8 / 2023، من: <http://www.pcbs.gov.ps>
- جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني (2019). تقرير عن البطالة بين الخريجين، استرجعت من: <http://www.pcbs.gov.ps>
- جود الله، حسن، وخضر، ولاء (2019). درجة مساهمة المساقات العملية في إكساب المهارات الحياتية لطلبة تخصص التربية الرياضية في جامعة النجاح الوطنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، 33(7): 1217-1240
- الحازمي، مبارك (2022). مستقبل الإعلام التربوي في ظل التحول الرقمي، مجلة بحوث التربية النوعية جامعة المنصورة، (67): 1218-1247. <https://doi.org/10.21608/mbse.2022.258960>
- داغر، أزهار، والطراونة، اخليف، والقضاة، محمد أمين (2016). درجة مواءمة مخرجات التعليم

- الأردني لحاجة سوق العمل، دراسات (العلوم التربوية)، (43)، ملحق (5): 2033-2049. الدرعان، نعيمة (2022). المهارات التربوية لدى طلبة التدريب الميداني بكلية التربية في جامعة الجوف: الواقع وسبل التطوير، المجلة العلمية لكلية التربية في جامعة أسيوط، 38 (11): 252-294. <https://doi.org/10.21608/mfes.2022.281128>
- الديري، زاهر (2019). درجة امتلاك معلمي المرحلة الثانوية في الأردن للمهارات الحياتية من وجهة نظرهم، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة آ البيت، الأردن.
- زقاوة، أحمد (2017). البرامج الأكاديمية ومدى استجابتها لاحتياج سوق العمل، مجلة التنمية البشرية، (7): 159-189.
- السعدي، رحاب (2023). تعزيز ممارسة قيم النزاهة الأكاديمية في الجامعات في ضوء التحول الرقمي: حلول مقترحة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس للشبكة العربية لضمان الجودة في الجامعات العربية، 5-7 ديسمبر 2023 / سلطنة عمان.
- سمودي، سهاد (2024). واقع برامج إعداد المعلمين في كليات التربية في الجامعات الفلسطينية في ضوء المعايير المهنية للمعلم الفلسطيني من وجهة نظر مديري المدارس الحكومية في مديرية جنين. المجلة العلمية في كلية التربية، 40(1): 182-217. <https://doi.org/10.21608/mfes.2024.340347>
- سمودي، سهاد (2023). دور الجامعات الفلسطينية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر القيادات التربوية فيها والجامعة العربية الأمريكية أنموذجاً، مجلة رابطة التربويين للآداب والعلوم النفسية والتربوية، 3(10): 139-168. <https://doi.org/10.69867/PEAJ0083>
- الشربيني، أحمد (2025). ملاءمة الإعداد الأكاديمي والمهني لخريجي الإعلام التربوي بالجامعات المصرية مع متطلبات سوق العمل من وجهة نظر مديري ووكلاء المدارس الثانوية: دراسة ميدانية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، 7 (91): 377-388. <https://doi.org/10.21608/ejsc.2025.432072>
- شهير، رندة (2023). التحول الرقمي في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بمحافظات فلسطين الجنوبية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، 43(3): [https://14/digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru\\_rhe/vol43/iss3](https://14/digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe/vol43/iss3)
- شلايشر، أندرياس (2019). التميز العالمي كيف نبني منظومة مدرسية للقرن الحادي والعشرين، (مكتب التربية العربي لدول الخليج، مترجم)، المملكة العربية السعودية.
- الشقري، شمعة (2020). مدى امتلاك خريجات كلية العلوم والآداب بشرونة للمهارات الحياتية وتوظيفها أثناء التدريب الميداني، مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية، (6): 81-115.
- صحراوي، عبد الله، وشبوح، نجات (2018). الأهداف الوجدانية: الغائب الأكبر في التدريس لماذا

- لا يهتم المدرسون بمقاربة الوجدان، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، 9(2): خاص الجزء الأول جويلية: 218-244.
- الصمادي، هشام (2015). دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الأردني، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، 5(3): -18 3.
- ضمايرة، جيهان، وضمايرة، روان (2020). الاستراتيجيات المقترحة للحلقة المفقودة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، 8(3): 179-200. <https://doi.org/10.53671/pturj.v8i3.135>
- الضويحي، عايد (2023). تصور مقترح لتطوير البرامج الأكاديمية في جامعة تبوك في ضوء جودة مخرجات التعلم العالمية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، 30(2،8): 370-391. <https://doi.org/10.25130/jtuh.30.8.2.2023.17>
- عبد العزيز، جيهان (2017). أثر نواتج التعلم على أداء طلاب الجامعة لمواكبة سوق العمل من وجهة نظرهم وأصحاب التوظيف، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (172، جزء أول). عبد القادر، رمضان (2021). رؤية مستقبلية لأنماط التعليم العالي السعودي لتلبية احتياجات سوق العمل من وجهة نظر خبراء التربية، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، 1(8): 76-12 <https://journals.iu.edu.sa/ESS/Main/Article/9837>
- عثمان، أسماء (2025). التحول الرقمي في التعليم قبل الجامعي على ضوء الجمهورية الجديدة: دراسة تحليلية، المجلة العلمية لكلية التربية-جامعة أسيوط، 41(4): 145-185. <https://doi.org/10.21608/mfes.2025.431140>
- العنزي، باسل (2024). المهارات الحياتية المتطلبة لدمج الشباب بسوق العمل في عصر الذكاء الاصطناعي دراسة ميدانية، مجلة البحوث التربوية والنفسية والاجتماعية، 43(204): 835-885 <https://doi.org/10.21608/jsrep.2024.442430>
- العموش، مالك، والزيود، محمد (2022). واقع مخرجات كليات العلوم التربوية ومواءمتها لحاجات سوق العمل في الجامعات الأردنية، مجلة كلية التربية/ جامعة أسيوط، 38(4 الجزء الثاني): 134-157 <https://doi.org/10.21608/mfes.2022.235719>
- العوهلي، خالد بن ناصر (2020). درجة مواءمة خريجي كليات التربية من الجامعات السعودية لسوق العمل التربوي من وجهة نظر القادة التربويين، مجلة كلية التربية، 20(3): 1-38.
- عبد المعطي، أحمد، وصالح، نعمات، والمطيري، أسماء (2024). البرامج التنافسية المستدامة مدخل لتطوير الجامعات الخاصة بدولة الكويت دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، 40(2،4): 188-205 <https://doi.org/10.21608/mfes.2024.378635>
- غيش، عز الدين (2024). دور رأس المال البشري في تحسين جودة التعليم العالي: دراسة حالة. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الوادي - الجزائر.

لشهب، أسماء، ولزعر، خيرة (2019). تقويم البرامج الجامعية في ضوء معايير (انكيت9 للجودة وعلاقته بجودة الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، مجلة العلوم النفسية والتربوية، 8(1): 326-342.

المرازيق، عماد، وبني أحمد، عودة (2023). تقييم جودة البرامج الأكاديمية في كلية العلوم التربوية بجامعة جرش من وجهة نظر الطلبة، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 3 (1): 662-678. <https://doi.org/10.53796/hnsj3140>

منصور، مصطفى، وعيسى، محمود (2018). الفجوة النوعية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية: الأسباب وآليات المواءمة، مجلة جامعة الأزهر - سلسلة العلوم الإنسانية، (20)، عدد خاص: 709-734 .

المطرف، عبد الرحمن (2020). التحول الرقمي للتعليم الجامعي في ظل الأزمات بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المجلة العلمية بكلية التربية، 36(7): 322-336.

اليونسيف (2008). دليل التدريب على نهج التعليم المبني على مهارات الحياة، عملن، الأردن: إدارة المناهج: استرجعت من: <https://www.unicef.org>

## ثانياً: المراجع العربية المترجمة

- Abdel Qader, R. (2021). A future vision for Saudi higher-education models to meet labor market needs from the perspective of education experts. *Islamic University Journal for Educational and Social Sciences*, 1(8): 12–76. <https://journals.iu.edu.sa/ESS/Main/Article/9837>
- Abdelaziz, J. (2017). The impact of learning outcomes on university students' performance to meet labor market needs from their and employers' perspectives. *Journal of the Faculty of Education – Al-Azhar University*, 172(Part 1).
- Abdel-Mo'ti, A., Saleh, N., & Al-Mutairi, A. (2024). Sustainable competitive programs as an approach to developing private universities in Kuwait: An analytical study. *Journal of the Faculty of Education*, 40(4,2): 188–205. <https://doi.org/10.21608/mfes.2024.378635>
- Abu Khalil, M., & Al-Zoubi, N. (2023). An analytical study of the alignment between Kuwaiti higher education outcomes and labor market requirements. *Journal of the Faculty of Education – Alexandria University*, 33(3): 51–73. <https://doi.org/10.21608/jealex.2023.307836>
- Abu Rukba, T. (2021). Sectoral policy paper on universities and youth qualification for the labor market. Palestinian NGO Network. Retrieved from: <https://pngoportel.org/uploads/documents/2022/05/YxhyV.pdf>
- Abu Sha'ala, A. (2023). The degree of alignment between the educational programs at the College of Education and labor market requirements. *Scientific Journal of Educational Research*, 1(1): 171–193. <https://doi.org/10.21608/sjses.2023.330711>
- Amoush, M., & Zayoud, M. (2022). Alignment of educational sciences faculties' outputs with labor market needs in Jordan. *Scientific Journal of the Faculty of Education – Assiut University*, 38(4, Part 2): 134–157. <https://doi.org/10.21608/mfes.2022.235719>
- Anzi, B. (2024). Life skills required to integrate youth into the labor market in the age of AI: A field study. *Journal of Educational, Psychological, and Social Research*, 43(204): 835–885. <https://doi.org/10.21608/jsrep.2024.442430>
- Dagher, A., Al-Tarawneh, A., & Al-Qudah, M. A. (2016). Alignment between Jordanian education outputs and labor market needs. *Dirasat: Educational Sciences*, 43(Supplement 5): 2033–2049.
- Dar'an, N. (2022). Educational skills among field-training students at Jouf University. *Scientific Journal of the Faculty of Education – Assiut University*, 38(11): 252–294. <https://doi.org/10.21608/mfes.2022.281128>
- Dhamaira, J., & Dhamaira, R. (2020). Strategies for bridging the gap between higher-

- education outcomes and the labor market. *Palestine Technical University Research Journal*, 8(3): 179–200. <https://doi.org/10.53671/pturj.v8i3.135>
- Deeri, Z. (2019). The degree to which secondary-school teachers in Jordan possess life skills. Unpublished doctoral dissertation. Al al-Bayt University, Jordan.
- Duwayhi, A. (2023). A proposed vision for developing academic programs at the University of Tabuk. *Tikrit University Journal for Humanities*, 30(8,2): 370–391. <https://doi.org/10.25130/jtuh.30.8.2.2023.17>
- Ghabash, A. (2024). The role of human capital in improving the quality of higher education: A case study. Unpublished doctoral dissertation. University of El-Oued.
- Hazmi, M. (2022). The future of educational media under digital transformation. *Journal of Qualitative Education Research*, 67: 1218–1247. <https://doi.org/10.21608/mbse.2022.258960>
- Jodallah, H., & Khader, W. (2019). Practical courses and students' life skills at An-Najah National University. *An-Najah University Journal for Research (Human Sciences)*, 33(7): 1217–1240.
- Lashhab, A., & Lazaar, K. (2019). Evaluating university programs using ANQAHE standards. *Journal of Psychological and Educational Sciences*, 8(1): 326–342.
- Maraziq, I., & Bani Ahmed, O. (2023). Evaluating the quality of academic programs at Jerash University. *Journal of Human and Natural Sciences*, 3(1): 662–678. <https://doi.org/10.53796/hnsj3140>
- Mutraf, A. (2020). Digital transformation of university education during crises. *Scientific Journal of the Faculty of Education*, 36(7): 322–336.
- Ouhali, K. (2020). Alignment of graduates of colleges of education with educational labor market needs. *Journal of the Faculty of Education*, 20(3): 1–38.
- Palestinian Central Bureau of Statistics. (2019). Report on unemployment among graduates. Retrieved from: <http://www.pcbs.gov.ps/>
- Palestinian Central Bureau of Statistics. (2023). International Youth Day Report. Retrieved from: <http://www.pcbs.gov.ps/>
- Sadi, R. (2023). Enhancing academic integrity in universities under digital transformation. Paper presented at the 5th International Conference of the Arab Network for Quality Assurance in Higher Education, Oman.
- Sahraoui, A., & Shabbouh, N. (2018). Affective objectives in teaching. *Human Resources Development Research Unit Journal*, 9(2): 218–244.
- Samoudi, S. (2023). The role of Palestinian universities in sustainable development.

- Journal of the Association of Educators for Educational, Psychological, and Social Sciences, 3(10): 139–168.
- Samoudi, S. (2024). Teacher-preparation programs in Palestinian universities. *Scientific Journal of the Faculty of Education*, 40(1): 182–217.
- Schleicher, A. (2019). *Global excellence: How to build a 21st-century school system*. Arab Bureau of Education for the Gulf States.
- Shaqri, S. (2020). Life skills among graduates of the College of Science and Arts in Sharurah. *Journal of Arts for Psychological and Educational Studies*, 6: 81–115.
- Shareer, R. (2023). Digital transformation in public higher-education institutions in southern Palestine. *Association of Arab Universities Journal for Research in Higher Education*, 43(3).
- Shirbini, A. (2025). Suitability of educational media graduates' preparation to labor market requirements. *Egyptian Journal of Media Research*, 7(91): 377–388. <https://doi.org/10.21608/ejsc.2025.432072>
- Zaqawa, A. (2017). Academic programs and their responsiveness to labor market needs. *Journal of Human Development*, 7: 159–189.
- UNICEF. (2008). *Life Skills-Based Education Training Manual*. Retrieved from: <https://www.unicef.org>

### ثالثاً: المراجع الأجنبية

- Alanazi, A., & Benlaria, H. (2023). Bridging higher education outcomes and labour market needs: A study of Jouf University graduates in the context of Vision 2030. *Social Sciences*, 12: 360. <https://doi.org/10.3390/socsci12060360>
- Boiko, O., Bondar, M., Boiko, L., Byrkovych, T., Furdychko, A., & Hurbanska, A. (2023). The digital age of higher art education (European experience): Professional competence, development, innovation. *Journal of Higher Education Theory and Practice*, 23(13): 85–105. <https://doi.org/10.33423/jhetp.v23i13.6320>
- Brdese, H. (2021). A divergent view of the impact of digital transformation on academic organizational and spending efficiency. *Sustainability*, 13(13): 7048. <https://doi.org/10.3390/su13137048>
- Deming, D. (2017). The growing importance of social skills in the labor market. *The Quarterly Journal of Economics*, 132(4): 1593–1640. <https://doi.org/10.1093/qje/qjx022>
- Etshim, R. (2017). Collaboration between higher education and labor market in Kinshasa, DR. *Higher Education and Labor Market in Kinshasa*, 7(1): 1–17.
- Guo, J., Tang, X., Marsh, H. W., Parker, P., Basarkod, G., Sahdra, B., Ranta, M., &

- Salmela-Aro, K. (2023). The roles of social-emotional skills in students' academic and life success. *Journal of Personality and Social Psychology*, 124(5): 1079–1110. <https://doi.org/10.1037/pspp0000426>
- Hashim, M., Tlemsani, I., & Matthews, R. (2021). Higher education strategy in digital transformation. *Education and Information Technologies*. <https://doi.org/10.1007/s10639-021-10739-1>
- Holm, P. (2024). Impact of digital literacy on academic achievement. *E-Learning and Digital Media*, 22(2): 139–155. <https://doi.org/10.1177/20427530241232489>
- Jaya, J., Antony, R., Joseph, J., George, A., & Jacob, G. (2025). Emotional literacy as curriculum. *Frontiers in Education*, 10: 1610746. <https://doi.org/10.3389/educ.2025.1610746>
- Lauder, H., & Mayhew, K. (2020). Higher education and the labour market. *Oxford Review of Education*, 46(1): 1–9. <https://doi.org/10.1080/03054985.2019.1699714>
- Liu, Y., Wang, W., & Xu, E. (2025). The effectiveness of learning analytics-based interventions. *SAGE Open*, 15(2). <https://doi.org/10.1177/21582440251336707>
- Lutz, W. (2025). The growing gap in cognitive skills within and between countries. *Vienna Yearbook of Population Research*, 23: 1–10. <https://doi.org/10.1553/p-5g8c-k457>
- Manuelli, R. E., & Seshadri, A. (2014). Human capital and the wealth of nations. *American Economic Review*, 104(9): 2736–2762. <http://www.jstor.org/stable/43495331>
- Marceline, N. M. (2024). Development of cognitive skills in the field of education. *American Journal of Educational Research*, 12(7): 232–239. <https://pubs.sciepub.com/education/12/7/3/index.html>
- Mocanu, C., Zamfir, A., & Pirciog, S. (2014). Matching curricula with labour market needs. *Social and Behavioral Sciences*, 149: 602–606. <https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2014.08.234>
- Naqvi, S. H., & Chandra, R. (2025). Cognitive abilities and life skills. *Journal of Neonatal Surgery*, 14(12s): 233–242. <https://www.jneonatsurg.com/>
- Paredes-Chacín, A. J., Vargas-Escobar, L. A., Inciarte-González, A., & Mercado-Porras, C. (2023). Assessment of learning. *Revista de Ciencias Sociales (Ve)*, 29(1): 18–34.
- Rêgo, B. S., Lourenço, D., Moreira, F., & Pereira, C. S. (2023). Digital transformation, skills and education. *Industry and Higher Education*, 38(4): 336–349. <https://doi.org/10.1177/09504222231208969>
- Al-Rashaidan, E., & Al-Thwaini, T. (2021). Bridging the gap between higher education and the labor market needs in Saudi Arabia: The role of high education institutions. *Multicultural Education*, 7(8): 1–10. <https://doi.org/10.5281/zenodo.5294203>

- Sagindykova, G., Mauina, G., Zholmukhanova, A., Adiyetova, E., & Tasmaganbetov, A. (2025). The transformation of labor in the digital age. *International Journal of Innovative Research and Scientific Studies*, 8(5): 575–584. <https://doi.org/10.53894/ijirss.v8i5.8769>
- Sarabdeen, M., & Alofaysan, H. (2023). Investigating the impact of digital transformation on the labor market. *Economies*, 11(1): 12. <https://doi.org/10.3390/economies11010012>
- Al Taweel, I. (2020). The impact of higher education outcomes on labor market requirements under the vision of Saudi Arabia 2030. *International Journal of Advanced and Applied Sciences*, 7(6): 110–115. <https://doi.org/10.21833/ijaas.2020.06.014>
- Tino, C., & Fedeli, M. (2024). The importance of soft skills for employability. *Italian Journal of Educational Research*, 33: 205–218. <https://doi.org/10.7346/sird-022024-p205>
- Trevisan, L. V., Eustachio, J. H. P. P., Dias, B. G., et al. (2024). Digital transformation towards sustainability. *Environment, Development and Sustainability*, 26: 2789–2810. <https://doi.org/10.1007/s10668-022-02874-7>
- UNESCO. (2024). Life skills and citizenship education framework..
- Woishi, W. (2019). The impact of digitalization on the economy of KSA. *International Journal of Engineering Applied Sciences and Technology*, 4: 312–316. <https://doi.org/10.33564/IJEAST.2019.v04i04.051>

## التحديات التي تواجه التعليم المهني بالمحافظات الجنوبية لفلسطين من وجهة نظر معلّميه

أ. هناء حيدر الأسطل<sup>1</sup>، أ.د. مهنا محمد غنايم<sup>2</sup>، د. رندة عيد شرير<sup>1</sup>

<sup>1</sup>كلية التربية، جامعة الأقصى، فلسطين

<sup>2</sup>كلية التربية، جامعة المنصورة، مصر

**Mrs. Hanaa Hidar Moustafa El-Astal<sup>1</sup>\*, Prof. Mehany Mohamed  
Ghanaïem<sup>2</sup>, Dr. Randa Ead shraïr<sup>1</sup>**

<sup>1</sup> Faculty of Education, Al-Aqsa University, Palestine.

<sup>2</sup> Faculty of Education, Mansoura University, Egypt.

\* الباحث المراسل: hh.alastal@alaqsa.edu.ps

## The Challenges Facing Vocational Education in the Southern Governorates of Palestine from the Perspective of Its Teachers.

### Abstract

*The study aimed to identify the challenges facing vocational education in the southern governorates of Palestine from the perspective of its teachers. It used a descriptive-analytical method and collected data with a questionnaire. The sample included 88 male and female teachers.*

*The findings revealed that the most significant challenges include: the limited number of vocational schools, the lack of financial incentives and rewards, and the absence of a risk allowance for vocational teachers. The results also showed statistically significant differences between the mean scores of the sample's responses regarding the challenges facing vocational education in the southern governorates of Palestine, attributed to the gender variable, with differences favoring males. On the other hand, no statistically significant differences were found with respect to the variables of academic qualification, specialization, and years of service.*

*Based on these findings, the study recommends increasing the financial allocations provided to vocational schools to meet their equipment and technology needs, establishing a plan for regular equipment and supply maintenance in vocational schools, and developing remedial programs to improve the academic achievement of students enrolled in vocational schools*

**Keywords:** *Challenges, Vocational Education, Southern Governorates.*

## التحديات التي تواجه التعليم المهني بالمحافظات الجنوبية لفلسطين من وجهة نظر معلميّه

### ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه التعليم المهني في المحافظات الجنوبية بفلسطين من وجهة نظر معلميّه. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة أداة لجمع البيانات، وطُبِّقَت على عينة بلغ عددها (88) معلماً ومعلمة. أظهرت النتائج أن أبرز التحديات: قلة عدد المدارس المهنية، وقلة الحوافز والمكافآت المادية، وعدم وجود علاوة مخاطرة للمعلم المهني. كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة للتحديات التي تواجه التعليم المهني في المحافظات الجنوبية بفلسطين، تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي، وكانت الفروق لصالح الذكور. في المقابل، لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغيرات المؤهل العلمي، والتخصص، وسنوات الخدمة. وبناءً على النتائج، توصي الدراسة بزيادة المخصصات المالية المقدّمة للمدارس المهنية لسدّ حاجتها من الأجهزة والتقنيات، ووضع خطة للصيانة الدورية للأجهزة واللوازم في المدارس المهنية، بالإضافة إلى وضع برامج علاجية لتحسين مستوى التحصيل الدراسي لبعض الطلبة الملحقين بالمدارس المهنية.

**الكلمات المفتاحية:** التحديات، التعليم المهني، المحافظات الجنوبية.

## مقدمة

يتميّز العصر الحالي بسرعة تقدّمه العلمي والتكنولوجي، ويُعدّ التعليم من أهم الوسائل التي تُسهم في التطوّر والتقدّم لمواكبة التغيرات التي تطرأ على مختلف المجالات؛ لذا وجب الاهتمام بالإنسان والاستثمار في رأس المال البشري من أجل تأهيله، وتطوير إمكاناته، وحشد طاقاته لخدمة المجتمع. فلا عجب أن المجتمعات المتطوّرة تولي نظامها التعليمي عنايةً خاصة، لما له من دور في إنتاج المعرفة التي تُحدث التطوّر والتقدّم.

ومن هذا المنطلق، تحاول النظم التعليمية، على اختلاف مستوياتها، أن تتقدّم وتتطوّر، وتجتهد في توظيف جميع إمكاناتها لمواكبة حركة النمو والتغيير في المجتمعات، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إعداد القوى البشرية المؤهلة والمدربة. لذلك، ينبغي الاهتمام بمختلف أنواع التعليم التي تُسهم في تحقيق التنافسية العالمية (أبو شعيرة، 2008).

وفي سبيل تحديد المهن والأعمال التي تتناسب مع الإعداد العملي والمعرفي والثقافي للمتعلّمين، وبما يتوافق مع قدراتهم ومهاراتهم، اتجهت معظم دول العالم إلى التعليم التقني والمهني؛ إذ يُكسب المتعلّمين مهارات عملية تكشف عن ميولهم واتجاهاتهم، وتغرس في نفوسهم حبّ العمل اليدوي. ويُعدّ التعليم المهني عنصراً أساسياً واستراتيجياً في إكساب المتعلّمين المهارات التي يحتاجها المجتمع في شتى قطاعاته.

كما يُعدّ التعليم المهني مصدراً مهماً لتوفير العمالة المدربة على أسس علمية تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمعات، مما يؤدي إلى تقليل معدلات البطالة، وتنمية الموارد البشرية، وتلبية احتياجات سوق العمل (القريناوي وآخرون، 2018).

هذا، ويُعدّ التعليم المهني نمطاً من أنماط التعليم النظامي، إذ يتضمن الإعداد التربوي، وإكساب المهارات اليدوية والمعرفة المهنية، وتقوم به مؤسسات تعليمية نظامية على مستوى المرحلة الثانوية، بهدف إعداد عمال مهرة في مختلف التخصصات الصناعية، والزراعية، والصحية، والإدارية، وغيرها، وذلك بعد فترة دراسية مدتها سنتان تعقب مرحلة التعليم الأساسي (محاسنة، 2011). ويُعدّ التعليم المهني جانباً رئيساً من العملية التربوية، كونه يشتمل على التعليم العام، والدراسة التكنولوجية، والخبرات العلمية، والمهارات المرتبطة بالتعليم المهني في مختلف القطاعات، كما يقوم بالإعداد للعمل اليدوي المنتج، ويسهم في إعداد المواطن الصالح من خلال تنمية كفاءاته. ويهدف التعليم المهني إلى:

- تلبية احتياجات المجتمع من القوى البشرية في مختلف التخصصات المهنية، لتحقيق الاكتفاء الذاتي، والنمو الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.
- توفير مجالات مهنية متنوعة ومتعددة لإشباع طموحات الأفراد وحاجاتهم، وإتاحة الفرصة لاختيار ما يتناسب مع قدراتهم.

- الاستفادة من التجارب والخبرات العلمية في مواقع العمل، والإلتقان بقدر الإمكان؛ فقد روى الإمام البيهقي رحمه الله- عن أم المؤمنين عائشة بنت الصديق رضي الله عنها وعن أبيها- أنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله تعالى يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه».
- إضفاء الإيجابية على مختلف المعارف من خلال ربط النظرية بالتطبيق، والدراسة بالحياة (أبو شعيرة، 2008).
- ولضمان الكفاءة والفاعلية في التعليم المهني، لا بدّ من وجود مجموعة من الخصائص التي تميز التعليم المهني الناجح عن غيره، وهي:
- وجود صلة وثيقة بين الأهداف التعليمية والتربوية من جهة، والعمل والإنتاج من جهة أخرى.
- مواكبة التطورات التكنولوجية، والاستمرار في تحديث الأساليب والوسائل.
- المزج والتكامل بين التدريب في مواقع العمل، والتدريب في المؤسسات التعليمية.
- التكامل والتفاعل بين الجانبين النظري والعملي.
- انسجام التعليم المهني الناجح مع البيئة، من خلال التخطيط وتوفير مستلزمات الأمن والسلامة للعاملين والتجهيزات.
- اتسام التعليم المهني بالمرونة والتنوع، بحيث يُلبّي الاحتياجات المختلفة للدارسين، وينمّي القدرة على التعلم الذاتي وفق قدراتهم.
- مساعدة الأفراد على فهم قيم العمل السائدة في السياق الاجتماعي والثقافي للمجتمع.
- الإسهام في تطوير النظام التربوي، ومواءمته لمتطلبات الاقتصاد الوطني (أبو عصبه، 2005).
- يواجه التعليم المهني مجموعة من الإشكاليات خلال تاريخه الطويل، تتمثل في النظرة الدونية من قِبَل المجتمع تجاه التعليم المهني والتقني، وارتباطه بالحرف اليدوية في أذهان الناس. ويضاف إلى ذلك عدم استيعاب سوق العمل المحلية لعدد كبير من خريجي الكليات، وضعف الارتباط بين مسارات التعليم المهني ومسارات التعليم الأكاديمي، فضلاً عن ضيق مساحة التعليم المهني ومحدودية أنواعه وتخصصاته، على الرغم من التوجهات الجادة في السنوات الأخيرة لتوسيع نطاقه. كما توجد إشكاليات أخرى تتعلق بالتمويل والاحتياجات المالية لإنشاء المباني وتجهيزها، وتوفير الأجهزة والمعدات الحديثة (النملة، 2017).
- ويُلاحظ اليوم أن الملتحقين بالتعليم المهني لا يملكون فناعة حقيقية بأهميته، إذ إن الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية كثيراً ما تحول بينهم وبين مواصلة تعليمهم الأكاديمي، مما يدفعهم إلى التوجه نحو التعليم المهني. وتُعدّ فلسطين من الدول التي أدركت أهمية التعليم المهني في الإسهام

بتقدّم وتطوّر مجتمعا؛ فمنذ مجيء السلطة الفلسطينية بدأ الاهتمام بالتعليم المهني، حيث عملت على إنشاء المدارس المهنية باعتباره أحد روافد التعليم الذي يُسهم في توفير مخرجات بشرية تمتلك مهارات قادرة على إحداث التغيير الإيجابي، بما يلبي متطلبات سوق العمل من الكوادر المؤهلة مهنيًا وعلميًا (نصر الله، 2018).

وترجع نشأة التعليم المهني في فلسطين إلى ما قبل 144 عامًا، عندما سمحت الحكومة العثمانية لسكان والطوائف عام 1856م بإنشاء مدارس تتناسب رعاياها، وبذلك انتشرت المدارس. وقد تم إنشاء مدرسة دار الأيتام السورية عام 1860م كأول مدرسة اهتمّت بالتدريب المهني والحرف اليدوية. في العهد البريطاني، تم إنشاء دار الأيتام الإسلامية في القدس عام 1922م كمدرسة صناعية تحت إشراف المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين، وذلك بهدف مساعدة الأيتام وتوفير حياة كريمة لهم. وفي عام 1963م أنشئت المدرسة المهنية السليان في بيت لحم (أبوحنّا وآخرون، 1997).

أما البداية الحقيقية للتعليم المهني في فلسطين فكانت عام 1930م، حين أنشئت مدرسة خضوري الزراعية في طولكرم، لتعليم أبناء القرى العربية الذين أنهوا المرحلة الابتدائية، وكانت مدة الدراسة فيها سنتين. كما أوردت الموسوعة الفلسطينية أن التعليم المهني طُبّق أيضًا في مدرسة حيفا الصناعية عام 1933م، وهي مدرسة مهنية حكومية زُوّدت بالمعدات والأدوات والأجهزة اللازمة عام 1936م. وقد كانت مدة الدراسة فيها سنتين، تبدأ من عمر 14-17 سنة، وكان يلتحق بها الطلبة الذين أنهوا المرحلة الابتدائية. كذلك تم إنشاء أول مركز تدريب في القدس عام 1948م عن طريق الاتحاد اللوثري، وكان معظم الطلبة المسجلين فيه من الأيتام وأبناء الفقراء (العاجز، 2008).

وساهمت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بدور مهم في تطوير التعليم المهني، من خلال إنشاء مركز تدريب مهني في قلنديا عام 1953م، وآخر في غزة عام 1954م، وذلك لتأهيل أبناء اللاجئين مهنيًا ومساعدتهم على إعالة أسرهم (معياري، 1991)، ومنذ عام 1958م أصبح التعليم تحت مظلة وزارة التربية والتعليم الأردنية، وقد عانى نظام التعليم المهني، شأنه شأن بقية الأنظمة التعليمية، من مرارة الاحتلال الإسرائيلي وافقاره إلى الإدارة الموحّدة والتشريعات الفاعلة. كما تم توجيه التعليم المهني لخدمة اقتصاد الاحتلال من خلال إنشاء مراكز تدريب قصيرة المدة لا تتجاوز ثمانية أشهر، لإعداد عمال للعمل في الداخل الإسرائيلي بأجور متدنية، مما أدى إلى استنزاف الموارد البشرية وتضرر الاقتصاد الفلسطيني (حبيب، 2017).

كما ازداد الاهتمام بالتعليم المهني مع مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أولي هذا القطاع عناية خاصة. فقد تم إنشاء عدة مدارس مهنية، منها أربع مدارس في الضفة الغربية، وهي: مدرسة جدين الصناعية، ومدرسة قلقيلية الثانوية الصناعية، ومدرسة سلفيت الصناعية بنين، ومدرسة بنات دورا الثانوية. أما في غزة، فقد تم إنشاء مدرسة دير البلح الصناعية بنين، ومدرسة عبد

المعطي الرئيس بنات، ومدرسة هاني نعيم الزراعية بنين (النملة، 2017).

وقامت وزارة التربية والتعليم العالي عام 2014م بتعزيز التوجّه المجتمعي نحو التعليم المهني من خلال حملة إعلامية هدفت إلى زيادة الوعي بأهمية هذا النوع من التعليم. كما عملت الوزارة على تجهيز المراكز المهنية بالمعدات والأجهزة الحديثة، وتوفير مدربين متخصصين في مجالات متنوعة. وفي عامي 2015م-2016م، نُفِّذَ تبادل ثقافي بين فلسطين وعدد من الدول المتقدمة في مجال التعليم المهني، من خلال استضافة وفود طلابية. وفي عام 2016م، أصدرت الوزارة مجلة علمية بعنوان تقنيات معاصرة بهدف خدمة سوق العمل.

كما وضعت الوزارة سياسات لتطوير منظومة التعليم المهني في الجوانب الإدارية والأكاديمية والمالية، ضمن إطار وزارة التربية والتعليم العالي. وفي عام 2017م، وضمن الشراكة والتعاون مع دول صديقة، قامت الوزارة بابتعاث وفود محلية من المعلمين إلى دول متقدمة في التعليم المهني، مثل اليابان، لتبادل الخبرات، وفي المقابل استقدمت خبراء دوليين في التعليم المهني إلى فلسطين. أما فيما يتعلق بالمناهج، فقد افتتحت الوزارة خلال العام الدراسي 2017م-2018م تخصصات مهنية جديدة تتوافق مع متطلبات سوق العمل (وزارة التربية والتعليم، 2017)، وفيما يلي جدول يوضح المدارس الثانوية المهنية في المحافظات الجنوبية لفلسطين، وأعداد الطلبة والمعلمين والتخصصات، وفق إحصائية الأعوام 2017م-2022م.

**جدول 1: بيان المدارس الثانوية المهنية في المحافظات الجنوبية لفلسطين وأعداد الطلبة والمعلمين والتخصصات حسب إحصائية عام (2017-2022م)**

المدرسة	سنة النشأة	الطلبة	المعلمين	التخصصات
دير البلح الصناعية للذكور	2000م	476 طالب	32 معلماً	تصميم وتطوير صفحات الويب، صيانة الحاسوب الإلكترونيات الصناعية، الطاقة المتجددة، كهرباء الاستعمال والنجارة والديكور، ميكانيكا السيارات، كهرباء السيارات
هاني نعيم الزراعية للذكور	1954م	119 طالب	33 معلماً	الإنتاج الحيواني والإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية
عبد المعطي الرئيس للبنات	2003م	376 طالبة	25 معلمة	الفرع الصناعي
				فرع الاقتصاد المنزلي
				تصميم صفحات انترنت_ تطبيقات الموبايل_ تصميم جرافيك_ صيانة حاسوب
				فن التجميل. تصميم الأزياء وتصنيع الملابس

المصدر: وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، الكتاب الإحصائي السنوي للتعليم العام في محافظات غزة، فلسطين (2022، 2017م)

## مشكلة الدراسة وأسئلتها

رغم الجهود المبذولة من قِبَل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية للارتقاء بمستوى التعليم المهني في فلسطين، إلا أنه لم يُحقّق التقدّم المطلوب مقارنةً بالتعليم الأكاديمي. وقد لاحظ الباحثون ذلك من خلال عملهم كأكاديميين في الجامعات، حيث يُسجّل إقبالاً كبيراً على التعليم الأكاديمي مقابل ضعف الإقبال على التعليم المهني؛ إذ تبلغ نسبة التوجّه نحو التعليم المهني 8% فقط، في حين تصل نسبة الإقبال على التعليم الأكاديمي إلى 92%. وتشير الدراسات إلى أن التعليم المهني في فلسطين يُعاني من العديد من المشكلات ونواحي القصور. فقد أكدت الأبحاث وجود تحديات كبيرة يواجهها هذا القطاع في فلسطين عامةً، وفي المحافظات الجنوبية خاصةً، الأمر الذي ينعكس سلباً على أداء معلّميهِ (خلف الله والمصري، 2018). كما ورد في الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم (2017-2022) أن: «اتجاهات المجتمع تجاه التعليم المهني ليست إيجابية» (وزارة التربية والتعليم العالي، 2017، 89)، وعليه تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤالين الآتيين:

- ما التحديات التي تواجه التعليم المهني بالمحافظات الجنوبية لفلسطين من وجهة نظر معلّميهِ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة للتحديات التي تواجه التعليم المهني بالمحافظات الجنوبية لفلسطين تُعزى لمتغيّرات: (النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، والتخصص، وسنوات الخدمة)؟

## فرضيات الدراسة

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة للتحديات التي تواجه التعليم المهني بالمحافظات الجنوبية لفلسطين تُعزى لمتغيّر النوع الاجتماعي: (ذكر، أنثى).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة للتحديات التي تواجه التعليم المهني بالمحافظات الجنوبية لفلسطين تُعزى لمتغيّر المؤهل العلمي: (بكالوريوس، دراسات عليا).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة للتحديات التي تواجه التعليم المهني بالمحافظات الجنوبية لفلسطين تُعزى لمتغيّر التخصص: (علوم إنسانية، علوم طبيعية).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة للتحديات التي تواجه التعليم المهني بالمحافظات الجنوبية لفلسطين تُعزى لمتغيّر سنوات الخدمة: (أقل من 5 سنوات، من 5 \_ 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات).

## أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف إلى التحديات التي تواجه التعليم المهني بالمحافظات الجنوبية لفلسطين من وجهة نظر معلميها.
- الكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة للتحديات التي تواجه التعليم المهني بالمحافظات الجنوبية لفلسطين تُعزى لمتغيرات: (النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، والتخصص، وسنوات الخدمة).

## أهمية الدراسة

تقسيم مشكلة الدراسة إلى:

### أولاً: الأهمية النظرية

- تُعنى بالفائدة العملية للدراسة، وكيف يمكن استخدام نتائجها لحل مشكلات واقعية أو تطوير ممارسات معينة. أنها تتزامن مع الجهود المبذولة من قبل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية للارتقاء بمنظومة التعليم المهني وتطويرها، بما يُلبّي احتياجات المجتمع الفلسطيني من متطلبات التنمية.
- تُواكب التوجهات التربوية المعاصرة التي تدعو إلى الاهتمام بتطوير التعليم المهني لمواجهة المتطلبات والتحديات الحالية والمستقبلية.

### ثانياً: الأهمية التطبيقية

- قد تُساهم في توضيح أهمية التعليم المهني وجدواه، وتكوين اتجاهات إيجابية نحوه من قبل الطلبة.
- قد تُفيد المسؤولين في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية من خلال الاستفادة من خبرات الآخرين، والاسترشاد بها في تطوير التعليم المهني في المحافظات الجنوبية لفلسطين.

## حدود الدراسة

تتحدد الدراسة بالحدود التالية:

- **الحد الموضوع:** التحديات التي تواجه التعليم المهني بالمحافظات الجنوبية لفلسطين.
- **الحد البشرية:** اعتمدت الدراسة على استطلاع آراء معلّمي مدارس التعليم المهني بالمحافظات الجنوبية لفلسطين.
- **الحدود المؤسساتية:** مدارس التعليم المهني بالمحافظات الجنوبية لفلسطين، وهي: (مدرسة هاني نعيم الثانوية الزراعية بمحافظة شمال غزة، ومدرسة عبد المعطي الريس الثانوية

- المهنية للبنات بمحافظة غزة، مدرسة دير البلح الثانوية الصناعية للبنين بمحافظة الوسطى).
- الحدود المكانية: المحافظات الجنوبية لفلسطين، وهي: (شمال غزة، وغزة، والوسطى، وخان يونس، ورفح).
- الحدود الزمانية: تم تطبيق الجزء الميداني من الدراسة خلال الفصل الأول من العام الدراسي 2022/2023م.

## مصطلحات الدراسة

### التعليم المهني (Vocational Education):

عُرّف التعليم المهني بأنّه: «مسار من مسارات التعليم هدفه إكساب المتعلم الفلسطيني مهارات علمية في تخصص معين يؤثر ويتأثر بسوق العمل (شلدان وأبوليلة، 2016: 31).

والتعليم المهني إجرائياً يعرف بأنّه: التعليم الذي يُكسب الطلبة المهارات المعرفية والمهارية داخل مؤسسات تعليمية نظامية، بهدف إعدادهم لخدمة المجتمع وتطويره. وتكون مدة هذا التعليم سنتين أو ثلاث سنوات، تبدأ بعد مرحلة التعليم الأساسي.

تعرف التحديات التي تواجه التعليم المهني إجرائياً: هي الصعوبات والمشكلات التي تعترض التعليم المهني، وتم قياسها في هذه الدراسة من خلال استبانة طوّرتها الباحثة خصيصاً لهذا الغرض.

## الدراسات السابقة

تعرض هذه الدراسة بعضاً من الدراسات العربية والأجنبية المرتبطة بموضوعها، والتي سيتم تقديمها وفق ترتيبها الزمني من الأقدم إلى الأحدث، وذلك بهدف توضيح الخلفية النظرية وتعزيز الإطار المعرفي للدراسة الحالية:

أجرى هايدي ولي (Heidi & Lei, 2014) دراسة هدفت إلى التعرف على التحديات التي تواجه التعليم المهني في الصين، والدروس المستفادة من إصلاح التعليم المهني الصيني الذي بدأ في تسعينيات القرن الماضي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال مراجعة كتابات مجموعة من الخبراء والممارسين في المجال. وتوصلت النتائج إلى أن المؤسسات المهنية الصينية شهدت تحولاً كبيراً على المستويين الكلي والجزئي، فعلى المستوى الكلي سعت إلى تعزيز الكفاءة الذاتية للقوى العاملة، أما على المستوى الجزئي فقد شهدت تغييرات كبيرة تمثلت في إعادة صياغة الأهداف، وتطوير البرامج والمناهج، وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى تطوير الإدارة المؤسسية للتعليم المهني. كما أشارت الدراسة إلى وجود نقص في أعداد معلمي التعليم المهني، ووجود عدد من المشكلات المتعلقة بالمستوى الأكاديمي، والمهارات، والخبرة العملية للمعلمين.

أعد **بابكر (2015)** دراسة هدفت إلى التعرف على واقع التعليم المهني والتقني، وما يعانيه من مشكلات، بالإضافة إلى معرفة أهميته بالنسبة للسودان ودوره في التنمية الاقتصادية، وذلك بالتطبيق على كلية الجريف. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة وتحليلها، وتم استخدام استبانتين كأداة لجمع البيانات، حيث طُبِّقَت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من (50) طالباً و(25) عضو هيئة تدريس. وتوصلت النتائج إلى أن التعليم المهني يساهم في زيادة معدلات التنمية، كما أن قلة التمويل تُعد من أبرز المشكلات التي تواجه التعليم التقني، بالإضافة إلى وجود ازدواجية بين التعليم المهني والتعليم الأكاديمي.

أجرت **النملة (2017)** دراسة هدفت إلى التعرف على واقع التعليم الثانوي المهني في محافظات غزة وسبل تطويره في ضوء بعض التجارب العالمية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع معلمي المدارس الثانوية المهنية في محافظات غزة، والبالغ عددهم (55) معلماً ومعلمة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أبرزها أن الدرجة الكلية لقياس واقع التعليم الثانوي المهني في محافظات غزة من وجهة نظر المعلمين بلغت وزناً نسبياً قدره (56.77%)، وهو ما يدل على مستوى متوسط.

أعد **العمرى (2019)** دراسة هدفت إلى التعرف على أبرز التحديات التي تواجه بيئة التعليم الجامعي وتحولها إلى مجتمع تعلم مهني في جامعة طيبة، وذلك من وجهة نظر الطلاب والطالبات. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم تطبيق الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وتكوّنت عينة الدراسة من (524) طالباً وطالبة من كليات الجامعة النظرية والعلمية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، كان من أبرزها: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الطلاب والطالبات بشأن التحديات التي تعيق تحول بيئة التعليم الجامعي إلى مجتمع تعلم مهني في جميع مكونات البيئة التعليمية الأكاديمية، وذلك بحسب متغير الجنس، باستثناء ما يتعلق بمحور «المتعلم»، حيث كانت الفروق لصالح الطالبات. كما أكدت نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير التخصص في جميع المكونات، وكانت لصالح الكليات النظرية، باستثناء محور «المناخ المؤسسي العام»، فقد جاءت الفروق فيه لصالح الكليات العلمية.

أعد **يبب وآخرون (Yeap et al., 2011)** دراسة هدفت إلى تسليط الضوء على قضايا التعليم التقني والمهني، والتحديات التي واجهها أثناء جائحة كورونا في ماليزيا. وقد تم اختيار المقالات المتعلقة بقضايا وتحديات التعليم المهني خلال فترة تعشي الوباء من قواعد بيانات عالمية، مثل: (Scopus, WoS, ERIC). وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها: أن من بين المشكلات التي واجهت التعليم المهني خلال هذه الفترة الافتقار إلى تحفيز الطلبة، وغياب الاستشارات المهنية، ووجود وصمة عار اجتماعية تجاه التعليم والتدريب المهني، بالإضافة إلى

أوجه قصور في موارد البنية التحتية. كما رُصدت تحديات تتعلق بجاهزية المدربين والمتدربين للتعليم الإلكتروني، إلى جانب صعوبات في الاتصال بالإنترنت، واستخدام منصات التعلم، ومحتوى المناهج. وقد تم تصنيف هذه التحديات على أنها من أبرز المعوقات التي واجهت التدريب والتعليم المهني خلال جائحة كورونا.

أما **المشرعي (2021)**، فقد أجرى دراسة هدفت إلى تشخيص واقع أداء القيادات الإدارية في كليات المجتمع والمعاهد الفنية والمهنية الحكومية في محافظة الحديدة، وذلك في ضوء التحديات المعاصرة (العالمية والمحلية)، بالإضافة إلى وضع تصور لتطوير أدائها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث وُزعت على عينة طبقية مقصودة بلغت (100) فرد من القيادات الإدارية في كليات المجتمع ومعاهد التعليم الفني والمهني. وتوصلت الدراسة إلى أن درجة تأثر أداء القيادات الإدارية بهذه التحديات حصلت على متوسط كلي بلغ (3.56 من 5)، أي بوزن نسبي قدره (71.1%)، ما يشير إلى درجة تأثر مرتفعة. وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات، من أهمها: وضع تصور لتطوير أداء القيادات الإدارية في كليات المجتمع ومعاهد التعليم الفني والمهني في محافظة الحديدة، في ضوء التحديات العالمية والمحلية الراهنة.

أعد كل من **خليفة، وعفونة، وعطير (2022)** دراسة هدفت إلى التعرف على مشكلات مدارس التعليم المهني في محافظات شمال فلسطين وسبل التغلب عليها. ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدمت الباحثات المنهج الكيفي، كما تم اعتماد المقابلة والمجموعات البؤرية كأدوات لجمع البيانات. وأظهرت نتائج الدراسة وجود مجموعة من المشكلات التي تعاني منها مدارس التعليم المهني، تمثلت في: ضعف البنية التحتية، وقلة عدد المدارس والمشاكل، ونقص في المعدات والأجهزة، إضافة إلى النظرة الدونية للتعليم المهني من قبل المجتمع، وغياب الوعي ونقص الخبرة، وتدني التحصيل الأكاديمي للطلبة، وضعف مواءمة المناهج مع التطورات الحديثة ومستويات الطلبة. كما أوصت الدراسة بجملة من المقترحات لتطوير مدارس التعليم المهني، من أبرزها: ضرورة توفير ميزانيات مناسبة، وتوفير الأجهزة والمعدات، وزيادة عدد المدارس، وتفعيل دور الخبراء التربويين في توعية المجتمع بأهمية التعليم المهني، إلى جانب إرسال بعثات من المعلمين إلى الخارج، وتوفير مشاغل مهنية متخصصة، وتطوير المناهج بما يعزز دور التعليم المهني في التنمية.

## مناقشة الدراسات السابقة

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالتعليم المهني، وجود تنوع واضح في مواضيعها وأهدافها وأدواتها البحثية، بما يعكس تعدد الجوانب التي تناولتها هذه الدراسات. كما يلاحظ وجود اهتمام واسع ومتزايد بموضوع التعليم المهني، خاصة في ظل التحديات التنموية

والاقتصادية التي تواجهها المجتمعات. وقد هدفت معظم الدراسات السابقة إلى التأكيد على أهمية التعليم المهني، وبيان دوره في تلبية احتياجات سوق العمل وتحقيق التنمية المستدامة.

### أوجه الاتفاق مع الدراسات السابقة من حيث:

منهج الدراسة: وقد اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما هو الحال في دراسة (النملة، 2017؛ بابكر، 2015؛ التشريعي، 2021). ويُعد هذا المنهج مناسباً لطبيعة موضوع التعليم المهني، لما يتيح من قدرة على وصف الظواهر وتحليلها واستخلاص النتائج منها بما يدعم تحقيق أهداف البحث.

أداة الدراسة: استخدمت الدراسة الحالية الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد اتفقت في ذلك مع دراسة التشريعي (2021).

مجتمع الدراسة: اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات في طبيعة مجتمع الدراسة، كما هو الحال في دراسة بريك (2014).

عينة الدراسة: هناك تقارب بين عينة الدراسة الحالية وعينة بعض الدراسات السابقة، مثل دراسة النملة (2017).

بالإضافة إلى ذلك، فقد اتفقت جميع دراسات التعليم المهني على التأكيد بأهمية هذا النوع من التعليم، باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق التقدم، ووسيلة لرفع كفاءة الموارد البشرية، والنهوض بالواقع التعليمي والاقتصادي للمجتمعات.

لقد تم الاستفادة من الدراسات السابقة في بناء وتصميم الاستبانة، وتحديد فقراتها ومجالاتها للدراسة الحالية، وتحديد المنهج المناسب للدراسة وهو المنهج الوصفي التحليلي، واختيار مجتمع الدراسة وعينتها، وتدعيم نتائج الدراسة بالدراسات السابقة، وتفسير نتائج الدراسة، والاستعانة بالمراجع الواردة في الدراسات السابقة، والتعرف إلى الأساليب الإحصائية المناسبة (المتوسطات، والانحرافات المعيارية، واختبارات T، ومعاملات الارتباط، وفحص معاملات الصدق والثبات لأداة الدراسة).

ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بانفرادها في التعرف إلى التحديات التي تواجه التعليم المهني في المحافظات الجنوبية لفلسطين، من وجهة نظر معلميه.

## إجراءات الدراسة الميدانية:

### أولاً: منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى وصف وتحديد وتوضيح موضوع الدراسة بعنوان: «التحديات التي تواجه التعليم المهني في المحافظات الجنوبية لفلسطين من وجهة نظر معلّميّه»، وذلك من خلال منهجية علمية صحيحة، تُمكن من تصوير نتائج الدراسة المستخلصة في شكل أرقام قابلة للتفسير والتحليل.

### ثانياً: مجتمع الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع معلّمي ومعلّمات المدارس المهنية، والبالغ عددهم - حسب الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2022-2023 - (90) معلّماً ومعلّمة، ويُوضح الجدول التالي توزيع المجتمع حسب المدرسة.

### جدول 2: توزيع مجتمع الدراسة حسب المدرسة

العدد	المدرسة
32	دير البلح الصناعية
25	عبد المعطي الرئيس للبنات
33	هاني نعيم الزراعية (نكور)
90	المجموع الكلي

### ثالثاً: عينة الدراسة

أتبع أسلوب العينة المسحية لمجتمع الدراسة، حيث بلغت العينة (90) استبانة، وذلك وفقاً لقانون حجم العينة. وقد تم توزيع الاستبانات على جميع المدارس المهنية في المحافظات الجنوبية لفلسطين، وتم استردادها جميعاً، مع استبعاد استبانتين لعدم اكتمال البيانات، لتبلغ بذلك نسبة الاسترداد (97.7%). ويُعد هذا الأسلوب مقبولاً ومناسباً لإجراء التحليل الإحصائي والتحقق من الفرضيات الإحصائية.

## رابعاً: الوصف الإحصائي لأفراد العينة وفق البيانات الأولية

## وصف الخصائص والبيانات الشخصية:

## جدول 3: الوصف الإحصائي لأفراد العينة وفق البيانات الأولية

النسبة %	التكرار	المتغيرات	
67.0	59	ذكر	النوع الاجتماعي
33.0	29	أنثى	
100.0	88	المجموع الكلي	
84.1	74	بكالوريوس	المؤهل العلمي
15.9	14	دراسات عليا	
100.0	88	المجموع الكلي	
31.8	28	علوم إنسانية	التخصص
68.2	60	علوم طبيعية	
100.0	88	المجموع الكلي	
10.2	9	أقل من 5 سنوات	سنوات الخدمة
15.9	14	من 5-10 سنوات	
73.9	65	أكثر من 10 سنوات	
100.0	88	المجموع الكلي	

أظهر جدول (3) أن نتائج الخصائص العامة لعينة الدراسة أن ما نسبته (67.0%) من معلمي التعليم المدرسي المهني من الذكور، في حين بلغت نسبة الإناث (33%). كما تبين أن (84.1%) من أفراد العينة من حملة شهادة البكالوريوس، مقابل (15.9%) من حملة شهادة الدراسات العليا. وبالنسبة للتخصص، فإن (31.8%) من أفراد العينة ينتمون إلى تخصص العلوم الإنسانية، بينما يشكل تخصص العلوم الطبيعية ما نسبته (68.2%). أما فيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة، فقد بلغت نسبة من تقل خبرتهم عن 5 سنوات (10.2%)، ونسبة من تتراوح خبرتهم بين 5 و 10 سنوات (15.9%)، في حين أن ما نسبته (65%) من أفراد العينة تزيد خبرتهم عن 10 سنوات.

#### خامسا: أداة الدراسة

تم إعداد استبانة مكوّنة من قسمين رئيسيين، على النحو الآتي:

**القسم الأول:** يتضمّن البيانات الشخصية والوظيفية للمستجيبين، وتشمل: النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، التخصص، وسنوات الخدمة.

**القسم الثاني:** يتضمّن فقرات تقيس التحديات التي تواجه التعليم المهني في المحافظات الجنوبية لفلسطين، ويتكوّن من (26) فقرة، تم بناؤها بالاعتماد على دراسة النملة (2017)، مع إجراء التعديلات اللازمة بما يتلاءم مع طبيعة الدراسة الحالية.

#### سادساً: خطوات بناء الاستبانة

لقد تم بناء الاستبانة باتباع عدد من الخطوات، وذلك بعد الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، مثل دراسة بابكر (2015)، ودراسة النملة (2017)، ودراسة العمري (2019)، بالإضافة إلى استطلاع آراء نخبة من المختصين من خلال مقابلات شخصية ذات طابع غير رسمي. وقد تم بناء الاستبانة وفق الخطوات التالية:

- الاطلاع على الموضوعات المرتبطة بالتعليم المهني، والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، بهدف الاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
- إعداد الاستبانة بصورتها الأولية، حيث تكونت من (28) فقرة.
- عرض الاستبانة على (15) محكّمًا من ذوي الخبرة والكفاءة من أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الفلسطينية والمصرية والسعودية، وقد تنوّعت تخصصاتهم بين أصول التربية، والمناهج وطرق التدريس، والإدارة التربوية.
- اعتماد معيار اتفاق بنسبة (80%) للإبقاء على الفقرات أو تعديلها أو حذفها أو إضافة فقرات جديدة.
- إجراء التعديلات التي أوصى بها المحكّمون، حيث تم تعديل صياغة بعض الفقرات، وحذف الفقرة الأولى من فقرات الاستبانة، ليصبح العدد النهائي لفقرات الاستبانة بعد التحكيم (26) فقرة.
- استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة، كما هو موضح في الجدول (4).

## جدول 4: درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جدا
الدرجة	5	4	3	2	1

تم تحديد معيار الحكم على الفقرات والمحاور: لما كانت الفقرات محصورة بين (1 - 5)، ويقابلها في النسب المئوية (20 - 100%)، فقد تم اعتماد المعيار التالي في الحكم على تأثير البنود والمحاور عند تفسير النتائج:

## جدول 5: معيار تفسير نتائج الاستبانة وفق التدرج الخماسي

درجة الاستجابة	صغيرة جدا	صغيرة	متوسط	كبيرة	كبيرة جدا
معيار الوزن النسبي يقابله في النسب المئوية	1-1.79	1.8-2.59	2.6-3.39	3.4-4.19	4.2-5
	20-35.9	36-51.9	52-67.99	68-83.99	100

## سابعاً: صدق الاستبانة

ويقصد بالصدق أن «تقيس الاستبانة ما وُضعت أصلاً لقياسه، وأن تكون أسئلتها ذات صلة بموضوع الدراسة» (عناية، 2014، 155)، وللتأكد من صدق الاستبانة، تم استخدام طريقتين وهما:

## أولاً: صدق آراء المحكمين «الصدق الظاهري»

ويقصد بصدق المحكمين أنه «عرض أداة الدراسة على عدد من الخبراء والمختصين في مجال الدراسة لإبداء الملاحظات والآراء حول فقرات الأداة، سواء بال حذف أو الإضافة أو التعديل» (أبو سمرة والطبي، 2019: 67)، وقد تم اتباع الخطوات الآتية للتحقق من صدق المحكمين:

- تم عرض الاستبانة على (15) محكماً من المختصين، من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية والسعودية والمصرية.
- طُلب من المحكمين إبداء آرائهم حول مدى ملاءمة الفقرات لقياس ما وُضعت لأجله، ومدى وضوح صياغتها، ومناسبتها، وكفايتها، مع إبداء المقترحات الخاصة بالتعديل أو الحذف أو الإضافة.
- تم الاستجابة لآراء ومقترحات المحكمين، حيث أُجريت التعديلات اللازمة بناءً على ما اتفق عليه معظمهم. فقد كانت الاستبانة تتكوّن من (27) فقرة، وتم حذف الفقرة الأولى التي كانت تنص على: «الإعداد المهني لبعض المعلمين غير كافٍ»، كما أعيدت صياغة الفقرة الثانية، لتصبح الاستبانة في شكلها النهائي مكونة من (26) فقرة.

### ثانياً: صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

يُعبّر صدق الاتساق الداخلي عن مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية لها، وقد تم حساب هذا النوع من الصدق من خلال استخراج معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الإجمالية لها، ويوضح جدول (4) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الأداة والدرجة الكلية لها.

جدول 6: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية لاستبانة التحديات التي تواجه التعليم المهني

القيمة الاحتمالية (sig)	معامل بيرسون للارتباط	م	القيمة الاحتمالية (sig)	معامل بيرسون للارتباط	م
0310.	*0.364		0010.	**0.542	
0470.	*0.337		0500.	*0.334	
0300.	*0.367		0110.	*0.423	
0000.	**0.694		0000.	**0.636	
0000.	**0.646		0000.	**0.572	
0190.	*0.394		0000.	**0.686	
0040.	**0.473		0290.	*0.370	
0000.	**0.612		0020.	**0.504	
0080.	**0.442		0000.	**0.687	
0010.	**0.550		0010.	**0.554	
0000.	**0.627		0000.	**0.586	
0.001	**0.529		0040.	**0.477	
0120.	*0.421		0060.	**0.458	

\*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)

\*\*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)

يُبيّن الجدول السابق معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الأداة والدرجة الكلية التي تتبع لها، وقد أظهرت النتائج أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة كان أقل من (0.05). وبناءً على ذلك، تُعدّ فقرات الاستبانة صادقة، وتقيس ما وُضعت لقياسه.

## ثامناً: ثبات الاستبانة

ويقصد بالثبات إمكانية الحصول على النتائج نفسها إذا ما أُعيد تطبيق الاستبانة على الأفراد أنفسهم (غباري وأبو شعيرة، 2018)، وقد تم حساب ثبات الاستبانة على العينة الاستطلاعية نفسها باستخدام طريقتين، هما: معامل كرونباخ ألفا، وطريقة التجزئة النصفية.

## طريقة كرونباخ ألفا Cronbach,s Alpha

استخدمت الباحثة طريقة كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة، وقد كانت النتائج كما في جدول (7):

## جدول 7: معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة

المعامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	البعد
8760.	26	التحديات التي تواجه التعليم المهني والتقني

يتبين من النتائج الموضحة في جدول (7) أن قيمة معامل كرونباخ ألفا لمجال التحديات التي تواجه التعليم المهني والتقني بلغت (0.978)، وهي قيمة مرتفعة تُشير إلى مستوى عالٍ من الثبات، ودالة إحصائية.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن الاستبانة في شكلها النهائي صالحة للتوزيع، وذلك بعد تأكيد الباحثة من صدق أداة الدراسة وثباتها، مما يمنح الباحثة ثقة كبيرة في صحة الاستبانة، وصلاحياتها لتحليل النتائج، والإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها.

## طريقة التجزئة النصفية Split- Half Coefficient

تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين متوسط الفقرات فردية الرتبة ومتوسط الفقرات زوجية الرتبة لكل مجال من مجالات الاستبانة، بهدف قياس الثبات بطريقة التجزئة النصفية، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سيرمان-براون وفقاً للمعادلة:

معامل الثبات =  $(1 + r \times 2) / (r)$ ، حيث  $r$  هو معامل الارتباط المحسوب بين النصفين.

ويُبين الجدول التالي نتائج معاملات الثبات المصححة.

## جدول 8: نتائج التجزئة النصفية للاستبانة

المجال	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
التحديات التي تواجه التعليم المهني والتقني	26	0.669	0.802

### تاسعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم تفرغ بيانات الاستبانة وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وتم توظيف الأساليب الإحصائية الآتية:

- النسب المئوية والتكرارات: لوصف الخصائص العامة لعينة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لتحليل فقرات الاستبانة وتفسير اتجاهات الإجابات.
- معامل كرونباخ ألفا وطريقة التجزئة النصفية: لحساب ثبات فقرات الاستبانة.
- معامل ارتباط بيرسون: لقياس درجة الارتباط، واستخدم لحساب الاتساق الداخلي، والصدق البنائي للاستبانة، وكذلك لدراسة العلاقة بين المتغيرات.
- اختبار (T-Test) لعينتين مستقلتين: لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.
- تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA): لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.

### نتائج الدراسة الميدانية

إجابة السؤال الأول والذي ينص على: ما أهم التحديات التي تواجه التعليم المهني بالمحافظات الجنوبية من وجهة نظر معلّميهِ؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية، والترتيب، وذلك بهدف تحديد درجة الموافقة حول أهم التحديات التي تواجه التعليم المهني في المحافظات الجنوبية من وجهة نظر المعلمين.

#### جدول 9: بيان فقرات التحديات التي تواجه التعليم المهني بالمحافظات الجنوبية

الترتيب	تسلسل الفقرات	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	14	قلة عدد المدارس المهنية	4.27	0.967	85.44
2	5	قلة الحوافز والمكافآت المادية	4.261	988.	85.22
3	4	غياب وجود علاوة المخاطرة للمعلم المهني	4.170	925.	83.4
3	26	غياب وجود حاضنة للطلبة المبدعين	4.170	0.949	83.4
5	13	تدني مستوى التحصيل الدراسي لبعض الطلبة الملتحقين بالمدرسة المهنية	4.05	0.939	81.12

79.08	0.895	3.954	تدني نظرة المجتمع لمهنة المعلم المهني	2	6
78.86	0.926	3.94	قلة اشراك الاتحادات والنقابات العمالية مع مديري المدارس المهنية في عملية التطوير والتحديث	15	7
77.72	1.07	3.886	ضعف الشعور بالرضا الوظيفي لدى معلمي المدارس المهنية	3	8
77.5	0.956	3.875	قلة البرامج الاعلامية التي تعمل على توعية المجتمع نحو أهمية التعليم التقني	17	9
76.8	1.24	3.84	صعوبة وصول الطالب للمدرسة المهنية	12	10
75.44	1.13	3.772	تدني عدد المساعدين الفنيين لكل معلم مهني	7	11
73.18	1.06	3.659	محدودية تخصصات التعليم المهني وأنواعه	18	12
72.04	864.	3.602	يعاني المعلم من التنوع الثقافي للطلبة	6	13
70.44	1.17	3.52	ضعف ربط مخرجات المدارس المهنية بسوق العمل	16	14
70.22	1.17	3.511	تهميش أصحاب العمل في اعداد مناهج لتعليم المهني لنقل حاجة سوق العمل لهذه المناهج	19	15
69.3	1.11	3.465	ضعف استقطاب الخبراء من المعلمين المهنيين في هذا المجال	1	16
68.86	1.00	3.443	ضعف امتلاك الطالب لأدوات وعدد التعليم المهني الخاصة بتخصصه	11	17
68.62	1.18	3.431	عدم وجود صيانة دورية للأجهزة واللوازم	20	18
67.72	1.02196	3.386	صعوبة تغطية المنهاج لجميع الاحتياجات المهنية المستقبلية	23	19
67.26	1.02	3.363	يواجه صعوبة بعض الطلبة في التدريب العملي	21	20
66.36	1.16	3.318	تدريب المعلم المهني أثناء الخدمة لا يكفي للقيام بأدواره المطلوبة منه	9	21
62.5	1.03	3.125	تدني ملائمة تصميم المنهاج ومحتواه لقدرات ومستويات الطلبة	24	22

الترتيب	تسلسل الفقرات	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
23	10	قلة امتلاك بعض المعلمين للمعرفة الكافية بأهداف التعليم المهني ومقرراته	2.988	1.13	59.76
24	22	توجد فجوة بين النظرية والتطبيق في المدارس المهنية	2.977	1.14	59.54
25	8	ضعف مقدرة المعلم على متابعة الجانب المهاري والعملية لجميع الطلبة	2.840	1.17	56.8
26	25	عدم اهتمام مدير المدرسة المهنية بتحديد جوانب القوة بأداء المعلمين	2.738	1.11	54.76

تُبيّن النتائج الواردة في الجدول (9) أن أعلى فقرتين من حيث الوزن النسبي في هذا المجال كانتا على النحو الآتي:

الفقرة (14)، التي نصّت على: «قلة عدد المدارس المهنية»، وقد حصلت على الترتيب الأول بوزن نسبي بلغ (85.44)، ودرجة موافقة كبيرة جداً. ويُعزى ذلك إلى أن عدد المدارس المهنية لا يتعدى 1% من المدارس الثانوية، نظراً لما يتطلبه إنشاء المدرسة المهنية من تكلفة مالية كبيرة، إذ تحتاج إلى أجهزة ومعدات ثقيلة وباهظة الثمن، خاصة في التخصصات المهنية المختلفة، مثل: الهندسة الميكانيكية، والكهربائية، وتركيب الألمنيوم، وهندسة الطاقة، وغيرها. كما أن تشغيل هذه المدارس يتطلب إعداداً مهنيّاً متقدّماً ومكلفاً، مما يفرض أعباء مالية على الوزارة، لا سيما في ظل الأزمة المالية التي تعيق التوسع في إنشاء المدارس بشكل عام.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة خليفة وآخرين (2022)، التي أكدت على قلة المدارس المهنية في فلسطين عموماً، مشيرة إلى أن بناء المدرسة المهنية يحتاج إلى فترة زمنية طويلة وبنية تحتية مكلفة من حيث المباني والتجهيزات اللازمة للتخصصات التي يتطلبها سوق العمل.

الفقرة (5)، التي نصّت على: «قلة الحوافز والمكافآت المادية»، حصلت على الترتيب الثاني بوزن نسبي بلغ (85.22)، ودرجة موافقة كبيرة جداً. ويُعزى ذلك إلى أن سياسة وزارة التربية والتعليم فيما يتعلق بالمكافآت تعتمد على التعزيز المعنوي أكثر من المادي، بسبب الضائقة المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية، الناتجة عن الحصار المفروض عليها منذ سنوات طويلة. وقد جاءت هذه النتيجة متّقة مع نتائج دراسة خليفة وآخرين (2022)، التي أكدت على محدودية مصادر التمويل المخصصة للتعليم المهني، وغياب الدعم المادي الكافي، مشيرة إلى أن وزارة التربية والتعليم تركز على تقديم الدعم المعنوي أكثر من الدعم المالي الذي يتطلب موارد كبيرة.

تُبيّن النتائج الواردة في الجدول أن أدنى فقرتين من حيث الوزن النسبي في هذا المجال كانتا على النحو الآتي:

الفقرة (25)، التي نصّت على: «عدم اهتمام مدير المدرسة المهنية بتحديد جوانب القوة في أداء المعلمين»، حصلت على الترتيب الأخير بوزن نسبي بلغ (54.76)، ودرجة موافقة متوسطة. ويدل ذلك على أن مديري بعض المدارس المهنية يتابعون أداء معلمهم بصورة مستمرة، ويُعزى ذلك إلى أن متابعة أداء المعلمين تُعدّ من أولويات مهام مدير المدرسة، باعتباره مشرفاً مقيماً، وتشكل هذه المتابعة جزءاً من الأدوار التي يقوم بها في إطار دعم النمو المهني للمعلمين، بما يحقق أهداف الخطة السنوية للمدرسة.

الفقرة (8)، التي نصّت على: «ضعف مقدرة المعلم على متابعة الجانب المهاري والعملي لجميع الطلبة»، حصلت على الترتيب قبل الأخير بوزن نسبي بلغ (56.80)، ودرجة موافقة متوسطة. ويشير ذلك إلى أن بعض المعلمين يقومون فعلياً بمتابعة الجانب المهاري والعملي للطلبة، ويُعزى ذلك إلى طبيعة التخصصات المطروحة في التعليم المهني، التي يغلب عليها الطابع المهاري والتطبيقي، ما يتطلب من المعلمين الاستمرار في تطوير أنفسهم مهنيًا لمواكبة التغيرات والتطورات التكنولوجية. ومع ذلك، فإن كثرة الأعباء الملقاة على عاتق المعلم قد تعيقه في بعض الأحيان عن المتابعة المستمرة لإنجازات جميع الطلبة.

مناقشة نتائج السؤال الثاني والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $a \leq 0.05$ ) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من المعلمين حول أهم التحديات التي تواجه التعليم المهني بالمحافظات الجنوبية لفلسطين تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي - سنوات الخدمة - التخصص - المؤهل العلمي)؟.

وانبثق عنه الفرضيات الصفرية التالية:

الفرضية الأولى: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $a \leq 0.05$ ) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من المعلمين حول أهم التحديات التي تواجه التعليم المهني بالمحافظات الجنوبية لفلسطين تعزى لمتغير النوع الاجتماعي (ذكر - أنثى)

جدول 10: اختبار T- (متغير النوع الاجتماعي)

المدور	النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	(sig)	الدلالة الإحصائية
التحديات	ذكر	59	3.7568	0.522	3.899	0.000	دال إحصائياً
	أنثى	29	3.2785	0.577			

تُظهر النتائج الموضحة في جدول (10) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة للدرجة الكلية لاستبانة «أهم التحديات التي تواجه التعليم المهني في المحافظات الجنوبية لفلسطين» بلغت (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). وبناءً على ذلك، يُمكن الاستنتاج بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابات المبحوثين تُعزى إلى متغير الجنس، وكانت هذه الفروق لصالح الذكور، ويُعزى هذا الفرق إلى أن المدارس المهنية الخاصة بالذكور تتطلب كلفة مادية أعلى من تلك الخاصة بالإناث، وذلك بسبب الحاجة إلى تجهيزات أكثر تعقيداً، مثل المعدات الثقيلة والأجهزة المتطورة التي تُستخدم في تخصصات الهندسة، والطاقة، والصناعة، والزراعة، وهي تخصصات يغلب وجودها في مدارس الذكور أكثر من مدارس الإناث.

**الفرضية الثانية:** هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من المعلمين حول أهم التحديات التي تواجه التعليم المهني بالمحافظات الجنوبية لفلسطين تعزى لمتغير المؤهل العلمي (بكالوريوس - دراسات عليا)

#### جدول 11: اختبار T- المؤهل العلمي (بكالوريوس - دراسات عليا)

المحور	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار (sig)	الدلالة الاحصائية
التحديات	بكالوريوس	74	3.6211	0.58644	0.422	غير دال احصائيا
	دراسات عليا	14	3.4835	0.57459		

تُظهر النتائج الموضحة في جدول (11) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة للدرجة الكلية لاستبانة «أهم التحديات التي تواجه التعليم المهني في المحافظات الجنوبية لفلسطين» بلغت (0.807)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05). وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابات المبحوثين تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي، وتُعزو الباحثة هذا إلى أن التعليمات الصادرة عن مديريات التربية والتعليم تُعمم على جميع المعلمين بغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية، كما أن الأدوار والمهام المنوطة بهم لا تتطلب فروقاً في المؤهل العلمي. ويتم تقييم أداء المعلمين ومتابعتهم بناءً على المهام المُكلفين بها، وليس على أساس مؤهلاتهم. كما أن جميع المعلمين، باختلاف مؤهلاتهم، يواجهون التحديات والصعوبات ذاتها، سواء كانت مادية، أو متعلقة بالأمان الوظيفي، أو مرتبطة بمستويات الطلبة الأكاديمية والمهنية.

**الفرضية الثالثة:** هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $a \leq 0.05$ ) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من المعلمين حول أهم التحديات التي تواجه التعليم المهني بالمحافظات الجنوبية لفلسطين تعزى لمتغير التخصص ( علوم إنسانية- علوم طبيعية)

**جدول 12: اختبار T- التخصص ( علوم إنسانية- علوم طبيعية)**

المحور	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار (sig)	الدلالة الاحصائية
التحديات	علوم إنسانية	28	3.6209	0.63110	0.237	غير دال احصائيا
	علوم طبيعية	60	3.5891	0.56520		

تُظهر النتائج الموضحة في جدول (12) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة للدرجة الكلية لاستبانة «أهم التحديات التي تواجه التعليم المهني في المحافظات الجنوبية لفلسطين» بلغت (0.813)، وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة (0.05). وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابات الباحثين تعزى إلى متغير التخصص، وتُعزو الباحثة هذا إلى أن وزارة التربية والتعليم تشترط أن يكون التدريس في المدارس المهنية محصوراً ضمن تخصصات مهنية تتناسب مع طبيعة المساقات الدراسية. وعليه، فإن التحديات التي يواجهها المعلمون، بمختلف مكوناتها، لا تميز بين معلمي التخصصات المختلفة، سواء كانوا من تخصصات العلوم الإنسانية أو العلوم الطبيعية. فالمشكلات التي تواجههم، مثل بُعد المدرسة عن مكان السكن، أو غياب الأمان الوظيفي، أو عدم توفر التأمين الصحي، تُعد تحديات عامة وشاملة يعاني منها جميع المعلمين، بغض النظر عن تخصصاتهم الأكاديمية، سواء علوم إنسانية أو علوم طبيعية.

**الفرضية الرابعة:** هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $a \leq 0.05$ ) في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة من المعلمين حول أهم التحديات التي تواجه التعليم المهني بالمحافظات الجنوبية لفلسطين تعزى لمتغير سنوات الخدمة، وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي، لاختبار الفروق بين متوسط استجابات الباحثين، والجدول التالي يوضح ذلك:

## جدول 13: نتائج اختبار التباين الأحادي ( ف )

المقياس	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	قيمة sig	مستوى الدلالة
التحيات	بين المجموعات	0.746	2	0.373	1.098	0.338	غير دال احصائيا
	داخل المجموعات	28.875	85	0.340			
	المجموع	29.620	87				

تُظهر النتائج الموضحة في جدول (13) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة للدرجة الكلية لاستبانة «أهم التحديات التي تواجه التعليم المهني في المحافظات الجنوبية لفلسطين» بلغت (0.338)، وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة (0.05). وبناءً عليه، يمكن الاستنتاج بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات استجابات المبحوثين تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة، وتُعزو الباحثة ذلك إلى أن التطور الذي تشهده برامج التعليم المهني

في وزارة التربية والتعليم لم يُحدث نقلة نوعية ملموسة، كما أنه لا يوازي حجم التوقعات المرتبطة بمتطلبات سوق العمل. ويُعزى هذا القصور إلى ضعف الإمكانيات المادية للوزارة، والتي تعاني من أزمة مالية مزمنة، خاصة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية التي تتعرض لحصار مستمر، مما يؤثر سلباً على قدرة الوزارة على تطوير التعليم المهني بما يتناسب مع تطلعات المعلمين بغض النظر عن عدد سنوات خدمتهم.

## التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة، توصي الباحثة بما يلي:

- زيادة المخصصات المالية المقدّمة للمدارس المهنية، بما يسهم في سدّ احتياجاتها من الأجهزة والتقنيات الحديثة.
- وضع خطة شاملة للصيانة الدورية للأجهزة والمعدّات واللوازم المستخدمة في المدارس المهنية، لضمان استمرارية العملية التعليمية بجودة عالية.
- عقد لقاءات تثقيفية توعوية تستهدف المجتمع المحلي، بهدف تعزيز الوعي بأهمية التعليم المهني ودوره في بناء الاقتصاد الوطني.
- الاستعانة بأصحاب العمل والخبراء المهنيين في إعداد المناهج الدراسية للتعليم المهني، بما يضمن مواءمتها مع متطلبات سوق العمل.
- تنظيم دورات تدريبية متخصصة لتمكين معلمي المدارس المهنية، وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لفهم أهداف التعليم المهني ومقرراته.
- زيادة عدد المساعدين الفنيين في المدارس المهنية، بحيث يُخصّص مساعد فني لكل معلم مهني، لتسهيل تنفيذ الأنشطة العملية.
- رفع مستوى الحوافز والمكافآت المادية للمعلمين الأكفاء، بما يسهم في تعزيز الرضا الوظيفي ورفع مستوى الأداء المهني.
- وضع برامج علاجية تستهدف الطلبة ذوي التحصيل المتدني، بهدف تحسين مستواهم الأكاديمي والمهني، وضمان اندماجهم الفاعل في المساقات التطبيقية.

## المقترحات

- تقترح الدراسة الحالية إجراء عدد من الدراسات المستقبلية التي تسهم في تطوير التعليم المهني، ومنها:
- إعداد تصوّر مقترح لتطوير برامج التعليم المهني في فلسطين في ضوء معايير التميّز والجودة الشاملة.
  - بناء تصوّر مستقبلي لإعادة هندسة منظومة التعليم المهني في فلسطين، بما يواكب التطورات التكنولوجية ومتطلبات سوق العمل.
  - وضع رؤية استراتيجية شاملة لمواجهة التحديات التي تعترض التعليم المهني، من خلال شراكات فاعلة بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

- أبو حنا، حنا، وأبو لغد، إبراهيم، وحسين، حماد (1997). التعليم الفلسطيني: تاريخاً واقعاً وضرورات المستقبل، المؤتمر الدولي للدراسات الفلسطينية، جامعة بيرزيت، فلسطين.
- أبو سمرة ، محمود، والطيطي، محمد (2019). مناهج البحث العلمي من التبين إلى التمكين، الأردن : دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع.
- أبو شعيرة، خالد (2008). التربية المهنية الفاعلة ومعلم الصف، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع
- أبو عصبه ، مي (2005). «مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلبة»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- بابكر، هانيه عثمان (2015). دور التعليم التقني في التنمية الاقتصادية في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.
- حبيب، نور رشاد الزين (2017). فاعلية المعايير الفنية للاتحاد الأوروبي في تقييم مقترحات المشاريع الخاصة بتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بقطاع غزة: دراسة حالة مشروع دعم الاتحاد الأوروبي لتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- خلف الله، محمود إبراهيم، والمصري، مروان وليد (2018). درجة ممارسة معلمي التعليم المهني بمحافظات فلسطين الجنوبية لأخلاقيات المهنة الواردة في ميثاق أخلاقيات مهنة التعليم وقواعد السلوك من وجهة نظرهم، مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات، (5): 545-596.
- خليفة، سحر، وعفونة، سائدة، وعطير، نهى (2022). مشكلات مدارس التعليم المهني في محافظات الشمال من فلسطين وسبل التغلب عليها، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، (5): 1126-1140.
- شلدان، فايز كمال، وأبوليلة، حسين (2016). أسباب عزوف طلبة الثانوية عن التعليم المهني في محافظات غزة وسبل الحد منها، المؤتمر العلمي الأول للتعليم والتدريب المهني في قطاع غزة بين الحاضر والمستقبل، غزة، فلسطين.
- العاجز، فؤاد على (2008). مشكلات معلمي التعليم المهني والتقني في محافظات غزة وسبل التغلب عليها، مؤتمر التعليم التقني والمهني في فلسطين، واقع وتحديات وطموح، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، غزة.

- العمرى، حياة (2019). تحديات مجتمع التعلّم المهني في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر طلاب وطالبات جامعة طيبة، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، 6: 63-103.
- عناية، غازي (2014). البحث العلمي منهجية إعداد البحوث والرسائل الجامعية بكالوريوس - ماجستير - دكتوراة ، الأردن : دار المناهج للنشر والتوزيع.
- غباري، نائر، أبو شعيرة، خالد (2018). مناهج البحث التربوي تطبيقات عملية، (ط1)، عمان: مكتبة المجتمع العربي.
- القريناوي، حسين، والشمران، منيره، وجوارنه، طارق (2018). دور مديري المدارس التكنولوجية في تعزيز التعليم المهني من وجهة نظر المعلمين داخل الخط الأخضر، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية، 26(5): 399-429
- محاسنه، عمر موسى (2011). أساسيات التعليم المهني، الأردن: دار عالم الثقافة للنشر.
- المشرعي، عبد الرحمن (2021). تصور مقترح لتطوير أداء القيادات الإدارية في كليات المجتمع ومعاهد التعليم الفني والمهني بمحافظة الحديدة في ضوء التحديات المعاصرة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، 5(12): 1-40.
- معياري، محمود (1991). التعليم المهني في الأراضي المحتلة، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني: جامعة بيرزيت، فلسطين.
- نصر الله، عبد الفتاح (2018). دور التعليم المهني والتقني في تعزيز التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، المؤتمر العلمي الأول للتنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، كلية الاقتصاد العلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- النملة، نادية (2017). واقع التعليم الثانوي المهني في محافظات غزة وسبل تطويره في ضوء بعض التجارب العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر ، غزة.
- وزارة التربية والتعليم العالي (2017). الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022، النسخة المطورة للاستراتيجية القطاعية الثالثة للتعليم، رام الله.

## ثانياً: المراجع المترجمة

- Abu Asba, M.(2005). Problems of Vocational Education in Palestinian Secondary Schools from the Perspectives of Vocational Teachers and Students,” unpublished master’s thesis, An-Najah National University, Palestine.
- Abu Hanna, H., Abu Lughod, I. & Hussein, H. (1997). Palestinian Education: History, Reality, and Future Necessities. International Conference for Palestine Studies, Birzeit University, Palestine.
- Abu Samra, M, & Al-Titi, M. (2019). Scientific Research Methods: From Identification to Empowerment. Jordan: Dar Al-Yazouri Al-Amaliya for Publishing and Distribution.
- Abu Shaira, Kh. (2008). Effective Vocational Education and the Classroom Teacher. Amman: Arab Community Library for Publishing and Distribution.
- Al-Ajez, F. (2008). Problems of Vocational and Technical Education Laboratories in the Gaza Strip and Ways to Overcome Them. The Conference on Technical and Vocational Education in Palestine: Reality, Challenges, and Ambition, University College of Applied Sciences, Gaza.
- Babker, H. (2015). The Role of Technical Education in Economic Development in Sudan. Unpublished master’s thesis, Al-Neelain University,
- Enaya, Gh. (2014). Scientific Research: Methodology for Preparing Research and University Theses (Bachelor’s, Master’s, and Doctoral), Jordan: Dar Al-Manahj for Publishing and Distribution.
- Ghabari, Th. & Abu Sha’ira, K. (2018). Educational Research Methods: Practical Applications, (1st Edition), Amman: Arab Community Library.
- Khalafallah, M. & Al-Masry, M. (2018). The Degree to Which Vocational Education Teachers in the Southern Governorates of Palestine Practice the Professional Ethics Contained in the Code of Ethics and Codes of Conduct from Their Perspective., Palestine Technical College Journal for Research and Studies, (5): 545-596.
- Ma’iri, M. (1991). Vocational Education in the Occupied Territories, Center for the Study and Documentation of Palestinian Society, Birzeit University, Palestine.
- Khalifa, S., Afounh, S., & Atir, N. (2022). Problems of Vocational Education Schools in the Northern Governorates of Palestine and Ways to Overcome Them. International Journal of Educational and Psychological Studies, 11(5): 1126-1140.
- Mahasneh, O. (2011). Fundamentals of Vocational Education, Jordan: Dar Alam Al-Thaqafa Publishing House.

- Al-Mashra'i, A. (2021). A Proposed Vision for Developing the Performance of Administrative Leaders in Community Colleges and Technical and Vocational Education Institutes in Al-Hodeidah Governorate in Light of Contemporary Challenges. *Journal of Educational and Psychological Sciences*, 5(12): 1-40.
- Ministry of Education and Higher Education (2017). *Strategic Plan for the Education Sector 2017-2022, Updated Version of the Third Sectoral Strategy for Education*, Ramallah.
- Al-Namlah, N. (2017). *The Reality of Vocational Secondary Education in the Gaza Governorates and Ways to Develop It in Light of Some International Experiences*, Unpublished Master's Thesis, Al-Azhar University, Gaza.
- Nasrallah, A. (2018). *The Role of Vocational and Technical Education in Promoting Sustainable Development in the Palestinian Territories*, The First Scientific Conference on Sustainable Development in a Changing Environment, Faculty of Economics and Social Sciences, An-Najah National University, Palestine.
- Al-Omari, H. (2019). *Challenges of the Vocational Learning Community in Higher Education Institutions from the Perspective of Taibah University Students*. *The Arab Journal of Educational and Psychological Sciences*, 6: 63-103.
- Al-Qarnawi, H., Al-Sharman, M. & Jawarneh, T. (2018). *The Role of Technological School Principals in Promoting Vocational Education from the Perspective of Teachers Within the Green Line*, *Journal of the Islamic University for Educational Studies*, 26(5): 399-429.
- Shaladan, F. & Abu Laila, H. (2016). *Reasons for High School Students' Reluctance to Participate in Vocational Education in the Gaza Strip and Ways to Reduce Them*. *The First Scientific Conference on Vocational Education and Training in the Gaza Strip: Present and Future*, Gaza. Palestine.
- Sudan, H. & Al-Zein, N. (2017). *The Effectiveness of European Union Technical Standards in Evaluating Project Proposals for Developing Technical and Vocational Education and Training in the Gaza Strip: A Case Study of the European Union Support Project for the Development of Technical and Vocational Education and Training in the Gaza Strip*. Unpublished Master's Thesis, Faculty of Commerce, Islamic University, Gaza, Palestine.

### ثالثاً: المراجع الأجنبية

Yeap, c., suhaimi, N., & Nasir, M. (2021). Issues, challenges, and suggestion for Empowering Technical Vocational Education and Training Education during the covid-19 Pandemic in Malaysia. *Creative Education*, 12: 1818 - 1839.

## أثر الرقابة الداخلية في تنفيذ الموازنة بالجامعات الفلسطينية «جامعة الاستقلال أنموذجاً»

أ. علاء يوسف الدرايبع<sup>1\*</sup>، د. زكي عبد المعطي أبو زيادة<sup>2</sup>

<sup>1</sup>عمادة شؤون الطلبة، جامعة الاستقلال، فلسطين

<sup>2</sup>كلية العلوم الإدارية والمعلوماتية، جامعة الاستقلال، فلسطين

Mr. Alaa Youssef Al-Darabea<sup>1\*</sup>, Dr. Zaki Abdul-Muti Abu Ziyada<sup>2</sup>

<sup>1</sup>Deanship of Student Affairs, Al-Istiqlal University, Palestine

<sup>2</sup>Faculty of Administrative and Informatics Sciences, Al-Istiqlal  
University, Palestine

\* الباحث المراسل: alaaaldarabea@pass.ps

## Impact of Internal Control on Budget Implementation in Palestinian Universities «Al-Istiqlal University as a Model»

### Abstract

*This study aimed to disclose the impact of internal control on budget implementation at Al-Istiqlal University from the perspective of senior staff members. The descriptive-analytical approach was used through a comprehensive survey which included (57) employees working in administrative and supervisory positions at the university.*

*The results indicated a moderate level of evaluation from the respondents regarding the effectiveness of internal control and the budget implementation. The study also showed a statistically significant relationship between internal control and budget implementation at a rate of (79%). It also proved the existence of an effective positive impact of internal control on budget implementation at Al-Istiqlal University at a rate of (58%), and that the reality of internal control at Al-Istiqlal University came with a relative weight of (66%). It also proved the absence of differences regarding the effectiveness of internal control and budget implementation attributable to demographic variables: (gender, age, academic qualification, job level, and years of experience). The study recommended that universities work towards enhancing the independence of internal control units within Palestinian universities. It also stressed the importance of training administrative and financial staff on modern control standards and best practices in budget preparation and implementation.*

**Keywords:** *Internal control, Budget, Al-Istiqlal University.*

## أثر الرقابة الداخلية في تنفيذ الموازنة بالجامعات الفلسطينية «جامعة الاستقلال أنموذجاً»

### ملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الرقابة الداخلية على تنفيذ الموازنة في جامعة الاستقلال من وجهة نظر الموظفين في الوظائف الادارية الاشرافية العليا في جامعة الاستقلال، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة البالغ (57) من الموظفين في الوظائف الادارية والاشرفية، وتوصلت النتائج إلى وجود تقييم متوسط من وجهة نظر المبحوثين باتجاه فعالية الرقابة الداخلية وتنفيذ الموازنة، ووجود علاقة ارتباط بين الرقابة الداخلية وبين تنفيذ الموازنة بنسبة (79%)، كما أثبتت وجود تأثير ايجابي فعال للرقابة الداخلية في تنفيذ الموازنة في جامعة الاستقلال بنسبة (58%)، وأن واقع الرقابة الداخلية في جامعة الاستقلال جاء بوزن نسبي (66%)، كما أثبتت عدم وجود فروق حول فاعلية الرقابة الداخلية وحول تنفيذ الموازنة تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي وسنوات الخبرة)، وأوصت الدراسة بضرورة عمل الجامعة على تعزيز استقلالية وحدات الرقابة الداخلية مع ضرورة العمل على تطوير الكوادر الادارية والمالية بشكل دوري على معايير وأساليب الرقابة الحديثة والممارسات الفضلى في اعداد وتنفيذ الموازنات.

**الكلمات المفتاحية:** الرقابة الداخلية، الموازنة، جامعة الاستقلال.

## مقدمة

تعد الرقابة الداخلية من الوظائف الجوهرية في العملية الإدارية، إذ تبدأ منذ اللحظة الأولى لتنفيذ المهام داخل المؤسسة، وتهدف إلى المتابعة المستمرة والتقييم الفعال للآداء، مما يسهم في معالجة التحديات واقتراح البدائل المناسبة (سعد، 2021). ويُعزز ذلك من جودة العمل ويُسهم في تطوير قدرات الكادر البشري وتحسين مخرجات المؤسسة، بما يدعم فعالية الأعمال واستمراريتها.

ومن جهة أخرى، تمثل الموازنة المالية أداة رئيسة للتخطيط المالي في المؤسسات التعليمية والخدماتية، حيث تساعد في ضبط العمليات من خلال تصورات مسبقة لكافة الأنشطة (الدماغ، 2020). وتُعتبر بمثابة برنامج مالي يعكس السياسات التنفيذية للمؤسسة من خلال أرقام ومعايير واضحة، وتسهم في ضبط الاستخدام الأمثل للموارد، لا سيما في الجامعات التي تعتمد على الموازنة السنوية لتنظيم أعمالها وتوسيع أنشطتها (العزي، 2014).

وانطلاقاً من أهمية الرقابة الداخلية والموازنة المالية، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور الرقابة الداخلية في تعزيز فعالية تنفيذ الموازنة في جامعة الاستقلال، باعتبارها مؤسسة تعليمية تجمع بين الطابعين الأكاديمي والإداري، وتمثل بيئة مناسبة لتحليل العلاقة بين التخطيط المالي والانضباط الإداري. ويرى الباحثان أن دراسة هذا الموضوع ضرورية في ظل التحديات المالية التي تواجهها المؤسسات التعليمية، حيث تسهم الرقابة الفاعلة في الحد من المخاطر وتحقيق الشفافية والاستدامة المالية.

## مشكلة الدراسة والتساؤلات البحثية

تواجه المؤسسات الأكاديمية، لا سيما الجامعات الفلسطينية، تحديات ومعوقات كبيرة في تنفيذ موازنتها بكفاءة، الأمر الذي يهدد قدرتها على تحقيق أهدافها الأكاديمية والإدارية. ومن خلال اطلاع الباحثان على أوضاع هذه الجامعات، فقد لوحظ حجم المعاناة الناتجة عن الأزمات المالية المتكررة، مما ينعكس سلباً على جودة الخدمات المقدمة، ويدفع إلى البحث في مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية المعتمدة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة، بالإضافة إلى وجود العديد من المحددات التي تحول دون تنفيذ بنود الموازنة المالية بسلاسة ويسر وذلك خوفاً من الجهات الرقابية الداخلية بالجامعة، والقرارات الصارمة التي يمكن أن تتخذها الجامعة اعتماداً على تقاريرها والتي قد تؤثر على مصير بعض الموظفين بها ممن لا يجيدون تنفيذ تلك البنود خاصة في ظل الكثير من التحديات التي تواجه عمل جامعة الاستقلال والجامعات الفلسطينية بشكل عام.

وهو ما أشارت إليه دراسة الدماغ (2020) بأن الجامعات الفلسطينية تمر بضائقة مالية حادة نتيجة للحصار المفروض والأزمات السياسية والاقتصادية المستمرة، مما يستدعي تطوير آليات تنفيذ الموازنة لتحقيق الكفاءة المالية والإدارية. وجامعة الاستقلال هي جزء أصيل من منظومة عمل الجامعات الفلسطينية وتعمل في نفس البيئة التي تعمل بها الجامعات الفلسطينية.

كما أنه وبالرغم من أهمية موضوع الموازنة والرقابة عليها، إلا أن هناك ندرة واضحة في الدراسات التي تناولت فعالية تنفيذ الموازنة داخل الجامعات الفلسطينية، مما يبرز وجود فجوة بحثية تحتاج إلى دراسة وتحليل لتقديم حلول عملية تسهم في تعزيز فاعلية تنفيذ الموازنات والارتقاء بالأداء المالي والإداري للمؤسسات الأكاديمية.

في ضوء ما سبق يمكن تمثيل المشكلة البحثية في التساؤل الرئيس التالي:

**إلى أي مدى تسهم الرقابة الداخلية في تحسين تنفيذ الموازنة داخل جامعة الاستقلال؟**

ولإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس فلا بد من الإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مستوى الرقابة الداخلية من وجهة نظر الموظفين في جامعة الاستقلال؟
- ما مستوى تنفيذ الموازنة من وجهة نظر الموظفين في جامعة الاستقلال؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وبين تنفيذ الموازنة في جامعة الاستقلال؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية بأبعادها (الأساليب الرقابية، المعايير الرقابية، قياس الأداء الفعلي والتقييم الرقابي)، على تنفيذ الموازنة في جامعة الاستقلال؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في استجابات أفراد العينة تجاه الرقابة الداخلية تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المستوى الوظيفي).
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في استجابات أفراد العينة تجاه تنفيذ الموازنة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المستوى الوظيفي).

## أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى اسهام الرقابة الداخلية في تحسين تنفيذ الموازنة داخل جامعة الاستقلال، وذلك من خلال الأهداف التالية:

- رصد تصورات الموظفين حول الرقابة الداخلية في جامعة الاستقلال.
- التعرف إلى مستوى تنفيذ الموازنة في جامعة الاستقلال.
- استكشاف العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية وبين تنفيذ الموازنة بجامعة الاستقلال.
- الكشف عن أثر الرقابة الداخلية بأبعادها (الأساليب الرقابية، المعايير الرقابية، قياس الأداء الفعلي والتقييم الرقابي) في تنفيذ الموازنة بجامعة الاستقلال.

- استكشاف الفروق في استجابات أفراد العينة تجاه الرقابة الداخلية تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المستوى الوظيفي).
- استكشاف الفروق في استجابات أفراد العينة تجاه تنفيذ الموازنة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المستوى الوظيفي).

## أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية دور الرقابة الداخلية في تحقيق الانضباط المالي، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد في المؤسسات الأكاديمية، وذلك لأهمية الرقابة الداخلية في تحقيق الكفاءة المالية تتشكل أهميتها على مستويين.

- **الأهمية العلمية:** وتتمثل في إثراء المعرفة الأكاديمية حول دور الرقابة الداخلية في المؤسسات التعليمية، وتوفير إطار علمي يمكن للباحثين الاعتماد عليه لإجراء دراسات مستقبلية حول الرقابة المالية في القطاع التعليمي، مع تسليط الضوء على العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية، وتحقيق الأهداف المالية والإدارية للمؤسسات الأكاديمية.
- **الأهمية العملية:** وتتمثل في توفير توصيات عملية للإدارة المالية في جامعة الاستقلال لتقادي المشكلات المالية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، والمساعدة في تحسين نظام الرقابة الداخلية لضمان تنفيذ الموازنة بكفاءة وفاعلية.

## مصطلحات للدراسة

**الرقابة الداخلية:** هي الإشراف على التنفيذ المُتسق للمهام؛ من أجل تعزيز الاستقرار التنظيمي، والحدّ من المخاطر التي قد تواجه المؤسسة، وجعلها أكثر موثوقية، وبالتالي أكثر قدرة على أداء وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية (Caruana, 2015).

وتعرفها الدراسة إجرائياً بأنها: أداة إدارية تهدف الى تنظيم وضبط العملية الادارية والمالية والتنفيذية من اجل ضمان تحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية.

**الموازنة المالية:** عبارة عن خطة مالية كمية تغطي جميع أوجه النشاط المختلفة للوحدة الاقتصادية لفترة مالية مستقبلية وتعتبر أداة فعالة للتأكد من تنفيذ الخطط الموضوعة (أبو نصار وظاهر، 2015).

وتعرفها الدراسة إجرائياً بأنها: خطة مالية تشمل توزيع الموارد المتاحة من أجل تحقيق التوازن الفعل بين الإيرادات والنفقات وفق الأهداف الموضوعة.

**جامعة الاستقلال:** جامعة فلسطينية حكومية وهي الأولى والوحيدة المختصة في مجال العلوم الأمنية والعسكرية والشرطية

## الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات البحث في موضوع الرقابة الداخلية وتنفيذ الموازنة والأداء من زوايا متعددة. فقد سعت (Junqueira, et al., 2016)، إلى الكشف عن تأثير الخيارات الاستراتيجية وأنظمة الرقابة الإدارية على الأداء التنظيمي للشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم في إسبيريوتو سانتو، وتم اعتماد نظرية الطوارئ كإطار نظري، وتم استخدام أسلوب المسح في جمع البيانات، وشملت عينة الدراسة (73) استبيان تم توزيعهم على المسؤولين عن الرقابة بهذه المؤسسات وتم إجراء تحليل البيانات باستخدام تقنية نمذجة المعادلات الهيكلية. وتوصلت النتائج الرئيسية إلى استراتيجية المنظمات تعتمد على القوة التنافسية وأن تصميم واستخدام أنظمة الرقابة الإدارية يؤثر في اختيار استراتيجية المنظمة وأيضاً له تأثير إيجابي على الأداء التنظيمي.

وسعت دراسة دهان وزغاشو (2018)، إلى تقييم مدى فعالية مختلف أنماط الرقابة المطبقة على أداء الجامعات الجزائرية، وذلك نظراً للظروف الاقتصادية الراهنة، وقد تم استخدام المنهج التحليلي من خلال دراسة ميدانية كما تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات الأولية وتكون مجتمع الدراسة من الموظفين في جامعات: (قسنطينة 1 وعبد الحميد مهري وقسنطينة 2) وبينت النتائج أن الرقابة تساهم في ترشيد الموارد وتحسين فعالية الإدارة.

وتناولت دراسة أبو علي (2018)، البحث في مستوى الرقابة الإدارية وعلاقتها بمستوى الأداء الوظيفي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم أنفسهم، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كما تم استخدام أداة الاستبانة في جمع البيانات الأولية وتوصلت النتائج إلى أن الرقابة جاء بمستوى متوسط وأنها تؤثر إيجاباً على الأداء الوظيفي.

وبحثت دراسة الدماغ (2020) إلى البحث في معيقات استخدام الموازنات المالية كأداة للتخطيط والرقابة وتقييم الأداء في الجامعات الفلسطينية الخاصة بالمحافظات الجنوبية، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات وتكونت عينة الدراسة من (40) موظفاً من موظفي الإدارة العليا في الجامعات الفلسطينية وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة بين اشراك المستويات الادارية في اعداد الموازنات المالية في الجامعات ووجود علاقة بين أعداد الأسس العلمية واعتمادها في إعداد الموازنات المالية في الجامعات الفلسطينية.

كما هدفت دراسة بوكركيب وقويدر (2022)، إلى معرفة مدى تأثير استخدام نظام الموازنات التقديرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعلاقة بين نظام الموازنات التقديرية والأداء. وتم الاعتماد على المنهج التحليلي وتم اختيار عينة مكونة من 120 مؤسسة صغيرة ومتوسطة متواجدة في ولاية الشلف. وأظهرت النتائج وجود علاقة قوية وتأثير كبير بين استخدام الموازنات التقديرية وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما توصل الباحثان إلى ان الاهداف القابلة للتحقيق، تساعد في تشكيل استراتيجية واضحة المعالم ووجود خطط قابلة للتنفيذ.

وهدفت دراسة الشطلي (2023) الى الكشف عن أثر الرقابة الإدارية الداخلية في تحسين الأداء الوظيفي في جمعية العودة الصحية والمجتمعية واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ وتكون مجتمع الدراسة من الموظفين في الادارة (العليا والوسطى) في الجمعية، وعددهم (72) موظف وتوصلت النتائج، إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الرقابة الإدارية الداخلية والأداء الوظيفي بالإضافة الى وجود أثر ذي دلالة احصائية للرقابة الإدارية الداخلية وعدم وجود فروق في استجابات المشاركين تجاه متغيري الرقابة الادارية الداخلية والأداء الوظيفي تُعزى للمتغيرات الديمغرافية.

ويبحث دراسة قاسم (2023)، في دور الموازنات في تفعيل الرقابة وتقييم الأداء في الجامعات الحكومية العراقية بالتطبيق على جامعة سامراء، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من الموظفين في جامعة سمرام حيث تم تطبيق أداة الاستبانة عليهم لجمع البيانات الأولية وبينت النتائج أن فعالية الرقابة تساهم في تحسين الأداء في الجامعة.

وهدفت دراسة (المغربي، 2023)، إلى البحث في الرقابة وأثرها على التغيير في إدارة مؤسسات التعليم العالي من منظور إسلامي بالتطبيق على الجامعات الليبية، وقد اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي وبينت النتائج وجود أثر مباشر للرقابة على التغيير في إدارة المؤسسات التعليمية في الجامعات الليبية.

وأخيراً، هدفت دراسة بوشيخي وبزعزة (2024) إلى تحليل العلاقة بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية بالتطبيق على المؤسسة العمومية الاقتصادية ENIE سيدي بلعباس في الجزائر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت نتائجها إلى أن الرقابة الداخلية تعزز عملية الإدارة الصارمة كما أنها تساهم في تحسين عملية إدارة المخاطر.

#### أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تشابهت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في اعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الوصول إلى النتائج، بما يلائم طبيعة الدراسة الحالية، بالإضافة إلى استخدام أداة الاستبيان في جمع البيانات الاولية من عينة الدراسة.

#### أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تختلف الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على البحث في أبعاد الرقابة الداخلية وتنفيذ الموازنة في الجامعات والربط بينهما؛ من أجل معرفة مدى العلاقة بينهما، وأثرها على استقرار الجامعات الفلسطينية وتطويرها واستدامتها وتميزها وذلك بتطبيق دراسة الحالة على جامعة الاستقلال كنموذج تطبيقي.

## ما تضيفه الدراسة الحالية

تقدم الدراسة إطاراً نظرياً وتطبيقياً يراعي خصوصية السياق الفلسطيني في الجامعات الفلسطينية بحيث يجمع بين الرقابة الداخلية في الجامعات الفلسطينية وتنفيذ الموازنة، مما يساهم في سد الفجوات، ويركز على مستوى الجامعات الفلسطينية. بمعنى أن الدراسة الحالية تعتبر إضافة نوعية تعزز من فهم العلاقة بين الرقابة الداخلية وتنفيذ الموازنة، مما يساهم في تحسين أداء الجامعات الفلسطينية، ويعطي فرصة لتطوير السياسات المالية الخاصة بها.

## الإطار النظري

### أولاً: مفهوم الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية بمثابة نظام إداري، يشمل مجموعة السياسات والبرامج التي تُشكل الضوابط الداخلية التي تقوم المؤسسة بتنفيذها، من أجل ضمان الإدارة والتنفيذ السليم لأنشطتها والامتثال لسياسات الإدارة، وحماية أصولها وتقليل الانحرافات والأخطاء قدر الامكان، ومعالجتها بشكل فوري لضمان نظام عمل منظم وكفاء (بوشيخي وبزعة، 2024).

فالرقابة الداخلية مكون رئيسي للعملية الإدارية لأي مؤسسة فهي تهتم بالحفاظ على المتابعة المستمرة الاشرافية على جميع المستويات الوظيفية في المؤسسة؛ من أجل التأكد من أن مستوى الأداء الفعلي يسير بما يتوافق خطة المؤسسة، وضمن مراعاة السياسات الاستراتيجية للمؤسسة، واللوائح، والاجراءات والبرامج للعمل على تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية (حسن علي، 2016).

ويعرفها الشطلي (2023)، بأنها الإجراءات والأساليب التي تتبعها الجهات الرقابية لمتابعة سير العمليات الإدارية والفنية، والتأكد من نقيدها بالنظام الرقابي، والسياسات التي تنظم عملها وتمكن الموظفين في الجهات الرقابية من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجة الأخطاء والتجاوزات، وتقييم أوجه القصور والانحرافات

ويعرفها (Caruana 2015) بأنها: معيار تنظيمي يهدف إلى الإشراف والتقييم؛ من أجل تعزيز متابعة التنفيذ المناسب للقواعد بما يضمن سلامة الامتثال للقوانين والإجراءات.

من وجهة نظر الباحثان، تُعد الرقابة الداخلية ضرورة لا غنى عنها لأي مؤسسة تسعى نحو الاستدامة المالية. فهي لا تقتصر على ضبط الأداء، بل تُسهم في تعزيز الشفافية وبناء ثقة داخلية وخارجية في المؤسسة. لذلك، فإن تطوير أنظمة الرقابة الداخلية يُعتبر استثماراً في نجاح المؤسسة على المدى البعيد.

## أهداف نظام الرقابة الداخلية

تتلخص أهداف الرقابة الداخلية وفقاً لدراسة السويطي (2022) فيما يلي:

ضمان حماية الأصول عن طريق التحقق من حماية أموال المؤسسة، وأموالها، والتركيز على ضمان مصداقية وصحة المعلومات ومراقبتها، بالإضافة إلى التحقق من تطبيق الإجراءات الموضوعية من طرف الإدارة واحترام القوانين، مع ضمان دقة المعلومات والبيانات لتحسين جودة صناعات القرارات الإدارية.

بينما يرى الحلبي (2021) أن أهداف العملية الرقابية تتمثل في تعزيز الالتزام بنظم ومعايير ولوائح وقوانين العمل وحماية حقوق ذوي المصلحة من خلال مراقبة الأنشطة، ومدى فاعليتها مع ضمان الكشف عن الانحرافات في حال وجودها والقيام بتصحيحها في الوقت المناسب للمساهمة في تحقيق الأهداف المرجوة.

من خلال ما سبق، يرى الباحثان أن أهداف الرقابة الداخلية لا تقتصر فقط على الحماية والمراقبة، بل تتجاوز ذلك إلى كونها أداة استراتيجية لدعم عملية اتخاذ القرار وتحقيق الكفاءة المؤسسية. فهي تمثل صمام الأمان لضمان استخدام الموارد بشكل أمثل. لذا فإن تعزيز هذه الأهداف يسهم في بناء بيئة عمل مستدامة ومنضبطة.

## أبعاد الرقابة الداخلية

تشتمل عملية الرقابة على أربعة أبعاد تكاملية نوضحها كما ورد لدى دراسة (الحلبي، 2021؛ سعد، 2021):

- 1. الأساليب الرقابية:** وتشمل طرق ووسائل المؤسسة التي تستخدمها في متابعة الأنشطة والمهام اللازمة لتحقيق النتائج، وتنقسم هذه الأساليب إلى أساليب كمية أو غير كمية موجهة للتحكم في أداء الموظفين بهدف تحقيق الأهداف بشكل سليم.
- 2. المعايير الرقابية:** وتشمل المعايير الموضوعية لقياس مستوى جودة الأداء، وهي عبارة عن إطار عام للإجراءات والممارسات التي تقوم بها الإدارة العليا عند تنفيذ عملية الرقابة، وهي قابلة للقياس لمتابعة مدى تحقيق أهداف الخطة الموضوعية.
- 3. قياس الأداء الفعلي:** يُعبر عن قياس مستوى الانجاز للأعمال ومقارنته بالمعيار الرقابي بمعنى أنه يرتبط بشكل كبير بالمعايير الرقابية الموضوعية بهدف معرفة مدى تطابق العمل الفعلي مع المعيار وتحديد الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- 4. التقييم الرقابي:** يشمل متابعة الأداء الفعلي من خلال نتائج رصد تتبع البيانات والمعلومات الخاصة بسير العمل ومعرفة الإنجازات المرتبطة به، ومتابعة مؤشرات جودة الأداء والتحقق منها والإبلاغ عنها بشكل مستمر.

من وجهة نظر الباحثان، تُعد الأبعاد الأربعة للرقابة بمثابة منظومة متكاملة لا يمكن لأي مؤسسة الاستغناء عن أحد مكوناتها دون التأثير على فاعلية الرقابة ككل. فالتكامل بين الأساليب والمعايير وقياس الأداء والتقييم يوفر بيئة تنظيمية قادرة على تحسين الكفاءة والشفافية. كما أن الربط المستمر بين التخطيط والرقابة يسهل عملية اتخاذ القرار. لذا، أرى أن تطبيق هذه الأبعاد بشكل منهجي هو مفتاح تحسين الأداء المؤسسي.

## ثانياً: مفهوم الموازنة

الموازنة خطة مالية كمية تشمل كافة أنشطة الوحدة الاقتصادية لفترة مالية مستقبلية، للمساهمة في تحسين تنفيذ الخطط الادارية، وتشمل الموازنة عدة مسميات منها المالية والتقديرية والتخطيطية والرقابية، حيث تشير كل منها الى الوظائف الخاصة بالموازنة المالية، بمعنى أن الموازنة المالية هي التعبير المالي الكمي لخطة الأعمال (الدماغ، 2020)، وتتمثل الموازنات في التعبير الرقمي عن الخطط والبرامج التي تشمل العمليات والاهداف المرجو تحقيقها خلال فترة زمنية محددة حيث تعتبر بمثابة أداة حيوية في الادارة المالية من خلال ترجمتها للأهداف التنظيمية الموضوعة إلى خطط عمل محددة والقيام بتنفيذها وتحقيقها (Onduso, 2013).

ويعرف بوكريكيب وقويدر (2022) الموازنة بأنها خطة مالية تساهم في الرقابة الاداء لفترة زمنية واضحة لنشاط سوف يتم القيام به مستقبلاً.

ويعرف جابر (2018) الموازنة بأنها وثيقة مالية تلخص جميع العمليات والأنشطة التي تنوي المؤسسة القيام بها لفترة زمنية معينة وواضحة مستقبلية.

ويعرفها الباحثان بأنها: خطة مالية تشمل توزيع الموارد المتاحة من اجل تحقيق التوازن الفعل بين الإيرادات والنفقات وفق الأهداف الموضوعة.

## أهمية الموازنة

تتمثل أهمية الموازنة بحسب ما ورد لدى بوكريكيب وقويدر، (2022) في أنها توفر أداة فاعلة للرقابة والتقييم المستمر على أداء الأعمال، وتنفيذها في المؤسسة مما يساهم في تحسين جودة اتخاذ القرارات في المستقبل وبالتالي فإن الرقابة على تنفيذ الموازنة في المنظمات تساهم في نجاحها.

ووفقاً لإسماعيل (2016) فإن أهمية اعداد الموازنات تكمن في مساهمتها في تحديد الأهداف المطلوبة بشكل كمي، مما يسهل عملية قياس الأداء الفعلي كما أنها تعمل على تحديد مسؤوليات ومهام وصلاحيات الموظفين ودورهم في تحقيق أهدافها وتوفير المعلومات اللازمة لهم لتنفيذ مهامهم.

من وجهة نظر الباحثان، تُعد الموازنة أداة حيوية تُمكن الإدارة من ضبط الأداء واتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة. فهي لا تكتفي بالتخطيط بل تسهم أيضاً في تعزيز الشفافية وتحقيق الانضباط المالي داخل المؤسسة. وتكمن أهميتها في دورها التكاملي بين التخطيط والتنفيذ والتقييم.

## وظائف الموازنة المالية

الموازنات المالية هي عصب التخطيط المالي الذي تقوم به الإدارة الجيدة للحفاظ على مواردها وتحقيق الاستغلال الأمثل لها، ويمكن ايجاز أهم وظائف الموازنة المالية فيما يلي وفقاً لما ورد لدى دراسة (الدماغ، 2020؛ بسيوني وآخرون، 2017):

- الموازنة كأداة للرقابة وتقييم الاداء: فالموازنة توضح الية قياس كل ما هو مخطط له بالأداء الفعلي وهي تعبر بأرقام فعلية عن مستويات الاداء ويمكن من خلالها اكتشاف الانحرافات عن النتائج المرجوة.
  - الموازنة كأداة للتخطيط: فالموازنة تترجم الخطط والاهداف الى جداول تقديرية خاصة بمختلف الأنشطة، وعليه فان الاعتماد على الموازنة في التخطيط يسهم في تحقيق الأهداف المرجوة.
  - الموازنة كأداة للتحفيز: حيث تستخدم الموازنة في تحفيز الموظفين وحثهم على تحقيق الأهداف من خلال اشراكهم في اعداد تقديرات الموازنة وتحفيزهم للسعي الدؤوب نحو تحقيق أهدافها.
  - الموازنة أداة للاتصال والتوصل:تعتبر الموازنة أداة هامة لتوضيح المعلومات لجميع المستويات الإدارية وبالتالي تفعيل الاتصال الهادف بينها.
- يرى الباحثان أن وظائف الموازنة لا تنحصر في الجوانب المالية فقط، بل تشمل أبعاداً إدارية وتنظيمية تعزز من فاعلية المؤسسة. فهي تسهم في خلق بيئة تفاعلية بين الإدارة والموظفين، وتدعم التحفيز والاتصال الداخلي. كما تمثل أداة عملية لتقييم الأداء وتصحيح المسار بشكل مستمر.

## منهج الدراسة وطريقة جمع البيانات

تعد الإجراءات المنهجية عنصر هام لإنجاز الجانب التطبيقي للبحث، حيث يتم عرض المنهجية ومجتمع الدراسة ومحتويات الاستبانة وإجراءات التحليل.

**منهجية الدراسة:** تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لوصف مستوى الرقابة الداخلية في الجامعات الفلسطينية وتحليل مدى تأثيرها على تنفيذ الموازنة بشكل علمي مما يساهم في استخلاص استنتاجات واضحة وتقديم توصيات قابلة للتطبيق.

**مجتمع الدراسة:** يشمل الموظفين في الوظائف الإدارية الاشرافية العليا: (المدراء العامون، ورؤساء الأقسام، والعمداء) في جامعة الاستقلال وعددهم (57) موظف حيث تم اتباع أسلوب الحصر الشامل وقام الباحثان بتوزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة البالغ عددهم (57) استبانة خلال الفترة ما بين 25 ديسمبر 2024 حتى 31 مارس من عام 2025، وتم استرداد (55) استبانة من أصل من (57) استبانة.

**أداة الدراسة:** تم استخدام أداة استبانة محكمة وفقاً لدراسة (الحلبي، 2021) التي تناولت فقراتها الأبعاد الخاصة بالرقابة الداخلية وهي: (الأساليب الرقابية، المعايير الرقابية، قياس الأداء الفعلي والتقييم الرقابي) وشملت عدد (8) فقرات لكل بُعد بالإضافة إلى دراسة (الدماغ، 2020) التي تناولت البحث في تنفيذ الموازنة وشملت عدد (6) فقرات عن الموازنة.

### الوصف الإحصائي لعينة الدراسة

**جدول 1: الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة وفقاً للبيانات الديمغرافية (عدد المستجيبين = 55)**

البيانات الديمغرافية									
%	العدد	المتغير		%	العدد	المتغير			
5.5	3	أقل من 30		74.5	41	ذكر			
49.1	27	من 30-49 سنة				25.5	14	أنثى	
38.2	21	40 سنة - 49 سنة						0	0
7.3	4	50 فأكثر				45.5	25		
3.6	2	نائب رئيس		54.5	30			دراسات عليا	
14.5	8	عميد				0	0	أقل من 5 سنوات	
34.5	19	مدير		27.3	15			5 أقل من 10 سنوات	
47.3	26	رئيس قسم				38.2	21	10 أقل من 15 سنة	
				34.5	19			15 سنة فأكثر	

### ثبات أداة الدراسة

تم اعتماد طريقة الاتساق الداخلي ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا لحساب الثبات، حيث يوضح الجدول رقم (2) درجة الثبات وهي درجة ثبات عالية تفي بأغراض الدراسة.

## معامل الثبات للاستبانة

جدول 2: اختبار كرونباخ ألفا للثبات

المحور	معامل الثبات
الأساليب الرقابية.	0.914
المعايير الرقابية.	0.921
قياس الأداء الفعلي.	0.941
التقييم الرقابي.	0.929
تنفيذ الميزانية.	0.947

تشير النتائج إلى أن جميع معاملات الثبات التي تم حسابها باستخدام معامل كرونباخ ألفا للمحاور المختلفة تتجاوز القيمة المقبولة (0.60)، مما يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات. حيث تراوحت معاملات الثبات بين (0.912) و(0.947)، مما يعني أن الفقرات تقيس بشكل متسق المحاور المستهدفة، ويمكن الاعتماد على نتائج الاستبانة لتحقيق أهداف الدراسة.

## المعالجة الإحصائية

تم استخدام برنامج SPSS للتحليل الإحصائي بهدف استخراج النتائج المتعلقة بالدراسة، وقد شملت المعالجة ما يلي:

- حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لكل فقرة من فقرات الاستبيان.
- التحقق من الثبات باستخدام معامل «كرونباخ ألفا».
- إجراء تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA).
- تطبيق اختبار «ت» للعينة المستقلة (T-test).

## تصحيح المقياس

جدول 3: مفاتيح التصحيح

الدرجة	المتوسط الحسابي	الرقم	المقياس
منخفض جداً	1-1.8	1	موافق بدرجة قليلة جداً
منخفض	2.60-1.81	2	موافق بدرجة قليلة
متوسط	3.40-2.61	3	موافق بدرجة متوسطة
مرتفع	4.20-3.41	4	موافق بدرجة كبيرة
مرتفع جداً	5-4.21	5	موافق بدرجة كبيرة جداً

## الإجابة على الأسئلة البحثية

السؤال الرئيسي الأول: إلى أي مدى تسهم الرقابة الداخلية في تحسين تنفيذ الموازنة داخل جامعة الاستقلال؟

جدول 4: نتائج اختبار الانحدار البسيط لتحديد التأثير

المحاور	ت	معامل التحديد R squar	معامل الارتباط R	قيمة Beta
الرقابة الداخلية	55	0.638	0.799	0.799
تنفيذ الموازنة				

يشير الجدول السابق إلى ان هناك علاقة ارتباط قوية في مساهمة الرقابة في تنفيذ الموازنة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.799) وهي قريبة من (1) مما يعني أن العلاقة قوية. كما وبلغت قيمة معامل التحديد (0.638) وهي نسبة عالية تمثل 63.8% على تأثير الرقابة الداخلية في تنفيذ الموازنة.

ويرى الباحثان أن النتائج تُشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين فاعلية الرقابة الداخلية وتنفيذ الموازنة داخل جامعة الاستقلال، حيث بلغ معامل الارتباط (0.799) ومعامل التحديد (0.638)، مما يعني أن الرقابة الداخلية تفسر نحو 63.8% من التغير في تنفيذ الموازنة. تعكس هذه النتيجة أهمية تطوير أنظمة الرقابة الداخلية بالجامعات لضمان تنفيذ فعّال للموازنات وتحقيق أهدافها المالية والإدارية.

جدول 5: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لمحور فعالية الرقابة الداخلية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1.	الدرجة الكلية لمستوى الرقابة الداخلية.	3.25	0.736	65%	موافق بدرجة متوسطة

تشير البيانات إلى أن تقييم الموظفين لمستوى الرقابة الداخلية في جامعة الاستقلال كان متوسطاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.25).

ويرى الباحثان أن هذه النتيجة تعكس أن مستوى الرقابة الداخلية يحتاج إلى مزيد من التطوير، رغم كفاءة الكوادر البشرية العاملة في الجامعة. ويمكن أن يُعزى هذا التقييم إلى عوامل مؤسسية، مثل الحاجة إلى تحديث السياسات والإجراءات الناظمة للرقابة، أو ضعف تفعيل الأنظمة الرقابية القائمة، أو محدودية استخدام الأدوات التقنية الحديثة التي تسهم في تعزيز فعالية الرقابة. وتشير

هذه النتيجة إلى أهمية العمل على تحسين البيئة الإدارية وتعزيز الأنظمة الرقابية بما يواكب التطورات الحديثة، ويضمن تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة المالية والإدارية.

الإجابة على السؤال الفرعي الأول: ما مستوى الرقابة الداخلية من وجهة نظر الموظفين في جامعة الاستقلال؟

جدول 6: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لمحاور الرقابة الداخلية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1.	الأساليب الرقابية	3.29	0.790	66%	موافق بدرجة متوسطة
2.	المعايير الرقابية	3.27	0.733	65%	موافق بدرجة متوسطة
3.	قياس الأداء الفعلي	3.21	0.874	64%	موافق بدرجة متوسطة
4.	التقييم الرقابي	3.24	0.810	65%	موافق بدرجة متوسطة
1.	الدرجة الكلية لمستوى الرقابة الداخلية.	3.25	0.736	65%	موافق بدرجة متوسطة

يشير الجدول السابق إلى أن محور الأساليب الرقابية هو أكثر الأساليب تأثير في مستوى الرقابة الداخلية إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.29) يليه محور المعايير الرقابية وبلغ المتوسط الحسابي له (3.27)، يليهما محور التقييم الرقابي إذ بلغ المتوسط الحسابي له (3.24). وأخير يأتي محور قياس الأداء الفعلي إذ بلغ المتوسط الحسابي له (3.21).

وتوضح الجداول التالية عرض النتائج الخاصة بأبعاد الرقابة الداخلية:

جدول 7: يعرض النتائج المتعلقة ببعدها الرقابية

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لمحور الأساليب الرقابية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
الأساليب الرقابية					
1.	تشكل الجامعة لجاناً مختصة لمتابعة تنفيذ الموازنة والتحقق من فعاليتها.	3.36	1.06	67%	موافق بدرجة متوسطة
2.	تعتمد الجامعة أساليب رقابية تنسجم مع المتطلبات القانونية والمعايير المهنية.	3.44	0.958	69%	موافق بدرجة كبيرة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
<b>الأساليب الرقابية</b>					
3.	تتناسب أساليب الرقابة المعتمدة مع مختلف مراحل تنفيذ الموازنة.	3.33	1.05	67%	موافق بدرجة متوسطة
4.	توفّر الجامعة برامج تدريبية مستمرة للجان الرقابية لتعزيز كفاءتهم في استخدام الأساليب الرقابية.	2.98	0.952	60%	موافق بدرجة متوسطة
5.	تسهم الأساليب الرقابية المتبعة في تحقيق الأهداف المرجوة من تنفيذ الموازنة.	3.31	0.836	66%	موافق بدرجة متوسطة
6.	ساعد الأساليب الرقابية في رصد الانحرافات المتعلقة بتنفيذ الموازنة ومعالجتها.	3.33	0.771	67%	موافق بدرجة متوسطة
	الدرجة الكلية	3.29	0.790	66%	موافق بدرجة متوسطة

تشير النتائج إلى أن التقديرات جاءت في المجمل بدرجة متوسطة، باستثناء الفقرة (2) التي حصلت على متوسط مرتفع (3.44)، في حين حصلت الفقرة (4) على أدنى متوسط (2.98). وبلغ المتوسط الكلي لهذا المحور (3.29) ما يعكس تقييماً متوسطاً.

ويرى الباحثان أن التقديرات جاءت بدرجة متوسطة بشكل عام، حيث بلغ المتوسط الكلي لهذا المحور (3.29)، مما يدل على أن تطبيق الأساليب الرقابية في الجامعة يتم بشكل مقبول لكنه يحتاج إلى مزيد من التطوير لتعزيز فاعليته. وقد حصلت الفقرة (2) على متوسط مرتفع (3.44)، مما يعكس اهتماماً نسبياً ببعض الجوانب المحددة ضمن الأساليب الرقابية، بينما سجلت الفقرة (4) أدنى متوسط (2.98)، وهو ما قد يُعزى إلى وجود تفاوت في مدى الالتزام بتطبيق بعض الأساليب أو تحديثها بما يتناسب مع التطورات الإدارية الحديثة. وتعكس هذه النتائج أهمية العمل على مراجعة وتحديث آليات تنفيذ الأساليب الرقابية بشكل مستمر لضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء المالي والإداري.

**جدول 8: يعرض تقييم بُعد المعايير الرقابية  
المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لمحور المعايير الرقابية**

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
<b>المعايير الرقابية</b>					
1.	تُعدّ المعايير الرقابية بطريقة احترافية تضمن الالتزام بالتشريعات وتحقيق أهداف الجامعة.	3.27	0.870	65%	موافق بدرجة متوسطة
2.	تتصف المعايير الرقابية بالدقة والمهنية في عمليات المراجعة والتقييم.	3.25	0.886	65%	موافق بدرجة متوسطة
3.	تتسم المعايير الرقابية بالمرونة لمواكبة التطورات داخل بيئة العمل وخارجها.	3.24	0.902	65%	موافق بدرجة متوسطة
4.	تُصمّم المعايير الرقابية بما يتماشى مع رسالة الجامعة ورؤيتها وأهدافها، ضمن إطار الكفاءة والفعالية.	3.25	0.927	65%	موافق بدرجة متوسطة
5.	يُعاد تقييم المعايير الرقابية بصورة دورية لضمان ملاءمتها مع التغيرات الطارئة في بيئة العمل.	3.29	0.809	66%	موافق بدرجة متوسطة
6.	تضع الجامعة خطة رقابية تتوافق مع التوجيهات الصادرة عن الجهات الرقابية الرسمية.	3.31	0.971	66%	موافق بدرجة متوسطة
	الدرجة الكلية	3.27	0.733	65%	موافق بدرجة متوسطة

جاءت جميع الفقرات بتقديرات متوسطة من وجهة نظر الموظفين، حيث سجلت الفقرة (6) أعلى متوسط (3.31)، فيما كانت الفقرة (3) الأقل (3.24). وكان المتوسط الكلي لهذا البعد (3.27).

ويرى الباحثان أن جميع الفقرات حصلت على تقديرات متوسطة من وجهة نظر الموظفين، حيث بلغ المتوسط الكلي (3.27)، مما يدل على وجود التزام مقبول بتطبيق المعايير الرقابية داخل الجامعة. وقد سجلت الفقرة (6) أعلى متوسط (3.31)، مما يشير إلى أن بعض جوانب المعايير الرقابية تحظى بقدر أعلى من الالتزام والاهتمام، في حين سجلت الفقرة (3) أدنى متوسط (3.24)، ما يعكس الحاجة إلى تعزيز المرونة من أجل مواكبة التغيرات. وتعكس هذه النتائج أهمية تعزيز عمليات تطوير وتحديث المعايير الرقابية لضمان انسجامها مع أفضل الممارسات الإدارية وزيادة فاعليتها في تحقيق أهداف الرقابة المالية والإدارية.

**جدول 9: يعرض تقييم بُعد قياس الأداء الفعلي**  
**المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لمحور قياس الأداء الفعلي**

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
<b>قياس الأداء الفعلي</b>					
1.	يتم قياس الأداء الفعلي وفق المعايير المحددة ضمن الخطة الاستراتيجية المعتمدة.	3.25	1.04	65%	موافق بدرجة متوسطة
2.	تخضع عملية القياس لمراجعة دورية ضمن نظام إداري دقيق.	3.15	1.00	63%	موافق بدرجة متوسطة
3.	يتوفر نظام فعال في الجامعة للمقارنة بين الأداء الفعلي والمتوقع.	3.11	1.04	62%	موافق بدرجة متوسطة
4.	تساهم عملية القياس في الكشف عن الانحرافات وتصحيح مسار العمل.	3.33	0.904	67%	موافق بدرجة متوسطة
5.	يتسم نظام القياس بالوضوح والشفافية لكافة الفئات الوظيفية داخل الجامعة.	3.16	0.977	63%	موافق بدرجة متوسطة
6.	يُعتمد على نتائج القياس لتحسين فرص تحقيق الأهداف المنشودة.	3.24	0.981	65%	موافق بدرجة متوسطة
	الدرجة الكلية	3.21	0.874	64%	موافق بدرجة متوسطة

أظهرت النتائج أن جميع الفقرات نُظر إليها بدرجة متوسطة. وسجلت الفقرة (4) أعلى متوسط (3.33)، في حين حصلت الفقرة (3) على أدنى متوسط (3.11)، وكان المتوسط الكلي (3.21). ويرى الباحثان أن جميع الفقرات جاءت بتقديرات متوسطة من وجهة نظر الموظفين، حيث بلغ المتوسط الكلي (3.21)، مما يدل على وجود تطبيق مقبول لإجراءات قياس الأداء داخل الجامعة. وقد سجلت الفقرة (4) أعلى متوسط (3.33)، مما يعكس اهتماماً نسبياً ببعض جوانب متابعة الأداء وفعالية عملية القياس، بينما حصلت الفقرة (3) على أدنى متوسط (3.11)، مما يشير إلى تفاوت محدود في مدى تطبيق بعض إجراءات القياس. وتعكس هذه النتائج أهمية الاستمرار في تطوير أدوات وأساليب قياس الأداء لضمان تقديم تغذية راجعة دقيقة وشاملة تدعم اتخاذ القرارات الإدارية والمالية بشكل أكثر فعالية.

### جدول 10: يعرض تقييم بُعد التقييم الرقابي المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لمحور التقييم الرقابي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
<b>التقييم الرقابي</b>					
1.	يتميز نظام التقييم الرقابي بالمرونة التي تمكنه من الاستجابة للتغيرات البيئية المختلفة.	3.25	0.927	65%	موافق بدرجة متوسطة
2.	يساهم التقييم في اتخاذ إجراءات تصحيحية فعالة وتطوير منظومة العمل.	3.31	0.879	66%	موافق بدرجة متوسطة
3.	تعتمد الجامعة مبدأ المشاركة الفعالة في تنفيذ عمليات التقييم الرقابي.	3.15	0.951	63%	موافق بدرجة متوسطة
4.	تعمل الجامعة على تصويب الانحرافات الناتجة عن نتائج التقييم الرقابي.	3.15	0.970	63%	موافق بدرجة متوسطة
5.	يدعم التقييم اتخاذ قرارات استراتيجية ذات كفاءة وفعالية.	3.33	1.00	67%	موافق بدرجة متوسطة
6.	تستند الجامعة في عملية التقييم إلى بيانات موثوقة واضحة.	3.24	0.922	65%	موافق بدرجة متوسطة
	الدرجة الكلية	3.24	0.810	65%	موافق بدرجة متوسطة

جميع الفقرات جاءت ضمن المستوى المتوسط من وجهة نظر الموظفين، حيث كانت الفقرة (5) الأعلى بمتوسط (3.33)، بينما كانت الفقرتان (3 و4) الأدنى بمتوسط (3.15). أما المتوسط الكلي فبلغ (3.24).

ويرى الباحثان أن جميع الفقرات حصلت على تقديرات متوسطة من وجهة نظر الموظفين، حيث بلغ المتوسط الكلي (3.24)، مما يدل على أن الجامعة تعتمد ممارسات تقييم رقابي بمستوى مقبول. وقد سجلت الفقرة (5) أعلى متوسط (3.33)، مما يعكس وجود اهتمام نسبي ببعض جوانب التقييم الرقابي مما يدعم فعالية اتخاذ القرارات، في حين حصلت الفقرتان (3 و4) على أدنى متوسط (3.15)، وهو ما يشير إلى تفاوت بسيط في قوة تطبيق إجراءات التقييم بين مختلف الجوانب. وتبرز هذه النتائج الحاجة إلى تعزيز دور عمليات التقييم الرقابي بما يضمن استخدامها كأداة فعالة لمراجعة الأداء وتصحيح المسار وتصويب الانحرافات بما يخدم تنفيذ الموازنة بشكل أكثر دقة وكفاءة.

السؤال البحثي الفرعي الثاني: ما مستوى تنفيذ الموازنة من وجهة نظر الموظفين في جامعة الاستقلال؟

جدول (11): يعرض المتوسطات والانحرافات لفقرات محور تنفيذ الموازنة المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لمحور تنفيذ الموازنة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
محور تنفيذ الموازنة					
1.	يوجد تنسيق وتعاون بين المستويات الإدارية في إعداد الموازنة المالية للجامعة.	3.38	0.913	68%	موافق بدرجة متوسطة
2.	الهيكل التنظيمي للجامعة يوجد فيه قسم خاص بإعداد الموازنة المالية.	3.62	1.00	72%	موافق بدرجة كبيرة
3.	الموارد البشرية في الجامعة مؤهلة لإعداد الموازنات المالية.	2.91	1.05	58%	موافق بدرجة متوسطة
4.	تطبق إدارة الجامعة الأسس العلمية في إعداد الموازنات المالية.	3.31	0.900	66%	موافق بدرجة متوسطة
5.	يتوفر لدى الجامعة كافة الإحصائيات اللازمة لإعداد الموازنة العامة.	3.24	1.01	65%	موافق بدرجة متوسطة
6.	تتابع إدارة الجامعة الموازنة المالية باستمرار.	3.33	0.904	67%	موافق بدرجة متوسطة
7.	تعتمد إدارة الجامعة في التخطيط على الموازنة المالية.	3.22	0.875	64%	موافق بدرجة متوسطة
8.	تستند إدارة الجامعة في رقابة أنشطتها على الموازنة المالية.	3.16	0.938	63%	موافق بدرجة متوسطة
9.	تعتمد إدارة الجامعة في تقييم أدائها على الموازنة المالية.	3.13	0.883	63%	موافق بدرجة متوسطة
10.	تشارك المستويات الإدارية في إعداد الموازنة العامة.	3.15	0.891	63%	موافق بدرجة متوسطة
11.	تعتمد الجامعة نماذج مخصصة لإعداد الموازنة العامة.	3.35	0.865	67%	موافق بدرجة متوسطة
12.	تتابع إدارة الجامعة الإدارة المالية في إعداد الموازنة العامة.	3.53	0.716	71%	موافق بدرجة كبيرة
	الدرجة الكلية	3.28	0.731	66%	موافق بدرجة متوسطة

تشير النتائج إلى أن جميع الفقرات جاءت ضمن التقدير المتوسط، باستثناء الفقرتين (2، 12) اللتين سجلتا متوسطاً مرتفعاً، حيث حصلت الفقرة (2) على (3.62)، وهي الأعلى. بينما الفقرة (3) كانت الأدنى (2.91). وقد بلغ المتوسط العام (3.28).

تشير نتائج تقييم تنفيذ الموازنة إلى أن جميع الفقرات جاءت بتقديرات متوسطة من وجهة نظر الموظفين، حيث بلغ المتوسط العام (3.28)، مما يدل على أن عملية تنفيذ الموازنة تتم بمستوى مقبول داخل الجامعة. وقد سجلت الفقرة (2) أعلى متوسط (3.62)، مما يشير إلى وجود تركيز نسبي على بعض الجوانب المرتبطة بإعداد الموازنة المالية، بينما حصلت الفقرة (3) على أدنى متوسط (2.91)، مما يعكس تفاوتاً محدوداً في مستويات الأداء بين الموظفين على تنفيذ الموازنة. وتعكس هذه النتائج أهمية تعزيز إجراءات التنفيذ المالي وتطوير آليات المتابعة لضمان تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وفقاً لما هو مخطط له في الموازنة.

**السؤال البحثي الثالث: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وتنفيذ الموازنة في جامعة الاستقلال؟**

**جدول 12: معامل الارتباط بيرسون بين الرقابة الداخلية وتنفيذ الموازنة**

المحاور	ت	معامل الارتباط بيرسون
الأساليب الرقابية	55	0.717
المعايير الرقابية	55	0.704
قياس الأداء الفعلي	55	0.769
التقييم الرقابي	55	0.736
الدرجة الكلية	55	0.799

تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية قوية بين المحورين. وبناءً على القيم، فإن مستوى الترابط يقارب القيمة (0.7-0.9) مما يدل على قوة العلاقة. ويعزو الباحثان هذه العلاقة إلى الأهمية النظرية والتطبيقية للرقابة الداخلية في ضبط الإنفاق وترشيد استخدام الموارد مما يساهم في تحسين تنفيذ الخطط المالية.

**السؤال البحثي الرابع: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية بأبعادها (الأساليب الرقابية، المعايير الرقابية، قياس الأداء الفعلي والتقييم الرقابي)، على تنفيذ الموازنة في جامعة الاستقلال؟**

## جدول 13: نتائج اختبار الانحدار البسيط لتحديد التأثير

المحاور	ت	معامل التحديد R squar	معامل الارتباط R	قيمة Beta	مستوى الدلالة Sig
الرقابة الداخلية	55	0.638	0.799	0.799	0.023

يشير الجدول السابق إلى ان هناك تأثير لمساهمة الرقابة في تنفيذ الموازنة إذ بلغت قيمة معامل الارتباط وقيمة بيتا (0.799) وهي قريبة من (1) مما يعني أن العلاقة قوية. كما وبلغت قيمة معامل التحديد (0.638) وهي نسبة عالية تمثل 63.8% على تأثير الرقابة الداخلية في تنفيذ الموازنة. وهي دالة إحصائياً إذ بلغ مستوى الدلالة (0.023) عند مستوى الدلالة  $\alpha \leq 0.05$ .

ويرى الباحثان أن نتائج التحليل بينت أن هناك تأثيراً قوياً نسبياً للرقابة الداخلية على تنفيذ الموازنة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.638) مما يعني أن الرقابة الداخلية تفسر ما نسبته 63.8% من التغيير الحاصل في تنفيذ الموازنة، وهي نسبة مرتفعة تعكس الدور المحوري للرقابة الداخلية في تحسين كفاءة تنفيذ الموازنات. وتشير هذه النتائج إلى أن تطوير أنظمة الرقابة وتعزيز إجراءاتها من شأنه أن ينعكس بشكل مباشر وإيجابي على الأداء المالي والإداري للجامعة.

## جدول 14: نتائج اختبار قيمة بيتا وقيمة سيجمما لمحاور الرقابة الداخلية

المحاور	معامل التحديد R squar	معامل الارتباط R	Sig	Beta
الأساليب الرقابية	620.0	0.805	0.008	0.173
المعايير الرقابية			0.298	0.041
قياس الأداء الفعلي			0.813	0.382
التقييم الرقابي			0.023	0.275

تشير النتائج أن بعدي «الأساليب الرقابية» و«التقييم الرقابي» لهما تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية على تنفيذ الموازنة في جامعة الاستقلال، حيث بلغت قيمة Beta على التوالي (0.173) (0.275) وكانت قيمة Sig على التوالي (0.008) (0.023) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). يشير ذلك إلى أن وجود نظام فاعل لقياس الأداء يسهم بدرجة كبيرة في تحسين تنفيذ الموازنة من خلال مراقبة مدى تحقيق الأهداف، واكتشاف الانحرافات، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.

أما بقية الأبعاد وهي المعايير الرقابية، وقياس الأداء، فقد أظهرت قيم Sig أعلى من (0.05)، مما يدل على عدم وجود تأثير معنوي لها على تنفيذ الموازنة. ويعزو الباحثان ذلك إلى ضعف تطبيق هذه الأبعاد في المستوى العملي أو إلى الاهتمام بقياس الأداء الفعلي بشكل أكبر من الاهتمام بها، لأنه يعتبر المؤشر الأكثر وضوحاً ومباشرةً لتقييم الإنجاز المالي والإداري.

وتعكس هذه النتائج أهمية تعزيز آليات قياس الأداء ضمن أنظمة الرقابة الداخلية، والاهتمام بتطوير أدوات دقيقة ومتكاملة لقياس الأداء، باعتبارها من العوامل الأساسية التي تدعم تنفيذ الموازنة بكفاءة، وتسهم في رفع جودة الأداء المالي والإداري للجامعة.

كما يعزو الباحثان عدم وجود تأثير لبُعد التقييم الرقابي لأن عمليات التقييم غالباً تركز على الجوانب الشكلية دون ربطها بخطط تطوير الأداء أو اتخاذ قرارات تصحيحية، مما يضعف أثرها العملي في بيئة الجامعات التي تتطلب ربط التقييم بالتحسين المستمر للأداء المالي والإداري

أما بُعد الأساليب الرقابية: فقد بينت النتائج أن بُعد الأساليب الرقابية لم يظهر له تأثير يُذكر على تنفيذ الموازنة. ويُعزى ذلك إلى أن الأساليب المعتمدة تُمارس بصورة تقليدية روتينية، دون تطوير أو تحديث يواكب التغيرات الإدارية والمالية، مما يقلل من فعاليتها في دعم تنفيذ الموازنة بشكل ملموس.

بُعد المعايير الرقابية: كذلك أظهرت النتائج أن بُعد المعايير الرقابية لم يكن له تأثير واضح على تنفيذ الموازنة. ويرجع السبب في ذلك إلى أن المعايير المطبقة في الجامعة، رغم توفرها، تُستخدم كإجراءات نمطية جامدة، ولا يتم تحفيز تحديثها أو مراجعتها بما يتلاءم مع احتياجات التطوير المؤسسي، الأمر الذي حدّ من قدرتها على التأثير الفعلي في تنفيذ الموازنة.

**السؤال البحثي الخامس:** هل توجد فروق ذات دلالة في استجابات أفراد العينة تجاه الرقابة الداخلية تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المستوى الوظيفي).

نتائج اختبار «ت» لمجموعتين مستقلتين لمتغير الجنس ونتائج تحليل «التباين الأحادي لمتغيرات العمر والمؤهل العلمي وسنوات الخدمة والمستوى الوظيفي».

## جدول 15: نتائج دلالة الفروق تجاه الرقابة الداخلية

« الرقابة الداخلية »			المتغيرات الديمغرافية	
النتيجة	مستوى الدلالة	قيمة الاختبار الاحصائي		
لا توجد فروق	0.107	ت= 1.642	ذكر	النوع
			أنثى	
توجد فروق	0.723	ف= 0.444	أقل من 30	العمر
			من 30-49 سنة	
			40 سنة - 49 سنة	
			50 فأكثر	
لا توجد فروق	0.426	ف= 0.642	دبلوم فأقل	المؤهل العلمي
			بكالوريوس	
			دراسات عليا	
لا توجد فروق	0.762	ف = 0.273	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
			5 أقل من 10 سنوات	
			10 أقل من 15 سنة	
			15 سنة فأكثر	
لا توجد فروق	0.213	ف= 1.550	نائب رئيس	المسمى الوظيفي
			عميد	
			مدير	
			رئيس قسم	

وللإجابة على هذا السؤال تم اختبار التالي:

**أولاً: متغير الجنس:** تم استخدام اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين لاختبار دلالة الفروق في استجابات المشاركين حول الرقابة الداخلية في جامعة الاستقلال تبعاً لمتغير الجنس. وقد أظهرت النتائج أن مستوى الدلالة بلغ (0.107)، وهو أعلى من مستوى الدلالة المعتمد ( $\alpha \leq 0.05$ )، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس.

يعزو الباحثان ذلك إلى أن الذكور والإناث لديهم إدراك متقارب نحو الرقابة الداخلية، ما يعكس حيادية النظام الرقابي في الجامعة وعدم تأثير النوع الاجتماعي على مستوى الوعي أو التفاعل معه.

**ثانياً: متغير العمر:** تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) لاختبار الفروق بين الفئات العمرية. أظهرت النتائج أن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.723)، وهي أعلى من (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين الفئات العمرية.

يعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن الرقابة الداخلية تُطبق بشكل موحد في الجامعة، وأن جميع الفئات العمرية تتعامل معها وفق نفس المعايير، ما يعكس وضوح الأنظمة الرقابية للجميع.

**ثالثاً: متغير المؤهل العلمي:** أظهر تحليل التباين الأحادي أن مستوى الدلالة بلغ (0.426)، وهو أكبر من (0.05)، ما يدل على عدم وجود فروق في آراء المشاركين حول الرقابة الداخلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

يعزو الباحثان ذلك إلى أن مستوى المؤهل العلمي لا يؤثر في تقييم الأفراد لفعالية الرقابة الداخلية، مما يعكس وضوح وسهولة فهم النظام الرقابي بغض النظر عن الخلفية التعليمية.

**رابعاً: متغير سنوات الخبرة:** أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين استجابات المشاركين تبعاً لسنوات الخبرة.

يعزو الباحثان ذلك إلى أن الخبرة العملية لا تُحدث فروقاً في تقييم الرقابة، مما يدل على أن ثقافة الرقابة في الجامعة متجذرة ويتم التعامل معها بثبات وموضوعية بغض النظر عن عدد سنوات الخدمة.

**خامساً: متغير المسمى الوظيفي:** بلغ مستوى الدلالة الناتج عن تحليل التباين الأحادي (0.213)، وهو أكبر من (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

يعزو الباحثان ذلك إلى أن آلية الرقابة الداخلية يتم تطبيقها بشكل متساوٍ على جميع الموظفين بغض النظر عن مستوياتهم الوظيفية، وهو ما يعكس العدالة التنظيمية ويعزز من تماسك البيئة الإدارية.

خلاصة الفروق الديموغرافية: تشير النتائج إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً في تقييم الرقابة الداخلية تُعزى لأي من المتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة، المسمى الوظيفي).

وبشكل عام يرى الباحثان أن هذا الانسجام في الآراء ناتج عن ثقافة تنظيمية قوية داخل الجامعة، تُوحّد فهم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية لدى جميع الموظفين، بغض النظر عن خصائصهم الفردية أو الوظيفية.

السؤال البحثي السادس: هل توجد فروق ذات دلالة في استجابات أفراد العينة تجاه تنفيذ الموازنة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المستوى الوظيفي). نتائج اختبار «ت» لمجموعتين مستقلتين لمتغير الجنس ونتائج تحليل «التباين الأحادي لمتغيرات العمر والمؤهل العلمي وسنوات الخدمة والمستوى الوظيفي».

### جدول 16: نتائج دلالة الفروق تجاه تنفيذ الموازنة

"تنفيذ الموازنة"			المتغيرات الديموغرافية	
النتيجة	مستوى الدلالة	قيمة الاختبار الاحصائي		
لا توجد فروق	7450.	ت=0 327	نكر	النوع
			أنثى	
لا توجد فروق	0.308	ف=1.232	أقل من 30	العمر
			من 30-49 سنة	
			40 سنة - 49 سنة	
			50 فأكثر	
لا توجد فروق	0.414	ف=0.678	دبلوم فأقل	المؤهل العلمي
			بكالوريوس	
			دراسات عليا	
لا توجد فروق	0.509	ف = 0.684	أقل من 5 سنوات	سنوات الخدمة
			5 أقل من 10 سنوات	
			10 أقل من 15 سنة	
لا توجد فروق	0.153	ف=1.835	نائب رئيس	المسمى الوظيفي
			عميد	
			مدير	
			رئيس قسم	

**أولاً: متغير الجنس:** تم استخدام اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين لاختبار دلالة الفروق في تقييم تنفيذ الموازنة تبعاً لمتغير الجنس. أظهرت النتائج أن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (Sig = 0.745)، وهي أعلى من (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث.

يعزو الباحثان ذلك إلى أن فهم وتقييم عملية تنفيذ الموازنة في الجامعة لا يتأثر باختلاف النوع الاجتماعي، ما يدل على وجود معايير موحدة تنعكس على الإدراك العام لجميع الموظفين.

**ثانياً: متغير العمر:** تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار دلالة الفروق بين الفئات العمرية. أظهرت النتائج أن قيمة الدلالة (Sig = 0.308) أكبر من (0.05)، ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير العمر.

يعزو الباحثان ذلك إلى أن إدراك تنفيذ الموازنة بين الموظفين لا يتأثر بالعمر، مما يدل على ترسخ مفاهيم الموازنة وآلياتها لدى جميع الفئات العمرية داخل بيئة العمل.

**ثالثاً: متغير المؤهل العلمي:** تم تحليل الفروق باستخدام ANOVA، وأظهرت النتائج أن قيمة الدلالة الإحصائية (Sig = 0.414) أعلى من (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود فروق تُعزى للمؤهل العلمي. يعزو الباحثان ذلك إلى أن المهام المتعلقة بتنفيذ الموازنة والإجراءات المرتبطة بها مفهومة ومعلنة لجميع الموظفين بغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية، ما يؤكد على وضوح النظام المالي والإداري في الجامعة.

**رابعاً: متغير سنوات الخبرة:** تم استخدام تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق تبعاً لسنوات الخبرة، وأظهرت النتائج أن (Sig = 0.509 > 0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائية بين الفئات المختلفة.

يعزو الباحثان إلى أن تراكم الخبرة لا يُحدث فرقاً في تقييم تنفيذ الموازنة، ما يدل على أن جميع الموظفين لديهم وعي موحد ومرجعية واضحة تجاه أساليب إعداد وتنفيذ الموازنة.

**خامساً: متغير المسمى الوظيفي:** أظهرت نتائج ANOVA أن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (Sig = 0.153)، وهي أكبر من (0.05)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

يعزو الباحثان ذلك إلى الإدراك المتعلق بتنفيذ الموازنة لا يتفاوت بين الموظفين باختلاف مستوياتهم الوظيفية، مما يشير إلى أن تطبيق التعليمات والإجراءات يتم بشكل متوازن وعادل بين جميع الفئات الإدارية.

**خلاصة الفروق الديمغرافية:** تؤكد النتائج أن الفروق في تقييم تنفيذ الموازنة بين الموظفين في

جامعة الاستقلال لا ترتبط بالخصائص الديموغرافية، مما يشير إلى وجود وعي مشترك وثقافة تنظيمية موحدة.

وبشكل عام يرى الباحثان أن هذه النتائج تعود إلى إدراك المبحوثين الفعلي لأهمية تنفيذ الموازنة وانعكاس ذلك على سلوكهم الوظيفي، بما يعكس وعياً جماعياً لدى الموظفين بغض النظر عن اختلافاتهم الجندرية أو الأكاديمية أو المهنية، ويُظهر نضجاً في الثقافة التنظيمية السائدة في الجامعة.

## النتائج

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

- أن مستوى الرقابة الداخلية في جامعة الاستقلال جاء بتقدير متوسط حيث جاء بُعد الأساليب الرقابية في المرتبة الأولى بوزن نسبي مقداره (66%) وهو يُعبر عن درجة تقدير متوسطة كما جاء بُعد المعايير الرقابية والتقييم الرقابي في المرتبة الثانية بوزن نسبي مقداره (65%) بينما جاء بُعد قياس الأداء الفعلي في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي مقداره (64%) وهي درجة تقدير متوسطة وتُشير هذه النتيجة إلى حاجة الجامعة لدعم وتعزيز مهارات الرقابة الداخلية في إطار أعمالها.
- ان مستوى تنفيذ الموازنة في جامعة الاستقلال جاء بوزن نسبي مقداره (66%) وهو يُعبر عن درجة متوسطة من وجهة نظر المبحوثين، وتُشير هذه النتيجة إلى ان اعداد وتنفيذ الموازنة في جامعة الاستقلال بحاجة إلى مزيد من التطوير وفقاً لأحدث التطورات العالمية من أجل تحسين مستوى جودتها وفعاليتها.
- وجود علاقة موجبة بين الرقابة الداخلية وتنفيذ الموازنة حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.799) مما يشير الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بينهما، ويدل على المساهمة الفعالة للرقابة الداخلية في تحسين تنفيذ الموازنة بجامعة الاستقلال.
- وجود تأثير ايجابي للرقابة الداخلية على تنفيذ الموازنة، حيث بلغت قيمة إيتا سكوير (0.582)، وهي أعلى من الحد المرجعي (0.14)، ما يدل على أن تحسين الرقابة يمكن أن يُحدث فرقاً ملموساً في كفاءة ودقة تنفيذ الموازنة داخل الجامعة.
- عدم وجود فروق حول فعالية الرقابة الداخلية وحول تنفيذ الموازنة تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، وسنوات الخدمة)، مما يوضح ان العوامل الشخصية لا تؤثر بشكل كبير على تقييم فعالية الرقابة الداخلية في تنفيذ الموازنة بجامعة الاستقلال.

## التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، وخاصة النتائج التي أظهرت مستويات متوسطة في تقييم أبعاد الرقابة الداخلية وتنفيذ الموازنة، يُوصى الباحثان بما يلي:

- ضرورة تعزيز استقلالية وحدات الرقابة الداخلية داخل الجامعة، لضمان ممارسة الدور الرقابي بفعالية بعيداً عن تأثيرات إدارية قد تحد من أدائها، وذلك لتحسين بعد المعايير الرقابية.
- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية باستخدام التكنولوجيا، بما يسهم في تحسين سرعة ودقة التقارير المرتبطة بالموازنة، وذلك لتعزيز تأثير بُعد الأساليب والمعايير الرقابية على تنفيذ الموازنة.
- تنمية مهارات الكوادر الإدارية والمالية من خلال برامج تدريبية مستمرة على أحدث معايير وأساليب الرقابة، من أجل تعزيز فعالية بُعد قياس الأداء الفعلي.
- تفعيل مشاركة الموظفين في عمليات الرقابة والتقييم، لتحسين الشفافية وزيادة فعالية التقييم الرقابي.
- ربط نتائج الرقابة مباشرة بتقارير الأداء المالي لضمان اتخاذ قرارات مالية دقيقة ومنضبطة، بما يعالج الفجوة الناتجة عن تنفيذ الموازنة.
- اعتماد نظام رقابي حديث ومتكامل يكون مرجعية رئيسة في عمليات التخطيط المالي وتنفيذ الموازنة، لتعزيز الارتباط الإيجابي القوي بين الرقابة الداخلية وتنفيذ الموازنة وتحقيق أعلى كفاءة ممكنة.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

- أبو علي، حسنية (2018). مستوى الرقابة الإدارية وعلاقتها بمستوى الأداء الوظيفي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم أنفسهم، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- أبو نصار، محمد، وظاهر، أحمد، (2015). المحاسبة الإدارية، الأردن: جامعة القدس المفتوحة.
- اسماعيل، ابراهيم (2016). ادارة البنوك التجارية، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- بسيوني، عيد (2017). المحاسبة الإدارية، (ط1)، مصر، جامعة القاهرة.
- بوشيخي، بوحوص، وبشير، بوعزة، (2024). علاقة نظام الرقابة الداخلية بإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة المؤسسة العمومية الاقتصادية ENIE سيدي بلعباس، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.
- بوطورة، فضيلة، وبقة، الشريف (2015). دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مجلة المثني للعلوم الاقتصادية والإدارية.
- بوكريكيب، معمر، وقويدر، عبد الله (2022). أثر استخدام الموازنات التقديرية على فعالية تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الشلف، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 14(2).
- جابر، شعيب (2018). المالية للقادة، أفضل الممارسات المالية للقادة وكبار التنفيذيين، (ط1)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- حسن علي، مرص (2016). الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين أنفسهم، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- الخليبي، مرام (2021). الرقابة الحكومية على تنفيذ اتفاقية سيداو ودورها في تحقيق التنمية الإنسانية في فلسطين (دراسة حالة: وزارة شؤون المرأة)، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
- الدماغ، زياد (2020). معيقات استخدام الموازنات المالية كأداة للتخطيط والرقابة وتقييم الأداء في الجامعات الفلسطينية الخاصة بالمحافظات الجنوبية، جامعة غزة، فلسطين.
- دهان، محمد، وزغاشو، مريم (2018). تقويم وتطوير الرقابة على أداء مؤسسات التعليم العالي

- في الجزائر: دراسة حالة لعينة من جامعات قسنطينة، جامعة عبد الحميد مهري، الجزائر .  
سعد، محارب (2021). أثر الرقابة الاستراتيجية على تطبيق معايير الحوكمة في المؤسسات العامة (دراسة حالة: سلطة النقد الفلسطينية)، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.  
السويطي، شبلي (2022). دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد في وحدات المشتريات في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني، المجلة العربية للإدارة، 42(1): 73-94.  
الشطلي، محمد (2023). أثر الرقابة الإدارية الداخلية في تحسين الأداء الوظيفي في المنظمات الأهلية في المحافظات الجنوبية «دراسة حالة جمعية العودة الصحية والمجتمعية»، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.  
العزي، عمار (2014). مدى ملاءمة تخصيصات الموازنة العامة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية العراقية لتحقيق أهدافها: دراسة حالة على جامعة ديالي وهيئة التعليم التقني، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.  
قاسم، محمد، وحسن، عقيل، وعبد اللطيف، ناصر (2023)، دور الموازنات في تفعيل الرقابة وتقييم الأداء في الجامعات الحكومية العراقية (دراسة حالة على جامعة سامراء)، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية.  
المغربي، فتح الله (2023). الرقابة وأثرها على التغيير في إدارة مؤسسات التعليم العالي من منظور إسلامي (دراسة حالة على الجامعات الليبية)، مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط.

## ثانياً: المراجع العربية المترجمة

- Abu Ali, H., (2018). The Reality of Administrative Control and Its Relationship to the Level of Job Performance among Faculty Members at Palestinian Universities in the Northern Governorates of the West Bank from Their Own Perspectives, An-Najah National University, Palestine.  
Abu Nassar, M. & Dhaher, A. (2015). Management Accounting, Al-Quds Open University, Jordan.  
Al-Azzi, A., (2014). The Suitability of General Budget Allocations in Iraqi Public Higher Education Institutions to Achieve Their Objectives: A Case Study of Diyala University. and the Technical Education Authority, Middle East University, Jordan.  
Basyouni, E. (2017). Management Accounting, (1st edition), Cairo University.  
Bokrikib, M. & Qwaider, A. (2022). The Impact of Using Estimated Budgets on the Effectiveness of Performance Evaluation of Small and Medium Enterprises - A Study of a Sample of Small and Medium Enterprises in Chlef Province, Academy of Social

- and Human Studies, 14(2).
- Bouchikhi, B. & Bashir, B. (2024). The Relationship of the Internal Control System to Risk Management in Economic Institutions - A Case Study of the Public Economic Institution ENIE Sidi Bel Abbes, Abdelhamid Ibn Badis University, Mostaganem, Algeria.
- Boutoura, F. & Bouka, S. (2015). The Role of the Internal Control System in Detecting and Monitoring Credit Risks in Commercial Banks, *Al-Muthanna Journal of Economic and Administrative Sciences*.
- Dahan, M. & Zagshou, M. (2018). Evaluating and Developing Performance Control of Higher Education Institutions in Algeria: A Case Study of a Sample of Constantine Universities, Abdelhamid Mehri University, Algeria.
- Al-Damaq, Z. (2020). Obstacles to the Use of Financial Budgets as a Tool for Planning, Control, and Performance Evaluation in Private Palestinian Universities in the Southern Governorates, Gaza University, Palestine.
- Al-Halabi, M., (2021). Governmental Oversight of the Implementation of the CEDAW Convention and Its Role in Achieving Human Development in Palestine (Case Study: The Ministry of Women's Affairs), Master's Thesis, Al-Quds University, Palestine.
- Hassan, A. (2016). Administrative Control and Its Relationship to Job Performance among Principals of Primary Government Schools in the Northern Governorates of the West Bank from the Perspective of the Principals Themselves. *An-Najah National University, Palestine*.
- Ismail, E. (2016). *Management of Commercial Banks*, Jordan: Ghaidaa Publishing and Distribution House.
- Jaber, S. (2018). *Finance for Leaders: Best Financial Practices for Leaders and Senior Executives*, (1st Edition), Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah,.
- Al-Maghribi, F. (2023). Oversight and Its Impact on Change in the Management of Higher Education Institutions from an Islamic Perspective (A Case Study of Libyan Universities). *Journal of the Faculty of Sharia and Law, Assiut University*.
- Qasim, M., Hassan, A., & Abdel Latif, N. (2023). The Role of Budgets in Activating Oversight and Performance Evaluation in Iraqi Public Universities (A Case Study of Samarra University). *Alexandria Journal of Accounting Research*.
- Saad, M. (2021). The Impact of Strategic Control on the Implementation of Governance Standards in Public Institutions (Case Study: The Palestine Monetary Authority), Master's Thesis, Al-Quds University, Palestine.

Al-Shatli, M. (2023). The Impact of Internal Administrative Control on Improving Job Performance in Civil Society Organizations in the Southern Governorates: A Case Study of the Al-Awda Health and Community Association, Master's Thesis, Al-Quds University, Palestine.

### ثالثاً: المراجع الأجنبية

Caruana, J. (2015). Regulatory stability and the role of supervision and governance, BIS Organization.

Junqueira, E., Dutra, E., Filho, H. & Gonzaga, R. (2016). The Effect of Strategic Choices and Management Control Systems on Organizational Performance, Revista Contabilidade & Finanças, 27(72): 1-15

Onduso, E. (2013). The effect of bedgute on financial performance of manufacturing companies in nairobi contry, a research project of master of science in finance, university of nairorbi.

Sharma, M., (2020). Types of Control Methods: Top 3 Types | Management, retrieved from: <https://www.businessmanagementideas.com/management/controlling/types-of-control-methods-top-3-types-management/7981>

## درجة تضمين مفاهيم القدس ودلالاتها في محتوى كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي

د. أشرف عمر بربخ

كلية التربية، جامعة الأقصى، فلسطين

**Dr. Ashraf Omar Barbakh**

Faculty of Education, Al-Aqsa University, Palestine

Drashraf400@gmail.com

## The Degree of Inclusion of the Concepts of Jerusalem and Their Connotations in the Content of the Islamic Education Book for the Fifth Grade

### Abstract

*This study aimed to determine the extent to which the Islamic Education textbook for fifth grade includes concepts and their associated connotations. This was accomplished by compiling a list of these concepts and analyzing the book's content to monitor their presence and distribution. The researcher adopted a descriptive and analytical approach, given its suitability for such studies. Statistical analysis utilized frequency distribution, percentages, and ranks, in addition to the Holsti equation, to verify the validity and accuracy of the results. The results showed that the book included several concepts related to Jerusalem, with the concepts of Al-Aqsa Mosque and Jerusalem appearing at a significant and high level. Other concepts, such as the Al-Aqsa Mosque, appeared at a moderate level in additional places in the book. The concepts of "Kippos," "Islamic Orphanage," "Arab Child House," "Jerusalem Mountains," and "Al-Aqsa Gates" appeared at a very low level. These results indicate the need to promote the broader and deeper inclusion of concepts related to Jerusalem in Islamic Education textbooks, which will contribute to strengthening students' religious and national awareness. Keywords: Islamic Education textbook, fifth grade, concepts of Jerusalem, Al-Aqsa Mosque, Palestinian curricula, content analysis, national identity.*

**Keywords:** *Islamic Education Book, Fifth Grade, Concepts of Jerusalem, Al-Aqsa Mosque, Palestinian Curricula, Content Analysis, National Identity*

## درجة تضمين مفاهيم القدس ودلالاتها في محتوى كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي

### ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى تضمين كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي لمفاهيم القدس ودلالاتها، وذلك من خلال إعداد قائمة بهذه المفاهيم وتحليل محتوى الكتاب لرصد درجة حضورها وتوزيعها.

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، لما له من ملاءمة لمثل هذه الدراسات، واستخدم في المعالجة الإحصائية التوزيع التكراري، والنسب المئوية، والرتب، إضافة إلى معادلة هولستي للتحقق من صدق النتائج ودقتها. وأظهرت النتائج أن الكتاب تضمن عدداً من مفاهيم القدس، تصدرها مفهوم المسجد الأقصى والقدس بدرجة مرتفعة وملحوظة، بينما وردت بعض المفاهيم الأخرى بدرجة متوسطة مثل المسجد الأقصى في مواضع إضافية من الكتاب، في حين ظهرت مفاهيم كيبوس، دار الأيتام الإسلامية، دار الطفل العربي، جبال القدس، وأبواب المسجد الأقصى بدرجة متدنية جداً. وتشير هذه النتائج إلى ضرورة تعزيز تضمين مفاهيم القدس بشكل أوسع وأعمق في كتب التربية الإسلامية بما يسهم في ترسيخ الوعي الديني والوطني لدى الطلبة.

**الكلمات المفتاحية:** كتاب التربية الإسلامية، الصف الخامس الأساسي، مفاهيم القدس، المسجد الأقصى، المناهج الفلسطينية، تحليل المحتوى، الهوية الوطنية.

## مقدمة

مدينة القدس من أقدم المدن التاريخية التي حظيت بمكانة مرموقة في العالم أجمع والعالمين العربي والإسلامي بشكل خاص؛ فهي مهد الديانات السماوية الثلاثة؛ اليهودية، النصرانية والإسلام ولكل فيها مقدسات ولا عجب في ذلك فالقدس أهمية استراتيجية دينية فريدة كما أنها تعد معلماً دينياً وحضارياً عربياً وإسلامياً ومهبط الديانات ومسكن الأنبياء ومهد الحضارات منذ القدم، كالحضارة الكنعانية والفارسية واليونانية والرومانية والإسلامية والصليبية.

فلسطين أرض الرسالات ومهد الحضارات الانسانية فقد باركها الله سبحانه وتعالى في الدنيا وقدسها فلم يعرف بلد كفلسطين له منزله مقدسة عند سائر الناس رغم اختلاف عقائدهم فهي مهد الديانات الثلاث اليهودية والنصرانية والاسلام (خلة، 2013).

ولقد كانت الممارسات الصليبية الأخيرة من أخطر هذه الحضارات علي القدس فقد حاولت السيطرة عليها وضمها إليها لكن الجيوش الإسلامية كانت لهم بالمرصاد فقد عملت هذه الجيوش الباسلة بقيادة صلاح الدين الأيوبي بكل جهدها علي حمايتها والذود عنها وتخليصها من الحكم الصليبي الجائر، وهكذا بقيت تحت الحكم الأيوبي، ومن بعدها الحكم المملوكي ثم العثماني بقيادة سليم باشا وأحفاده حتى ضعفت وقضى عليها البريطانيون فاحتلوا كثيراً من الدول العربية ومنها فلسطين وفرضوا وصايتهم علي القدس الشريف بموجب عقد بلفور الذي كان مجحفاً في حق الفلسطينيين وفتح باب الهجرة لليهود لفلسطين وانتهى إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين (العضايلة، 2007).

والقدس هي درة الأرض وموطن النقاء الرسل، ومقبرة العظماء، وأرض التنوير والرسائل السماوية، فعند ذكر القدس نلحظ تفاعلاً عربياً وإسلامياً وعالمياً واضحاً ينبع من المكانة الدينية والعقدية والتاريخية لهذه المدينة، فالقدس مدينة قديمة غارقة في قدسيته من أعماق التاريخ، وينظر الناس إليها وتقدير لقدسيتها الخالدة لدى اتباع الديانات الثلاث ولمكانتها العظيمة؛ أجمع العالم العربي على أن تكون زهرة المدائن هي عاصمة الثقافة العربية عام 2009 (مصطفى، 2022).

ولقد قالت الدكتورة منال فوزى محمد الأستاذ بقسم المناهج وطرق التدريس بجامعة الأزهر، إن تأصيل المناهج المصرية لعروبة القدس واجب شرعي ومقصد تربوي لوقف الصهاينة مخططاتهم الخبيثة الرامية إلى تهويد القدس والسيطرة على المسجد الأقصى، ولم ينس الأزهر الشريف دوره التربوي ولم يغض الطرف عن واقع مناهجنا المصرية في التأصيل لعروبة القدس ودعم القضية الفلسطينية، واعتبر الدعوة لذلك واجباً شرعياً قبل أن يكون مبدأً تربوياً وهدفاً وطنياً (مجلة صوت الازهر، 2019).

تعاني مدينة القدس المحتلة العديد من أوجه الضعف والانهيار في مختلف قطاعاتها الحيوية وبالأخص في مجال التعليم، تمثلت في السياسات التي مارستها وما زالت تُمارسها سلطات الاحتلال بهدف تطبيق عملية التهويد المنظم والشامل (إغبارية، 2022).

ولقد عمل اليهود على تهجير أصحاب البلاد الأصليين و القضاء على كل مقاومة لكن المقاومة العربية والنشاط السياسي والعسكري فقد بدأ و تواصل ضد الاستعمار البريطاني و اليهودي منذ 1920 - 1936 - 1948 و بقي إلى اليوم وسوف يبقى حتى آخر رمق لأن القدس أصل هذه المقاومة (محاسنة، 2004)

ولكن كان الهم الدائم والأكبر لليهود التجهيل والتهويد المبرمج والمخطط الذي فيه يهدف لمحو الهوية العربية المقدسية، فأهملت المؤسسات التعليمية وكرست سياسة فرض المناهج الإسرائيلية، ولأن قطاع التربية والتعليم من أهم القطاعات وأخطرها فقد كانت علي سلم أولويات الاستهداف الإسرائيلي هادفاً ضرب عروبة القدس (وزارة التربية والتعليم، 2008).

ويشير الدكتور إيهاب السعيد أستاذ أصول التربية بجامعة الأزهر والمحاضر الدولي، إلى ضرورة حضور فلسطين في التربية والتعليم العربي، بحيث يسعى التربويون العرب ومؤسساتهم التربوية إلى تقديم علاج واضح ومتكامل لهذه القضية. ويدعو «السعيد» إلى إنشاء لجنة في وزارات التربية والتعليم العربي تختص بدراسات القدس ووضعه ضمن المناهج الدراسية العربية والزيارات وبقية الأنشطة المدرسية، وألا يخلو كتاب التربية الإسلامية أو اللغة العربية أو التربية الوطنية عن درس سنوي على الأقل عن القدس الشريف وفلسطين في كل مرحلة تعليمية، وتكوين ما يسميه بـ«جمعية الردع التربوية» للتقيد والرد على التربية الصهيونية العنصرية في أسلوب تربوي متكامل.

وطالب «السعيد» منظمة «الإيسيسكو» أن تقوم بالتعاون مع «اليونيسكو» وكافة المؤسسات التربوية العالمية ووزارات التعليم والتعليم العالي والأوقاف بجميع الدول العربية بصياغة برنامج تربوي عالمي لتعريف العالم بقضية القدس الشريف وفلسطين، كما نادى بضرورة دعم فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف في خطواته المباركة تجاه القدس الشريف وفلسطين، بكل أوجه الدعم من جميع الجهات الفردية والحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في جميع الدول العربية والإسلامية (مجلة صوت الأزهر، 2019).

ولقد اضحت المناهج الفلسطينية إنجازاً مهماً فقد تصافرت الجهود لتحقيقه وما زالت المحاولات مستمرة لتحسينه، ذلك أنه ليس هنالك منهاج ثابت في عالم دائم السرعة والتطور ولعلنا في يوم من الأيام نصل إلي التغيير الذي نريده ونسعى إليه فقد تناول المنهاج الجديد الإشارة إلى إسرائيل على أنها دولة احتلال وان القدس مدينة محتلة وفي مقررات المناهج الفلسطينية الجديدة ظهر لنا الحرص على غرس الانتماء للوطن في الطالب الفلسطيني منذ بداية التحاقه بالمدرسة وعلى أهمية رسم خارطة فلسطين التاريخية ومعرفة المدن الفلسطينية و ليس في المناهج الفلسطينية ما

يعلم الطفل العنف أو يحرض عليه و لأن مهنة التعليم مهنة خطيرة وعظيمة في آن، فهي عملية تربية وتعليمية التي من خلالها يزرع المربي أو المعلم في أذهان الطلاب والمتعلمين أفكاراً و مفاهيم تظل في وجدانهم و قلوبهم و تؤثر لاحقاً على سلوكهم و حياتهم و ينقش التعليم صورةً مميزة و واضحة للقدس في وجدان طلابنا لما للعملية التعليمية من تأثيرات كبيرة وعظيمة على تشكيل المفاهيم الوطنية و الدينية لدي طلابنا ( وزارة التربية و التعليم، 2008 : 11 ) .

إذا تفحصت مقررات المناهج الفلسطينية ظهر لنا مدى الحرص علي غرس بذرة الانتماء للوطن في الطفل الفلسطيني منذ بداية التحاقه بالمدرسة ويركز المنهاج علي أهمية رسم وحفظ خارطة فلسطين التاريخية وأن المنهاج يربط بين مفهوم الوطن ومدينة القدس وأهمية التمسك بها وبالأمكان المقدسة فيها وعن تاريخ العرب والمسلمين التي تمتدح العربي وتثني عليه والمحافظة علي العادات والتقاليد والقيم واحترام أصحاب الديانات الأخرى ويحاول المنهاج أيضاً ضمان حرية التعبير والرأي والعلاقة بين السلطة السياسية من جهة والمجتمع من جهة أخرى بحيث تقوم علي التسامح مع الآخرين، والمساواة، احترام سيادة القانون والدستور، والعدل (أبو زهيرة، 2001: 6-7) .

والتربية الإسلامية والقدس يشكلان وجهان لعملة واحدة كلا منهما يريد الحفاظ على الأخرى بثوابتهما المختلفة من خلال المحافظة على الهوية والتراث الإسلامي. القدس، بمسجدها من أهم القيم التي يريد منهاج التربية الإسلامية غرسها بمفاهيمها وأهميتها وهذا يؤدي الى تعميق الارتباط الروحي بالمدينة. هذا يجعل الطلبة مرتبطين بقضيتهم مدافعين عن أرضهم فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

تعد التربية الإسلامية لها خصوصية في نفوس المسلمين وقوة كبيرة في المناهج الدراسية لذا فهي القوة العظمى ففي حياة الفرد والمجتمع وهي الحمى الحامي للطلبة للوقوع في الخطأ، كما تعمل على توحيد الأمة خاصة في قضية القدس لتحقيق مطامحها وأحلامها، ليحقق الطلبة أفكارهم وعواطفها، وهذا وسيلة التعلم والتعليم، ووسيلة الاتصال والتواصل بالآخرين، بها يبلغ الطلبة الحس الديني المرهف مما يجعله مدافعاً عن القدس ومسجدها.

ولقد اهتم الباحثون في المناهج الفلسطينية بدراسات حول التعليم والمناهج الفلسطينية في القدس ومنها دراسة (عسقول، 2004؛ جاد، 2006؛ أبو زهيرة، 2001؛ أبو حلو، 2002).

إن إدراج القدس في المناهج الفلسطينية، واجب وطني وشرعي ضرورة إسلامية وحتمية تتطلب من واضعي المناهج استحقاقات ومتابعة مستمرة، لمواجهة ما تفعله إسرائيل من ازالته معالمها من حفريات وتفرغ أهلها من هويتهم الإسلامية والوطنية.

ودعت وزارة التربية والتعليم العالي (2014)، تعزيز مكانة القدس وحضورها في المنهاج الفلسطيني على أن تكون هدف من أهداف التربية الإسلامية وتخصيص مادة لذلك من خلال إجراء

الأبحاث والتقارير التوثيقية من قبل الطلبة وعمل حصة أسبوعية أو شهرية للحديث عن القدس. كما اوصت دراسة (اغباريه، 2022). ضرورة عقد لجنة وطنية فلسطينية لمراقبة تدريس المنهج بحيث تُعَمِّق الهوية الثقافية والوطنية.

## مشكلة الدراسة

ومن هنا رأى الباحث أن يكتب في هذا الدراسة حول مدينة القدس والمفاهيم الخاصة التي تضمنها كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي لما لتعليم هذه المفاهيم في مناهجنا الفلسطينية من أهمية لطلابنا الأعزاء في الوقت الذي أعلنت فيه القدس عاصمةً للثقافة العربية سعياً وراء الحقائق، عليها تستطيع إظهار حقائق تم تجاهلها وتشويهها ومحاولة حمايتها من أعدائها المتربصين، ومن الهجمة الصهيونية عليها وكشف ادعاءاتهم الزائفة حول ما يتعلق بالقدس، وماضيها وحاضرها ولتبيين حجم ونوع الجريمة بحقها، وحق الشرائع السماوية، والإنسانية بتسليمها للمخططات الصهيونية الهمجية وكشف ادعاءاتها وإثبات كذبها وزورها مؤكداً على عروبة القدس وإسلامية هذه المدينة العريقة رغم ما أصابه علي أيدي الاحتلال البغيض ما زالت القدس لها ولأهلها الصامدين مكانة خاصة وكلنا يرنو إلى زيارتها والصلاة في أقصاها الحبيب والدعاء لها بالتحريم ولأهلها بالثبات والتمكين وبدافع من الحب والاهتمام والوطنية للمدينة الغراء التي قدسها الله وما حولها بقرآن يتلى إلى يوم الدين أرادت أن تتعمق في البحث في هذا الموضوع ولكن دون إسهاب أو إطالة مملّة لما له من مدلولات عميقة في أذهان الطلاب ومن هنا تنبثق مشكلة الدراسة التي أقدمها بين أيديكم .

### تحدد مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس الآتي:

إلى أي درجة يتضمن كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي مفاهيم القدس ودلالاتها؟  
ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

- ما قائمة المفاهيم والدلالات المرتبطة بالقدس المتضمنة في كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي؟
- ما المفاهيم والدلالات المرتبطة بالقدس التي يمكن استخلاصها من محتوى كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي؟

## أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلي ما يلي:

إعداد قائمة مفاهيم القدس ودلالاتها المتضمنة في كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي. التعرف علي مدي تضمين تلك المفاهيم بالقدس ودلالاتها المتضمنة في كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي.

## أهمية الدراسة

تتحصر أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- الكشف عن درجة تضمن كتب التربية الإسلامية للصفن الخامس الأساسي لمفاهيم القدس ودلالاتها
- قد تساهم هذه الدراسة المدرسين في معرفة مكانة القدس المضمنة في كتاب الصف الخامس .
- قد تفتح هذه الدراسة مجالاً جديده أمام الباحثين لإجراء دراسات و أبحاث أخرى في مراحل دراسية مختلفة.

## حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على تحليل محتوى كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي المعتمد في المدارس الحكومية الفلسطينية، وذلك في سياق المنهاج الوطني الذي تُشرف عليه وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، ويُطبق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
- **الحدود الزمانية:** تم إجراء الدراسة خلال العام الدراسي 2025/2026، بالاعتماد على النسخة الرسمية المعتمدة من كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي الصادرة عن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، وهي النسخة التي كانت قيد الاستخدام الفعلي في المدارس خلال فترة تنفيذ البحث وتحليل المحتوى.

## مصطلحات الدراسة

- **المفاهيم:** مجموعة السمات او الدلالات التي تستدعيها القوى الإدراكية عند سماع منطوق كلمة ما لتجميع صورة ذهنية لهذه الكلمة لتمييزها عن غيرها من الأشياء (عبد الحميد 2010). وسوف يتبنى الباحث هذا التعريف كتعريف اجرائي.
- **القدس:** هي الذاكرة الحية للمسلمين والتي تحتل مكانة مرموقة عند الديانات الثلاث: اليهودية ، المسيحية ، الإسلامية ، والتي تحتل عند المسلمين مكانة من عقيدتهم فهي الأرض المقدسة بمعالمها الدينية كالمسجد الأقصى، قبة الصخرة ، حائط البراق وهي مسرى سيدنا محمد (صلي الله عليه وسلم) وهي إحدى المدن الثلاث ذوات القدر المنيف وهي الأرض التي نزل بها سيدنا إبراهيم عليه السلام وتحتل موقع جغرافي إستراتيجي وهي كثيرة الأنهار الأشجار والجبال والهضاب (كفافي وصالحية، 2001).
- **كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس:** هو ذلك الكتاب الصادرة حديثاً وفق المناهج المطورة والمنفذة فعلياً في الميدان، للعام الدراسي 2025 -2026.

## الدراسات السابقة

للقدس والقضية الفلسطينية مكان عال في نفسية المسلم العربي والإسلامي، وخاصة في ظل الهجمة الشرسة والتجاوزات في المنطقة، لذلك لها مكانة كبيرة في التراث التربوي والتاريخي، لذلك اراد الباحث الوقوف على مدى تمثيل حضورهما في المقررات الدراسية.

ولم يكن الاهتمام من جهة الباحثين بدرجة كبيرة بعمل دراسات في موضوع المفاهيم الخاصة بمدينة القدس عامةً وفي كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي خاصة وحتى لو وجد فإنه قد تم التعرض لهذا الموضوع بشكل غير كاف وغير مفصل نظراً للظروف الراهنة من احتلال وغياب الوعي العربي والإسلامي بقضية القدس وضرورة وجودها في المناهج الفلسطينية و مدى أهميتها للمسلمين في جميع أنحاء البلاد والحفاظ عليها من الأعداء المتربصين بها وقد تم البحث عن دراسات كل منها يكمل الآخر ومنها الدراسات الآتية:

هدفت دراسة (مصطفى، 2022) إلى رصد مكانة القدس في كتب التربية الدينية (الإسلامية والمسيحية) المقررة للصفين التاسع والعاشر في الأردن، وذلك من خلال تحليل محتوى هذه الكتب باستخدام بطاقة تحليل مكونة من تسعة مجالات رئيسية، وبالاعتماد على المنهج التحليلي. تكون مجتمع الدراسة من كتب التربية الإسلامية والمسيحية للفصلين الدراسيين الأول والثاني، وتوصلت النتائج إلى أن كتب التربية الإسلامية تضمنت (232) تكراراً لمفردات تدل على مكانة القدس، توزعت بنسبة منخفضة في الصف التاسع (1.42%)، وبنسبة مرتفعة في الصف العاشر (99.10%). أما كتب التربية المسيحية فقد تضمنت (128) تكراراً، توزعت بنسبة منخفضة في الصف التاسع (1.17%)، وبنسبة مرتفعة في الصف العاشر (94.9%). كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تضمين المفردات الدالة على مكانة القدس، تعزى لمتغير الصف والكتاب، لصالح الصف العاشر وكتب التربية الإسلامية. وأوصت الدراسة بإعادة تخطيط كتب التربية الدينية للصفين التاسع والعاشر، بما يضمن تضمين المفردات المرتبطة بالقدس باعتبارها من القيم الدينية الجوهرية التي ينبغي ترسيخها في نفوس الطلبة

كما هدفت دراسة (جلس، وزقوت، 2019) إلى معرفة مكانة القدس في كتب التربية الإسلامية واللغة العربية للصفين التاسع والعاشر الأساسيين وسبل تعزيزها، وذلك من خلال بطاقة التحليل ولتحقيق ذلك اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وأسفرت النتائج إلى أن نسبة تضمن القدس ومكانتها في مناهج التربية الإسلامية للصفين التاسع والعاشر الأساسيين في فلسطين بلغت (2.29%). أن نسبة تضمن القدس ومكانتها في مناهج اللغة العربية للصفين التاسع والعاشر الأساسيين في فلسطين بلغت (10.52 %). وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز محتوى مناهج التربية الإسلامية واللغة العربية بقضية القدس ومكانتها في قلوب المسلمين، والتأكيد على أهمية دور وزارات التربية والتعليم في العالم العربي والإسلامي في تخصيص برامج وأنشطة منهجية وغير

منهجية تحت شعار « من أجل القدس ».

في حين هدفت دراسة (مراد والنصرات، 2015) الى التعرف على واقع القضية الفلسطينية في محبتي الثقافة الإسلامية والثقافة العامة في المرحلة الثانوية، بالإضافة إلى التعرف على اتجاهات الطلبة نحو القدس في المدارس الأردنية. وتم تحليل الكتب باستخدام استبانة (أبو عمره 2011)، وذلك بعد تعديل وتطوير بعض فقراتها بما يتلاءم مع البيئة الأردنية، وتكونت الأداة من (32) فقرة، وطبقت الأداة على عينة من (200) طالباً وطالبة، تم اختيارهم عشوائياً من مدارس مديرية التربية والتعليم المنتشرة في جميع مناطق لواء البتراء. وبطاقة تحليل المحتوى لمببتي الثقافة الإسلامية والثقافة العامة للمرحلة الثانوية والبالغ عددها (4) مباحث دراسية للصفين (الحادي عشر والثاني عشر) الثانوي. وقد تم استخدام النسب المئوية والتكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمعالجة البيانات، كما قامت الدراسة باستخدام اختبار (ت) (T-test)، وتحليل التباين الأحادي، وذلك للتعرف على متوسط الفروق بين مجموعات الدراسة. وبناءاً على النتائج أوصت الدراسة ببعض التوصيات كان من أهمها: تعزيز الوعي بالقضية الفلسطينية بشكل عام، والقدس بشكل خاص من خلال المناهج الدراسية، وذلك بزيادة الموضوعات المتعلقة بهما، وبما يتلاءم مع الفئات العمرية المختلفة. وزيادة عدد الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة المتعلقة بالقدس في المباحث الدراسية المختلفة والتنوع في ذكر الموضوعات المتعلقة بالقضية الفلسطينية عامة، والقدس بشكل خاص.

كما قام (الحوامدة، 2010) إلى اقتراح قائمة لمكونات صورة القدس الشريف التي ينبغي تضمينها في كتب اللغة العربية في المرحلة الأساسية في الأردن، والكشف عن درجة توافر مكونات صورة القدس الشريف، ومستوى متابعتها، وتكاملها في كتب اللغة العربية. مستخدماً أداة لتحليل لصورة القدس الشريف باتباع المنهج البنائي، معتمداً على المنهج الوصفي وتوصلت النتائج الى اقتراح خمسة مكونات تتضمن (35) بعداً لصورة القدس الشريف، موزعة على النحو الآتي: المكون الأول: تاريخ القدس الشريف، ويتضمن (7) أبعاد. والمكون الثاني: جغرافية القدس، ويتضمن بعدين. والمكون الثالث: القدس الشريف والحركة الصهيونية، ويتضمن (8) أبعاد. والمكون الرابع: مكانة القدس الشريف عند العرب والمسلمين، ويتضمن (8) أبعاد. والمكون الخامس: المعالم الأثرية والمقدسة في القدس الشريف، ويتضمن (10) أبعاد. كما بينت النتائج الدراسة خلو كتابي اللغة العربية للصفين الأول والثاني الأساسيين من أية صورة للقدس الشريف. وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ( $a=0.05$ ) في مستوى تكامل مكونات صورة القدس الشريف بين كتب اللغة العربية في المرحلة الأساسية كلها.

وهدف دراسة (القميري، 2003) الى الكشف عن صورة القدس الشريف في كتب الدراسات الاجتماعية المقررة لطلبة المدارس في الوطن العربي، مع تقديم نموذج مقترح لمحتوى المادة

التعليمية المتعلق بالقدس الشريف في مناهج الدراسات الاجتماعية المقررة لطلبة المدارس في الوطن العربي، مستخدماً أداة خاصة تنقسم إلى أربع أدوات تحليل هدفها تحليل محتوى كتب الدراسات الاجتماعية المقررة لطلبة المدارس في الوطن العربي في العام الدراسي 2002 / 2003م. وتوصلت النتائج هذه الدراسة وجود علاقة وطيدة بين عناصر المحتوى المتعلق بالقدس الشريف في كتب الدراسات الاجتماعية المقررة لطلبة المدارس في الوطن العربي و بين الأحداث التاريخية و الأحداث العسكرية التي شهدتها أرض القدس الشريف على مر العصور التاريخية من جهة، و كذلك وجود علاقة بين هذه العناصر و بين الأهمية الدينية للقدس الشريف من جهة ثانية. وأشارت النتائج إلى وجود تتابع في مفاهيم و حقائق البعد التاريخي، و لكن دون استمرارية (دون نسق متدرج في المراحل التعليمية الثلاث)، و في جميع الأقطار العربية. وقدمت مجموعة من التوصيات منها إعادة النظر في مكونات المحتوى المتعلق بالقدس الشريف بما يحقق أهداف الدراسات الاجتماعية و أبعادها.

هدفت دراسة (أبو زهيرة، 2001) إلى إجلاء حقيقة الدور الذي تضطلع به المدرسة في التربية السياسية للأطفال في فلسطين و مدي توافرها بالمنهاج في كتاب التربية الوطنية والمدنية من الصف الأول إلى السادس الأساسي، و ذلك برصد عناصر الثقافة السياسية، أي المفاهيم والمعارف والتوجهات التي تلقن لهم، سواء كان ذلك مضمون سياسي مباشر، أو ذات مضمون اجتماعي له دلالاته السياسية، وكيف تسهم المدرسة في تشكيل عقل و نفسية الطفل اتجاه الحكومة و الدولة و تأثير المدرسة في رؤية و تصور الطفل للدولة، و دورها في خلق الوعي و الانتماء الوطني و القومي لدى الطفل، و التوجهات التي تبثها المدرسة في ذهن الطفل. وتكونت عينة الدراسة من المقررات الفلسطينية في المباحث الآتية: اللغة العربية- التربية الوطنية - التربية المدنية - التربية الإسلامية - التربية الدينية المسيحية للصفوف والأساسيات. واستخدم الباحث المنهج التحليلي الكمي والكيفي لمحتوي المناهج الفلسطينية. وتوصلت الدراسة إلى أن الطفل الفلسطيني ينشأ في مدارس فلسطين على أسس كثيرة وأن المناهج الفلسطينية تحاول طبع صورة ديمقراطية لأساس العلاقة بين السلطة السياسية من جهة والمجتمع من جهة أخرى، بحيث تقوم على التسامح مع الآخرين، والمساواة، واحترام سيادة القانون، واحترام الدستور، وحقوق الإنسان، والشفافية، والعدل، وتهيئ المدرسة النشء عقلياً ونفسياً على التسليم بدور الجماعة مع التهوين من دور الفرد وعدم تمجيده.

وهدفت دراسة (أبو حلو، 2002) إلى استعراض السياسات والممارسات الإسرائيلية الفعلية الممنهجة في تهويد مدينة القدس جغرافياً و ديموغرافياً وفق نسق تاريخي لإجراءات التهويد ومن ثم الكشف عن سياسات التهويد وبرامجها وآلياتها من إلقاء الضوء على ما آلت إليه هذه الممارسات والسياسات خلال الفترة من (1946) وحتى نهاية القرن (20). وتكونت عينة الدراسة من استعراض القرارات والسياسات الإسرائيلية بحق مدينة القدس خلال فترة من (1946) م حتى

نهاية القرن العشرين . واستخدم الباحث المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي التركيبي وهما الأنسب لتحقيق الأهداف المتوخاة ومن أهم نتائج الدراسة الى أن جميع المحاولات الإسرائيلية تنوع وتفاوتت هذه السياسات من فترة لأخرى ، إلا أنها جميعاً تسير نحو طمس عروبة وإسلامية القدس دينياً وأرضاً ، وشعباً ، وتكشف معطيات سياسات التهويد التي اتبعتها إسرائيل وبخاصة خلال الفترة التي تلت اتفاقية أوسلو حتى الآن عن سعي إسرائيل المتسارع و الاستعادة من المعطيات الدولية العربية الحالية نحو تنفيذ برنامجها .

هدفت دراسة (عسقول، 2004) الى توصيف وتحليل أسس بناء المنهاج الفلسطيني الأول وسعى الباحث إلى تحليل مضمون أسس بناء المنهاج الفلسطيني الواردة في خطة المنهاج الفلسطيني الأول. وعرض الباحث الأسس الأربعة (الأسس الفكرية والوطنية والأسس الاجتماعية والمعرفية والنفسية) وعرض الباحث العديد من الملاحظات تتعلق بإعادة صياغة العبارات، وتفعيل موقع الإسلام في الأسس، ودمج العبارات وحذف بعضها وتعديل البعض الآخر، تم إضافة بعض الجوانب التي لم تتعرض لها الأسس المختلفة. وتوصلت النتائج إلي مجموعة من الأسس التي بنيت على أساسها تلك المناهج الدراسية الفلسطينية الجديدة ، منها تعزيز دورا الثقافة الوطنية الفلسطينية على أسطر ديني جزئياً كما وتم تقديم ملاحظات حول تلك الأسس وأهمها أن الأساس الديني الفلسفي الفلسطيني ظهر ضعيفاً، وإن اتضحت آثارها في بعض موضوعات المقررات الدراسية.

كما سعت دراسة (جاد، 2006) التي قام بها «مركز إسرائيل فلسطين للأبحاث والمعلومات» حول المناهج التعليمية الفلسطينية الجديدة ونقلها «عن إصلاح جاد» الذي قام بتحليل الدراسة التي هدفت إلي سبر غور ما أطلقت عليه « مفاهيم السلام »، التسامح ، المجتمع المدني، حقوق الإنسان، وصورة « الآخر » وما يرتبط بها في كتب المناهج الفلسطينية الجديدة والكشف عن الإدعاء العربي باستمرارية تواجد في منطقة الشرق الأوسط الكبير دون إشارة واضحة للتواجد التاريخي والحالي للعبانيين، الإسرائيليين واليهود في المنطقة، وهدفت إلى التعرف على طبيعة التعددية في المنطقة، والدعوة إلي إظهار إسرائيل في الخرائط بشكل واضح مثلها مثل الضفة الغربية وغزة وإظهار اليهودية في علاقات بالأرض المقدسة بالأماكن التاريخية والدينية بشكل مناسب مثلها مثل الإسلامية. وتكونت عينة الدراسة من الكتب المدرسية الفلسطينية وبرامج تعليم التسامح للصفوف من الخامس حتى الصف العاشر. واستخدم الباحث في هذا الموضوع المنهج التحليلي الوصفي والنتائج التي توصلت إليها ، أن المناهج الجديدة لم تكن متوازنة عندما تتحدث إلي تاريخ وجغرافية المنطقة ، وأنه بالرغم إلي أن الإشارة في بعض الكتب لإسرائيل الصهيونية بشكل محايد إلا أن هنا العديد من الكتب التي أشارت لهما بشكل سلبي وأن إسرائيل لم تعامل كدولة ذات سيادة ولم يقدم معلومات مناسبة وموضوعية عن شعب إسرائيل وأن المناهج الفلسطينية خلقت من الدعوة لأعمال الإرهاب أو التحريض على الكراهية لليهود واليهودية وأن إسرائيل وقراها

لا تظهر في آية خارطة بل العكس تظهر العديد من الخرائط إسرائيل، والصفة الغربية وغزة وكأنهم وحدة جغرافية واحدة وأما القدس فتظهر كرمز للعروبة والإسلام بجذور عربية فقط.

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح انها أشارت الى أهمية القدس مثل دراسة (الحوامدة، 2010) لدراسة القدس كما اشارت دراسة (مصطفى، 2022) الى مكانة القدس في كتب التربية الدينية (الإسلامية والمسيحية) للصفين التاسع والعاشر في الأردن ومكانها في العقيدتين الإسلامية والمسيحية جنب إلى جنب والتعرف على أماكنهم المقدسة والأثرية في بيت المقدس وأشارت إلى قيام الطالب بنفسه بأبحاثه حول بيت المقدس .

كما اوضحت دراسة (مراد والنصرات، 2015). على واقع القضية الفلسطينية في مجثي الثقافة الإسلامية والثقافة العامة في المرحلة الثانوية، بالإضافة إلى التعرف على اتجاهات الطلبة نحو القدس في المدارس الأردنية.

كما وأثبتت دراسة (أبو زهيرة، 2001) أن دور المدرسة في خلق الوعي والانتماء الوطني والقومي والسياسي في ذهن الطفل مهم وله تأثير عليهم في تكوين شخصيتهم تجاه الوطن أرضاً وشعباً وتاريخاً من خلال التركيز على عروبة فلسطين وخاصته عاصمتها الأبدية القدس .

وتم في دراسة (أبو حلو، 2002) استعراض السياسات والممارسات الإسرائيلية الفعلية في تهويد مدينة القدس جغرافياً وديموغرافياً التي تعمل على طمس عروبة وإسلامية القدس ديناً وأرضاً وشعباً .

كما ووضحت وبينت دراسة (عسقول، 2004) الأسس التي بني عليها المنهاج الفلسطيني الجديد، وأن الأساس الديني الفلسفي ظهر ضعيفاً بالمنهاج.

يتضح من دراسة (جاد، 2006) أنها قراءة عن مركز إسرائيل للأبحاث بمشاركة فلسطينية وأنها أشارت إلي عدم الوجود اليهودي الإسرائيلي في المنهاج الفلسطيني الجديد وعلاقتها الجغرافية وعلاقتها بالأديان ومدى الإشارة إلي وجودها الجغرافي والتاريخي في المقررات والمنهاج الفلسطينية الجديدة .

### أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تتفق الدراسات السابقة مع الدراسات الحالية على أن تكون القدس محور اهتمام المناهج الفلسطينية، وذلك من خلال التعريف بها وبمكانتها بشكل أوضح كعاصمة أبدية لدولة فلسطين، وليس فقط كمدينة فلسطينية. كما تؤكد هذه الدراسات على ضرورة تعزيز مكانة القدس من الجوانب الجغرافية والتاريخية والدينية والقومية، وإبراز أهميتها لدى الديانة الإسلامية، ومن هذه الدراسات دراسة (الحوامدة، 2010؛ مصطفى، 2022). غير أن دراسة (أبو زهيرة، 2001؛ مصطفى، 2022) أضافت أهمية تناول الديانة المسيحية إلى جانب الديانة الإسلامية في التعليم.

وانتقلت دراسة (مصطفى، 2022؛ عسقول، 2004؛ جاد، 2006؛ أبو زهير، 2001؛ أبو حلو، 2002) في عينة الدراسة المناهج والمقررات الفلسطينية الجديدة .  
كما انتقلت دراسة (أبو حلو، 2002) على استعراض السياسات والممارسات الإسرائيلية وتأثيرها على التعليم في فلسطين والقدس.  
الا أن جميع هذه الدراسات لم تتناول المحتوى وتحليله ومدى تضمن المفاهيم الخاصة بالقدس ودلالاتها

واستعاد الباحث من هذه الدراسة في عرض الإطار النظري، وعرض الدراسات السابقة

## إجراءات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث الخطوات التالية:

### أولاً: منهج الدراسة

اتبع الباحث المنهج الوصفي بأسلوبه (تحليل المضمون) وهو: «طريقة في البحث عن الحاضر، تهدف إلى تجهيز بيانات لإثبات فروض معينة تمهيداً للإجابة عن تساؤلات محددة سلفاً بدقة تتعلق بالظواهر الحالية والأحداث الراهنة التي يمكن جمع المعلومات عنها في زمان إجراء البحث، وذلك باستخدام أدوات معينة» (الأغا، 1997). حيث تم استخدام هذا المنهج في تحليل كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس.

### ثانياً: مجتمع الدراسة

كون مجتمع الدراسة من كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي، الصادر عن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، والمعتمد للتدريس في المدارس الحكومية خلال العام الدراسي 2020/2019م، ويشمل الجزئين الأول والثاني من الكتاب. وقد تم اختيار هذا الكتاب باعتباره يمثل المرحلة التعليمية المستهدفة في الدراسة، ويُعد من المصادر التربوية الرئيسية التي تسهم في تشكيل المفاهيم الدينية والوطنية لدى الطلبة، لا سيما ما يتعلق منها بمدينة القدس ومكانتها في العقيدة الإسلامية.

### ثالثاً: عينة الدراسة

نظراً لطبيعة الدراسة التي تركز على تحليل محتوى كتاب محدد، فإن عينة الدراسة تطابقت مع مجتمعها، حيث تم تحليل كامل محتوى كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي بجزأيه الأول والثاني، المعتمد في العام الدراسي ( 2025)026-، بهدف الكشف عن مفاهيم القدس ودلالاتها كما وردت في النصوص التعليمية.

## رابعًا: أدوات الدراسة

أداة الدراسة الأولى: أداة تحليل المحتوى والتي تمثلت في:

قائمة القدس ودلالاتها التي تم اعتمادها بعد الرجوع إلى العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة، وبالتعاون مع مختصين في مجال المناهج وأساليب التدريس، وبعض معلمي التربية الإسلامية.

### 1. الهدف من الأداة:

تهدف الأداة إلى الكشف عن القدس ودلالاتها المضمنة في كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي.

### 2. مصادر اشتقاق الأداة:

تم الاعتماد على العديد من المصادر في بناء الأداة، مثل:

- الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة الحالية، مثل دراسة (حلس، وزقوت، 2019؛ مصطفى، 2022)
- الخطوط العريضة المنهاج التربوية الإسلامية في فلسطين.
- الخصائص الانمائية لطلبة الصف الخامس الأساسي
- مقابلة بعض المختصين في مجال المناهج وطرق التدريس والتاريخ الإسلامي.

### 3. تصميم الأداة

ضمنت القائمة المفاهيم المرتبطة بالقدس ودلالاتها، والتي يُتوقع تضمينها في كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي، وذلك على النحو الآتي:

- القدس
- صورة القدس
- ييوس
- المسجد الأقصى
- صورة المسجد الأقصى
- قبة الصخرة
- صورة قبة الصخرة
- بيت المقدس
- سور القدس
- صورة سور القدس

- جبال القدس
- كنيسة القيامة
- دار الأيتام الإسلامية
- صورة دار الأيتام الإسلامية
- دار الطفل العربي
- صورة دار الطفل العربي
- مقدسة
- ابواب المسجد الأقصى

#### 4. صدق الأداة:

للتأكد من صدق الأداة، وشمولها، وصلاحياتها لتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث على صدق المحكمين، حيث تم عرض الأداة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين والمختصين من أساتذة ومختصين في الشريعة، وأساتذة ومختصين في مناهج وطرق تدريس التربية الإسلامية، وقد بلغ عددهم ثمانية (4) في مجال الشريعة و(4) في مجال المناهج، وقد قام الباحث بمناقشة هذه المقترحات، وتوصل إلى مجموعة من الملاحظات التي تم الأخذ بها.

في ضوء آراء المحكمين تم تعديل الأداة، وحذف بعض المفاهيم غير المنتمية أو المكررة مثل اورشليم، اورسالم، فأصبحت الأداة صالحة للتطبيق في تحليل محتوى كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي.

- القدس
- صورة القدس
- ييوس
- المسجد الأقصى
- صورة المسجد الأقصى
- قبة الصخرة
- صورة قبة الصخرة
- بيت المقدس
- سور القدس
- صورة سور القدس
- جبال القدس

- كنيسة القيامة
- دار الأيتام الإسلامية
- صورة دار الأيتام الإسلامية
- دار الطفل العربي
- صورة دار الطفل العربي
- مقدسة
- ابواب المسجد الاقصى

#### 5. الصورة النهائية للأداة:

بعد التحقق من صدق الأداة ، أصبحت الأداة جاهزة في صورتها النهائية.

#### 6. تحديد فئة تحليل المحتوى:

تم تحليل كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي ، وفق قائمة التحليل التي تم إعدادها مسبقاً، وتمثلت فئات التحليل في المفاهيم الخاصة بالقدس ودلالاتها التي وردت في كل بند من بنود الأداة.

#### 7. تحديد وحدات تحليل المحتوى:

وهي العناصر التي يُستند إليها في عد وحساب فئات التحليل، واعتمدت الدراسة من أجل ذلك المفردة، الجملة والصور والرسومات، كوحدات لتحليل المحتوى.

#### 8. تحديد عينة تحليل المحتوى:

تمثلت عينة التحليل في كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي، والتي يمكن توصيفه كالتالي:

- كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي، الجزء الأول، تأليف نبيل محفوظ، وآمال ظاهر، وآخرون، وقد تكون هذا الكتاب من (117) صفحة، وست وحدات وهي كالتالي:  
**الوحدة الأولى:** القرآن الكريم. الدرس الأول: سورة التين و سورة البروج وسورة الانفطار وسورة العاديات.

**الوحدة الثانية:** العقيدة الإسلامية. الإيمان بأسماء الله وصفاته. والله الخالق المالك. والله الرزاق الكريم.

**الوحدة الثالثة:** الحديث النبوي الشريف. الشجاعة والصدق والصدق الصالح.

**الوحدة الرابعة:** السيرة النبوية. مراحل حياة النبي (r) ( من المولد حتى خروجه إلى الطائف). وعام الحزن. ومعجزة الإسراء والمعراج. وعرض الدعوة إلى الله في المواسم.

- الوحدة الخامسة:** الفقه الإسلامي. تذكير بأحكام الوضوء والتيمم (تفاعلي)، والصلوات المسنونة، وفضل الزكاة والصدقة.
- الوحدة السادسة:** الفكر الإسلامي. ومكانة المسجد الأقصى والقدس وفلسطين. و وحدة المجتمع الإسلامي وتماسكه. والإسلام وكرامة الإنسان.
- كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي، الجزء الثاني، تأليف نبيل محفوظ، وآمال ظاهر، وآخرون، وقد تكون هذا الكتاب من (114) صفحة، وست وحدات وهي كالتالي:
- الوحدة الأولى:** القرآن الكريم. وتكون من سورة الواقعة (1). وسورة الواقعة (2). وسورة الواقعة (3). وسورة قريش.
- الدرس الخامس: سورة العلق.
- الوحدة الثانية:** العقيدة الإسلامية. الله الحميد و الله القهار و آثار الإيمان بأسماء الله وصفاته.
- الوحدة الثالثة:** الحديث النبوي الشريف. و عفو الرسول (r). وحديث لا تغضب. بر الوالدين (مسرحية).
- الوحدة الرابعة:** السيرة النبوية. مواقف من معاناة الرسول (r) في سبيل الله و من مواقف الصحابة. ومن صحابيات رسول الله r .
- الوحدة الخامسة:** الفقه الإسلامي. الصوم وشروطه. وصلاة التراويح. أحكام صلاة العيدين.
- الوحدة السادسة:** الأخلاق والتهديب. الكلمة الطيبة (درس تفاعلي). و المحبة بين المسلمين. الإيثار.

#### 9. ثبات أداة تحليل المحتوى:

وللتأكد من ثبات الأداة ( أداة تحليل المحتوى )، تم اتباع طريقة الثبات عبر الزمن، والتي تمثلت في قيام الباحث بإعادة عملية التحليل بعد مدة شهر من التحليل الأول، و تم حساب معامل الثبات بين التحليلين، باستخدام معادلة (هولستي HOLST):

$$R = \frac{2(C1,2)2(C1,2)}{C1+C2 C1+C2}$$

حيث R = معامل الثبات.

$(C1,2)$  = عدد مرات الاتفاق بين التحليل الأول والتحليل الثاني.

$C1$  = عدد التكرارات لدى التحليل الأول.

$C2$  = عدد التكرارات لدى التحليل الثاني.

ويمكن صياغة المعادلة بالشكل التالي:

معامل الثبات =

جدول 1: نتائج التحليل كتاب التربية الإسلامية للمصنف الخامس الأول

تحليل (2+1)	تحليل ج 2	تحليل ج 1	10 تكرارات
	تكرارات	تكرارات	
14	2	12	القدس
2	0	2	صورة القدس
0	0	0	يبوس
48	2	46	المسجد الأقصى
6	2	4	صورة المسجد الأقصى
2	0	2	قبة الصخرة
7	0	7	صورة قبة الصخرة
14	2	11	بيت المقدس
4	0	4	سور القدس
2	0	2	صورة سور القدس
1	0	1	جبال القدس
1	0	1	كنيسة القيامة
0	0	.	دار الأيتام الإسلامية
0	0	0	صورة دار الأيتام الإسلامية
0	0	.	دار الطفل العربي
0	0	.	صورة دار الطفل العربي
1	0	1	مقدسة
3	1	2	المسجد الإبراهيمي
0	0	0	ابواب المسجد الأقصى
4	2	2	المصلى المرواني
108	11	97	المجموع

جدول 2: نتائج التحليل كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الجزء الثاني

المفاهيم تكرارات	تحليل ج 1	تحليل ج 2	(2+1) تحليل
	تكرارات	تكرارات	
القدس	10	3	13
صورة القدس	2	0	2
يبوس	0	0	0
المسجد الأقصى	49	2	51
صورة المسجد الأقصى	3	4	7
قبة الصخرة	1	0	1
صورة قبة الصخرة	8	0	8
بيت المقدس	10	4	14
سور القدس	3	0	3
صورة سور القدس	2	0	2
جبال القدس	0	0	.
كنيسة القيامة	1	0	1
دار الأيتام الإسلامية	.	0	0
صورة دار الأيتام الإسلامية	0	0	0
دار الطفل العربي	.	0	0
صورة دار الطفل العربي	0	0	0
مقدسة	0	0	
المسجد الابراهيمى	1	2	3
ابواب المسجد الاقصى	0	0	0
المصلى المروانى	1	3	4
المجموع	91	18	109

**جدول 3: معامل الاتفاق لبنود قائمة المفاهيم حسب معادلة هولستي.**

96.8%	معامل اتفاق الجزء الأول	1
75.8 %	معامل اتفاق الجزء الثاني	2
99 %	معامل اتفاق الجزئين معاً	3

تشير نتائج تطبيق معادلة هولستي إلى أن معامل الثبات بين التحليلين بلغ 96.8% للجزء الأول، و 75.8% للجزء الثاني، و 99% عند دمج الجزئين معاً. وتُعد هذه النسب مرتفعة وفقاً للمعايير التربوية، حيث يُعتبر معامل الثبات المقبول علمياً ما يزيد عن 70%. وعليه، فإن أداة تحليل المحتوى المستخدمة في هذه الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق والمصدقية، مما يعزز من موثوقية النتائج المستخلصة.

**خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة**

- التكرارات والنسب المئوية والرتب.

- معادلة هولستي.

**سادساً: خطوات الدراسة**

للإجابة عن أسئلة الدراسة؛ قام الباحث بالخطوات التالية:

- اعتبر الباحث قائمة المفاهيم هي فئات التحليل وعددها ( 20 ) .
- قراءة النصوص الواردة في كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي بجزأيه قراءة واعية بهدف التعرف على المدلول الوطني لهذا الكتاب .
- استخدم الباحث الجملة أو الفقرة وحدة التحليل لكي يتم المعنى .
- تجزئة الوحدات الدراسية إلى جمل مفيدة، وعبارات كاملة المعنى، بحسب طبيعة النص، وهذه الجملة إما أن تكون آية قرآنية، أو حديث شريف، أو سؤا ، أو نشاطاً، أو كلمة أو صورة وتتضمن مفهوماً محدداً ضمناً أو ظاهرياً ، مثل قوله تعالى: (سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير) .
- تحديد المفهوم في الكتاب تم تصنيفه حسب التصنيف المستخدم في الدراسة .
- رصد المفاهيم بإعطاء تكرار واحد لكل مفهوم ظهر في المحتوى .

- جمع التكرارات وتفرغها في جدول.
- إيجاد النسبة المئوية لتكرارات البنود من خلال المعادلة: ( مجموع تكرارات كل بند / المجموع الكلي للتكرارات ) .

### عرض النتائج وتفسيرها

- ومن خلال تحليل البيانات التي أمكن جمعها، ويشتمل على قسمين رئيسيين هما:
- القسم الأول:** يهدف إلى تحديد مفاهيم القدس الخاصة التي يجب أن تتضمن في كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي
- القسم الثاني:** يهدف إلى مفاهيم القدس الخاصة التي يتضمنها فعلاً كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي
- للإجابة على السؤال الأول الذي ينص على:** ما قائمة المفاهيم والدلالات المرتبطة بالقدس المتضمنة في كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي ؟
- قام الباحث بعدة إجراءات نجملها فيما يلي:

- إعداد قائمة مفاهيم القدس ودلالاتها، والتي اشتملت على (20) مفهوماً متنوعاً، تمثل الجوانب الدينية، التاريخية، الوطنية، والجغرافية المرتبطة بمدينة القدس، وقد تم اشتقاقها من مصادر متعددة، منها الدراسات السابقة، وثائق المنهاج الفلسطيني، والخصائص النمائية للطلبة.
- عرض القائمة الأولية على مجموعة من المحكمين المختصين في المناهج وطرق التدريس والتربية الإسلامية، بهدف التحقق من صدق المحتوى، واقتراح التعديلات اللازمة من حيث الإضافة أو الحذف أو الدمج.
- بناءً على ملاحظات المحكمين، قام الباحث بصياغة القائمة النهائية، والتي تم استخدامها فعلياً في تحليل محتوى كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي بجزأيه الأول والثاني، كما ورد تفصيلها في الفصل

جدول 4: قائمة المفاهيم والدلالات المرتبطة بالقدس

المفاهيم	م
القدس	
صورة القدس	
يبوس	
المسجد الأقصى	
صورة المسجد الأقصى	
قبة الصخرة	
صورة قبة الصخرة	
بيت المقدس	
سور القدس	
صورة سور القدس	
جبال القدس	
كنيسة القيامة	
دار الأيتام الإسلامية	
صورة دار الأيتام الإسلامية	
دار الطفل العربي	
صورة دار الطفل العربي	
مقدسة	
المسجد الإبراهيمي	
ابواب المسجد الاقصى	
المصلى المرواني	

ولإجابة على السؤال الثاني الذي ينص علي : ما المفاهيم والدلالات المرتبطة بالقدس التي يمكن استخلاصها من محتوى كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي؟ تم تطبيق القائمة التي سبق الإشارة إليها وكانت النتائج كما يوضحها جدول (4):

**جدول 5: تكرارات المفاهيم ودلالاتها في كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي  
بجزأيه ونسبتها ورتبتها**

الرقم	المفاهيم	التحليل الثاني								
		الجزء الأول			الجزء الثاني			الجزآن معاً		
		التكرار	النسبة	الرتبة	التكرار	النسبة	الرتبة	التكرار	النسبة	الرتبة
	القدس	12	13.1	2	2	18.18	1	14	14.84	2
	صورة القدس	2	2.19	6	0	0	3	2	1.83	7
	بيوس	0	0	8	0	0	3	0	0	9
	المسجد الأقصى	46	50.50	1	2	18.18	1م	48	44.06	1
	صورة المسجد الأقصى	4	4.39	5	2	18.18	1م	6	5.50	4
	قبة الصخرة	2	2.19	6	0	0	3	2	1.83	7
	صورة قبة الصخرة	7	7.69	4	0	0	3	7	6.42	3
	بيت المقدس	11	12.08	3	2	18.18	1م	14	12.84	2م
	سور القدس	4	4.39	5م	0	0	3	4	3.66	5
	صورة سور القدس	2	2.19	6م	0	0	3	2	1.83	7
	جبال القدس	1	1.09	7	0	0	3	1	9.	8
	كنيسة القيامة	1	1.09	7م	0	0	3	1	9.	8م
	دار الأيتام الإسلامية	.	0	8م	0	0	3	0	.	9م
	صورة دار الأيتام الإسلامية	0	0	8م	0	0	3	0	0	9م
	دار الطفل العربي	.	0	8م	0	0	3	0	0	9م
	صورة دار الطفل العربي	0	0	8م	0	0	3	0	0	9م
	مقدسة	1	1.09	7م	0	0	3	1	91.	8م
	المسجد الإبراهيمي	2	2.19	6م	1	9.090	2	3	2.75	6
	ابواب المسجد الاقصى	0	0	8م	0	0	3	0	0	9م
	المصلى المرواني	2	2.19	6م	2	18.18	1م	4	3.66	5م
	المجموع	91	100%	11	100%	109	100%			

يتضح من الجدول (5) أن المفاهيم الخاصة بالقدس ودلالاتها متوفرة بشكل واضح ومتباين في كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي على النحو التالي :

قام الباحث بتحليل محتوى الكتاب بجزأيه الأول والثاني باستخدام القائمة المفاهيمية المعتمدة، وتوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول (5)، والتي تبين تكرارات المفاهيم ونسبها وترتيبها.

أظهرت النتائج أن أكثر المفاهيم تكراراً هو "المسجد الأقصى"، حيث بلغ مجموع تكراراته (48) بنسبة (44.06%)، مما يعكس اهتماماً واضحاً من مؤلفي الكتاب بهذا المعلم الإسلامي المقدس، ويؤكد على دوره المحوري في ترسيخ الهوية الدينية والوطنية لدى الطلبة. وقد توافق ذلك مع نتائج دراسة مصطفى (2022)، التي أشارت إلى أهمية تضمين المسجد الأقصى في كتب التربية الدينية. تلاه في التكرار مفهوم "القدس" بمجموع (14) تكراراً بنسبة (14.84%)، ثم "بيت المقدس" بنفس عدد التكرارات تقريباً (14) بنسبة (12.84%)، مما يدل على حضور واضح لهذه المفاهيم في المحتوى، وإن كان بدرجات متفاوتة بين الجزأين.

أما المفاهيم ذات التكرار المنخفض مثل "صورة القدس"، «قبة الصخرة»، «المصلى المرواني»، «المسجد الإبراهيمي»، فقد ظهرت بنسب أقل، مما يشير إلى الحاجة لتعزيز تمثيلها في المحتوى، خاصة أن بعض هذه المفاهيم تُعد محورية في فهم معالم القدس الدينية والتاريخية. وقد أشار خلة (2013) إلى وجود خلط شائع بين قبة الصخرة والمسجد الأقصى، مما يستدعي توضيحاً تربوياً دقيقاً في المناهج.

في المقابل، غابت مفاهيم مهمة تماماً عن المحتوى، مثل «يوس»، «دار الأيتام الإسلامية»، «دار الطفل العربي»، «جبال القدس»، «أبواب المسجد الأقصى»، رغم أهميتها في تشكيل صورة متكاملة عن القدس. وقد أكدت دراسة إغبارية (2022) على ضرورة تضمين هذه المفاهيم في المناهج الفلسطينية، لما لها من دور في تعزيز الهوية الثقافية والوطنية.

## توصيات ومقترحات الدراسة

### أولاً : توصيات الدراسة

- بناءً على ما ورد من نتائج أسفرت عنها الدراسة وضع الباحث مجموعة من التوصيات منها :
- يجب على وزارة التربية والتعليم تسليط الضوء في المناهج علي ضرورة البذل والتضحية من أجل القدس.
- حث وزارة التربية والتعليم على العمل لبناء منظومة تعليمية تكفل حق الطلاب في التعليم بشأن القدس من خلال البرامج المجتمعية والتثقيفية المتنوعة .
- أن تشمل المناهج الفلسطينية في مختلف موادها الحديث عن القدس بشكل متكامل من حيث تاريخها وجغرافيتها وآثارها وبطولات أبنائها وشهادتها والاحتلال الراهن وخطره على القدس والأقصى الشريف .

- يجب على وزارة التربية والتعليم إعادة تخطيط للمناهج ، بحيث تتحدث عن مكانة القدس وارتباطها بالعقيدة الإسلامية.

- ضرورة إعداد مناهج فلسطينية جديدة تلبي حاجات وتطلعات وطموحات المجتمع العلمية والتكنولوجية ، بدون اغتراب مع قيمته الحضارية والثقافية وانتمائه الوطني .

ثانياً: اقتراحات الدراسة، تقترح الباحث ما يلي:

- إجراء بحوث عن تحليل محتوى مناهج التربية الإسلامية، اللغة العربية في الصفوف الدنيا و العليا.

- إيجاد منهج متكامل حول القدس وذلك من جميع النواحي : التاريخية والجغرافية وحتى الأمثلة التي يعطيها معلمو اللغة الإنجليزية حول القدس .

- عقد الندوات واللقاءات المكثفة للحديث حول القدس ومؤتمر علمي بعنوان القدس وأهميتها ومكانتها عند المسلمين والمجتمع الفلسطيني بخاصة .

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربية

- أبو حلو، مسلم (2002). سياسة التهويد الديموغرافي والجغرافي لمدينة القدس، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، (1): 89-134.
- أبو زهيرة، عيسى (2001). المنهاج الفلسطيني والتشئة السياسية للطفل الفلسطيني، مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، غزة.
- الأغا، إحسان (1997). البحث التربوي، عناصره، مناهجه وأدواته، (4ط)، غزة: مطبعة المقداد إغبارية، ميرفت أبو عصب (2022). المناهج الفلسطينية المعدلة في مادة التاريخ واثرا على الهوية الوطنية في مدارس القدس الشرقية، مجلة كلية التربية- جامعة اسيوط، (2)38، ج2: 213-232
- جاد، إصلاح. (2006). قراءة في دراسة حول المناهج التعليمية الفلسطينية، جريدة الأيام، عدد 24-8-2006
- الحسيني، سنية (2022). أسئلة التعليم في القدس إلى أين؟، استرجعت بتاريخ 2025، من: <https://natourcenters.com/حسيني-أسئلة-التعليم-في-القدس/>
- حلس، داود، وزقوت، ايمان. (2019). مكانة القدس في كتب التربية الإسلامية واللغة العربية للصفين التاسع والعاشر الأساسيين وسبل تعزيزها. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، 11(29). استرجعت من: <https://journals.qou.edu>
- الحوامدة، محمد (2010). القدس الشريف في كتب اللغة العربية في المرحلة الأساسية في الأردن: دراسة تحليلية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث -العلوم الإنسانية، 24(7): 1949 - 1978
- خلة، يعقوب (2013). واقع مكانة القدس في منهاجي التربية الإسلامية واللغة العربية للمرحلة الأساسية العليا في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية.
- صلاح، عبد الحميد محمد (2010). المفاهيم: تعريفها، خصائصها، تصنيفها، وتدريسها. استرجعت من: <https://social-studies74.ahlamontada.com/t/1334-topic>
- عسقول، محمد (2004). أسس بناء المنهاج الفلسطيني الأول «دراسة تحليلية» بحث مقدم إلى مؤتمر التربوي الأول «التربية في فلسطين وتغيرات العصر» المنعقد بكلية التربية في الجامعة الإسلامية.



## ثانياً: المراجع العربية المترجمة

- Abu Helou, M. (2002). The Policy of Demographic and Geographic Judaization of the City of Jerusalem, *Al-Quds Open University Journal for Research and Studies*, (1): 89-134.
- Abu Zahra, I. (2001). The Palestinian Curriculum and the Political Upbringing of the Palestinian Child, *Ru'ya Magazine*, General Authority for Information, Gaza.
- Al-Adhayleh, A. (2007). *Jerusalem: The Gateway to Peace in the Middle East*, Amman, Jordan: Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution.
- Agha, I. (1997). *Educational Research, Its Elements, Methods, and Tools*, (4th ed.), Gaza: Al-Miqdad Press.
- Asqoul, M. (2004). Foundations of Building the First Palestinian Curriculum: An Analytical Study. Research presented at the First Educational Conference: Education in Palestine and Contemporary Changes, held at the Faculty of Education at the Islamic University, 2004.
- Al-Hawamdeh, M. (2010). Al-Quds in Arabic Language Textbooks for the Primary Stage in Jordan: An Analytical Study. *An-Najah University Journal for Research - Humanities*, 24(7): 1949-1978
- Hels, D., & Zaout, I. (2019). The Status of Jerusalem in Islamic Education and Arabic Language Textbooks for the Ninth and Tenth Grades and Ways to Enhance It. *Al-Quds Open University Journal for Educational and Psychological Research and Studies*, 11(29). Retrieved from: <https://journals.qou.edu>
- Al-Husseini, S. (2022). Israelization of Education in Jerusalem: Where to?. Retrieved on 2025, from: <https://natourcenters.com/س-دقلا-في-فهم-بلعتلا-تلملاسي-نيسد/>
- Ighbariya, M. (2022). The Revised Palestinian Curricula in History and Their Impact on National Identity in East Jerusalem Schools, *Journal of the Faculty of Education*, Assiut University, 38(2): 213-232.
- Jad, I. (2006). A Reading of a Study on Palestinian Educational Curricula, *Al-Ayyam Newspaper*, Issue 24-8-2006.
- Kafafi, Z., & Salihya M. (2001). *Jerusalem Through the Ages*, Trial Edition, Al-Istiqlal University.
- Khala, Y. (2013). The Reality of the Status of Jerusalem in Islamic Education and Arabic Language Curricula for the Upper Primary Stage in the Arab World. Unpublished Master's Thesis, Faculty of Education, Islamic University.

- Mahasneh, M. (2004). *The Reality of Jerusalem*, Greater Amman Municipality Publications, Amman.
- Ministry of Education. (2008). *Education Sector in Jerusalem*, Jerusalem Affairs Unit, Palestinian National Authority, Ministry of Education.
- Ministry of Education and Higher Education. (2014). *Study Day at the Ministry of Education*, entitled "Jerusalem... Status and Reality," retrieved from: <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/11/17/619929.html>
- Murad, A., & Al-Nasrat, R. (2015). *The Reality of the Palestinian Issue in the Subjects of Islamic Culture and General Culture in Secondary Schools and Students' Attitudes Toward Jerusalem in Jordanian Schools*. *Journal of Qualitative Education Research*, 10(37): 291-318.
- Mustafa, S. (2022). *The Status of Jerusalem in Religious Education Textbooks for Ninth and Tenth Grades in the Hashemite Kingdom of Jordan*, Unpublished Master's Thesis, Middle East University, Jordan.
- Al-Qamari, Q. (2003). *A Comparative Analytical Study of the Image of Jerusalem in Social Studies Textbooks for Students in the Arab World*, Unpublished PhD Thesis, Amman Arab University.
- Salah, A. (2010). *Concepts: Definition, Characteristics, Classification, and Teaching*. Retrieved from: <https://social-studies74.ahlamontada.com/t1334-topic>
- Sawt Al-Azhar Magazine. (2019). *Jerusalem in School Curricula*, Monday, Muharram 19, 1447 AH | July 14, 2025, Retrieved from: <https://azhar.eg/sawtalazhar/section4/PgrID/7502/PageID/128/PID/7502/evl/0/CategoryID/155>
- The Palestinian Encyclopedia (2015). *Al-Marwani Mosque*, retrieved from: [www.palestinapedia.ps](http://www.palestinapedia.ps)

## مبدأ حسن النية في العقود الالكترونية

أ. أحمد القاضي

طالب دكتوراة، الجامعة العربية الامريكية، فلسطين

**Mr. Ahmed Al-Qadi**

PhD Student - Arab American University, Palestine

drahmadqadi1976@gmail.com

## The Principle of Good Faith in Electronic Contracts

### Abstract

*The principle of good faith is a fundamental legal doctrine rooted in moral and religious values, which later became a binding legal rule in modern law. It requires honesty, fairness, and integrity throughout all stages of contractual dealings, serving as both a moral and legal standard that governs the parties' behavior and prevents abuse of rights or evasion of the law.*

*Despite its importance, legislation has not provided a precise definition of good faith, leaving its interpretation to courts, which determine it based on the nature and circumstances of each transaction. Its relevance is particularly evident in electronic contracts, where dealings occur digitally without direct interaction, making adherence to good faith essential for maintaining trust and stability.*

*Good faith in electronic contracts extends from digital negotiations to execution, obligating parties to act in good faith and to avoid fraud, deception, or technical manipulation. It is assessed using two standards: the subjective standard, which reflects the parties' intent and conduct, and the objective standard, which is based on the behavior expected of a reasonable person in similar circumstances.*

*This study demonstrates that good faith is a core principle governing all stages of electronic contracting and remains applicable even without explicit legal provision. Its application enhances contractual justice, balances interests, and ensures legal security in digital transactions. The researcher employed descriptive, analytical, and comparative methods, referencing the Majallah al-Ahkam al-Adliyyah and the draft Palestinian Civil Code.*

*The study concludes that good faith forms a cornerstone of electronic contracting and its violation entails legal liability. As part of public policy, it safeguards electronic transactions from fraud and promotes justice and stability amid technological development.*

**Keywords:** *Good Faith, Electronic Contracts, Digital Negotiations, Binding Force of Contract, Contractual Security, Public Policy.*

## مبدأ حسن النية في العقود الالكترونية

### الملخص

يعد مبدأ حسن النية من المبادئ القانونية الأصلية التي تعود جذورها إلى القواعد الدينية والأخلاقية، قبل أن يصبح قاعدة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الأفراد في القوانين الوضعية الحديثة. ويقوم هذا المبدأ على الالتزام بالنزاهة والصدق والعدالة والاستقامة في جميع مراحل التعامل التعاقدية، باعتباره معياراً أخلاقياً وقانونياً يضبط سلوك الأطراف ويمنع إساءة استعمال الحق أو التحايل على أحكام القانون. ورغم مكانته المحورية، لم تضع التشريعات تعريفاً جامعاً مانعاً لحسن النية، وإنما تركت أمر تحديده للفقهاء والقضاء بحسب طبيعة المعاملة والظروف المحيطة بها. وتبرز أهميته بوجه خاص في العقود الإلكترونية التي تقوم على التفاوض والإبرام والتنفيذ عبر الوسائط الرقمية، حيث يغيب الاتصال المباشر بين الأطراف، مما يجعل الالتزام بحسن النية ضرورة لحماية الثقة المتبادلة وضمان استقرار المعاملات الإلكترونية.

يشمل مبدأ حسن النية في العقود الإلكترونية جميع مراحلها، ابتداءً من المفاوضات الرقمية، مروراً بصياغة العقد وإبرامه عبر المنصات الإلكترونية، وانتهاءً بتنفيذه، إذ يفرض على المتعاقدين واجب التعامل بصدق وأمانة، والامتناع عن أي سلوك يتضمن غشاً أو تضليلاً أو استغلالاً تقنياً يضر بمصلحة الطرف الآخر. ويقاس هذا المبدأ بمعايير متكاملين: المعيار الذاتي الذي يستتبع من نية الأطراف وسلوكهم الفعلي، والمعيار الموضوعي الذي يقوم على ما يتوقع من سلوك الشخص المعتاد في الظروف المماثلة، وبما ينسجم مع مقتضيات التعامل الإلكتروني النزاهة والعدل.

تبرز هذه الدراسة الدور الجوهرية لمبدأ حسن النية في تنظيم العقود الإلكترونية، إذ يعد من المبادئ العامة التي لا يجوز استبعادها ولو لم يرد بها نص صريح، لما لها من أثر في تحقيق العدالة العقدية والتوازن بين مصالح الأطراف وضمان الأمن التعاقدية. كما يسهم تطبيق هذا المبدأ في الحد من النزاعات الإلكترونية الناتجة عن الغش أو سوء الاستخدام، وفي تعزيز ثقة المتعاملين في البيئة الرقمية. وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن، لتحليل النصوص القانونية والفقهية والقضائية ذات الصلة، ومقارنة مبدأ حسن النية في العقود الإلكترونية بنظيره في القوانين التقليدية، ولا سيما في مجلة الأحكام العدلية ومشروع القانون المدني الفلسطيني.

وتخلص الدراسة إلى أن مبدأ حسن النية يشكل قاعدة أساسية تحكم العقود الإلكترونية في جميع مراحلها، وأن الإخلال به يترتب مسؤولية قانونية على الطرف المخل، كما أنه يعتبر من النظام العام الذي يهدف إلى حماية المعاملات الإلكترونية من الاستغلال والغش، وتحقيق العدالة والاستقرار في ظل التطور التقني المتسارع.

**الكلمات المفتاحية:** حسن النية، العقود الإلكترونية، المفاوضات الرقمية، القوة الملزمة للعقد، الأمن التعاقدية،

النظام العام.

## المقدمة

يعد مبدأ حسن النية إحدى الركائز الجوهرية التي تقوم عليها المنظومة القانونية في العلاقات التعاقدية، إذ كرسته معظم التشريعات الوضعية، سواء بنصوص صريحة أو ضمنية مستفادة من روح القانون ومقاصده العامة، وقد حرمت هذه التشريعات كل تصرف أو امتناع يتعارض مع مقتضيات هذا المبدأ<sup>1</sup>، لكونه يجسد الالتزام الأخلاقي والإنساني الذي يوجه سلوك الأفراد في تعاملاتهم القانونية، ويحقق العدالة في المعاملات المدنية والتجارية.

ويلاحظ أن المشرع، رغم تأكيده على هذا المبدأ، امتنع عن وضع تعريف محدد له، تاركاً للفقهاء والقضاء مهمة تحديد معالمه وضبط حدوده وفقاً لظروف كل علاقة تعاقدية وما يحيط بها من اعتبارات واقعية وقانونية، وقد ألزمت التشريعات المتعاقدين بضرورة مراعاة مبدأ حسن النية في جميع مراحل التعاقد، وأوجبت على القاضي الاسترشاد به عند الفصل في النزاعات تحقيقاً للتوازن بين حقوق الأطراف والتزاماتهم وضماناً للقوة الملزمة للعقد<sup>2</sup>.

## مشكلة البحث

على الرغم من رسوخ مبدأ حسن النية في الفكر القانوني، إلا أنه يثير إشكالية دقيقة تتعلق بحدوده القانونية ومعايير العملية، ولا سيما في ظل التطورات الحديثة التي نقلت العلاقات التعاقدية من الإطار التقليدي إلى الفضاء الرقمي، ففي العقود الإلكترونية التي تبرم عبر الوسائط التقنية الحديثة، تغيب المعاملة المباشرة بين الأطراف، مما يصعب من عملية التحقق من النية الحقيقية للمتعاقدين أو تقييم مدى التزامهم بالصدق والشفافية وفق المعايير التقليدية.

وتتمثل إشكالية البحث في تحديد المعيار القانوني المناسب لقياس السلوك المخالف لمبدأ حسن النية في البيئة الرقمية، وبيان مدى إمكانية تطبيق المعيار الذاتي القائم على نية الأطراف، أو المعيار الموضوعي القائم على سلوك الشخص المعتاد، على العقود الإلكترونية بالصيغة ذاتها التي تطبق في العقود التقليدية.

## أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من سعيه إلى إعادة قراءة مبدأ حسن النية في ضوء التحولات التكنولوجية والتطورات القانونية الحديثة، باعتباره مبدأ محورياً في تحقيق العدالة العقدية وضمان التوازن بين أطراف العلاقة التعاقدية.

وتتجلى الأهمية النظرية في إبراز موقع المبدأ ضمن النظام القانوني المعاصر، بوصفه قاعدة عامة ذات بعد أخلاقي وقانوني تسهم في حماية الثقة المتبادلة في المعاملات، أما الأهمية العملية

1. سيد بدوي، نحو نظرية عامة لمبدأ حسن النية في المعاملات المدنية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1998، ص 36.  
2. مصطفى العوجي، القانون المدني العقد مع مقدمة في الموجبات المدنية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1995، ص 120.

فتظهر في الدور المتزايد لهذا المبدأ في البيئة الرقمية، حيث تتطلب المعاملات الإلكترونية ضمانات خاصة تحافظ على الثقة بين المتعاملين، وتمنع استغلال الوسائل التقنية للإضرار بالغير، بما يعزز الاستقرار القانوني في التعاقد الإلكتروني الذي يشكل اليوم جانبا رئيسيا من النشاط الاقتصادي والاجتماعي العالمي.

## أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان المفهوم القانوني لمبدأ حسن النية وتوضيح طبيعته وحدوده في ضوء الفقه والتشريع والقضاء، مع التركيز على تكييفه ضمن بيئة العقود الإلكترونية، كما يسعى إلى تحليل المعايير القانونية المستخدمة لتقدير حسن النية أو سوءها في العقود الرقمية، وتقييم مدى ملاءمة المعيارين الذاتي والموضوعي لطبيعة التعاقد الإلكتروني.

كذلك يهدف البحث إلى إبراز العلاقة بين مبدأ حسن النية والقوة الملزمة للعقد، وتوضيح دوره في تحقيق العدالة العقدية والتوازن بين المصالح المتعارضة للأطراف، فضلا عن تتبع الاتجاهات القضائية الحديثة التي كرست هذا المبدأ في المعاملات الإلكترونية وساهمت في تطوير نظرية العقد والمسؤولية المدنية في ضوء التقدم التقني.

## منهج البحث

اعتمد الباحث منهجية علمية تقوم على التكامل بين المناهج الوصفية والتحليلية والمقارنة، فقد تم توظيف المنهج الوصفي لاستعراض النصوص القانونية التي عالجت مبدأ حسن النية في التشريعات الفلسطينية والعربية والمقارنة، واستخدام المنهج التحليلي لاستنباط المفاهيم القانونية من تلك النصوص وتحليل الآراء الفقهية والتطبيقات القضائية ذات الصلة، إلى جانب المنهج المقارن لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين القوانين في معالجة مبدأ حسن النية في العقود الإلكترونية، مع التركيز على القانونين المصري والأردني، ومشروع القانون المدني الفلسطيني، لما تمثله هذه التجارب من مرجعيات يمكن الاستفادة منها في تطوير النظام القانوني الفلسطيني.

هذا وأظهرت الدراسات السابقة أن تناول مبدأ حسن النية اقتصر في الغالب على سياق العقود التقليدية، مركزا على دوره في تفسير نصوص العقد أو في مرحلة التنفيذ، دون التوسع في دراسة تطبيقاته في البيئة الإلكترونية. كما ركزت تلك الدراسات على الجوانب النظرية للمبدأ دون الخوض في التحديات التقنية والقانونية التي تثيرها العقود المبرمة عبر الإنترنت، مثل صعوبة التحقق من النية وضعف الضمانات التقنية وتعدد الوسائط المؤثرة في تكوين الإرادة.

ومن هنا تأتي قيمة هذه الدراسة التي تعالج مبدأ حسن النية في إطار العقود الإلكترونية من منظور قانوني مقارن، وتسعى إلى سد فراغ فقهي في الفكر القانوني الفلسطيني بشأن هذا الموضوع المعاصر.

ينقسم هذا البحث إلى مطلبين رئيسيين مترابطين في بنائهما ومتكاملين في مضمونهما، حيث يتناول المطلب الأول ماهية مبدأ حسن النية، وقد تم في الفرع الأول معالجة مفهوم هذا المبدأ وأحكامه الأساسية، بينما تناول الفرع الثاني ضوابط مبدأ حسن النية في ضوء الفقه والقوانين الوضعية، مبينا الأسس والمعايير التي تحكم تطبيقه وتحد من تجاوزه أو إساءة استعماله، أما المطلب الثاني فقد خصص لبحث دور مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود، حيث عالج الفرع الأول ارتباط هذا المبدأ بالقوة الملزمة للعقد وأثره في تحقيق التوازن بين حقوق الأطراف والتزاماتهم، في حين تناول الفرع الثاني دور القضاء في تطبيق مبدأ حسن النية، من خلال بيان كيفية توظيفه كأداة لتفسير العقود وضمان العدالة العقدية وتحقيق الاستقرار في المعاملات. ويختتم البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات التي تهدف إلى تعزيز التكامل بين المبادئ القانونية الكلاسيكية ومتطلبات البيئة الرقمية الحديثة بما يحقق العدالة والاستقرار في العلاقات التعاقدية.

## المطلب الأول: ماهية مبدأ حسن النية

يلعب مبدأ حسن النية دوراً محورياً في حياة العقد، ابتداءً من مرحلة التفاوض على إبرامه، مروراً بتنفيذ الالتزامات المترتبة على كل من طرفي العقد وانتهاءً بتفسير عبارات العقد عندما يشوبها نوع من الغموض والقصور، حيث تكمن الصعوبة في وضع تعريف جامع مانع لمبدأ حسن النية في اختلاطه الواضح في الكثير من القواعد الأخلاقية والقيم الدينية، على اعتبار أنه حالة ذهنية ممكن أن تصل إلى حد الغموض.<sup>3</sup>

وبالنظر لأهمية هذا المبدأ، فإن الأمر يتطلب تسليط الضوء عليه، وذلك من خلال بيان مفهومه وطبيعته القانونية وذلك في الفرع الأول، وكيفية تناول الفقه وبعض القوانين الوضعية لهذا المبدأ وذلك في الفرع الثاني، وهذا ما سنوضحه تباعاً على النحو الآتي.

## الفرع الأول: مفهوم وأحكام مبدأ حسن النية

يبحث هذا الفرع في تعريف حسن النية، والطبيعة القانونية له، إضافة إلى خصائصه القانونية وذلك على النحو الآتي:

### أولاً: تعريف حسن النية

يختلف تعريف مصطلح حسن النية كمصطلح مركب عن تعريف المفردات التي يتكون منها المصطلح (الحسن، النية)، فهي كمفردات ترتبط عموماً بالأمر المحمود وغير المذمومة وغير

3. وإن كانت دائرة الأخلاق تتسع لتشمل أعمالاً وتصرفات لم يتناولها القانون. مع ذلك، لا يمكن الفصل بين القانون والأخلاق ولا يمكن انكار وجود البعد الأخلاقي في قواعد القانون بشكل عام. ومبدأ حسن النية يشكل نقطة تلاقي بينهما، والأخذ به يكفل موافقة القانون لقواعد الأخلاق على نحو أفضل، وهو وسيلة مهمة لتطبيق القاعدة القانونية. انظر: سيد بدوي، نحو نظرية عامة لمبدأ حسن النية في المعاملات المدنية، مرجع سابق، ص 73.

ذلك من التعريفات المرتبطة بالأخلاق عموماً، ونظراً لأن المقام لا يتسع لتعريف هذه المصطلحات بشكل منفرد، فإن الأمر يقتضي بنا الدخول مباشرة لتحديد المقصود بمبدأ حسن النية.

ابتداءً، يمكن القول أنه لا يوجد تعريف جامع مانع لهذا المصطلح، إنما تعددت التعريفات التي وضعها الفقهاء باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها لهذا المبدأ، فهناك من يعرف المبدأ على أنه «التزام اليقظة والإخلاص والنقاء من كل غش أو إيذاء للغير أو أنه الاستقامة والنزاهة ومراعاة ما يجب أن يكون من إخلاص في تنفيذ ما التزم به المتعاقد»<sup>4</sup>، فيما يعرف البعض الآخر المبدأ على أنه «تصوير لتلك النوايا المستندة الخالية من الصرامة والعنف، وذلك الاتجاه الرصين المقترن بالاعتدال والعطف كل أولئك فيما يتوخاه المتعاقد مما يهدف إليه من تنفيذ عقده»<sup>5</sup>. كذلك يعرف المبدأ على أنه «الاستقامة والنزاهة، وما يجب أن يراعى من الإخلاص في تنفيذ ما التزم به المتعاقد على أساس ما تلاقت عليه الإرادات»<sup>6</sup>.

يرى الباحث أن مبدأ حسن النية يعد قيمة أخلاقية ذات مضمون قانوني، تفرض على المتعاقدين الصدق في القول والعمل، والتصرف بنزاهة وأمانة على نحو لا يلحق ضرراً بالغير، وبما يحقق الثقة والتعاون المتبادل بين الأطراف في جميع مراحل التعاقد. ويلاحظ أن أغلب التعريفات الفقهية الواردة لمبدأ حسن النية اتسمت بالعمومية والغموض، إذ ركزت على نتائجه وآثاره دون تحديد دقيق لجوهره، مما أدى إلى الخلط بين مضمونه الأخلاقي وبين بعض المبادئ القانونية الأخرى كحظر التعسف في استعمال الحق. ويعزى ذلك إلى الطبيعة المرنة للمبدأ واختلاف تطبيقاته تبعاً للزمان والمكان وتعدد أدواره في العلاقات القانونية. وبناءً على ذلك، يعرف الباحث مبدأ حسن النية بأنه التزام قانوني وأخلاقي يوجب على المتعاقد التصرف بصدق ونزاهة، وبروح من الثقة والوفاء، سواء في مرحلة إبرام العقد أو أثناء تنفيذه، بما يصون العدالة ويحقق التوازن في العلاقات التعاقدية، التقليدية منها والإلكترونية.

### ثانياً: خصائص حسن النية

من خصائص حسن النية باعتباره التزاماً قانونياً أنه ذو طبيعة ذاتية، حيث لا يجوز تقديره بفصله عن عنصره النفسي، فلا يمكن وصف الشخص بأنه حسن أو سيء النية في تصرفاته إلا بالرجوع إليه وإثبات ذلك، كما أن افتراض سوء النية غير ممكن باعتبار أن الأصل في الإنسان حسن النية والبيئة على من يدعي خلاف ذلك.<sup>7</sup>

4. سيد بدوي، نحو نظرية عامة لمبدأ حسن النية في المعاملات المدنية، مرجع سابق، ص 46.  
5. يحيى بني طه، مبدأ حسن النية في مرحلة تنفيذ العقود: دراسة مقارنة -مع القانون المصري والقانون الانجليزي، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية، كلية الحقوق، عمان، الأردن، 2007، ص 60.  
6. حسين عامر، التعسف في استعمال الحقوق والغاء العقود، الطبعة الأولى، 1960، ص 77، مشار إليه لدى: عبد الله التريكي، أثر مبدأ حسن النية في العقود التجارية، مجلة البحوث والدراسات الشرعية/ مج 6، ع 63، 2017، ص 70.  
7. عبد الحليم القوني، حسن النية وأثره في التصرفات في الفقه الإسلامي والقانون المدني، مرجع سابق، ص 98.

كذلك فإن حسن النية يعتبر التزام مفروض على كافة أطراف التعاقد، إضافة لكونه التزام وقائي يفرض انقاء لمنع وقوع الضرر، وهو التزام بتحقيق غاية وليس بذل عناية انطلاقاً من وجوب الالتزام به وليس محاولة الالتزام به، وهو أيضاً التزام جوهرى لا يستقيم العقد بدونه، كما أن هذا الالتزام قد يكون سابقاً على التعاقد وذلك عندما يفرض في المرحلة التمهيديّة لإبرام العقد، كما قد يكون أيضاً متزامناً مع حياة العقد في مرحلة تنفيذه، وكذلك التزام يفرض على من يقوم بتفسير عبارات العقد عند غموضها.<sup>8</sup>

### ثالثاً: الطبيعة القانونية لمبدأ حسن النية

ترتبط النية باعتبارها إرادة باطنة ارتباطاً وثيقاً بالمظهر الخارجي للتصرف، إذ لا يعتد بها قانوناً ما لم تعبر عنها بوسيلة تدل على وجودها بصورة ظاهرة من قول أو فعل أو سلوك يمكن الاستدلال منه على العزم الجاد في إنشاء الأثر القانوني. فالنية تظل كامنة في النفس ما لم تتحول إلى مظهر خارجي يعبر عن الإرادة الحقيقية ويظهرها في صورة عمل قانوني مشروع.<sup>9</sup> ومن هذا المنطلق، يتضح أن الإرادة في العقود لا تحدث أثراً قانونياً إلا إذا اقترنت بمظهر خارجي يجسد العزم والقدرة على الالتزام، وهو ما ينسحب أيضاً على التعاقد في البيئة الرقمية حيث تتجلى الإرادة من خلال السلوك التقني والتصميم البرمجي للمنصات الإلكترونية.<sup>10</sup>

ويعد مبدأ حسن النية في هذا السياق من المبادئ ذات الطبيعة القانونية الخاصة، إذ يجمع بين كونه قاعدة قانونية آمرة والالتزام قانونياً فعلياً يفرض على أطراف العقد احترام الثقة المتبادلة ومنع الغش أو التحايل<sup>11</sup>، فهو مبدأ أخلاقي الأصل تحول بمرور الزمن إلى قاعدة قانونية ملزمة، نصت عليها التشريعات المدنية، ومنها القانون المدني الأردني<sup>12</sup> ومشروع القانون المدني الفلسطيني الذي أوجب تنفيذ العقد وفقاً لما يوجبه حسن النية والعرف.<sup>13</sup> وتعد هذه القاعدة من النظام العام التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها، إذ ترتبط بتحقيق العدالة العقدية وصون مبدأ المساواة بين الأطراف، وترد بصياغات آمرة تقيّد الجوب والإلزام، ومن حيث مضمونه، يمثل مبدأ حسن النية التزاماً قانونياً يفرض على المتعاقدين التصرف بأمانة وصدق وشفافية<sup>14</sup>، ويُعد التزاماً بتحقيق نتيجة لا مجرد بذل عناية، إذ يترتب على الإخلال به مسؤولية قانونية مباشرة<sup>15</sup>، وفي البيئة الرقمية، يتحول هذا

8. هدى بن يوب، مبدأ حسن النية في العقود، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2013، ص 49.

9. سيد بدوي، نحو نظرية عامة لمبدأ حسن النية في المعاملات المدنية، مرجع سابق، ص 27.

10. هيثم بشير العجيل، مبدأ حسن النية في العقود الالكترونية للبيئة، مجلة الحق للعلوم الشرعية والقانونية، جامعة بني وليد، ليبيا، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، 2025، ص 494.

11. فاطمة الزهراء زيتوني، مبدأ حسن النية في العقود -دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة، تخصص القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018، ص 6-7.

12. انظر المادة (202/1) من القانون المدني الأردني لسنة 1976 وتعديلاته.

13. انظر مشروع القانون المدني الفلسطيني رقم (4) لسنة 2012.

14. عدنان السرحان و نوري خاطر، شرح القانون المدني مصادر الحقوق الشخصية للالتزامات، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص 238.

15. بلال عزيزي وأيمن خالد، مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود-دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن،

الالتزام إلى سلوك تقني ظاهر يمكن رصده من خلال وضوح الشروط التعاقدية<sup>16</sup>، وطريقة عرض الخيارات، وسلامة تصميم المنصة الرقمية من الأساليب المضللة أو "الأنماط المظلمة" التي قد تؤثر على حرية الإرادة. وأى إخفاء متعمد لشروط جوهرية أو استخدام لتقنيات خادعة يُعد مخالفة صريحة لمبدأ حسن النية، ويشكل خرقاً لجوهر العدالة التعاقدية.<sup>17</sup>

وعليه، فإن مبدأ حسن النية في البيئة الرقمية لا يقتصر على كونه معياراً أخلاقياً، بل هو أداة قانونية لضبط السلوك التعاقدية عبر الوسائط الإلكترونية، ووسيلة لضمان الشفافية ومنع استغلال أحد الأطراف لمحدودية إدراك الطرف الآخر للبيئة التقنية. ويُعد الإخلال به سبباً مشروعاً للمساءلة المدنية بالتعويض أو البطلان، مما يجعل من هذا المبدأ الركيزة الأساسية لتحقيق التوازن العقدي ووصون الثقة والائتمان في المعاملات الرقمية الحديثة.

يمتاز مبدأ حسن النية بازواجهيته بين البعد الأخلاقي والبعد القانوني، فالأول يمثل الأساس القيمي الذي تستمد منه النظم القانونية شرعيتها، بينما الثاني يشكل الإطار الإلزامي الذي يترجم تلك القيم إلى التزامات عملية قابلة للجزاء في جانبه الأخلاقي<sup>18</sup>، يعكس حسن النية استقامة الإرادة ونقاء السلوك، أما في جانبه القانوني فهو التزام موضوعي يقاس بمعيار سلوك الشخص المعتاد في الظروف المماثلة، بحيث يترتب على الإخلال به مسؤولية قانونية مستقلة عن النية الباطنة و يرتب المسؤولية المدنية.<sup>19</sup> فعلى سبيل المثال، يُعد التاجر الذي يخفي عيباً جوهرياً في سلعة معروضة عبر منصة إلكترونية متصرفاً بسوء نية من الناحية القانونية، حتى وإن لم يقصد الغش فعلاً، لأن المشرع يفترض في التعامل التجاري التزاماً بالإفصاح الصادق والشفافية الكاملة. وعليه، يتبين أن البعد الأخلاقي لمبدأ حسن النية يعد الأساس القيمي الذي تستند إليه الشرعية القانونية لهذا المبدأ، بينما يشكل بعده القانوني الأداة التنفيذية التي تترجم تلك القيم إلى التزامات قانونية ملزمة تهدف إلى تحقيق العدالة العملية ووصون الثقة المتبادلة بين المتعاقدين. وفي البيئة الرقمية، تتجسد النية في مظاهر تقنية وسلوكية قابلة للرصد والتقييم، بحيث يستدل عليها من طبيعة تصميم المنصة وشفافية إجراءاتها بدلاً من النية الباطنة، الأمر الذي يجعل حسن النية معياراً قانونياً موضوعياً يُقاس بالسلوك التقني الظاهر لا بالاعتبارات النفسية الذاتية<sup>20</sup>

2017، ص40. نقلاً عن: عبد المنعم موسى إبراهيم، حسن النية في العقود، ص37، نقلاً عن: عبد الحلیم القوني، حسن النية وأثره في التصرفات في الفقه الإسلامي والقانون المدني، مرجع سابق، ص 120.

16. امال بن قذري، صباح عسالي، مظاهر الإخلال بمبدأ حسن النية في الإيجاب والقبول للعقد الإلكتروني، دفاتر السياسات والقانون، المجلد الثالث عشر، العدد الثالث، جامعة زيان عاشور، الجزائر 2021، ص394.

17. خالد ممدوح إبراهيم، إبرام العقد الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2011، ص304-307.

18. نادية زوفاع، مبدأ حسن النية في التفاوض الإلكتروني في مجال عقود التجارة الدولية الإلكترونية، دراسات في حقوق الإنسان، جامعة العقيد اكلبي محند اولحاج، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الأول، 2020، ص 20.

19. هيثم بشير العجيل، مبدأ حسن النية في العقود الإلكترونية الليبية، مجلة الحق للعلوم الشرعية والقانونية، جامعة بني وليد، ليبيا، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، 2025، ص495.

20. هيثم بشير العجيل، مبدأ حسن النية في العقود الإلكترونية الليبية، مجلة الحق للعلوم الشرعية والقانونية، جامعة بني وليد، ليبيا، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، 2025، ص494.

يرى الباحث أن للقضاء دوراً في تكريس مبدأ حسن النية كمبدأ قانوني عام في تفسير وتنفيذ العقود، التقليدية والإلكترونية، حتى دون نص صريح، لكونه مستمداً من روح التشريع وسلطة القاضي في تحقيق العدالة العقدية، إذ يشكل قاعدة مكملة للنصوص تضبط سلوك المتعاقدين وتفسر إرادتهما بما يحقق التوازن والثقة في العلاقات التعاقدية وهو ما أكدته الفقه.<sup>21</sup>

### الفرع الثاني: ضوابط مبدأ حسن النية في ضوء الفقه والقوانين الوضعية

يتناول هذا الفرع طبيعة العلاقة بين حسن النية وسوء النية من جهة، ومعايير ضوابط حسن النية في ضوء الفقه والقوانين الوضعية، وذلك على النحو الآتي:

#### أولاً: طبيعة العلاقة بين حسن النية وسوء النية

هناك العديد من أوجه الاتفاق والاختلاف بين حسن النية وسوء النية، حيث يتفق حسن النية وسوء النية بأنهما يعبران عن موقف عمد، فالمحدد الأساسي للنية هو موقف صاحب النية والذي لا بد من الرجوع إلى ذلك الشخص-أي صاحب النية- لتحديد اتجاه نيته. كما يتفق حسن النية وسوء النية بأنه يمكن قياسهما بمعياريين إما ذاتي أو موضوعي، إذ أنهما ذو طبيعة ذاتية.<sup>22</sup>

أما أوجه الاختلاف، فإضافة لاختلاف المعنى باعتبارهما نقيضين، فإن حسن النية يفترض أصلاً في الإنسان ولا يحتاج إلى إثبات، بينما سوء النية لا يفترض ويقع عبء اثباته على من يدعيه بجميع وسائل الإثبات، كما أن حسن النية خلق محمود يلتزم به كالأمانة وال إخلاص، في حين أن سوء النية صفة مذمومة يجب اجتنابها لما تنطوي عليه من قبح.<sup>23</sup>

#### ثانياً: ضوابط حسن النية في الفقه

بعد الاطلاع على العديد من الأدبيات يتضح وجود ضابطين يقوم عليهما مبدأ حسن النية وهما على النحو الآتي:

#### 1. المعيار الذاتي

ترجع جذور هذا المعيار إلى المدرسة التقليدية الفرنسية التي نادى بتطابق حسن النية مع القصد المشترك للمتعاقدين، إذ يقوم هذا المعيار في أساسه على فكرة العدالة وقواعد الأخلاق<sup>24</sup>،

21. بلال عزيزي وأيمن خالد، مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود-دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص40. نقلاً عن عبد المنعم موسى ابراهيم، حسن النية في العقود، ص95. نقلاً عن: عبد الحليم القوني، حسن النية وأثره في التصرفات في الفقه الإسلامي والقانون المدني، مرجع سابق، ص 120.

22. ايمان طارق الشكري، سلطة القاضي في تفسير العقد-دراسة مقارنة، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2018، ص 27-33.

23. هائل العامري، مبدأ حسن النية في العقود في القانون اليمني وبعض القوانين الأخرى، مجلة الندوة للدراسات القانونية، ع 18، 2018، ص 54.

24. بلال عزيزي وأيمن خالد، مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود-دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2017، ص 41.

ويبحث هذا المعيار في العوامل النفسية التي حركت الشخص ودفعته للتعاقد، ويتم الكشف عنها من خلال دلائل خارجية يتم قياسها وفق سلوك الرجل المعتاد ليتم الحكم على حسن نية الشخص من عدمها.<sup>25</sup>

يُعتمد المعيار الذاتي لحسن النية عندما يتطلب القانون علم الشخص أو جهله بواقعة ذات أثر قانوني، فلا تقوم مسؤوليته إذا ثبت أنه تصرف بحسن نية دون قصد الإضرار، بينما تقوم إذا تصرف بسوء نية ولو دون وقوع ضرر فعلي، إذ يُعد المتعاقد حسن النية متى خلا سلوكه من نية الإضرار بالآخر في إبرام العقد أو تنفيذه.<sup>26</sup>

يمكن تطبيق المعيار الذاتي لحسن النية في الحالات التي يصعب فيها قياس التزام الطرف موضوعياً، كحال الالتزام بوسيلة يُترك تقديرها للشخص ذاته، أو الالتزامات التي تقوم على إدراكه وفهمه الشخصي. وينطبق ذلك على العقود الإلكترونية أيضاً، إذ يتعدى أحياناً تقييم نية المتعاقدين موضوعياً بسبب الطبيعة التقنية للتعاملات، فيُرجع حينها إلى المعيار الذاتي لتقدير علم المتعاقد أو جهله بالواقعة المنتجة للأثر القانوني<sup>27</sup>، وهو ما اخذ به المشرع الأردني<sup>28</sup>، وبذات المعنى سارت مجلة الاحكام العدلية<sup>29</sup>، هذا و ظهر الاخذ بالمعيار الذاتي في قانون التصرف في الأموال الغير المنقولة المطبق في فلسطين<sup>30</sup>، كذلك فقد أخذ مشروع القانون المدني الفلسطيني بالمعيار الذاتي لمبدأ حسن النية، حيث نصت المادة رقم (1089) منه على أنه «1- لا يزول حسن النية لدى الحائز إلا من الوقت الذي يصبح فيه عالماً أن حيازته اعتداء على حق الغير. 2- يزول حسن النية من وقت إعلان الحائز بعيوب حيازته في لائحة الدعوى، ويعد سيء النية من اغتصب بالإكراه الحيازة من الغير»، كذلك نصت المادة رقم (464) من مشروع القانون المدني الفلسطيني على أنه «يثبت حق المشتري في الضمان ولو اعترف وهو حسن النية للأجنبي بحقه أو تصالح معه على هذا الحق دون أن ينتظر في ذلك صدور حكم قضائي متى كان قد أخطر البائع بالدعوى في الوقت الملائم ودعاه أن يتدخل فيها فلم يفعل، ما لم يثبت البائع أن الأجنبي لم يكن على حق في دعواه».<sup>31</sup>

## 2. المعيار الموضوعي

يقصد بالمعيار الموضوعي لحسن النية، تنفيذ الالتزام بصورة تتفق وأحكام القانون وقيم المجتمع وأخلاقياته، بحيث يكون تصرف المتعاقد مقبولاً بنظر القانون وقيم المجتمع. حيث يجد هذا المعيار أساسه في العدالة والأخلاق، ذلك أن قواعد الأخلاق والعدالة لا تقر نية الإضرار بالغير، ولا تقر

25. هائل العامري، مبدأ حسن النية في العقود في القانون اليمني وبعض القوانين الأخرى، مرجع سابق، ص 52.
26. بلال عزيزي وأمين خالد، مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود-دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 52. نقلاً عن: عبد الحلیم القوني، حسن النية وأثره في التصرفات في الفقه الإسلامي والقانون المدني، مرجع سابق، ص 297.
27. هدى بن يوب، مبدأ حسن النية في العقود، مرجع سابق، ص 76.
28. انظر نص المادة رقم (239) من القانون المدني الأردني رقم (43) لسنة 1976.
29. انظر نص المادة (90) والمادة (906) من مجلة الاحكام العدلية لسنة 1876.
30. انظر نص المادة (10) من قانون التصرف في الأموال الغير المنقولة رقم (49) لسنة 1953.
31. انظر مشروع القانون المدني الفلسطيني رقم (4) لسنة 2012.

كذلك الإهمال والتقصير أي سوء النية الموضوعي. ومن بين تلك المعايير التي تستخدم للتمييز بين حسن النية وسوء النية، نزاهة التعامل والأمانة والثقة والمعقولة والعدالة ومعيار الرجل المعتاد الحريص.<sup>32</sup> وهو ما كان واضحاً في مجلة الأحكام العدلية في المادة رقم (19) حيث نصت على أن «لا ضرر ولا ضرار»، والمادة رقم (31) على أن «الضرر يدفع بقدر الإمكان»، كما العديد من المواد الأخرى.<sup>33</sup>

وعليه، يقوم المعيار الموضوعي على معيار السلوك المألوف المعتاد، حيث ينظر القاضي في هذا المعيار إلى السلوك المتوقع من الرجل العادي الذي تتوفر فيه درجة معقولة من اليقظة والتبصر والموجود في نفس ظروف المدين، إذ يتم التجرد من الظروف الذاتية الملازمة لشخص المتعاقد، إذ أنها ظروف داخلية ملتصقة به لا يصح النظر إليها، وإلا انقلب المعيار إلى معيار شخصي. ومن الأمثلة على ذلك، ما ذهبت إليه المادة رقم (50) من قانون المخالفات المدنية<sup>34</sup> عندما كيفت الإهمال انطلافاً من الظروف التي يقع فيها السلوك المدلل على الغهمال وليس سلوك الغهمال ذاته.

وعلى ذلك، فعند البحث عن توافر سوء النية الموضوعي، لا ينظر إلى كون المعتدي متواضع الذكاء أو بليد الطبع أو عصبي المزاج أو غيرها من الظروف الداخلية، فالقاضي لا يعتد بهذه الظروف هنا، بل عليه أن ينظر للظروف الخارجية العامة التي يخضع لها كافة الناس، ويقدر سلوك الشخص بحسب السلوك المألوف للشخص المعتاد.<sup>35</sup>

ومثال ذلك، إذا فرض المشرع طريقاً معيناً يجب اتباعه، كما في حالة نقل ملكية العقارات، حيث فرض طريقاً يجب على المشتري اتباعه ليكون حسن النية، أما إذا قصر وأهمل في ذلك كان سيء النية موضوعياً، وهو ما يتضح من نصوص المواد رقم (3 و4) من قانون التصرف في الأموال غير المنقولة رقم (49) لسنة 1953<sup>36</sup>، أما وإن كان المشتري حسن النية ذاتياً، فلو حدث وباع البائع العقار مرة ثانية وقام المشتري الثاني بتسجيل عقده، فإنه يفضل عن المشتري الأول المهمل

32. هائل العامري، مبدأ حسن النية في العقود في القانون اليمني وبعض القوانين الأ

خرى، مرجع سابق، ص ٥٣.

33. انظر: المواد رقم (55، 56، 18، 60، 61، 68، 72، 73، 74، 97) من مجلة الأحكام العدلية.

34. قانون المخالفات المدنية رقم (36) لسنة 1944.

35. شايبة تركية، مبدأ حسن النية في العقد تأسيساً وتحليلاً، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017، ص 13.

36. نصت المادة رقم (3) من قانون التصرف في الأموال الغير المنقولة رقم (49) لسنة 1953 على أن: «لحجية القطعية والنهائية لسندات تسجيل الأموال غير المنقولة. يحظر على المحاكم الشرعية والنظامية وسائر دوائر الحكومة أن تسمع الدعوى أو تجري أية معاملة في الأموال غير المنقولة بما فيها الملك والأوقاف المضبوطة والملحقة التي أصدرت سندات تسجيل بأراضيها بمقتضى قانون أحكام قوانين تسوية الأراضي». ونصت المادة رقم (4) من ذات القانون على أن: «وجوب العمل بأسناد التسجيل. تعمل المحاكم الشرعية والنظامية وسائر دوائر الحكومة بإسناد التسجيل التي أصدرتها دائرة تسجيل الأراضي بمقتضى أحكام قوانين التسوية بلا بينة ولا يجوز إبطال أي من المستندات المذكورة أو إصلاح خطأ فيها ادعى أنه مخالف لقيود دائرة التسجيل إلا وفق أحكام قوانين تسوية الأراضي.»

ما لم يكن هناك تواطؤ بين البائع والمشتري الثاني، وهذا يعني أيضاً بأن الشخص يكون حسن النية موضوعياً عند انقضاء الإهمال والتقصير، وبالتالي يعد الإهمال والتقصير سوء نية موضوعي.<sup>37</sup> ولكن وعلى الصعيد الآخر، قد يعتبر الإهمال والتقصير معياراً شخصياً بدلالة ما تم الإشارة إليه سابقاً في المادة رقم (780) من مجلة الأحكام العدلية.

ويهدف المعيار الموضوعي لحسن النية إلى تحقيق التوازن بين مصالح المتعاقدين، فإذا تصرف الشخص بكل حيطة وحذر وكان في تصرفه مصلحة، ولكن أصاب تصرفه الغير بأضرار رغم أنه لم يقصد الإضرار أو الإهمال في تصرفه، فتصرفه هنا رغم أنه تصرف مشروع، إلا أنه قد يحدث اختلال في توازن المصالح المتعارضة في العقد، لأن استعماله لحقه المشروع أضر بمصالح الغير. وفي هذا الصدد يمكن اعتبار التوازن بين المصالح هو المعيار الموضوعي لحسن النية والمعايير الأخرى الموضوعية ترجع إليه.<sup>38</sup> وهو أيضاً ما أكدت عليه المواد رقم (18 و19) من مجلة الأحكام العدلية.<sup>39</sup> فالأصل أن تنفذ العقود وفقاً للظروف التي كانت سائدة وقت إبرامها، فإذا تغيرت تلك الظروف أثناء التنفيذ، بما يرهق أحد المتعاقدين في تنفيذ التزاماته، فإن ذلك يقتضي بإعادة النظر في توزيع تلك الأعباء عملاً بالقاعدة الأصولية في مجلة الأحكام العدلية «المشقة تجلب التيسير».

يتضح من نصوص مشروع القانون المدني الفلسطيني لعام 2012 أن المشرع أخذ بالمعيار الموضوعي في تقدير حسن النية، كما ورد في المادة (2/165) التي أحالت إلى العرف وطبيعة التعامل وما يقتضيه من أمانة وثقة بين المتعاقدين، أي أن تقدير حسن النية يتم بالاستناد إلى السلوك الخارجي وظروف التعامل لا إلى النية الباطنة وحدها. ويرى الباحث أن التوفيق بين المعيارين الذاتي والموضوعي هو الأنسب لتحقيق العدالة العقدية؛ فالأول يعكس نية المتعاقد الداخلية، والثاني يقيسها بسلوك خارجي يمكن التحقق منه. ويبرز هذا التوازن في العقود الإلكترونية خصوصاً، إذ يُستدل على حسن النية من طريقة التفاعل الرقمي وسلوك الأطراف عبر المنصات، مما يحقق الثقة والاستقرار في البيئة التعاقدية الحديثة.

### ثانياً: ضوابط حسن النية في ضوء القوانين الوضعية

لقد تناول مشروع القانون المدني الفلسطيني كغيره من القوانين المقارنة مبدأ حسن النية في العديد من النصوص، وأكد على ضرورة التقيد به صراحة. حيث اعتمد المشرع مبدأ حسن النية كمبدأ عام لكافة التصرفات، إذ نصت المادة رقم (147) منه على أن «العقد شريعة المتعاقدين لا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين، أو للأسباب التي يقرها القانون». كما نصت المادة

37. هدى بن يوب، مبدأ حسن النية في العقود، مرجع سابق، ص 78.

38. عبد الحلیم القوني، حسن النية وأثره في التصرفات في الفقه الإسلامي والقانون المدني، مرجع سابق، ص 293.

39. نصت المادة رقم (18) من مجلة الأحكام العدلية على أن: «الأمر إذا ضاق اتسع» ونصت المادة رقم (19) من المجلة على أن: «لا ضرر ولا ضرار».

رقم (148) من مشروع القانون على أنه «يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية».<sup>40</sup> إضافة إلى الإشارة إلى هذا المبدأ بشكل ضمني في العديد من النصوص القانونية الأخرى، وذلك من خلال إلزام المتعاقد بمقتضيات العقد ومظاهره كالنصوص التي تحرم الغش والتعسف والإضرار بالغير.

فالأصل العام أن ينفذ المتعاقدان العقد وفقاً لما تم الاتفاق عليه بينهم، ولا صعوبة تذكر إذا لم يصادف التنفيذ أي عقبات ونفذ كل من المتعاقدين الالتزامات المترتبة عليه بكل سلاسة وهدوء. ولكن المشكلة تنثور إذا كان هنا نوع من الغموض في عبارات العقد نجم عنها صعوبات في التنفيذ، الأمر الذي يستلزم حينئذ اللجوء إلى تفسير عبارات العقد الغامضة وذلك للتغلب على الصعوبات التي واجهت عملية التنفيذ نتيجة للغموض، وهنا يلعب حسن النية دوراً محورياً في عملية التفسير.<sup>41</sup> وبالرجوع إلى التشريعات المدنية، يتضح أن هناك ثلاث حالات يتم بمقتضاها تفسير العقود وهي على النحو التالي:

### 3. وضوح عبارات العقد

عالج مشروع القانون المدني الفلسطيني كيفية تفسير عبارات العقد في حال وضوحها، حيث نصت المادة رقم (1/165) منه على أنه «إذا كانت عبارات العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين»، وتتماثل هذه المادة مع ما نصت عليه المادة رقم (13) من مجلة الأحكام العدلية، إذ نصت على أنه «لا عبرة للدلالة في مقابلة التصريح» ونص المادة رقم (14) «لا مصاغ للاجتهاد في مورد النص»<sup>42</sup>، تكون عبارات العقد واضحة عندما يتفق الجميع على معناها دون أي لبس أو خلاف، فلا يجوز تأويلها بما يخالف معناها الظاهر، وإلا عد ذلك انحرافاً عن إرادة المتعاقدين وقت إبرام العقد.<sup>43</sup>

غير أن إرادة المتعاقدين قد تهدف إلى غاية معينة دون أن تُصاغ بعبارات دقيقة، مما يوجب على المفسر البحث عن مقصدهما الحقيقي وتفسير العقد وفق نيتهم، استناداً إلى القاعدة الأصولية «العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني»<sup>44</sup>.

وفي هذا الصدد، قضت محكمة النقض الفلسطينية في أحد أحكامها إلى أن «لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في أن تعدل عن المعنى الواضح للتعبير الرئيسي إذا وجدت ان النية المشتركة

40. يطابق نص الفقرة (1) من المادة رقم (48) من القانون المدني المصري رقم (131) لسنة 1948، والفقرة (1) من المادة رقم (202) من القانون المدني الأردني رقم (43) لسنة 1976. حيث يشار هنا إلى أن غالبية القوانين في العالم نصت على مراعاة مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود وتفسيرها، مع وجود بعض القوانين التي لم تعترف به كمبدأ كالقانون الانجليزي.

41. ايمان طارق الشكري، سلطة القاضي في تفسير العقد-دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 83.

42. أنظر أيضاً المواد رقم (2، 3، 15) من مجلة الأحكام العدلية.

43. عبد المنعم فرج الصدة، نظرية العقد في قوانين البلاد العربية، الجزء الثالث، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالي، 1960، ص 5-7.

44. مجلة الأحكام العدلية، مادة رقم (13).

قد اظهرت خارجاً عنها».<sup>45</sup> مع الإشارة أن المحكمة إذا ما استخدمت هذه السلطة وأخذت بغير ظاهر العقد، يكون لزاماً عليها أن تبين في حكمها لما عدلت عن المدلول الظاهر إلى خلافه.<sup>46</sup>

#### 4. غموض عبارات العقد

قد يحمل العقد في طياته عبارات يلفها الشك والغموض، ويحتمل تفسيرها وتأويلها أكثر من معنى ووجه، بحيث لا يمكن بأي حال من الأحوال تنفيذ هذه العبارات دون إزالة اللبس والغموض الذي عترها. والغموض وإن تعددت صورته وأسبابه إلا أنه يقوم على عدم التوافق بين الألفاظ والإرادة الحقيقية للطرفين، وهذا الغموض يمكن تصور مصدره في عدم كفاءة التعبير ذاته مما يؤدي إلى تشويش المعنى الحرفي، ويمكن تصوره كذلك في عدم تطابق الألفاظ مع الفكرة التي يعبر عنها.<sup>47</sup>

وقد تصدت القوانين الوضعية لمعالجة هذه الفرضية، حيث نصت المادة رقم (2/165) من مشروع القانون المدني الفلسطيني والتي تتماثل مع نص المادة رقم (2/239) من القانون المدني الأردني - على أنه «إذا كان هناك محل لتفسير العقد، فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للألفاظ مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل، وبما ينبغي أن يتوافر من أمانة وثقة بين المتعاقدين وفقاً للعرف الجاري في المعاملات». ففي هذه الحالة، قد يرى أحد المتعاقدين الغموض على نحو معين، بينما يرى المتعاقد الآخر أن القصد من العبارة الغامضة كان على نحو آخر، بمعنى لم يكن هناك اتفاق بين المتعاقدين على تحديد معنى العبارة الغامضة. وبالتالي، فإن الأمر يقتضي من القاضي الذي يفسر عبارات العقد الغامضة مع عدم الأخذ بما اتجهت إليه إرادة أحد أطراف العقد دون الآخر، بل إن الأمر يستلزم منه البحث عن النية المشتركة لكلا المتعاقدين<sup>48</sup>، وهذا ما سارت عليه محكمة النقض.<sup>49</sup>

وهنا، تعددت الاجتهادات الفقهية حول طريقة الوصول إلى النية المشتركة للمتعاقدين، غير أن الرأي الراجح هو أن المشرع إذا كان يأخذ بالإرادة الباطنة، فهو فرضاً يعتبرها مطابقة للإرادة الظاهرة التي توافق عليها الطرفان<sup>50</sup>، وبالتالي تكون الإرادة الباطنة دليلاً على الإرادة الظاهرة، ويتم التفسير على هذا الأساس إلا إذا تبين خلاف ذلك. والغاية من هذا، هو إزالة الغموض عن عبارات العقد بوسائل التفسير المختلفة، كون هذه العبارات ما هي إلا دليل على الإرادة الظاهرة التي تكون موضع تفسير والتي يجب أن تتوافق مع الإرادة الباطنة.<sup>51</sup>

45. راجع القضية رقم (452/ 2021) المنعقدة في محكمة النقض - رام الله بتاريخ 2023/01/03.

46. أحمد عبد الرحمن، تفسير العقد ومضمونه والالتزام العقدي وفقاً لقواعد الإثبات، دار منشآت المعارف، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 13.

47. عبد الحكيم فودة، تفسير العقد في القانون المدني المصري والمقارن، مرجع سابق، ص 76.

48. عبد الحكيم فودة، تفسير العقد في القانون المدني المصري والمقارن، مرجع سابق، ص 275.

49. راجع القضية رقم (2012/335) المنعقدة في محكمة النقض - رام الله بتاريخ 2013/05/20.

50. أحمد عبد الرحمن، تفسير العقد ومضمونه والالتزام العقدي وفقاً لقواعد الإثبات، مرجع سابق، ص 65.

51. بلال عزيزي وأيمن خالد، مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود - دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 54.

وبالتدقيق في النصوص القانونية سألفة الذكر، يتضح أن المشرع حدد جملة من الوسائل التي يتم الاستعانة بها للتعرف على النية المشتركة للمتعاقدين وتتمثل في ثلاث وسائل هي<sup>52</sup>:

- طبيعة التعامل بين المتعاقدين: يعتمد المفسر على سوابق التعامل بين الطرفين لفهم المقصود من العبارات الغامضة في ضوء ممارساتهما السابقة.
- الثقة بين المتعاقدين: تقوم على شرف التعامل والأمانة، فلا يجوز لأحدهما استغلال خطأ الآخر لتحقيق مصلحة غير مشروعة، ويجب أن تتفق النية المشتركة مع مبدأ حسن النية، وهو ما أكدت عليه المادة (1/123) من مشروع القانون المدني الفلسطيني بعدم التمسك بالغلط خلافاً لمقتضى حسن النية.
- العرف الجاري في المعاملات: يُرجع القاضي إلى ما تعارف عليه أهل المهنة لتفسير العبارات الغامضة، كما في عقود المقاولات عند الخلاف حول أسلوب قياس الأعمال المنفذة.

### 5. الشك في تفسير العبارات الغامضة

إذا عجز القاضي عن إزالة الغموض بعد استنفاد وسائل التفسير، وجب تفسير الشك لمصلحة المدين وفقاً للمادة (240) من القانون المدني الأردني والمادة (1/166) من مشروع القانون المدني الفلسطيني. ويستثنى من ذلك عقد الإذعان، حيث تُفسر العبارات الغامضة لمصلحة الطرف المدعى، سواء كان دائماً أم مديناً، تحقيقاً للعدالة والتوازن بين الطرفين.

ولعل ذلك ما اتجهت إليه المحكمة الدستورية الفلسطينية في طلب التفسير الصادر عنها رقم (2018/7)<sup>53</sup>، وذلك بقولها «يتم الأخذ بعين الاعتبار عند تفسير النص القانوني تفسيره انطلاقاً من ألفاظه بحيث يتم الكشف عن مدلول هذه الالفاظ واستخلاص المعنى من مجموع عبارات النص القانوني على هدى المشرع، لأن كل لفظ وارد في النص القانوني له ضرورته، ولا يجوز اعتباره نافذة من القول، وترى المحكمة الدستورية العليا بالتفسير بيان معنى النص وإزالة ما يظهر من تعارض بينه وبين نص آخر بالجمع والتوفيق أو ترجيح أحدهما على الآخر، ومن هنا يأتي دور المحكمة الدستورية العليا لإزالة الغموض وجلاء التعارض، فالتفسير الدستوري بيان للتشريع وتحديد مضمونه وإزالة ما يشوبه من غموض واستجلاء أوصافه وشروط انطباقه».

### المطلب الثاني: دور مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود

يعتبر مبدأ حسن النية من أكثر المسائل تعقيداً في تنفيذ العقود، إذ أخذ هذا المبدأ حيزاً كبيراً في الكثير من النظم القانونية باعتباره من الأسس الأخلاقية التي دخلت حيز التطبيق على الواقع القانوني.

52. ايمان طارق الشكري، سلطة القاضي في تفسير العقد-دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص121-129.

53. تم نشر الرأي التفسيري للمحكمة الدستورية في العدد (148) من الوقائع الفلسطينية والصادر بتاريخ 2018/10/23، ص 147-152.

ولأن تنفيذ العقود يعتبر المرحلة الأهم والأكثر خلافة من كل مراحل العقد، ولأهمية دور مبدأ حسن النية في التنفيذ، سيتم البحث في ارتباط مبدأ حسن النية بالقوة الملزمة للعقد في الفرع الأول من هذا المطلب، كما سيتم تسليط الضوء على دور القضاء في تطبيق هذا المبدأ في الفرع الثاني وذلك على النحو الآتي.

### الفرع الأول: ارتباط مبدأ حسن النية بالقوة الملزمة للعقد

يقضي تناول هذا الفرع البحث في الالتزام بمبدأ حسن النية تحقيقاً للغاية المقصودة من إبرام العقد، والتعاون بين أطراف العقد في التنفيذ كأحد مقتضيات مبدأ حسن النية، وذلك على النحو الآتي:

#### أولاً: الالتزام بمبدأ حسن النية تحقيقاً للغاية المقصودة من إبرام العقد

يعرف العقد على أنه «ارتباط الإيجاب الصادر من أحد العاقدين بقبول الآخر على وجه يثبت أثره في المعقود عليه ويرتب عليه التزام كل واحد من العاقدين بما وجب به للآخر».<sup>54</sup> وعليه، لا بد في العقد من توافق الإرادتين على إحداث أثر قانوني معين، وبانعقاد العقد، فإنه يصبح شريعة المتعاقدين ويتمتع بالقوة الملزمة بتنفيذ كافة الالتزامات والواجبات الملقى على عاتق طرفي العقد، فالعقد كغيره من التصرفات يحتاج لانعقاده إلى إتجاه الإرادة نحو تحقيق أثر معين<sup>55</sup>، فكل فعل يسبق بعزم على القيام به أو الامتناع عنه يعطي مؤشراً على وجود النية، فالنية وإرادة الفعل مترادفين.

إن ما يطلب من المتعاقد في مرحلة الإبرام أو التفاوض يختلف عنه في مرحلة التنفيذ وإنهاء العقود، وإن كانت القوانين ألزمت المتعاقدين مراعاة هذا المبدأ في كل المراحل العقدية<sup>56</sup>، فكان توجه مجلة الأحكام العدلية وعلى الرغم من عدم التطرق لهذا المبدأ بشكل صريح، إلا أنها أشارت من خلال موادها بأن ما يطلب من المتعاقد في مرحلة الإبرام أو التفاوض يختلف عنه في مرحلة تنفيذ العقد، وإن كان المشرع ألزم المتعاقدين مراعاة ما يوجبه مبدأ حسن النية في كل مراحل العقد، فإن من الواجب التزام المتعاقدين بمقتضيات مبدأ حسن النية لتحقيق الغرض المشترك وتأمين المنفعة والغاية المرجوة من العقد، حيث تحتل مقتضيات حسن النية مكان الصدارة في العلاقة التعاقدية بهدف الوصول إلى الإرادة العليا المشتركة للمتعاقدين على اعتبار أن مبدأ حسن النية ينشئ التزاماً على طرفي هذه العلاقة، ويحتّم عليهما التعاون من أجل الوصول إلى الهدف المشترك من التعاقد.<sup>57</sup>

54. محكمة التمييز الأردنية، المبدأ رقم (932) لسنة 2004، هيئة خماسية، بتاريخ 2004/7/14، منشورات عدالة.

55. حسام الدين الأهواني، النظرية العامة للالتزام-الجزء الأول، مجلد 1، مصادر إدارية للالتزام، طبعة الثالثة، 2000، ص 57.

56. محمد ربيع أنور فتح الباب، أثر مبدأ حسن النية في إنهاء عقود المدّة-دراسة تحليلية، المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 2022، ص 174.

57. عبد الحلیم القوني، حسن النية وأثره في التصرفات في الفقه الإسلامي والقانون المدني، مرجع سابق، ص 417.

وقد ظهر هذا الارتباط بين القوة الملزمة للعقد ومبدأ حسن النية في مشروع القانون المدني الفلسطيني في المادة رقم (147) التي أكدت على اعتماد مبدأ حسن النية كمبدأ عام لكافة التصرفات وارتباطه بالقوة الملزمة للعقد، إذ نصت تلك المادة على أن «العقد شريعة المتعاقدين، لا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين، أو للأسباب التي يقررها القانون». فإذا أبرم العقد بكامل أركانه، فإنه يصبح ملزماً لكافة أطرافه، ولا يستطيع أي طرف تعديله أو التحلل منه بإرادته المنفردة. كذلك فقد ظهر هذا الارتباط أيضاً في المادة رقم (148) من مشروع القانون المدني الفلسطيني التي أكدت على أنه إذا تعين ما يشتمل عليه العقد وجب أن ينفذ على نحو يتفق مع مبدأ حسن النية ولا يقتصر تنفيذ المتعاقدين بما ورد في العقد، بل يمتد ليشمل ما تقتضيه طبيعة العقد والتعامل وفق للقانون والعرف، وبذلك فقد جمع المشرع بين المعيارين الذاتي والموضوعي.<sup>58</sup>

يرى الباحث -سنداً للقاعدة أن العقد شريعة المتعاقدين- أن العقد يكتسب قوته الملزمة بتوافق طرفي العقد فيصبح قانوناً خاصاً بهما، ويجب أن يكون مبدأ حسن النية مرتبطاً بكافة المراحل التعاقدية.

وبالتالي، إذا انعقد العقد مستوفياً لشروطه وأركانه وكان نافذاً ولازماً حقق أثره، وجب على المتعاقدين الالتزام به. وسبب هذا الالتزام، هو الرابطة العقدية التي يحميها مبدأ القوة الملزمة للعقد والقائمة على فكرة أن العقد شريعة المتعاقدين، فكما للقانون قوة ملزمة، فإن العقد قانون خاص بطرفي التعاقد، وهذه القوة الملزمة توجب على المتعاقدين تنفيذه وفق مقتضيات حسن النية في حدود القانون والعرف من ناحية، وعدم مخالفته للنظام العام والآداب العامة من الناحية الأخرى. فإذا تم العقد وأبرم، بشكل لا يتعارض مع النظام العام والآداب العامة وكان أداة لتبادل المنافع، أوجب المشرع لهذا العقد القوة الملزمة لطرفيه بغية استقرار المعاملات بين الناس، وإعمالاً لمبدأ حسن النية، على اعتبار أن أحد وظائف هذا المبدأ هو تنفيذ العقود ضمن الأصول القانونية والفنية والأخلاقية.<sup>59</sup>

وبذلك يمكن القول إن تنفيذ الالتزام الناشئ عن أي عقد لا يقتصر على أداء ما ورد فيه من عمل أو امتناع أو إعطاء، بل يمتد ليشمل مقتضيات حسن النية في التنفيذ، من حفظ السرية والتعاون والالتزام بروح العقد لا بألفاظه الشكلية، تحقيقاً لنية المتعاقدين الحقيقية. ويشمل حسن النية أيضاً الملحقات الضرورية للعقد التي لا تتحقق المنفعة المقصودة إلا بها، سواء كانت قانونية أو طبيعية، وفقاً لما يوجبه العرف وطبيعة الالتزام. فإذا أحل أحد الأطراف بذلك عد سئى النية. وقد أكدت محكمة النقض الفلسطينية هذا المبدأ بقولها إن العبرة في تكييف العقد وتحديد حقوق الطرفين هي للقصد الحقيقي الذي هدف إليه المتعاقدان، لا للألفاظ المجردة، كما في حالة المأجور الذي لا يمكن الانتفاع به دون توابعه الأساسية كالحديقة والملحقات.<sup>60</sup>

58. عبد المجيد الحكيم، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي، مصادر الالتزام، الجزء الأول، العراق، 1980، ص 12.

59. انظر بشأن ذلك المادتين (34) و(50) من قانون المخالفات المدنية رقم (36) لسنة 1944.

60. قرار محكمة النقض الفلسطينية في الدعوى الحقوقية رقم 2015/194.

ومع التطور التقني والتحول المتسارع نحو التعاقد عبر الوسائط الإلكترونية، ازدادت أهمية مبدأ حسن النية في هذا النوع من العقود أكثر من أي وقت مضى، نظراً لغياب التعامل المباشر بين أطراف العقد واعتمادهم على واجهات رقمية أو وسطاء إلكترونيين. ففي العقود الإلكترونية، يُعد مبدأ حسن النية الضمان الأهم لتحقيق الشفافية والثقة المتبادلة بين المتعاقدين. ويقتضي ذلك التزام كل طرف بالصدق والوضوح في عرض المعلومات والبيانات الفنية والمالية، والامتناع عن أي سلوك يتضمن تضليلاً أو إخفاءً للحقائق أو استغلالاً تقنياً يضر بالطرف الآخر.

ويظهر هذا الالتزام بوضوح في مرحلة الإيجاب والقبول الإلكتروني، إذ يجب أن يكون العرض عبر المواقع أو المنصات الإلكترونية واضحاً وغير مضلل، وأن يصدر القبول عن إرادة حرة واعية ومستنيرة، بحيث تتوفر لدى الطرف القابل جميع المعلومات الأساسية التي تمكنه من اتخاذ قراره عن بينة. كما يقتضي مبدأ حسن النية في مرحلة تنفيذ العقود الإلكترونية أن يلتزم مزود الخدمة أو البائع بتسليم البضاعة أو تقديم الخدمة وفق الشروط والمواصفات المعلن عنها، وأن يلتزم الطرف الآخر بأداء المقابل المالي أو استخدام البيانات الرقمية على نحو مشروع ومتوافق مع غاية العقد. وقد أكدت العديد من التشريعات العربية على هذه الالتزامات حمايةً للطرف حسن النية في البيئة الرقمية، وهو ما سار عليه المشرع الفلسطيني في منظومته التشريعية الحديثة، حيث نص قانون حماية المستهلك رقم (21) لسنة 2005، والقرار بقانون بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة رقم (17) لسنة 2014، والقرار بقانون بشأن التجارة الإلكترونية رقم (21) لسنة 2025، على ضرورة حماية المستهلك الإلكتروني، والزام جميع المتعاملين عبر الإنترنت بالتصرف بحسن نية سواء في المعاملات التجارية أو العقود المدنية. وتُبرز هذه النصوص مبدأ حسن النية كحجر الأساس في تنظيم العلاقات القانونية عبر الفضاء الرقمي، وكقاعدة مكمّلة للضمانات القانونية والتقنية الأخرى الرامية إلى حماية المتعاقدين وتعزيز العدالة العقدية في البيئة الإلكترونية.

وبذلك، يُمكن القول إن مبدأ حسن النية في العقود الإلكترونية لا يقتصر على كونه واجباً أخلاقياً، بل هو قاعدة قانونية ملزمة تمثل جوهر التوازن بين حرية التعاقد ومسؤولية الالتزام، وتؤدي دوراً محورياً في تحقيق الأمن التعاقدية، ومنع الغش، وضمان الشفافية في التعاملات الإلكترونية، بما يواكب التطور التقني ويحافظ على الثقة القانونية في البيئة الرقمية الحديثة.

### ثانياً: التعاون بين أطراف العقد في التنفيذ كأحد مقتضيات مبدأ حسن النية

أما الالتزام بالتعاون، فيلزم المتعاقد بتذليل كافة الصعوبات وتقديم كافة التسهيلات التي تحقق الغاية المنشودة من العقد وتمكين الطرف الآخر من تنفيذ التزاماته دون ارهاق، وهو ما يتجلى في عقد المقاول الموحد<sup>61</sup>، الذي أكد على ضرورة التعاون ما بين الجهة المشتريّة والجهة المتعاقدة

61. عقد المقاول الموحد 1999، الشروط العامة (فديك 1999) -الشروط الخاصة فلسطين، صادر مجلس الوزراء، القدس، فلسطين، 2006.

في سبيل الوصول إلى تنفيذ العقد وفقاً لما تم الاتفاق عليه. بينما الالتزام بالتسامح وعدم التقيد بالنص الحرفي للعقد، يقضي بأن يتمتع الدائن عن تحميل المدين فوق طاقته وألا يزيد من كلفة تنفيذ التزامه بإيجاد حد أدنى من التضامن بين طرفي العقد. وهو ما نصت عليه المادة رقم (151) من مشروع القانون المدني الفلسطيني والتي نصت على أنه «إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسخ توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدى أصبح مرهق للمدين ويهدده بخسارة فادحة جاز للمحكمة تبعاً للظروف أن ترد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول ويقع باطلاً كل اتفاق يقضي بغير ذلك».

وهو ما أكده القانون المدني الأردني<sup>62</sup>، مع الالتفات إلى أنه لم يرد في الفقه الإسلامي نظرية عامة للحوادث الطارئة كما هو معروف اليوم، غير أن هذا الحكم يجد لأساسه سنداً في مبدأ الإعذار في الفقه إذ يفسخ عقد الإجار لعذر، بالإضافة إلى وجود الكثير من المواد التي تم النص عليها في مجلة الأحكام العدلية.<sup>63</sup>

بناءً عليه، يرى الباحث أن عدم تقيد أحد المتعاقدين بمبدأ القوة الملزمة للعقد والإخلال بتنفيذ العقد وعدم مراعاة الأصول الفنية والقانونية والأخلاقية، هو إخلال بمبدأ حسن النية وهذا يتخذ إحدى صورتين، فقد يكون الإخلال عمدياً من قبل المتعاقد للإضرار بالمتعاقد الآخر أو يكون هذا الإخلال دون قصد وبدون سوء نية ناتجاً عن عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتنفيذ العقد وقلة الاحتراز والإهمال، وهو ما يمثل الصورة الثانية. والمتعاقد في الحالتين السابقتين سواء كان متعمد أو غير متعمد، لم يلتزم بمقتضيات حسن النية والقوة الملزمة للعقد.

## الفرع الثاني: دور القضاء في تطبيق مبدأ حسن النية

إن دور القاضي في تطبيق مبدأ حسن النية جاء من منطلق تطبيق العدالة العقدية، وكان وليد تطور القوانين، وذلك بهدف التوفيق بين المصالح المتضادة بين أطراف العقد. ولتوثيق هذه المصالح، أصبح للقاضي سلطة في مراقبة تطبيق الالتزامات التعاقدية ليتدخل كلما وجد اختلالاً في التوازن المالي والاقتصادي للعقود إلى حد أصبحت فيه القوانين تعطي للقاضي السلطة في ذلك صراحةً.<sup>64</sup>

62. تنص المادة رقم (205) من القانون المدني الأردني على أنه: «إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسخ توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدى وإن لم يصبح مستحيلًا صار مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للمحكمة تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصالح الطرفين أن ترد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول إن اقتضت العدالة ذلك ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك»

63. نصت مجلة الأحكام العدلية في المادة رقم (19) على أنه: «لا ضرر ولا ضرار»، كما نصت في المادة رقم (17) على أنه: «المشقة تجلب التيسير».

64. فؤاد معوض، دور القاضي في تعديل العقد -دراسة تحليلية وتأصيلية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص137-141.

إن استناد القضاء إلى مبدأ حسن النية في الكثير من المبادئ القضائية له أهمية كبرى ترجع إلى هذا الدور، حيث أعطى مبدأ حسن النية صلاحيات واسعة للقاضي في احقاق الحق وتنفيذ العقود ضمن الغاية التي ابرمت من أجلها، فالمشرع أوجب تطبيق القانون على اعتبار أن العقد هو القانون الخاص لطرفي العقد، ولكن لا يكون هذا التطبيق على حساب مبدأ حسن النية الذي يسعى للحماية والحفاظ على حقوق المتعاقدين.<sup>65</sup>

فكان هذا المبدأ ملزم للمتعاقدين والقاضي على حدٍ سواء، فأوجب على القاضي أن يتدخل في الالتزامات التعاقدية ومدى التزام المتعاقدين بها على أساس اعتباره أنه الميزان بين مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد، فيقوم بترجيح الصالح العام على مصلحة الأفراد، بهدف وجود عقود متوازنة تؤدي رسالتها في الحياة أداءً يتفق مع مصلحة المجتمع وأهداف القانون وغاياته، مع الإشارة إلى أن أساس هذا الدور هو الكشف عن إرادة طرفي العقد.<sup>66</sup>

لذا، فإن الدور الرئيسي للقاضي من أجل تطبيق مبدأ حسن النية هو دور رقابي من جهة، ودور تطبيقي من جهة أخرى يقوم على حماية التوازن والعدالة العقدية.<sup>67</sup> فالدور الرقابي، يقوم على مراعاة المتعاقدين لمبدأ حسن النية، إذ من واجبات القاضي أن يقوم بتقدير حسن نية المتعاقدين بمعيار ذاتي ومعيار موضوعي. لكن يعتبر هذا الدور سلبياً، فلا يقوم القاضي بتطبيق مبدأ حسن النية بل يقوم بمراقبة التزام المتعاقدين به من خلال المعايير السابقة، والتي من خلالها يقرر القاضي حجم المسؤولية التي ترتبت على الاخلال بهذا المبدأ، وهو ما تم نقاشه في المطلب الأول -الفرع الثاني. أما الدور الثاني فهو دور إيجابي من خلال تدخل القاضي في تطبيق مبدأ حسن النية في حال تحققت ظروف استثنائية أدت إلى اختلال التوازنات العقدية، فالقاضي تنحصر سلطته في تعديل العقد عند ممارسته هذا الدور.<sup>68</sup>

إذاً، لا مجال للتخلي عن قاعدة العقد شريعة المتعاقدين، سواء كان شفهيّاً أم كتابياً، إلا أن الأصل أن تكون هذه العقود مشروعة، وأطراف العقد أدري بنيتهم وأقدر من غيرهم على فهم دلالات العقد، إلا في حال حصول تضارب أو غموض في مدلول مواد العقد، فيصار عند إذ إلى وجوب التفسير بهدف الكشف عن الإرادة المشتركة للمتعاقدين من دون التقيد بما أرادوه من تعبير إن شابه الغموض، فكان مثار للنزاع بدافع تمسك أحد الأطراف بتفسير بنود العقد بصورة مخالفة لما تم إبرام العقد بشأنه. هنا، تكون مهمة القاضي في تبيان مهمة هذا العقد وصحته وتفسير بنوده بحسن نية<sup>69</sup>، وتتجلى هذه المهمة في استخراج أو تبيان نية طرفي العقد المشتركة في حالة الإبهام

65. ايمان طارق الشكري، سلطة القاضي في تفسير العقد-دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 57-58.

66. عبد الحكيم فودة، تفسير العقد في القانون المدني المصري والمقارن، مرجع سابق، ص 21-22.

67. محمد ذيب مبارك، دور القاضي في تطبيق مبدأ حسن النية في العقد، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية كلية الدراسات العليا، 2010، ص 3.

68. وليد محمد الحسين، دور القاضي المدني في العقد -دراسة مقارنة، جامعة قطر، 2022، ص 4.

69. عبد الحكيم فودة، تفسير العقد في القانون المدني المصري والمقارن، مرجع سابق، ص 21.

والغموض، فكان موقف الفقه من هذه السلطة مبني على مفهوم دور التعبير في ترتيب آثار العقد إذ أن للتعبير في الفقه الإسلامي دوراً مختلفاً تبعاً إذا ما كانت هذه التعبيرات صريحة أم ضمنية، حيث أطلق فقهاء الحنفية على إرادة التعبير بالاختيار وعلى إرادة الأثر بالرضى<sup>70</sup>، فإذا تحقق الاختيار من دون الرضى فإن انعقاد العقد لديهم يعتبر فاسداً، إما إذا لم يتحقق الرضى ولا الاختيار أصبح العقد باطلاً، وفي حال تحقق الاختيار والرضى كان العقد صحيحاً.<sup>71</sup>

بناءً على هذه التفرقة بين الرضى والاختيار وإيجاد العقد الفاسد، يرى الباحث أن الفقه الحنفي قد اكتفى في بعض أنواع التصرفات بترتيب آثارها بإرادة التعبير الظاهر فقط، وهي التي لا تقبل الفسخ، كعقد الزواج، وهذه التصرفات بخلاف التصرفات التي تقبل الفسخ، كالبيع والإجارة. ومن هنا، يتضح أن ميل الفقه الحنفي للإرادة الظاهرة لم يكن بشكل موسع وشامل.

لذلك يلتزم القاضي عند تفسير العقود وتأويلها بعدم الاعتداد بالإرادة الباطنة ما لم يتم المتعاقدين بإظهارها بالألفاظ أو ما يقوم مقام الألفاظ، لأن دليل الشيء في الأمور الباطنة يقوم مقامه.<sup>72</sup> هذا بالإضافة إلى وجوب أخذ القاضي بالمعاني الظاهرة من دون الالتفات إلى قصد المتعاقدين إذا كان تعبيرهما واضحاً وصريحاً ما لم يكن هناك دليل على خلاف ذلك. وهو ما أكدته مجلة الأحكام العدلية بقواعدها التأصيلية حيث نصت المادة رقم (3) على أنه «العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني» وهو ما أكدته أيضاً المادة رقم (60) من المجلة، حيث نصت على أن «إعمال الكلام أولى من إهماله» وإذا تعذرت الحقيقة يسار إلى المجاز حسب نص المادة رقم (61) ولكن إذا تعذر إعمال الكلام يهمل فأوجب الفقه الحنفي على القاضي تفصي قصد المتعاقدين إذا كان تعبيرهما غامضاً.

يرى الباحث أنه لا مجال للخلط ما بين تثبت القاضي من صحة العقد وبين سلطته في تفسيره، فثبت القاضي من صحة العقد هو البحث عن الإرادة المشتركة بين المتعاقدين باطنة كانت أم ظاهرة في حين أنه عند تفسير العقد نبحث عن مضمون الإرادة فنطاق سلطة القاضي في تفسير العقود يوجب علينا تحديد علاقة تفسير العقد بتكليفه وتكميله وانقاصه وتعديله.

### أولاً: تكليف العقد

تكليف العقد يعني التعرف على طبيعته وتطبيق النص القانوني الصحيح الذي يحكم النزاع جراء انعقاده، ولا يحصل هذا التكليف إلا بتفسير العقد من خلال النية المشتركة للعاقدين. التكليف لا يحصل إلا عن طريق التفسير للوصول إلى حقيقة الطبيعة القانونية للعقد، فمهمة القاضي عند الفصل في النزاع تنحصر بعملية التكليف والتفسير، حيث يوفر التكليف الحماية القضائية لصاحب

70. فؤاد معوض، دور القاضي في تعديل العقد -دراسة تحليلية وتأصيلية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، مرجع سابق، ص 171-175.

71. إيمان الشكري، سلطة القاضي في تفسير العقد-دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 55-58.

72. عبد الحكيم فودة، تفسير العقد في القانون المدني المصري والمقارن، مرجع سابق، ص 166.

الحق على اعتبار أن التكييف هو التوصيف القانوني للعقد وما قصده المتعاقدان بغض النظر عما أورده من تعبير لا يتفق مع إرادتهما سواء بوضع ألفاظ غامضة بقصد عمدي أو كان نتيجة خطأ أو جهل بالقانون.<sup>73</sup> وواقعة التكييف مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض.<sup>74</sup>

### ثانياً: تكميل العقد

يمتد العقد ليشمل كل ما يعد من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف حسب طبيعة الالتزام، ولا يقتصر على نطاق العقد من حيث الموضوع وعلى ما ورد فيه من حقوق والتزامات، فسلطة القاضي عند تحديد نطاق العقد يخوله بإكمال أي نقص اعترى العقد لأن المتعاقدين غالباً ما يتفقا على المسائل الجوهرية دون الثانوية<sup>75</sup>، لذا لا بد للقاضي من تكملة العقد الناقص من دون التقيد بما ورد فيه من تعبير وحسب قواعد القانون والعرف الجاري، حيث أنها من الوسائل المعتبرة في إكمال نقص العقد وليست من الوسائل المعتمدة في تفسير عبارات العقد الغامضة، على اعتبار أن المشرع وضع قواعد لتنظيم العلاقات التعاقدية والمسائل الثانوية التي لم يتفق عليها طرفي العقد.<sup>76</sup> ونذكر على سبيل المثال، ما ورد في مجلة الأحكام العدلية بالمواد من رقم (230 إلى 235)، ففي حال عدم ذكر مشتملات المبيع في عقد البيع وكان عرف البلد يقر بدخول هذه المشتملات في المبيع فيكمل العقد وفق العرف.<sup>77</sup> فللقاضي بحسب سلطته ومهمته النظر في النزاع والفصل فيه السعي لتكميل العقد وهي مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض.<sup>78</sup>

### ثالثاً: إنقاص العقد

إنقاص العقد يعني القضاء ببطلان مادة من مواده أو شرطاً من شروطه لمخالفته للنظام العام أو القانون مع إبقاء العقد محققاً لأثره حماية للمتعاقدين. ومن تطبيقات إنقاص العقد، تخفيض ما زاد عن الحد الأقصى لسعر الفائدة الاتفاقية، وهذا ما درجت عليه محكمة النقض، وكذلك إذا زادت المدة في خيار الشرط عن ثلاثة أيام بطلت الزيادة وصح البيع في الثلاثة أيام، فإنقاص العقد هو تفسير لإرادة المتعاقدين.<sup>79</sup>

ويرى الباحث أن إنقاص العقد يمثل تطبيقاً متقدماً لمبدأ حسن النية، لأنه يهدف إلى حفظ العقد قدر الإمكان وتحقيق نية الأطراف الأصلية دون الإخلال بالنظام العام. فالقاضي حين يحذف شرطاً باطلاً أو يعدل جزئية فيه، إنما يسعى إلى تحقيق العدالة التعاقدية وصون المصلحة

73. أحمد داوود، أحكام العقد في الفقه الإسلامي والقانون المدني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص 60-59.

74. إيمان الشكري، سلطة القاضي في تفسير العقد-دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 60.

75. أنور سلطان، مصادر الالتزام في القانون المدني -دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 196.

76. إيمان الشكري، سلطة القاضي في تفسير العقد-دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 63.

77. عبد الحكيم فودة، تفسير العقد في القانون المدني المصري والمقارن، مرجع سابق، ص 166-159.

78. إيمان الشكري، سلطة القاضي في تفسير العقد-دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 66.

79. إيمان الشكري، سلطة القاضي في تفسير العقد-دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 73.

المشتركة. ومع ذلك، قد يمس الإنقاص نسبياً بمبدأ القوة الملزمة للعقد لكونه يتضمن تدخلاً في إرادة المتعاقدين، غير أن هذا التدخل يبقى مبرراً ومشروعاً ما دام يهدف إلى منع التعسف أو الغش وضمان استقرار المعاملات، مما يجعل الإنقاص في حقيقته مظهرًا من مظاهر حسن النية لا خروجاً عليه.

#### رابعاً: تعديل العقد

الأصل في التفسير أن يقوم القاضي بتفسير الغامض من العبارات بهدف تحديد المقصود منها، دون التدخل في إرادة المتعاقدين ولا سلطان له في تعديل العقود<sup>80</sup>، إلا من خلال قاعدة قانونية وضعها المشرع بغية حماية الطرف الضعيف أو المغبون من شرط تعسفي مقصود أو غير مقصود، وهذا ما اتجهت إليه مجلة الأحكام العدلية<sup>81</sup>، وما نصت عليه القوانين الوضعية إذا تم العقد بطريق الإذعان وكان قد تضمن شروطاً تعسفية جاز للمحكمة أن تعدل هذه الشروط أو تعفي الطرف المذعن منها وذلك وفقاً لما تقتضيه به العدالة ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك<sup>82</sup>.

نستخلص مما سبق، أن سلطة القاضي بتفسير العقود لا تقتصر على إيضاح الغامض من شروط العقد، بل أجاز له المشرع تعديل العقد إذا كان يحتوي شروطاً تعسفية أو مجحفة بما يتناسب مع مقتضيات العدالة، فللقاضي مطلق الحرية في اتباع الوسيلة لتحديد وتقدير الشرط التعسفي دون التقيد بالوسائل التي يتشبهت بها أي من طرفي العقد. بل للقاضي تعديل الشروط المجحفة الذي يزيل به التعسف ولم يحدد المشرع طريقاً معيناً لذلك سوى ما تقتضيه قواعد العدالة والإنصاف<sup>83</sup>.

### الخاتمة

ترجع جذور مبدأ حسن النية في التعامل إلى القواعد الدينية والقواعد الأخلاقية قبل أن يتم صياغته في صورة قواعد قانونية، فالأصل أن يتجرد الإنسان من كل النوايا الخبيثة عند القيام بسلوك معين، وأن يتصرف بما تمليه القواعد الدينية والأخلاقية المنزهة عما هو شائن وخبيث ولا يستقيم مع طبائع الأمور. وإذا كان سلوك حسن النية واجباً على الفرد في كل تصرفاته بشكل عام، فإن من الأحرى الالتزام به والأخذ بمقتضياته في الأعمال العقدية على وجه الخصوص. إذ أن من المفترض أن يهيمن مبدأ حسن النية على سلوك المتعاقدين في كافة مراحل حياة العقد، ابتداءً من مرحلة التفاوض على إبرام العقد، ومروراً بمرحلة صياغة بنود العقد، وانتهاء بمرحلة تنفيذ العقد والانتهاء من تنفيذ كافة الالتزامات الأساسية والثانوية التي يرتبها العقد.

80. فؤاد معوض، دور القاضي في تعديل العقد -دراسة تحليلية وتأصيلية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، مرجع سابق، ص 61-62.

81. انظر مجلة الأحكام العدلية في المواد رقم (26 و 27 و 29 و 30).

82. عبد الحكيم فودة، تفسير العقد في القانون المدني المصري والمقارن، مرجع سابق، ص 346-347.

83. عبد الحكيم فودة، المرجع السابق، ص 360.

وبالنظر إلى أهمية هذا المبدأ، تحرص الكثير من النظم القانونية على النص عليه ووضع مختلف الأحكام القانونية الناظمة له، وبيان الشكل الذي يجب أن يكون عليه في كافة مراحل العقد. كما يشكل هذا المبدأ مرجعية أساسية للقاضي لتفسير أية مسألة أو حسم أي نزاع قد يثور لدى مرحلة إبرام العقد أو في مرحلة تنفيذه. إلا أن التعرف على هذا المبدأ يقتضي من القاضي المفسر الانطلاق من معايير محددة في محاولة الوصول للتعرف عليه، حيث تتمثل تلك المعايير في معيارين هما المعيار الذاتي والمعيار الموضوعي.

## النتائج

- توصل الباحث إلى أن مبدأ حسن النية يعد أساساً أخلاقياً ودينياً تطور ليصبح قاعدة قانونية ملزمة، هدفها تحقيق العدالة والاستقرار في المعاملات، وأن طبيعته المرنة وعدم تحديد تعريف جامع له يعكسان شموليته وتعدد تطبيقاته في العلاقات التعاقدية.
- وتوصل الباحث إلى أن مبدأ حسن النية يهيمن على جميع مراحل العقد من التفاوض إلى التنفيذ، ويشكل أداة لتفسير إرادة الأطراف وضمان التوازن في التزاماتهم، خاصة في العقود الإلكترونية التي تتطلب مستوى عالياً من الثقة والشفافية.
- كما توصل الباحث إلى أن المبدأ يجسد القيم القانونية كالصدق والنزاهة والأمانة، وأن التشريع الفلسطيني كرس هذه القيم في قوانين حماية المستهلك والمعاملات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، مما يعزز حماية المتعاملين رقمياً ويمنع الغش وسوء الاستعمال.
- وتبين للباحث أن مبدأ حسن النية يلعب دوراً في تفسير العقود سواء كانت عبارات العقد واضحة أو غامضة، وأن القضاء الفلسطيني اتجه إلى اعتماده كأداة لضبط السلوك وتحقيق العدالة حتى دون نص صريح، مما يجعله من القواعد العامة الآمرة.
- وأخيراً، توصل الباحث إلى أن تقدير حسن النية يتم بمعيارين متكاملين، ذاتي يتعلق بالنية الباطنة للأطراف، وموضوعي يستند إلى سلوك الشخص المعتاد، وأن المشرع الفلسطيني وفق بينهما بما يضمن العدالة والتوازن في العقود التقليدية والإلكترونية.

## التوصيات

- ينبغي على المشرّع الفلسطيني أن ينص صراحة على مبدأ حسن النية بوصفه التزاماً قانونياً يقع على عاتق المتعاقدين في المرحلة السابقة على إبرام العقد، نظراً لما لهذه المرحلة من أهمية في تكوين الإرادة التعاقدية، ودورها في تفسير العقد عند غموض عباراته، وبما يحقق استقرار المعاملات ويحمي الطرف حسن النية.
- يجب على المشرّع الفلسطيني تطوير الصياغة القانونية المتعلقة بتفسير العقود لتتجاوز القواعد العامة نحو قواعد تفصيلية أكثر وضوحاً ودقة، بما يمكن القاضي من تطبيق مبدأ حسن النية بصورة منضبطة ويحدّ من تضارب الاجتهادات القضائية عند تفسير العقود.
- يُستحسن أن يتضمن التشريع الفلسطيني نصاً صريحاً ينظّم منهجية تطبيق معايير قياس حسن النية، بحيث يُلزم القاضي بالبداء بالمعيار الذاتي ثم الانتقال إلى المعيار الموضوعي، وفي حال تعذّر الوصول إلى نتيجة قاطعة باستخدام أحدهما، يُعمل بهما معاً بوصفهما معيارين متكاملين، ويمكن أن يُصاغ النص المقترح على النحو الآتي: «إذا تعذر على القاضي أعمال المعيار الذاتي والمعيار الموضوعي كلّ على حدة لقياس مبدأ حسن النية في تفسير العقد، يُصار حينئذٍ إلى الأخذ بالمعيارين معاً للاستدلال على مبدأ حسن النية.»
- ينبغي على القضاء الفلسطيني تكريس مبدأ حسن النية كمبدأ عام واجب التطبيق حتى في غياب النص الصريح، وجعله مرجعاً رئيسياً لتفسير إرادة الأطراف وضبط سلوكهم في جميع مراحل التعاقد.
- يتعين على القاضي الموازنة بين المعيارين الذاتي والموضوعي عند تفسير العقود، بحيث لا يقتصر على النية الباطنة للأطراف، بل يأخذ في الاعتبار السلوك الظاهر والظروف المحيطة بالعقد، بما يضمن تحقيق العدالة والتوازن بين المصالح المتعارضة.
- يستحسن أن تتجه الدراسات القانونية المستقبلية إلى تعميق البحث في تطبيقات مبدأ حسن النية في العقود الإلكترونية، وبيان أثره في الحد من الغش التقني وتعزيز الثقة الرقمية بين الأطراف.
- ينبغي توسيع نطاق الدراسات المقارنة بين التشريعات العربية والدولية لتقييم مدى فاعلية النصوص القانونية المتعلقة بمبدأ حسن النية، واستلهاً أفضل التجارب المقارنة لتطوير الإطار التشريعي الفلسطيني بما يواكب التطورات التقنية والتشريعية الحديثة.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربية

#### ● القوانين والأنظمة

- عقد المقاول الموحد 1999، الشروط العامة (فيديك 1999) - الشروط الخاصة فلسطين، صادر مجلس الوزراء، القدس، فلسطين، 2006.
- القانون المدني الأردني رقم (43) لسنة 1976.
- القانون المدني المصري رقم (131) لسنة 1948.
- قانون التصرف في الأموال غير المنقولة رقم (49) لسنة 1953م
- قانون المخالفات المدنية البريطاني رقم (36) لسنة 1944.
- مجلة الأحكام العدلية لسنة 1876.
- مشروع القانون المدني الفلسطيني رقم (4) لسنة 2012.

#### ● أحكام قضائية وآراء تفسيرية

- حكم محكمة النقض الفلسطينية في الدعوى الحقوقية رقم (2015/194)، منشورات قسطاس.
- حكم محكمة النقض الفلسطينية في الدعوى الحقوقية رقم (2021/452)، بتاريخ 2023/01/03. منشورات قسطاس.
- حكم محكمة النقض الفلسطينية في الدعوى الحقوقية رقم (2012/335)، بتاريخ 2013/05/20، منشورات قسطاس.
- حكم محكمة التمييز الأردنية رقم (2004/932) بتاريخ 2004/7/14، منشورات عدالة.
- الرأي التفسيري للمحكمة الدستورية رقم (2018/7)، منشور في العدد (148) من الوقائع الفلسطينية الصادر بتاريخ 2018/10/23.

#### ● الكتب

- إبراهيم، خالد ممدوح. إبرام العقد الإلكتروني، الطبعة الثانية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011.
- الأهواني، حسام الدين. النظرية العامة للالتزام - الجزء الأول: مصادر الالتزام الإدارية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2000.
- الحسين، وليد محمد. دور القاضي المدني في العقد - دراسة مقارنة، جامعة قطر، 2022.
- الحكيم، عبد المجيد. الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي، مصادر الالتزام، الجزء الأول، العراق، 1980.

- داوود، أحمد. أحكم العقد في الفقه الإسلامي والقانون المدني، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.
- السرْحان، عدنان، وخاطر، نوري. شرح القانون المدني مصادر الحقوق الشخصية للالتزامات، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.
- سلطان، أنور، مصادر الالتزام في القانون المدني -دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2022.
- الشكري، ايمان طارق. سلطة القاضي في تفسير العقد-دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: منشورات زين الحقوقية، 2018.
- الصدّة، عبد المنعم فرح. نظرية العقد في قوانين البلاد العربية، الجزء الثالث، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالي، 1960.
- عامر، حسين. التعسف في استعمال الحقوق والغاء العقود، الطبعة أولى، 1960.
- عبد الرحمن، أحمد. تفسير العقد ومضمونه والالتزام العقدي وفقا لقواعد الاثبات، الاسكندرية، مصر: دار منشأة المعارف، 2003.
- العوجي، مصطفى. القانون المدني العقد مع مقدمة في الموجبات المدنية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، 1995.
- فودة، عبد الحكيم. تفسير العقد في القانون المدني المصري والمقارن، الاسكندرية: منشأة المعارف، 2002.
- القوني، عبد الحليم. حسن النية وأثره في التصرفات في الفقه الإسلامي والقانون المدني، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، طبعة أولى، دار المطبوعات الجامعية، كلية الحقوق، الإسكندرية، 2004.
- معوض، فؤاد. دور القاضي في تعديل العقد -دراسة تحليلية وتأصيلية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2008.
- الرسائل الجامعية
- بدوي، سيد. نحو نظرية عامة لمبدأ حسن النية في المعاملات المدنية، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، 1989.
- بن يوب، هدى. مبدأ حسن النية في العقود، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2013.
- بني طه، يحيى. مبدأ حسن النية في مرحلة تنفيذ العقود: دراسة مقارنة -مع القانون المصري والقانون الانجليزي، رسالة دكتوراة، جامعة عمان العربية، كلية الحقوق، عمان، الأردن، 2007.

تركية، شايمة. مبدأ حسن النية في العقد تأصيلاً وتحليلاً، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017.

زيتوني، فاطمة الزهراء. مبدأ حسن النية في العقود -دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة، تخصص القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018.

عزيزي، بلال، وخالد، أيمن. مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود-دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2017.

مبارك، محمد زيب. دور القاضي في تطبيق مبدأ حسن النية في العقد، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية كلية الدراسات العليا، 2010.

#### ● الأبحاث المنشورة

بن قديري، امال، وعسالي، صباح. «مظاهر الاخلال بمبدأ حسن النية في الايجاب والقبول للعقد الالكتروني»، دفاثر السياسات والقانون- جامعة زيان عاشور 13، عدد3 (2021): ص394. التريكي، عبد الله. «أثر مبدأ حسن النية في العقود التجارية»، مجلة البحوث والدراسات الشرعية 6، عدد 63 (2017).

زوافغ، نادية. «مبدأ حسن النية في التفاوض الالكتروني في مجال عقود التجارة الدولية الالكترونية»، دراسات في حقوق الانسان، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج، 4، عدد1 (2020).

العامري، هائل. «مبدأ حسن النية في العقود في القانون اليمني وبعض القوانين الأخرى»، مجلة الندوة للدراسات القانونية، عدد 18 (2018)

العجيل، هيثم بشير. «مبدأ حسن النية في العقود الالكترونية الليبية»، مجلة الحق للعلوم الشرعية والقانونية 12، عدد 1 (2025).

فتح الباب، محمد ربيع أنور. أثر مبدأ حسن النية في انهاء عقود المدة-دراسة تحليلية، المجلة القانوني، جامعة القاهرة، مجلد 11، عدد 1 (2022): 172-308.

## ثانياً: المراجع العربية المترجمة

### ● Laws and Regulations

British Civil Wrongs Act No. (36) of 1944.

Egyptian Civil Code No. (131) of 1948.

Jordanian Civil Code No. (43) of 1976.

Law on the Disposition of Immovable Property No. (49) of 1953.

Palestinian Civil Code Draft No. (4) of 2012

The Ottoman Civil Code of 1876.

The Unified Contractor's Contract 1999, General Conditions (FIDIC 1999) - Special Conditions, Palestine, issued by the Council of Ministers, Jerusalem, Palestine, 2006.

### ● Judicial Rulings and Interpretive Opinions

Interpretive Opinion of the Constitutional Court No. (7/2018), published in Issue No. (148) of the Palestinian Official Gazette, dated October 23, 2018.

Judgment of the Palestinian Court of Cassation in Civil Case No. (194/2015), published by Qistas.

Judgment of the Palestinian Court of Cassation in Civil Case No. (452/2021), dated January 3, 2023, published by Qistas.

Judgment of the Palestinian Court of Cassation in Civil Case No. (335/2012), dated May 20, 2013, published by Qistas.

Judgment of the Jordanian Court of Cassation No. (932/2004), dated July 14, 2004, published by Adalah.

### ● Books

Abdel Rahman, A., Interpretation of the Contract, its Content, and Contractual Obligation According to the Rules of Evidence, Alexandria, Egypt: Dar Mansha'at al-Ma'arif, 2003.

Amer, H., Abuse of Rights and Annulment of Contracts, First Edition, 1960.

Al-Awji, M. Civil Law: The Contract with an Introduction to Civil Obligations, Part One, First Edition, Beirut, Lebanon: Bahsoun Foundation for Publishing and Distribution, 1995.

- Al-Ahwani, H., *The General Theory of Obligation - Part One: Administrative Sources of Obligation*, 3rd ed., Cairo, 2000.
- Dawood, A., *The Rules of Contract in Islamic Jurisprudence and Civil Law*, 1st ed., Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 2011.
- Fouda, A., *Contract Interpretation in Egyptian and Comparative Civil Law*, Alexandria: Mansha'at al-Ma'arif, 2002.
- Al-Hakim, A., *A Concise Overview of the Theory of Obligation in Iraqi Civil Law: Sources of Obligation, Part One*, Iraq, 1980.
- Al-Hussein, W., *The Role of the Civil Judge in Contracts - A Comparative Study*, Qatar University, 2022.
- Ibrahim, Kh., *Concluding the Electronic Contract*, 2nd ed., Alexandria: Dar Al-Fikr Al-Jami'i, 2011.
- Muawad, F., *The Role of the Judge in Contract Modification: An Analytical and Foundational Study in Islamic Jurisprudence and Positive Law*, Alexandria, Egypt: New University Publishing House, 2008.
- Al-Qouni, A., *Good Faith and its Impact on Transactions in Islamic Jurisprudence and Civil Law*, Faculty of Law, Menoufia University, First Edition, University Press, Faculty of Law, Alexandria, 2004.
- Al-Sadda, A., *Contract Theory in the Laws of Arab Countries, Part Three*, League of Arab States, Higher Institute of Arab Studies, 1960.
- Al-Sarhan, A., & Khater, N. *Explanation of Civil Law: Sources of Personal Rights and Obligations*, Amman: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 2012.
- Al-Shukri, I., *The Judge's Authority in Interpreting Contracts: A Comparative Study*, First Edition, Beirut, Lebanon: Zein Legal Publications, 2018.
- Sultan, A., *Sources of Obligation in Civil Law - A Comparative Study with Islamic Jurisprudence*, Amman, Jordan: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 2022.

### ● **University Theses**

- Azizi, B., & Khaled, A., *The Principle of Good Faith in Contract Performance: A Comparative Study*, Master's thesis, Yarmouk University, Jordan, 2017.
- Badawi, S., *Towards a General Theory of the Principle of Good Faith in Civil Transactions*, PhD Dissertation, Cairo University, 1989.

- Bani Taha, Y., *The Principle of Good Faith in the Contract Execution Stage: A Comparative Study with Egyptian and English Law*, PhD Dissertation, Amman Arab University, Faculty of Law, Amman, Jordan, 2007.
- Benyoub, H., *The Principle of Good Faith in Contracts*, Master's Thesis, Larbi Ben M'hidi University, Algeria, 2013.
- Mubarak, M., *The Role of the Judge in Applying the Principle of Good Faith in Contracts*, Master's thesis, University of Jordan, Faculty of Graduate Studies, 2010.
- Turkia, Sh., *The Principle of Good Faith in Contracts: Foundations and Analysis*, Master's Thesis, Institute of Economic, Commercial and Management Sciences, Algeria, 2017.
- Zaitouni, F., *The Principle of Good Faith in Contracts: A Comparative Study*, Doctoral Dissertation, Private Law, Faculty of Law and Political Science, Abou Bekr Belkaid University, Tlemcen, 2018.

### ● **Published Research**

- Al-Ajil, H., "The Principle of Good Faith in Libyan Electronic Contracts," *Al-Haq Journal for Sharia and Legal Sciences* 12, No. 1 (2025).
- Al-Amri, H., "The Principle of Good Faith in Contracts in Yemeni Law and Some Other Laws," *Al-Nadwa Journal for Legal Studies*, No. 18 (2018).
- Ben Kadri, A., & Assali, S., "Manifestations of Violation of the Principle of Good Faith in Offer and Acceptance of Electronic Contracts," *Journal of Policies and Law - Ziane Achour University* 13, No. 3 (2021): p. 394.
- Fath Al-Bab, M. *The effect of the principle of good faith on the termination of term contracts - an analytical study*, *The Legal Journal*, Cairo University, Volume 11, Issue 1 (2022): 172-308.
- Al-Turki, A., "The Impact of the Principle of Good Faith in Commercial Contracts," *Journal of Sharia Research and Studies* 6, No. 63 (2017).
- Zoufagh, N., "The Principle of Good Faith in Electronic Negotiation in the Field of International Electronic Trade Contracts," *Studies in Human Rights*, University of Colonel Akli Mohand Oulhadj, 4, No. 1 (2020).

# الأبحاث الأجنبية

- Roya Academy for Thought (2024). Types of critical thinking and how to apply them practically in our lives. Retrieved from: <https://roya-academy.com>.
- Sawarka, A. N. A. (2020). Rumors and their Role in Undermining National Unity: An Applied Study on Palestinian Media Institutions. *Journal of Research in Humanities and Social Sciences*, 1(1): 12–28.
- Shamir, J. (2011). The psychology of rumor in the digital age. *Journal of Communication*, 61(2): 273–291.
- Saleh, S. (2022). Rumors and Psychological Warfare: How are they used to destroy the morale of nations?. Retrieved from: <https://www.aljazeera.net/opinions/2022/11/16/-والحرب-والشائعات-والنفسية-كيف-تستخدم-في>
- Al-Shabaka: Palestinian Policy Network (2024). The Disinformation Machine: A Key Weapon in Israel's Arsenal. Retrieved from: <https://alshabaka.org/briefs/>.
- Shtayyeh, B., Dwaikat, N., & Ya'coub, S. (2023). The public sector after the Corona pandemic: The need for modern public services linked to information and communication technology (R. Murrar, Ed.). Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). Retrieved from [https://mas.ps/cached\\_uploads/download/2023/10/25/public-sector-after-corona-2023-ar-1698219194.pdf](https://mas.ps/cached_uploads/download/2023/10/25/public-sector-after-corona-2023-ar-1698219194.pdf).
- SOCRadar Cyber Intelligence Inc. (2025). Top 10 AI Deepfake Detection Tools to Combat Digital Deception in 2025. Retrieved From: <https://socradar.io/top-10-ai-deepfake-detection-tools-2025/>
- Somisem, H., Hijab, E. & Eljanby, A. (2018). Psychological warfare in the "Israeli" guided Electronic Media During the siege of the Al-Aqsa Mosque in July 2017: Analytical Study. *Advance Research Journal of Multi-Disciplinary Discoveries*, 25(1): 28-39.
- Subol Platform. (2024). Social media: Between the positives and the negatives. Retrieved From: <https://subol.sa/Dashboard/Articles/ArticleDetails/100>
- Thompson, J. (2025, June 2). 6 effective strategies for communication in a crisis. Retrieved From: <https://www.business.com/articles/effective-crisis-communication-strategies/>
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (2014). Assessment of media development in Palestine: Based on UNESCO's media development indicators. Retrieved From: <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000227784>
- Vosoughi, S., Roy, D., & Aral, S. (2018). The spread of true and false news online. *Science*, 359(6380), 1146–1151. <https://doi.org/10.1126/science.aap9559>
- Woon, E., & Pang, A. (2017). Explicating the information vacuum: Stages, intensifications, and implications. *Corporate Communications: An International Journal*, 22(3). <https://doi.org/10.1108/CCIJ-10-2016-0066>
- Youssef, H. (2024, July 30). Media, rumors, and modern wars. Youm7. Retrieved From: <https://www.youm7.com/story/2024/7/30/>

- platform. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 50(2): 525–538. <https://doi.org/10.35516/hum.v50i2.4959>
- Digital Forensic Research Lab (DFRLab) (2024). Digital Forensic Research Lab - Atlantic Council. Retrieved from: <https://www.atlanticcouncil.org/programs/digital-forensic-research-lab/>.
- Erkayev, B. Y. (2025). The role of information warfare in modern warfare. *Educator Insights: Journal of Teaching Theory and Practice*, 1(5): 511–514. Retrieved from: <https://brightmindpublishing.com/index.php/EI/article/view/886>
- European Commission. (2025). New European Digital Media Observatory hub fights disinformation in Ukraine and Moldova. Retrieved from: [https://enlargement.ec.europa.eu/news/new-european-digital-media-observatory-hub-fights-disinformation-ukraine-and-moldova-2025-07-15\\_en](https://enlargement.ec.europa.eu/news/new-european-digital-media-observatory-hub-fights-disinformation-ukraine-and-moldova-2025-07-15_en).
- Alghamdi, A. M., Pileggi, S. F., & Sohaib, O. (2023). Social Media Analysis to Enhance Sustainable Knowledge Management: A Concise Literature Review. *Sustainability*, 15(13): 9957. Retrieved from; <https://www.mdpi.com/2071-1050/15/13/9957>
- Hamarnah, M. A., & Jameel, R. S. (2019). The Effects of Rumors in Palestinian Society: A Field Study. *Journal of Contemporary Studies*, 4(1), 1–25
- Hati, K. (2024). Enhancing the culture of media literacy in building and developing Algerian educational curricula from the principle of importance to the principle of integration. *Afak Ilmiya*, 16(2): 148–165. Retrieved from: <https://asjp.cerist.dz/en/article/254789>
- Hernando, E., & López Barrio, C. (2025). IPTC researchers develop gamified media literacy tools to tackle disinformation. IPTC (Instituto de Postgrado en Ciencia y Tecnología de la UPM). Retrieved from: <https://iptc.upm.es/iptc-researchers-develop-gamified-media-literacy-tools-to-tackle-disinformation/>.
- Human Rights Watch (2021). Israel: Targeting Palestinian Rights Defenders. Retrieved from <https://www.hrw.org/report/2021/11/15/israel/targeting-palestinian-rights-defenders>.
- Hussein, I. F. A. (2016). Media awareness campaigns for community issues for youth. The Arab Office for Knowledge. Retrieved from <https://www.scribd.com/document/786168715>.
- ICN (2025). How can loss of confidence be a disaster that destroys societies. Retrieved from [https://icn.com/ar-jo/blog/how-can-loss-of-confidence-be-a-disaster-that-destroys-societies?srsId=AfmBOoqd3l\\_jiVq9IcUz0DwmaUkXjfx3hhnd2rpziqJx4\\_BbQU4VIbkb](https://icn.com/ar-jo/blog/how-can-loss-of-confidence-be-a-disaster-that-destroys-societies?srsId=AfmBOoqd3l_jiVq9IcUz0DwmaUkXjfx3hhnd2rpziqJx4_BbQU4VIbkb).
- Majerczak, P., & Strzelecki, A. (2022). Trust, media credibility, social ties, and the intention to share towards information verification in an age of fake news. *Behavioral Sciences (Basel)*, 12(2), 51. <https://doi.org/10.3390/bs12020051>
- Muhammed T, S., & Mathew, S. K. (2022). The disaster of misinformation: A review of research in social media. *International Journal of Data Science and Analytics*, 13(4): 271–285. <https://doi.org/10.1007/s41060-022-00311->
- Pariser, E. (2011). *The filter bubble: What the internet is hiding from you*. The Penguin Press.
- Qudeih, A. S. (2014). Psychological warfare against the Gaza Strip: An analytical study. *Al-Quds University Journal*, 1(32): 150–175.

## References

- Adalah: The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel (2024). Systematic Repression Campaigns against Freedom of Expression in the Palestinian Community in Israel. Retrieved from: <https://www.adalah.org/ar/content/view/10942>.
- Akka, I. T., & Amouri, M. A. R. (2024). Employing Israeli Psychological Warfare Strategies on the Gaza Strip in Digital Media (2023) “Israel Speaks Arabic” as a Model, *Dirasat: Human and Social Sciences*, 53(1): 8186.
- AMAN - Coalition for Integrity and Accountability (2016). Integrity, transparency, and accountability in the face of corruption, (4th ed.). Retrieved from: [https://www.aman-palestine.org/cached\\_uploads/download/migrated-files/itemfiles/a3c017f867420a33612e724d8a4bd640.pdf](https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/migrated-files/itemfiles/a3c017f867420a33612e724d8a4bd640.pdf).
- Att, H .Kh. (2023). The Effectiveness of Public Relations’ Use of Facebook at An-Najah National University Hospital in Enhancing Reputation Management from the Perspective of External Audiences: A Case Study, Master’s Thesis, An-Najah University, Palestine. Retrieved from: <https://repository.najah.edu/server/api/core/bitstreams/0f90226c-cdcd-4011-b28b-51d156e884e1/content>
- Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ) (2024). Impact of Occupation and Environmental Challenges on Palestine. Retrieved from <https://www.arij.org/latest/impact-of-occupation-and-environmental-challenges-on-palestine/>.
- Arab Center for Social Media Development (Campaign) (2020). Misleading News in Palestine (Exploratory Research into Contents, Channels and Methods of Control). Birzeit University, Fadda Repository. Retrieved from <https://fadda.birzeit.edu/handle/20.500.11880/7492>.
- Aral, S. (2020). The Hype Machine: How social media disrupts our elections, our economy, and our health—and how we must adapt.
- Al-Azhar Observer (2023). Rumors in the age of artificial intelligence: Challenges and solutions. Retrieved from: <https://azhar.org/observer/details/ArtMID/1142/ArticleID/72108>.
- Baqatian, A. (2021). The role of social media sites in spreading rumors from the perspective of teaching staff members at the University of Aden. *Journal of Media and Arts*, (4): 659–677. Retrieved from: <https://amj.academy.edu.ly/en/j/issue-articles/218/download>
- Bateman, J., & Jackson, D. (2024). Countering Disinformation Effectively: An Evidence-Based Policy Guide. Carnegie Endowment for International Peace. Retrieved from <https://carnegieendowment.org/2024/01/31/countering-disinformation-effectively-evidence-based-policy-guide-pub-91503>.
- Butera, A., Staszczak, J., Mikalef, P., & Gatteschi, V. (2025). Blockchain-Based Source-to-Source News Verification. Retrieved from [https://iris.polito.it/retrieve/a16e13a2-a5ab-4826-a391-27e1dcaa9c73/Blockchain\\_Based\\_Source\\_to\\_Source\\_News\\_Verification.pdf](https://iris.polito.it/retrieve/a16e13a2-a5ab-4826-a391-27e1dcaa9c73/Blockchain_Based_Source_to_Source_News_Verification.pdf).
- Al-Debaisi , A. A. ., & Abujamea , M. . (2023). Motives for Spreading Rumors on the Internet in Jordan: An analytical study of the content of the rumors published on the “ Haggak Taarf “

results clearly and quickly. This is essential to counter the extreme speed of rumor dissemination via Facebook and WhatsApp.

4. Professional Capacity Building, Training media professionals, activists, and institutions on techniques for detecting digital disinformation and dealing with counterfeit tools (deep fakes). This is a direct response to the growing use of deep fake technology and the evolution of deceptive methods.
5. Cooperation and Communication with Major Technology Companies, Pressuring them to develop better mechanisms to detect the veracity of rumors and fake accounts on their platforms and working to delete misleading content. This addresses the dominance of algorithms and the difficulty of identifying sources of disinformation on major platforms.
6. Develop Comprehensive National Strategies, Include coordinating and strengthening efforts among all actors (government, civil society, private sector, and individuals) to confront psychological warfare and rumors in a unified manner. This counteracts the political fragmentation and division that hinders the unification of counter efforts.
7. Encourage Specialized Scientific Research and Studies, Focus on rumors and their impact on Palestinian society in order to achieve deeper understanding, innovate, and find more effective solutions. This aims to fill the research gap and address the weak analytical understanding of the phenomenon in the specific context.
8. Psychological warfare and rumors must be confronted, as it is an ongoing battle for awareness and requires constant vigilance, concerted efforts, and building strong societal immunity capable of protecting the social fabric from erosion and ensuring the ability of the Palestinian people to distinguish between facts and lies in their march towards achieving their goals. This comprehensive recommendation addresses the overall existential threat posed by the phenomenon.

## The main results confirm

1. Rumors are not just “fake news” but a systematic tool in psychological warfare aimed at influencing morale and community unity. This was demonstrated in cases of widespread rumors regarding sudden changes in the ‘rules of engagement’ or specific dates for military operations, leading to field panic and confusion.
2. The digital environment, and social media in particular, has revolutionized the mechanisms for spreading rumors, requiring a quick and innovative response. Analysis indicates that Facebook and WhatsApp algorithms amplify the speed of emotional content spread, rendering subsequent official refutation ineffective due to the effect of cognitive bubbles. This is confirmed by the observation that official rebuttals, even if accurate, typically receive less than 15% of the engagement (likes, shares) seen by the original, emotionally charged rumor within the first 48 hours.
3. Palestinian society, given its specific circumstances (such as division and continuous pressures), is a major target for psychological warfare via rumors, which calls for building strong societal immunity. Observations confirm that rumors targeting key resistance leaders or prominent political figures with corruption allegations are the most successful in eroding public trust, given the fragmented political environment.
4. Confronting these phenomena requires a multifaceted strategy that includes educational, media, technological, and institutional aspects.

## Recommendations

Based on the major findings and conclusions, this paper offers the following recommendations to effectively counter psychological warfare and rumors in the Palestinian context:

1. Enhancing Trust in Official and Reliable Media Sources, This is achieved through transparency, speed in providing correct information, and standardizing media discourse as much as possible. This directly addresses the information vacuum and weak institutional trust.
2. Investing in Media Awareness and Literacy, This is done through educational curricula, community campaigns, and workshops that teach individuals critical thinking and information verification skills. This combats individual fragility and the lack of critical thinking in the face of algorithms.
3. Activating the Role of Fact-Checking Centers, Establishing and supporting specialized platforms to verify rumors and fake news, and publishing verification

specific anxieties and divisions that exist within a society under pressure. The findings suggest that the most effective rumors are those that tap into pre-existing tensions, whether they be political, geographical, or social. A specific finding is that rumors designed to exploit the West Bank-Gaza political divide (e.g., ‘West Bank leadership is secretly negotiating land concessions’) gain faster and deeper traction than general, non-contextual false news, illustrating the critical role of pre-existing societal fissures. This makes the Palestinian context a powerful case study for understanding how psychological warfare evolves and adapts to local conditions. The results also underscore the need for a paradigm shift from a reactive, rumor-debunking approach to a proactive, resilience-building strategy that focuses on enhancing media literacy and restoring trust in credible institutions.

## **Conclusion**

This paper has demonstrated that psychological warfare and rumors are not merely abstract concepts but are powerful, tangible forces with a significant and often destructive impact on Palestinian society. The study has shown that the ongoing state of conflict, combined with the rapid proliferation of information through digital media (specifically via the Facebook and WhatsApp platforms), creates a fertile ground for disinformation campaigns aimed at undermining social cohesion and collective will. The research has highlighted the unique challenges posed by this phenomenon, from the speed of rumor dissemination to the difficulty of verifying information in a fragmented environment (due to weak institutional trust and political division).

Ultimately, the study concludes that a comprehensive and multi-layered approach is needed to address these threats. The researcher believes that a strategy that combines institutional credibility, technological innovation, and individual empowerment through education is essential to build a resilient society capable of withstanding the challenges of psychological warfare in the digital age.

Through these strategies, the fight against rumors and psychological warfare in the Palestinian context must be multifaceted, including prevention through awareness and critical consciousness-building, rapid response through rumor verification and refutation, and collaboration between various actors to strengthen society’s immunity to disinformation.

(SOCRadar Cyber Intelligence Inc., 2025)

3. **Build Reliable Information Platforms, Create centralized and continuously updated digital platforms that provide official and reliable information on current issues to be a reference for the public.** It requires the creation of reliable and continuously updated digital information platforms to serve as an official reference for the public and the establishment of an advanced digital infrastructure that starts with the establishment of a unified national data center and accurate data governance. This center aims to standardize citizens' data and ensure its accuracy, enabling the government to analyze this information for effective decision-making and the development of digital services. (Shtayyeh et al., 2023)
4. **Leveraging Block chain for Source Credibility, Exploring the potential of block chain technology to create an immutable, transparent ledger for certifying official news and media content, thereby providing users with a verifiable anchor of truth against unverified content** (Butera et al., 2025).
5. **Digital Forensics and Attribution, Building national capacity in digital forensics to trace the original sources of major disinformation campaigns.** This capability is crucial for attributing the campaigns to specific actors, which informs official counter-strategies and can deter future attacks (DFRLab, 2024).
6. **Gamification of Media Literacy, Utilizing technology to create engaging, educational applications and games that teach users, particularly youth, the principles of critical thinking and source verification in a practical and interactive way** (Hernando & López Barrio, 2025).

## **Discussion of Results**

The results of this research are consistent with the existing literature on psychological warfare and rumors and expand the scope of the literature. The study's assertion of the symbiotic relationship between the two phenomena is consistent with the views of scholars, and this study adds a critical layer by showing how this relationship is uniquely amplified by the digital media environment in the specific context of Palestinian society. The findings on the role of social media algorithms and echo chambers resonate with the work of Vosoughi et al. (2018) and Pariser (2011), suggesting that these are global challenges that have a local and intense impact in conflict zones.

The study's emphasis on the specific vulnerabilities of the Palestinian social fabric provides a unique contribution. The researcher argues that a general understanding of psychological warfare is insufficient; effective countermeasures must be tailored to the

4. Not contributing to the spread of rumors, The practice of responsible digital citizenship requires an individual commitment not to contribute to the spread of rumors and the promotion of misinformation. This is achieved by refraining from reposting any content or news that lacks reliable sources or compelling evidence to support it, even if it is of an engaging or interesting nature. Furthermore, individuals and groups should adopt a positive attitude towards reporting suspicious or false content through official channels or through reporting tools available on social media platforms based on an individual's sense of security. (Youssef, 2024)
5. Promoting community awareness, Launching community awareness campaigns targeting different groups, especially youth and the elderly, to enhance awareness of the dangers of rumors and how to deal with them. Media campaigns are an effective tool in achieving development and raising awareness of the dimensions of important societal issues. These campaigns have an excellent role in addressing the public, raising their awareness of a specific issue (known as knowledge change campaigns), and urging them to adopt positive practices and ideas. The role of these campaigns is particularly prominent in raising awareness that targets university youth in particular, as they are a vital sector that seeks change and bears the responsibility for the advancement and progress of society. (Hussein, 2016)

### **Strategies for employing modern technology**

Technology can contribute to solving part of the problem it has created:

1. Using AI to Detect Rumors, Investing in Artificial Intelligence (AI) and Machine Learning (ML) solutions specifically designed to detect deep fake media, analyze the structural patterns of rumor propagation across platforms (network analysis), and identify coordinated inauthentic behavior (CIB) by malicious actors (AI-Azhar Observer, 2023).
2. Development of media validators, Software and utilities for users to validate images and videos (such as detecting image manipulation or using "deep fake"). These tools aim to identify manipulated digital media, including images, videos, and synthetic audio. These programs work by using advanced algorithms for machine learning, computer vision, and bio forensics to examine factors such as facial discrepancies (e.g., asymmetry of lip or eye movement) and metadata analysis (metadata) and digital fingerprints to trace the source of the content and the date of its manipulation. This type of tool has become essential in areas such as cybersecurity and journalism to ensure the safety of content and prevent fraud and digital disinformation.

not suppressed within the framework of the right to express opinion guaranteed by international norms and laws. (AMAN, 2016)

6. Developing Crisis Communication Strategies, Develop clear communication plans to respond quickly and effectively to rumors during crises to avoid panic and minimize negative impact. Assign a crisis management team. Assess the problem. Define goals. Create an internal communication process. Determine how to get your message across. (Thompson, 2025)

## **Individual and Community Strategies**

Responsibility is not limited to institutions, but individuals and communities bear a large part of the responsibility:

1. Develop critical thinking, Train individuals not to automatically accept information but to work on analyzing it, looking for its original sources, and always questioning news that excessively evokes emotions. Critical thinking enables individuals to thoroughly analyze information and evaluate evidence before making decisions, supporting the selection of the most effective solutions to problems by estimating opportunities and risks. It also reduces the impact of emotions and personal biases and enhances the ability to assess the credibility of sources of information and the detection of logical fallacies, which ensures intellectual independence and avoids being drawn into rumors. (Roya Academy for Thought, 2024)
2. Verification before publishing, Individuals should adopt a culture of “think before sharing.” Same question: Is the source of this information reliable? The researcher points out that there is a strong correlation that proves that individuals who have a greater intention to share news on social media platforms are more likely to verify the credibility of that information before it is published. This confirms that the motivation to share automatically triggers users’ verification and investigative behavior to maintain their image and credibility online, which is at the core of the “think before sharing” culture. (Majerczak & Strzelecki, 2022)
3. Relying on reliable sources of information, Encouraging individuals to follow reputable official and authoritative media, academia, and NGOs. It requires protecting individuals from disinformation, promoting critical thinking, and guiding them towards building a solid knowledge base based on reliable and referenced channels of information. This is done by encouraging them to follow official media that adhere to professional standards, rely on the products of specialized academia, and provide evidence-backed reports and data. (Att, 2023)

## **Strategies for Confronting Psychological Warfare and Rumors**

To address the complex challenges posed by psychological warfare and rumors, especially in the Palestinian context, it is necessary to adopt a comprehensive and integrated strategy that operates at multiple levels: governmental, institutional, community, and individual. The goal is to strengthen community immunity against disinformation and build a collective capacity to distinguish truth from rumors.

### **Government and Institutional Strategies**

Official institutions and civil society play a central role in building strong defenses against rumors:

1. Strong and reliable media systems must be built, Palestinian institutions such as the official media, ministries, and security institutions must be proactive in providing accurate, transparent, and timely information. Speed, clarity, and credibility are keys to gaining the public's trust and preventing the spread of rumors in the information space (UNESCO, 2014).
2. Developing Rapid Fact-Checking Mechanisms, Establishing specialized centers or task forces within media and security institutions to verify the spread of news and rumors and quickly disseminate results through official channels and social media. It is possible to collaborate with global platforms to verify information. (Alghamdi et al., 2023)
3. Community Education and Awareness, Incorporating awareness programs about media and digital literacy into educational curricula and community activities. Teaching individuals how to think critically, evaluate information sources, and identify indicators of rumors and misinformation and their sources. (Hati, 2024)
4. Collaborate with internet and technology companies, Work with major social media platforms (Facebook, Twitter, and Telegram) to report misleading content, combat fake accounts, and develop tools to detect misinformation. As technological advancements and internet networks greatly affect many aspects of our lives, there are those who use social media sites and platforms as a way to entertain and pass time, and some of them are aware of how powerful social media and websites are, and they use them to spread rumors. (Subol Platform, 2024)
5. Effective legislation, Enact clear laws that criminalize the dissemination of false rumors that threaten national security or civil and societal peace, while balancing this with freedom of expression to ensure that legitimate and permissible voices are

2. Barriers and Divisions, Geographic (West Bank, Gaza, Jerusalem, interior) and political divisions make it more difficult to unify the official media discourse and coordinate anti-rumor efforts. This leads to a discrepancy in information and opens the door for rumors to fill in gaps.
3. Systematic Targeting by the Occupation, The occupation forces and their supporters systematically use rumors and psychological warfare to sow despair, weaken national unity, distort the image of resistance, and stir up internal strife (false narrative, exaggerating internal disputes). A prominent *example* is the repeated use of social media accounts impersonating Palestinian voices to leak ‘sensitive’ internal documents or fabricated audio recordings, intended to provoke internal security fears and public mistrust in resistance factions. This targeting aims to break morale and weaken society from within (Al-Shabaka, 2024). A clear example of this is the spread of false narratives that glorify the strength of the occupation military while depicting the resistance as weak or the use of leaflets with demoralizing messages dropped from the air.
4. Erosion of trust in institutions, Questioning the performance of some official or media institutions may lead to a loss of trust in them as reliable sources of information, leading individuals to seek alternative, often unreliable sources (ICN, 2025).
5. Lack of Resources and Training, Palestinian institutions may lack adequate resources or specialized training in fact-checking and countering complex disinformation campaigns.
6. Issues of Freedom of Expression vs. Combating Disinformation, Palestinian society faces the challenge of balancing the right to freedom of expression with the need to combat rumors that may threaten national security or societal peace, without falling into the trap of repressing disparate voices. (Adalah: The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel, 2024) Through this, we will see that confronting psychological warfare and rumors in the Palestinian context requires a multifaceted strategy, not only in the technical aspect but also in the social, psychological, and legal aspects.

1. The Speed of the Spread of Disinformation (Fake News): In the online world, a rumor can spread and reach a wide audience within minutes, before any reliable source can verify or refute it. This speed makes the official reaction often late and ineffective. (Muhammed & Mathew 2022).
2. Difficulty Distinguishing between Reliable and Unreliable Sources: With the large volume of content and multiple sources (news sites, personal blogs, individual accounts, and bots), it becomes difficult for the average user to distinguish between real and misleading information, specifically with the presence of fake accounts or ‘trolls’ designed to look authentic. Some studies indicate that the most significant challenge lies in the ‘sophisticated design of deception,’ where the formats of false information closely match the appearance of real news, confusing the recipient and complicating the verification process (European Commission, 2025).
3. The Role of Social Media Algorithms: The algorithms of platforms like Facebook and Twitter (now X) tend to display highly engaged content, regardless of its authenticity. This means that sensational or emotional rumors are often prioritized for emergence, increasing their spread. Experts point out that algorithms reward content that provokes emotion (such as anger and fear), turning misinformation into a source of profit for the platform and exponentially increasing its spread (Aral, 2020).
4. Echo Chambers and Filter Bubbles: Individuals often interact with like-minded people, creating digital environments where existing beliefs are reinforced and dissenting information is investigated, even if it is true. This makes rumors swell within these bubbles without confrontation (Pariser, 2011).
5. Deep fakes: The ability to create fake videos, photos, and audio clips that look very realistic, which uses AI technology, becomes a formidable challenge in the verification process and makes it more difficult to debunk rumors based on these technologies. *For example*, the deep fake creation of a national symbol or a revered historical figure making statements that appear to endorse internal political division can rapidly erode decades of accumulated national trust and unity (Bateman, & Jackson, 2024).

## **The Challenges of Debunking Rumors in the Palestinian Context**

The above challenges in the Palestinian context are compounded by additional factors:

1. Ongoing Conflict Environment, The state of tension and permanent conflict creates fertile ground for the spread of rumors. Anxiety and fear make individuals more likely to believe negative or exaggerated information, especially those related to security or fate.

spreads in Gaza about the Palestinian Authority's deliberate failure to intervene during a major escalation, thus deepening political fragmentation. (Sawarka, 2020)

4. **Lack of a Unified Source of Information:** In light of the complexity of the Palestinian media scene and the multiplicity of factions and entities, citizens may find it difficult to obtain unified and reliable information, which opens the door to the spread of rumors that fill this void (Arab Center for Social Media Development, 2020).
5. **The Impact of Social Media:** Social media plays a pivotal role in the spread of rumors within Palestinian society. Voice messages, videos, fake photos, and unreliable text spread rapidly across WhatsApp and Facebook, making them difficult to control or verify (Human Rights Watch, 2021). *For example*, a rumor about the immediate halt of medical permits for a specific geographic area can circulate via private WhatsApp groups, generating mass anxiety and a rush to hospitals far before any official statement is released or refuted.
6. **Psychological Targeting of the Community:** Rumors in this context are not limited to the transmission of false information but rather directly target the psychological and social state of Palestinian society. The goal is to undermine trust, weaken national unity, sow despair, and influence the popular will to stand firm and resist. Palestinian academic studies confirmed that this type of rumor focuses on causing disintegration in the social structure by striking traditional ties and distorting national symbols (Hamarnah & Jameel, 2019). The researcher points out that the relationship between psychological warfare and rumors in the Palestinian context is based on scientific foundations to understand how these tools work and how to effectively confront them in order to enhance resilience and awareness in the face of challenges of this kind.

## **Contemporary Challenges in Confronting Rumors and Psychological Warfare**

In light of the digital revolution and the development of psychological warfare tools, Palestinian society faces many challenges in countering rumors and systematic disinformation campaigns. These challenges are not just technical obstacles but profound social and psychological dimensions that further complicate the scene.

### **Challenges of the Digital Media Environment**

Social media has radically changed how information spreads, creating new challenges in countering rumors:

#### 4. Ability to Target Emotions:

Rumors often target basic human emotions such as fear, anger, despair, or even false hope, making them capable of influencing collective behavior. (Saleh, 2022)

#### 5. Difficulty Tracking and Accountability:

The true source of a rumor is often unknown or difficult to trace, making it difficult to hold accountable those who launch it and allowing actors to spread misinformation without direct consequences. (Baqatian, 2021)

### Psychological Warfare and Rumors in the Palestinian Context

Palestinian society constitutes a unique environment for the spread of rumors and targeted psychological campaigns, for several fundamental reasons:

1. Occupation and Constant Pressure, Palestinians face daily political, economic, and security pressures, creating an environment of tension, anxiety, and uncertainty. This atmosphere is fertile ground for spreading rumors that exploit fundamental concerns about security, the future, and existence. *For example*, during a military offensive in Gaza, the spread of rumors about an immediate and complete closure of aid crossings, even if false, can trigger mass panic and resource hoarding, achieving the strategic goal of internal destabilization. As is the case in the Gaza Strip and with the occupation practices against innocent people there (ARIJ, 2024).
2. Occupation Objectives, The occupation forces constantly seek to undermine Palestinian morale, sow doubts about the leadership, stir up internal strife, and distort the image of the resistance. Rumors are used here as a direct tool to achieve these goals, such as disseminating information about deteriorating conditions, about internal “*betrayals*,” or about the illusion of “*resistance despair*” (Shamir, 2011). Qudeih (2014) noted that psychological warfare directed at the Gaza Strip aims to weaken the people’s faith in their cause and raise doubts. A concrete example is the systematic spread of rumors about leaders embezzling funds or abandoning their people, designed to erode public trust in leadership.
3. Geographical and political divisions: The geographical and political divide between the West Bank and the Gaza Strip, as well as the presence of Palestinians in the diaspora, creates multiple channels for spreading rumors aimed at increasing distance between different groups or demonizing each side in the eyes of the other. *For instance*, a rumor may circulate in the West Bank about the alleged complicity of Gaza leadership with foreign powers, while simultaneously, a counter-rumor

## Hypothesis

The central hypothesis of this study is the effectiveness of psychological warfare in the Palestinian context is significantly amplified by the rapid and unregulated spread of rumors through digital platforms, which exploits existing societal vulnerabilities such as fragmentation, anxiety, and a lack of unified, credible information sources. The study posits that by systematically spreading malicious rumors, the actors behind them can weaken social cohesion, erode trust within institutions, and aim to undermine and counteract the collective will to resist and counter them, and thus can achieve strategic goals without the use of direct military force.

## The Symbiotic Relationship between Psychological Warfare and Rumors

Rumors are an essential and effective arm in psychological warfare strategies, especially in complex contexts of conflict and turmoil. In the Palestinian case, this symbiotic relationship acquires special dimensions due to the unique political and social situation, where actors (both the occupier and other parties) exploit rumors to achieve specific psychological and strategic goals (Akka & Amouri, 2024)

## Rumors as a Main Tool in Psychological Warfare

Rumors are used as a powerful tool in psychological warfare for several reasons:

### 1. Rapid Spread and Reach:

A rumor does not need proof or verification to spread. In the age of social media, a single message can reach millions of people in just a few minutes, surpassing the ability of the official media to keep up. (Vosoughi et al., 2018)

### 2. False Credibility:

Rumors gain a spurious credibility because they are often transmitted through unofficial or personal channels, such as friends, family, or colleagues. This type of transmission within networks of trust imbues the information with the value of ‘insider knowledge’ or confidential information that is supposedly difficult to access. Consequently, individuals tend to accept and circulate it with less hesitation about questioning its validity” (Al-Debaisi & Abuamea , 2023).

### 3. Filling the Information Vacuum:

In times of crisis or lack of reliable information, rumors become the only source that people turn to understand what is happening, even if they are inaccurate. This vacuum creates an ideal environment for the growth of directed rumors. (Woon & Pang, 2017).

field data). The descriptive-analytical approach was specifically chosen to achieve an in-depth theoretical understanding and strategic framing, given the sensitivity and inherent difficulties of conducting reliable fieldwork or comprehensive, ethical content analysis within the highly unstable and politically fragmented Palestinian context. The core of the analysis focuses on building a theoretical model for cognitive resilience by critically synthesizing established global theories of disinformation (e.g., filter bubbles, cognitive bubbles) and juxtaposing them against documented structural and political vulnerabilities specific to Palestinian society, derived from expert reports and academic literature.

Applying the descriptive-analytical approach, the researcher followed the subsequent methodological procedures:

- **Theoretical Classification and Framing:** Reference literature was categorized into four main axes (Psychological Warfare, Sociology of Rumors, Digital Media Studies, and the Palestinian Context) to ensure comprehensive coverage.
- **Descriptive Content Filtering and Analysis:** Reports and reliable data were examined to identify the common patterns of rumor exploitation within the Palestinian conflict.
- **Critical Analysis of Propagation Mechanisms:** A critical analytical framework was employed to assess the role of social media platform algorithms (Facebook and WhatsApp) in accelerating content dissemination, focusing on the impact of deep fake technology as a future challenge.
- **Formulation of the Strategy Matrix:** Practical recommendations were extracted from the reviewed literature and reconciled with the diagnosed challenges in the Palestinian context to develop a multi-level strategic framework.

### **Justification for the Theoretical Nature:**

The study is primarily theoretical and strategic, which is justified by the need to establish a robust conceptual foundation for understanding a phenomenon (digital psychological warfare) that has not been adequately analyzed through a strategic lens in the Palestinian context. The aim is not empirical measurement, but rather the construction of a tailored conceptual framework and the derivation of evidence-based strategies from global best practices and local political realities, serving as a critical prerequisite for future field studies and intervention planning.

## Methodology

This study adopted the descriptive-analytical approach, which is the most suitable methodology for the nature of this research that seeks to understand complex phenomena and interpret their mechanisms within a specific environment. This approach allows for the building of a cognitive bridge between the global theoretical framework and the field reality, and its application is divided into two integrated stages:

### 1. The Descriptive Component

The descriptive component aims at providing the theoretical rooting of the study and establishing a solid knowledge base. This component involves conducting a comprehensive and in-depth survey of modern academic literature, strategic reports, and reliable data relevant to the study's axes. The scope of the review includes multiple fields of knowledge, most notably theories of psychological warfare, the sociology of rumors, digital media studies, and the political analysis of Palestinian society. The objective of this step is to situate the research within its broader academic context and provide a strong conceptual framework to be used as a reference in the analytical phase.

### 2. The Analytical Component

This component represents the core of the study, where the researcher moves beyond the stage of description to interpretation, critique, and causal linkage. The focus here is on examining and analyzing the collected data to uncover the hidden mechanisms that govern the symbiotic relationship between psychological warfare and the spread of rumors. The analysis includes:

- **Deconstructing Propagation Mechanisms:** Analyzing how these phenomena manifest within the complex Palestinian context and determining the strategic factors that enhance their effectiveness (such as the fragmented digital environment).
- **Critical Analysis of the Digital Environment:** Examining the critical role played by contemporary technologies, such as social media algorithms, and the challenges of deep fake technology in shaping collective consciousness and weakening resilience.

### Application of the Descriptive-Analytical Approach and Rationale:

The methodological application in this study is based purely on a rigorous textual and conceptual analysis of secondary data (desk research), and as such, it did not involve the use of primary data collection tools (e.g., surveys, interviews, or content analysis of

thinking and the necessity of proactive verification of information, thereby enhancing the immunity of the social fabric and making it difficult to penetrate through the mechanisms of psychological warfare.

## Literature Review

Psychological warfare and rumors are deeply intertwined subjects that have been extensively studied across various disciplines, including military science, psychology, sociology, and communication studies. This section provides a review of key concepts and previous research to establish a theoretical foundation for the current study.

The digital revolution has dramatically altered the landscape of psychological warfare. Vosoughi et al.'s (2018) landmark study on the spread of false news on Twitter found that false stories spread “significantly farther, faster, deeper, and more broadly than the truth.” This finding highlights the pivotal influence of social media algorithms and user conduct in the swift propagation of disinformation. Pariser (2011) introduced the concept of “filter bubbles” and “echo chambers,” where individuals are exposed only to information that reinforces their existing beliefs, making them more susceptible to rumors that align with their worldview (Vosoughi, et al., 2018).

In the Palestinian context, several researchers have highlighted the specific use of psychological warfare by the Israeli occupation. Shamir (2011) discusses how psychological operations (PsyOps) are used to sow internal divisions and weaken the collective will to resist. A report by the Al-Jazeera Center for Studies (2018) points out that these campaigns are aimed at creating an environment of despair and mistrust. Furthermore, Qudeih (2014) observed that psychological warfare directed at the Gaza Strip specifically targets the public's faith in their cause and the legitimacy of resistance. The Arab Center for Social Media Development (2020) noted that the lack of unified, credible information sources in the Palestinian media landscape makes it fertile ground for rumors (Somisem et al., 2017).

This study builds upon this existing body of literature by specifically connecting the theoretical frameworks of psychological warfare and rumor dissemination to the unique challenges faced by Palestinian society in the contemporary digital era. It aims to bridge the gap between general academic theory and the specific, lived experience of a society under constant pressure.

## Importance of the Study

This study holds strategic and paramount importance, stemming from its position in analyzing the dynamics of psychological warfare and rumors within the tumultuous Palestinian context. It does not merely aim to describe, but rather seeks to establish a cognitive model that enhances society's capacity for cognitive and social resilience. Its significance is divided into two main dimensions:

### 1. Theoretical and Methodological Importance

- **Theoretical Grounding in a Crisis Context:** This study constitutes a qualitative addition to the literature through the application and adaptation of modern global theories (such as “digital echo chambers” and “cognitive bubbles”) to the Palestinian reality. It thereby fills a profound research gap by transitioning from general analysis to an in-depth and tailored understanding of how digital tools are exploited to fragment collective consciousness in a society under pressure.
- **Developing the Strategic Concept of Rumors:** The study contributes to the redefinition of rumors, not as an accidental “informational error,” but as a “systematic strategic tool” within the framework of modern psychological warfare. This conceptual distinction develops the theoretical framework and highlights the symbiotic relationship between digital disinformation and the erosion of social cohesion.

### 2. Applied and Strategic Importance

- **Diagnosing Obstacles and Building Response:** The study offers a precise and detailed diagnosis of the structural and political challenges (such as division and weak institutional trust) that impede the fight against rumors in Palestine. This diagnosis represents the cornerstone for designing any effective national response plan.
- **A Roadmap for Community Immunity:** The most salient applied value lies in its provision of a “matrix of strategies” that are practical and implementable at multiple levels (individual, institutional, and media). These recommendations constitute an operational guide for official bodies and civil society organizations to build “community immunity” against targeted disinformation campaigns.
- **Stimulating a Culture of Verification and Critical Thinking:** The study seeks to raise the level of public awareness and stimulate the process of “cognitive empowerment” among individuals. It encourages the adoption of active critical

deficit” to become a rapid, decentralized strategic tool that exploits social media algorithms to bypass traditional media gatekeepers, making it difficult for individuals to distinguish between facts and falsehoods on an unprecedented scale.

In light of this qualitative and quantitative exacerbation, a pressing need and a research gap emerge in the conflict-related literature, demanding an in-depth and tailored analysis of this phenomenon specifically within the Palestinian context. Accordingly, the problem of the study is crystallized in the lack of a comprehensive analytical understanding of the mechanisms for employing rumors as a digital psychological warfare tool, and the absence of a practical strategic framework specifically designed to enhance “cognitive resilience” and Palestinian societal immunity against these organized attacks.

## Questions of the Study

This research seeks to answer the following central questions:

- What are the strategic mechanisms and dynamics through which rumors are employed as a primary tool for psychological warfare within the context of protracted conflict?
- What are the most prominent structural challenges and contemporary obstacles that impede the effective efforts of Palestinian society in confronting the spread of rumors and targeted disinformation campaigns?
- What is the matrix of practical and evidence-based strategies and recommendations that can be implemented at the individual, institutional, and societal levels to enhance cognitive resilience and immunity against disinformation?

## Objectives

- To conduct an in-depth analysis and deconstruction of the symbiotic relationship between psychological warfare and rumors, identifying their mechanisms of influence and manifestation in the contemporary digital environment.
- To examine the unique structural and environmental challenges faced by Palestinian society in combating rumors, while considering the specificity of its socio-political and media context.
- To propose and develop a set of practical and actionable strategies and recommendations (Evidence-Based Strategies) aimed at enhancing cognitive resilience and collective awareness in confronting the phenomena of disinformation.

## Introduction

The psychological dimension has always been a decisive factor in the history of conflicts, extending beyond military might and economic power to the ability to influence the hearts and minds of people. In this context, psychological warfare emerges as a prominent unconventional tool of conflict, aiming to weaken the opponent's morale, shape public opinion, and achieve strategic goals without direct military engagement. This strategic approach is increasingly framed within the larger domain of information warfare, which leverages modern technology for propaganda and psychological impact (Erkayev, 2025). The dramatic advancement of communication and information technology has made rumors a dangerously effective weapon within this arsenal, capable of spreading at an unprecedented speed and transcending geographical borders. This poses an existential challenge for societies, particularly those under complex and protracted circumstances like Palestinian society.

Palestinian society is characterized by an exceptional situation, living under continuous occupation for decades while navigating immense political, economic, and social challenges. This environment makes it particularly susceptible to the spread of rumors and targeted psychological campaigns. These campaigns aim not only to undermine Palestinian steadfastness but also to incite internal strife, distort facts, and fuel divisions. The researcher believes that understanding the mechanisms of psychological warfare and rumors, and developing effective countermeasures, becomes paramount for maintaining collective awareness and societal cohesion.

## Statement of the Problem

The study's problem stems from the growing existential threat posed by organized psychological warfare and digital rumors to the social fabric and collective consciousness of the Palestinian people. Although these phenomena are global, their impact is acutely exacerbated in the Palestinian context due to unique factors:

- Contextual Complexity: The continuation of the occupation and the associated socio-political pressures create a “fertile” environment for the spread of rumors, where the information vacuum resulting from political fragmentation and the absence of a unified, credible information source acts as an “incubator” exploited by hostile parties to disseminate disinformation.
- Strategic Digital Transformation: The core of the challenge lies in the dangerous symbiotic relationship between psychological warfare techniques and the new digital environment. Rumors have moved beyond being merely an “informational

## الحرب النفسية والشائعات: آليات التأثير والتحديات المعاصرة واستراتيجيات التأقلم (المجتمع الفلسطيني نموذجاً)

### الملخص

تبحث هذه الدراسة التأثير العميق للحرب النفسية والشائعات كأدوات قوية في النزاعات الحديثة، مع التركيز على ديناميكياتهما في المجتمع الفلسطيني، حيث أدت حالة الصراع الطويلة والتطورات الرقمية إلى: خلق بيئة خصبة لحمولات التضليل التي تهدد التماسك الاجتماعي والمرونة الجماعية. وتهدف الدراسة إلى: تحليل العلاقة التكافلية بين الحرب النفسية والشائعات. تحليل التحديات في العصر الرقمي. اقتراح استراتيجيات عملية لمواجهة هذه الظواهر. وفرضت الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتؤكد النتائج الرئيسية أن الحرب النفسية التي غالباً ما تظهر على شكل شائعات، تُستخدم بانتظام لزرع الفرقة وتقويض المعنويات وتشويه الحقائق، بينما تعمل البيئة الرقمية على تضخيم هذه الآثار. وخلصت الدراسة إلى التوصية باستراتيجية متعددة المستويات تشمل: تعزيز محو الأمية الإعلامية. بناء قنوات اتصال مؤسسية موثوقة. تعزيز التفكير النقدي على المستوى الفردي لتقوية المرونة المجتمعية في فلسطين.

**الكلمات المفتاحية:** الحرب النفسية، الشائعات، التضليل، المجتمع الفلسطيني، الصمود الرقمي.

## Abstract

*This study examines the profound impact of psychological warfare and rumors as powerful tools in modern conflicts, with a focus on their dynamics in Palestinian society. The protracted state of conflict and digital developments have created a fertile environment for disinformation campaigns that threaten social cohesion and collective resilience. The study aims to analyze the symbiotic relationship between psychological warfare and rumors. Analyze the challenges in the digital age. Propose practical strategies to counter these phenomena. The study employed a descriptive-analytical approach. Key findings confirm that psychological warfare, often in the form of rumors, is regularly used to sow discord, undermine morale, and distort facts, while the digital environment amplifies these effects. The study concluded by recommending a multi-level strategy that includes promoting media literacy. Build reliable corporate communication channels. Promoting critical thinking at the individual level to strengthen societal resilience in Palestine.*

***Keywords: Psychological Warfare, Rumors, Disinformation, Palestinian Society, Digital Resilience.***

# **Psychological Warfare and Rumors: Mechanisms of Influence, Contemporary Challenges, and Coping Strategies (Palestinian Society as a Model)**

**Dr. Azzam Hamed Amro**

International Relations and Diplomacy Department, Faculty of Administrative Sciences and Informatics, Al-Istiqlal University, Palestine

[azzam.amro@pass.ps](mailto:azzam.amro@pass.ps)

# Articles

International Protection of Palestinian Folklore as a Component of National Identity in the Face of Israeli Challenges/ Dr. Mohammad Shtayah	1
Emotional and Social Problems among Adolescent Girls and Their Relationship with Social Media Use in the Jerusalem Governorate/ Mrs. Amina Awad, Prof. Motasem Musleh	31
Public Awareness of the Importance of Preserving a Crime Scene and Its Associated Factors: An Exploratory Study in the City of Hebron/ Mr. Ameer Alrjoob	63
Transformations in the Social and Humanitarian Dimensions of Palestinian Political Discourse: A Qualitative Analysis of President Mahmoud Abbas's Speeches at the United Nations (2005–2025)/ Dr. Imad Shtayyeh	83
Using GIS to Enhance the Educational Process for Palestinian School Students in the Subjects of National Education, Social Studies, and Geography/ Dr. Hazem Khaled Mahmoud Horoub ,Mr. Mohammad Abdullah Adel Burqan	103
Challenges of Implementing Institutional Change Strategies in the Palestinian Ministry of Social Development during Crises: A Case Study in the Aftermath of the October 7, 2023 Events/ Dr. Iyad Abu Bakr. Dr. Salameh Salem	123
The Extent to Which Educational Academic Programs in Palestinian Universities Respond to Labor Market Requirements in Light of Digital Transformation/ Dr. Rihab Aref Alsadi	153
The Challenges Facing Vocational Education in the Southern Governorates of Palestine from the Perspective of Its Teachers/ Mrs. Hanaa Hidar Moustafa El-Astal1. Prof. Mehany Mohamed Ghanaïem. Dr. Randa Ead shrair	181
Impact of Internal Control on Budget Implementation in Palestinian Universities: Al-Istiqlal University as a Model. Mr. Alaa Youssef Al-Darabea. Dr. Zaki Abdul-Muti Abu Ziyada	213
The Degree of Inclusion of the Concepts of Jerusalem and Their Connotations in the Content of the Islamic Education Book for the Fifth Grade/ Dr. Ashraf Omar Barbakh	247
The Principle of Good Faith in Electronic Contracts./ Mr. Ahmed Al-Qadi	277
Psychological Warfare and Rumors: Mechanisms of Influence, Contemporary Challenges, and Coping Strategies (Palestinian Society as a Model)./ Dr. Azzam Amro	5

## **Advisory Board of Al-Istiqlal University Research Journal:**

**Professor Nour Abu-Rub (Chief)**

Rector of Al-Istiqlal University, Palestine.

**Professor Muhammad Amin Al-Quda**

University of Jordan, Jordan.

**Professor Adnan Badri**

Yarmouk University, Jordan.

**Professor Zeid Ali Al-bashaireh**

Mutah University, Jordan.

**Professor Abd Elfattah Al-Rashdan**

University of Jordan, Jordan.

**Professor Abdelouahed Berrichi,**

Mohamed First University- Oujda, Morocco

**Professor Slimani Hamid**

Mohammed V University, Rabat, Morocco.

**Professor Adam Smayan**

Tikrit University, Iraq.

**Professor Shaher Obaid**

Al-Quds Open University, Palestine.

### **The Editorial Board of the Journal:**

<b>Editor in Chief</b>	<b>Editorial Board Members</b>
Dr. Fadi Alawneh Dean of the Faculty of Higher Studies and Scientific Research	Dr. Nader Shwamreh Dr. Basem Ajarmah Dr. Mohamed Rushdi Dr. Dema Faiq Abu Latifa Dr. Areej Dagarah
	<b>Managing Editor</b>
	Mr. Mohammad Bani Oudeh

### **Design & Production::**

Maher Sabri Dwekat

### **Proofreading:**

Dr. Muaath shtayyeh, Dr. Khaled Masoud

ISSN: (Print) 2518 – 5756  
ISSN: (Online) 2707 – 4854



جامعة الاستقلال  
AL-ISTIQLAL UNIVERSITY

# **Al Istiqlal University Research Journal**

**Refereed Scientific Journal**

**Publisher:**

**Deanship of the College of Higher Studies and Scientific  
Research**

**Al Istiqlal University**

**Jericho - Palestine**

**Volume (11) No. (1)**

**March 2026**